

بسم الله الرحمن الرحيم



مكتبة الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الفقه وأصوله

١٩
٧

دراسة وتحقيق القسم الثاني من الكتب المتعلقة بالأحوال الشخصية
(تمة كتاب الطلاق إلى نهاية التفقات) من مخطوط الأنوار لأعمال الأبرار لمؤلفه

يوسف الأردبيلي (ت ٧٩٩هـ)

قدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في جامعة اليرموك تخصص الفقه

إعداد الطالب

عبدالله محمد سعيد ربابعة

لجنة الإشراف :

د. مصطفى القضاة (مشرفاً)

د. أحمد السعيد (عضو لجنة الإشراف)

٢٧ / شعبان / ١٤٢٢ هـ - ١٢ / ١١ / ٢٠٠١ م

الإهداء

إلى والديَّ الغريزَيْنِ اللّذين غرسا في قلبي حُبَّ الله

تعالى وحُبَّ رسوله "صَلَّى الله عليه وسلم"

ومرَّياتي على الفضيلة ومكارم الأخلاق .

وإلى نروحي الغريزة...

أهدي هذا البحث

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله على نعمه التي أسبغها عليّ كما وأتقدّم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى جامعة اليرموك ممثلة برئيسها معالي الأستاذ الدكتور فايز الخصاونة الذي أكرمني ببعثة دراسية للحصول على درجة الماجستير في تخصص الفقه على نفقة الجامعة. فجزاه الله تعالى عني خير الجزاء.

كما أتقدّم بعظيم الشكر والتقدير إلى أستاذي الجليلين: الدكتور مصطفى القضاة المشرف على هذه الرسالة، و الدكتور أحمد السعد عضو لجنة الإشراف اللذين جادا عليّ بعلمهما وتوجيهاتهما، وما حظيت به منهما من توجيه ونصح مما كان له أطيّب الأثر في إتمام هذا البحث، فجزاهما الله عني وعن طلبة العلم خير الجزاء.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذين الفاضلين: الدكتور محمد أحمد القضاة -أستاذ الفقه بكلية الشريعة في الجامعة الأردنية- والدكتور محمد رakan الدغمي -أستاذ الفقه بكلية الدراسات الفقهية والقانونية في جامعة آل البيت- على تفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة، وتكبدهما مشقة قراءتها ومراجعتها.

وختاماً، لا يسعني إلا أن أتقدّم بجزيل الشكر والتقدير إلى كل من ساهم في إخراج هذه الرسالة.

الباحث

الملحق

دراسة وتحقيق القسم الثاني من الكتب المتعلقة بالأحوال الشخصية (تمة)

كتاب الطلاق إلى نهاية النفقات) من مخطوط الأنوار لأعمال الأبرار لمؤلفه

يوسف الأردبيلي (ت ٧٩٩هـ)

إعداد الطالب

عبدالله محمد سعيد ربابعة

لجنة الإشراف :

د. مصطفى القضاة (مشرفاً)

د. أحمد السعيد (عضو لجنة الإشراف)

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيد الأولين والآخرين محمد

ابن عبدالله وعلى آله وأصحابه أجمعين ، أما بعد :

فهذا الكتاب - الأنوار لأعمال الأبرار - طبع دون تحقيق وعليه حاشيتان هما :

حاشية الكمثرى وحاشية الحاج إبراهيم، وقد ألفه صاحبه ليكون كتاب فتوى لما تعم به البلوى ،

وقد اعتمد المؤلف في تأليفه لهذا الكتاب على الكتب المعتمدة في الفقه الشافعي وبشكل خاص

على : الشرح الكبير، والشرح الصغير، والروضة، وشرح اللباب، والتعليقة، والحاوي، والمحرر.

ويعتبر هذا الكتاب كتاباً للفتوى في الفقه الشافعي فلم يتطرق المؤلف - رحمه الله -

للمذاهب الفقهية الأخرى إلا نابراً، وهو كتاب مجرد عن الأدلة على ما يقوله المؤلف.

وأما عن مادة هذا الكتاب التي قمت بتحقيقها فتعتبرُ مادةُ أحوالِ شخصية حيث
تتحدث عن الطلاق، الرجعة، الأيمان، الإيلاء، الظهار، الكفارة، القذف
واللعان، العدة، الرضاع، والنفقات.

قائمة المحتويات

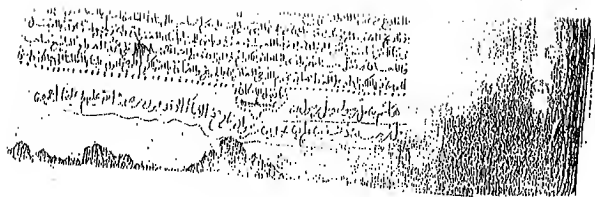
الموضوع	الصفحة
الإهداء	١
الشكر والتقدير	ب
الملخص باللغة العربية	ج-٣
قائمة المحتويات	هـ-٣
نماذج من نسخ المخطوط	ط-٣
المقدمة	١-٨
أهمية الموضوع وسبب اختياره	١-٢
منهج التحقيق	٢-٤
الصعوبات التي واجهت الباحث	٤-٥
خطة الدراسة	٦-٨
الفصل الأول: قسم الدراسة	١٠-٤٦
المبحث الأول: التعريف بالمؤلف	١٠-١٨
المطلب الأول: اسمه، نسبه، كنيته، ولادته	١٠-١٢
المطلب الثاني: صفاته برأي أهل العلم فيه، مصنفاته، ووفاته	١٢-١٨
المبحث الثاني: نبذة عن عصر المؤلف من النواحي السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية وأثرها في شخصيته	١٩-٢٧
الناحية السياسية	١٩-٢٢

٢٥-٢٣	الناحية الاقتصادية
٢٧-٢٥	الناحية الاجتماعية والثقافية والعلمية
٤٦-٢٧	المبحث الثالث: التعريف بالكتاب
٣٣-٢٧	المطلب الأول: ضبط عنوان الكتاب وأماكن وجوده
٣٨-٣٣	المطلب الثاني: مجال الكتاب ومنهجه
٣٩-٣٨	المطلب الثالث: أصل الكتاب
٤١-٣٩	المطلب الرابع: الكتب والحواشي والتعليقات التي عملت على كتاب الأقوال
٤٦-٤١	المطلب الخامس: وصف للنسخ التي تم الاعتماد عليها فسي عملية التحقيق
٣١٨-٤٧	الفصل الثاني: قسم التحقيق
١٣١-٤٨	المبحث الأول: مسائل الطلاق وما يتعلق بها
٦٩-٤٨	المطلب الأول: مسائل للتعليق
١٢١-٧١	المطلب الثاني: مسائل النور
١٣١-١٢٢	المطلب الثالث: الرجعة
١٢٨-١٢٢	الفرع الأول: أركان الرجعة
١٣١-١٢٨	الفرع الثاني: أحكام الرجعية والرجعة
١٨١-١٣٢	المبحث الثاني: الأيمان
١٣٩-١٣٢	المطلب الأول: التعريف بالأيمان وما يحلف به
١٨١-١٤٠	المطلب الثاني: المرجع في البر والحنث

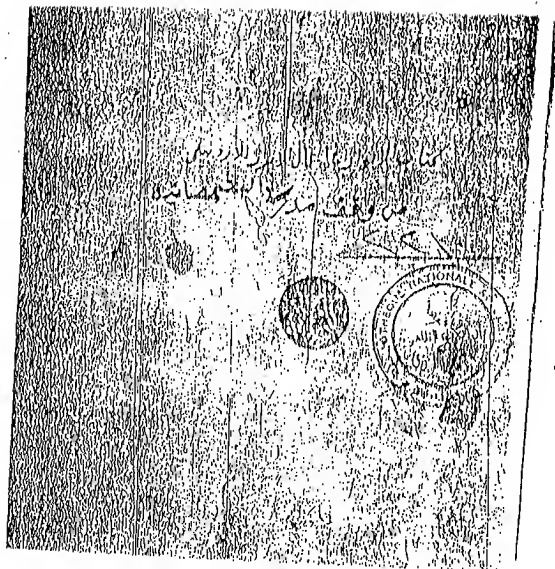
١٨٩-١٨٢	المبحث الثالث: الإيلاء ومهلته
١٩٨-١٩٠	المبحث الرابع: الظهار وكفارة المظاهر إذا عاد
١٩٥-١٩١	المطلب الأول: أركان الظهار
١٩٨-١٩٦	المطلب الثاني: حكم الظهار
٢١٠-١٩٩	المبحث الخامس: الكفارة
٢٠٥-٢٠١	المطلب الأول: الإعتاق
٢٠٨-٢٠٥	المطلب الثاني: الصيام
٢١٠-٢٠٨	المطلب الثالث: الإطعام
٢٢٧-٢١١	المبحث السادس: القذف واللعان
٢١٩-٢١٩	المطلب الأول: صريح القذف وكنائيه
٢٢٣-٢١٩	المطلب الثاني: أحكام القذف
٢٢٧-٢٢٣	المطلب الثالث: اللعان وكيفية
٢٥٦-٢٢٨	المبحث السابع: العدة
٢٤٤-٢٢٩	المطلب الأول: عدة الطلاق
٢٤٩-٢٤٥	المطلب الثاني: حق المعتدة بالسكنى
٢٥٦-٢٥٠	المطلب الثالث: أسباب الاستبراء
٣١٨-٢٥٧	المبحث الثامن: الرضاع والنهقات
٢٦٩-٢٥٧	المطلب الأول: للرضاع
٢٦٢-٢٥٧	الفرع الأول: أركان الرضاع

٢٦٥-٢٦٣	الفرع الثاني: من يحرم من الرضاع
٢٦٩-٢٦٥	الفرع الثالث: دعوى الرضاع وحكمها
٣١٨-٢٧٠	المطلب الثاني: النفقات
٢٧٩-٢٧٠	الطرف الأول: نفقة الزوجة وواجباتها
٢٨٢-٢٧٩	الطرف الثاني: كيفية الإنفاق
٢٨٨-٢٨٢	الطرف الثالث: موانع النفقة
٢٩٦-٢٨٩	الطرف الرابع: الإعسار
٣٠٤-٢٩٥	الطرف الخامس: نفقة الأقارب
٣١٤-٣٠٥	الطرف السادس: الحضانة
٣١٨-٣١٤	الطرف السابع: نفقة المملوك
٣١٩	الخاتمة
٣٥٠-٣٢٠	الفهارس:
٣٢٣-٣٢١	فهرس الآيات القرآنية
٣٢٧-٣٢٤	فهرس الأحاديث النبوية والآثار
٣٢٩-٣٢٨	فهرس الأعلام المترجم لهم
٣٣٠	فهرس الأماكن المترجم لها
٣٥٠-٣٣١	فهرس المصادر والمراجع
٣٥١	الملخص باللغة الإنجليزية

صور من نسخ المخطوط



المودج (١) ويمثل الصفحة الأخيرة من المصحف (١).



النموذج (٧) برمال بدلية النسخة 'ب' والمكاتب عليها الألواز في أنمال الأبرار للأردنياني من واثف مدرسة النسخ، البية، ٢٢٢٠.

بالحق والبيان العلامة...
 في الله متشريع...
 في الله متشريع...
 في الله متشريع...

النموذج (أ) ويمثل بداية النسخة (ج): (هذا كتاب الأمل المشتمل... تأليف الإمام العلامة... يوسف... والمملو على
 المصباح المسمى بالأزهار).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين حمداً يناسب جلاله ، ويوافق كماله ، وتؤدى به بعض حقوق نعمائه ، حمداً ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه وأفضل الصلاة وأتم التسليم على المبعوث رحمة للعالمين محمد بن عبدالله وعلى آله وأصحابه أجمعين ، أما بعد :

فإن هذه الرسالة تمثل جزءاً من المخطوط الموسوم بالألوار لأعمال الأبرار لمؤلفه يوسف الأردبيلي (ت ٧٩٩هـ) ، ويتحدث هذا الجزء عن الأحوال الشخصية - الطلاق ، الرجعة ، الأيمان ، الإيلاء ، الظهار ، الكفارة ، القذف ، اللعان ، العدة ، الرضاع ، والنفقات - .

أهمية الموضوع:

تتمن أهمية هذا المخطوط في غزارة الأحكام الفقهية التي اشتمل عليها التي تعم بها البلوى ، وتمس الحاجة إليها ، وقد جمعها - رحمه الله - من مجموعة من الكتب المعتمدة في المذهب الشافعي - المشار إليها لاحقاً - وفي مقدمتها الشرح الكبير والروضة والحاوي ، كما أشار إلى ذلك في مقدمة المخطوط ، وقد عرض المؤلف هذه الأحكام مجردة عن الأدلة ليكون جل اهتمام القارئ بالحكم الشرعي فقط ، وأرجو من الله العليّ القدير أن يوفّقني في تعضيد الحكم بالدليل .

كما أنه لم يتعرض للخلافات المذهبية تاركاً المجال أمام الباحث للبحث عنها في مظانها إن شاء .

كما أن هذا المخطوط يمثل منهجاً من مناهج التأليف والكتابة والتصنيف في الفقه الشافعي في القرن الثامن الهجري .

سبب الاختيار:

١- المشاركة في إخراج كتاب من الكتب القيّمة في الفقه الشافعي الغزير بالأحكام الفقهية - في جانب الأحوال الشخصية - يغني القارئ الكريم عن الرجوع إلى أمهات الكتب في الفقه الشافعي.

٢- وجود الرغبة في تحقيق هذا الكتاب الفقهي ذي المساس بمجال التخصص الذي أدرسه - الفقه وأصوله -.

٣- إقبال عدد كبير من الطلبة على التأليف وعزوفهم عن التحقيق مع وجود الحاجة للماسة إلى التحقيق للاستفادة من التراث الإسلامي في واقعنا المعاصر.

٤. الرغبة في جعل الكتاب في صورة عصرية توافق دراسات اليوم، خاصة أنه كتاب يعتمد على ذكر الحكم الشرعي دون التعرض للأدلة والخلافات المذهبية.

منهج التحقيق:

اتبع الباحث المنهج الاستنباطي والاستقرائي والتحليلي و قام بخدمة نص المخطوط بما يلي:

أولاً: من الناحية العامة:

أ. التنقيط، والتشكيل، ووضع علامات الترقيم، ووضع علامات التنصيص.

ب. مقابلة النسخ مع بعضها، واتباع منهج النص المختار.

ج. إثبات للفروق بين النسخ من حيث: بيان الزيادة والنقصان، ذكر البيضا والخروم،

ونكر الأخطاء والتصحيح.

د. شرح الألفاظ الغريبة بما يجعلها مفهومة .

هـ. التعريف بالأعلام المهمة المغمورة والمشكلة المذكورة في النص.

و. التعريف بالأماكن المذكورة بالنص بما يجعلها واضحة للقارئ في عصرنا.

- ز. تحديث المعلومات القديمة الواردة في المتن بما يقابلها من معاني حديثة.
- ح. تبويب الكتاب وتقسيمه إلى فصول ومباحث ومطالب بالاستعانة بالمصادر المماثلة.
- ط. وصف النسخ ومقارنتها مع بعضها وإكمال النقص اعتماداً على النسخة الأم.
- ي. إثبات نسبة الكلام للمذهب بالرجوع إلى الكتب المعتمدة في المذهب .
- ك. الإشارة إلى الرأي الذي أخذ به المؤلف -أي هل يأخذ بالراجح المعتمد في المذهب-.
- ل. كتابة العناوين بخط واضح ومميز .
- م. إضافة عناوين عند الحاجة لذلك ووضعها بين قوسين بهذا الشكل [] .
- ن. كتابة الفروق بين النسخ بين قوسين بهذا الشكل () .
- هـ. وضع الأعلام في المتن بين أقواس بهذا الشكل " "

ثانياً : من الناحية الفقهية:

- أ. التعريف بالمصطلحات الفقهية من كتب اللغة والفقه.
- ب. التعليق على العبارات الغامضة شرحاً وتوضيحاً.
- ج. الحكم على الآراء الفقهية من حيث موقعها في المذهب.
- د. التثبت من الأقوال التي تم عزوها إلى مصنفات أو علماء بأعينهم بقدر الإمكان (تحقيق النصوص المقتبسة).
- هـ. إيراد دلائل نقلية أو عقلية أو الجمع بينهما عند الضرورة، علماً أن متن الأثر هذا قد خلا تقريباً من الأدلة بصفته كتاباً للفتيا والقضاء.
- و. ترقيم الآيات وتخريج الأحاديث، والاسترشاد في تخريج الأحاديث على قرص الكمبيوتر (CD) نسخة العالمية (الكتب التسعة) فإن لم يرد الحديث في هذه الكتب أو ورد فيها ولم يُحكم عليه يتم البحث عنه في كتب التخريج الأخرى كتلخيص الحبير ونصب الراية ... الخ.

ز. المقارنة بالمصادر التالية بشكل خاص وذلك لما بينها وبين المخطوط من قرب زمني
وصلة وثيقة في تناول الأحكام:

- الأم: للإمام الشافعي (٢٠٤هـ).
- مختصر المزني: للمزني (٢٦٤هـ).
- الحاوي الكبير: للماوردي (٤٥٠هـ).
- المذهب: للشيرازي (٤٧٦هـ).
- والوسيط: للغزالي (٥٠٥هـ).
- فتح العزيز (الشرح الكبير) للرافعي (٦٢٣هـ)؛ وقد رمزت له بـ (العزيز).
- روضة الطالبين: للنووي (٦٧٦هـ)؛ وقد رمزت له بـ (الروضة).
- المجموع: للنووي (٦٧٦هـ).
- تحفة المحتاج: لابن حجر الهيتمي (٩٧٤هـ).
- مغني المحتاج: للخطيب الشربيني (٩٧٧هـ).
- نهاية المحتاج: للرملی (١٠٠٤هـ).

الصعوبات التي واجهت الباحث:

مما لا شك فيه أن أولى الصعاب التي تولج الباحث المشتغل بتحقيق المخطوطات هو الحصول على عدد من النسخ للمخطوط المراد تحقيقه ؛ للوصول إلى إثبات النص الصحيح الذي أراده مؤلف المخطوط ، ولكننا بحمد الله تعالى وتوفيقه استطعنا الحصول على نسخ من مخطوط " الأنوار " _ موضوع رسالتنا هذه _ من أستاذنا العزيز الأستاذ الدكتور محمد عقلة الإبراهيم _ حفظه الله تعالى _ وجزاه عنا كل خير ووفقه لخدمة العلم والدين.

أما الصعوبة الثانية التي واجهها الباحث فهي صعوبة قراءة بعض الكلمات في متن
النسخ (ب، جـ) التي أصابها شيء من النقص والتلف والبياض.

وأما الصعوبة الثالثة فتكمن في ما اشتمل عليه هذا المخطوط من جمل فارسية تحتاج
إلى ترجمة وشرح من أجل توضيح المعنى ، وقد استطعت بحمد الله تعالى معرفة وبيان
معاني هذه الجمل بمساعدة الدكتور عارف أحمد الزغول رئيس قسم اللغات السامية والشوقية
في كلية الآداب _جامعة اليرموك_ ، جزاه الله كل خير ووفقه لخدمة العلم والدين.

وأما الصعوبة الرابعة التي واجهت الباحث فتكمن في عملية الحصول على مصنفات
شيخنا الأردبيلي وتلاميذه وشيوخه، وقد وفقنا في الحصول على المصنفات وذلك بالتعاون مع
مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية في المملكة العربية السعودية، جزى الله
العاملين فيه كل خير حيث زدنا بمصنفات الأردبيلي، وبقيت مسألة الشيوخ والتلاميذ حيث لا
زالَت المشكلة قائمة فلم أستطع الوقوف على أي منهم.

والصعوبة الأخيرة التي هي من أهم الصعوبات فتتمثل في إسناد الأردبيلي كثيراً من
الآراء إلى المخطوطات التي وردت فيها ، ولم نستطع الوقوف على هذه المخطوطات لعدم
وجودها في المكتبات الأردنية ممّا دعانا إلى السفر إلى الجمهورية العربية السورية وزيارة
مكتبة الأسد الوطنية-المكتبة الظاهرية سابقاً- في دمشق ،ومن خلال ذلك استطعنا الوقوف
على بعض تلك المخطوطات وليس كلّها.

خطة الدراسة:

تم تقسيم المخطوط إلى فصلين -أحدهما: دراسي ،والآخر: تحقيقي- يحتوي كل فصل

على عدة مباحث ومطالب ، على النحو التالي:

_ الفصل الأول: قسم الدراسة، ويشتمل على:

المبحث الأول: التعريف بالمؤلف:

المطلب الأول :اسمه،نسبه،كنيته،بowlادته

المطلب الثاني: صفاته برأي أهل العلم فيه ،مصنفاته ،ووفاته

المبحث الثاني:نبذة عن عصر المؤلف من النواحي السياسية ، الاقتصادية ،الاجتماعية

،والثقافية وأثرها في شخصيته:

المبحث الثالث:التعريف بالكتاب :

المطلب الأول: ضبط عنوان الكتاب وأماكن وجوده.

المطلب الثاني: مجال الكتاب ومنهجه.

المطلب الثالث: أصل الكتاب.

المطلب الرابع: الكتب والحواشي والتعليقات التي عملت على كتاب الأنوار.

المطلب الخامس: وصف النسخ التي تم الاعتماد عليها في عملية التحقيق.

_ الفصل الثاني: قسم التحقيق، ويشتمل على:

المبحث الأول:مسائل الطلاق وما يتعلق بها:

المطلب الأول :مسائل التعليق .

المطلب الثاني: مسائل الدور.

المطلب الثالث:الرجعة:

الفرع الأول:أركان الرجعة.

الفرع الثاني: أحكام الرجعية والرجعة.

المبحث الثاني: الأيمان :

المطلب الأول: التعريف بالأيمان وما يُحلف به.

المطلب الثاني: المرجع في البر والحنث.

المبحث الثالث: الإيلاء ومهله.

المبحث الرابع: الظهار وكفارة المظاهر إذا عاد:

المطلب الأول: أركان الظهار.

المطلب الثاني: حكم الظهار.

المبحث الخامس: الكفارة:

المطلب الأول: الإعتاق.

المطلب الثاني: الصيام.

المطلب الثالث: الإطعام.

المبحث السادس: القذف واللعان :

المطلب الأول: صريح القذف وكنائته.

المطلب الثاني: أحكام القذف.

المطلب الثالث: اللعان وكيفيته.

المبحث السابع: العدة:

المطلب الأول: عدة الطلاق.

المطلب الثاني: حق المعتدة بالسكنى.

المطلب الثالث: أسباب الاستبراء.

المبحث الثامن: الرضاع والنفقات:

المطلب الأول: للرضاع:

الفرع الأول : أركان الرضاع.

الفرع الثاني: من يحرم من الرضاع.

الفرع الثالث: في دعوى الرضاع وحكمها

المطلب الثاني: النفقات:

الطرف الأول: نفقة الزوجة وواجباتها.

الطرف الثاني: كيفية الإنفاق.

الطرف الثالث: موانع النفقة.

الطرف الرابع: الإعسار.

الطرف الخامس: نفقة الأقارب.

الطرف السادس: الحضانة.

الطرف السابع: نفقة المملوك.

هذا وقد بذلت جهدي في إخراج هذا المخطوط إلى حيز الوجود وأرجو الله أن يكون نافعا
للمسلمين إنه نعم المولى ونعم المجيب.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين

الباحث

الخط الأول

قسم الدراسة

المبحث الأول: التعريف بالمؤلف

المطلب الأول: اسمه، نسبه، كنيته، ولادته.

المطلب الثاني: صفاته ورأي أهل العلم فيه ومصنفاته ووفاته.

المبحث الثاني: نبذة عن عصر المؤلف من النواحي السياسية،

الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية وأثرها في شخصيته.

المبحث الثالث: التعريف بالكتاب.

المطلب الأول: ضبط عنوان الكتاب وأماكن وجوده.

المطلب الثاني: مجال الكتاب ومنهجه.

المطلب الثالث: أصل الكتاب.

المطلب الرابع: الكتب والحواشي والتعليقات التي عملت على كتاب

الأقوال.

المطلب الخامس: وصف النسخ التي تم الاعتماد عليها في عملية

التحقيق.

الفصل الأول: قسم الدراسة، واشتمل على ما يلي:

المبحث الأول: التعريف بالمؤلف:

المطلب الأول: اسمه، نسبه، كنيته، وولادته:

- اسمه: هو جمال الدين يوسف بن إبراهيم الأردبيلي الشافعي^(١).

- لقبه: جمال الدين، وجاء في بعض النسخ "عز الدين" كما هو مثبت في النسخة "ج" ذات

الرقم "٢٢١" والتي كتب عليها "دار الكتب الظاهرية".

- الأردبيلي: نسبة إلى مدينة أردبيل في أذربيجان، وجاء في دائرة المعارف الإسلامية: "أردبيل

بالأرمنية "ارتغيت" وأصبحت فيما بعد "أرتفيل" أقصى بلاد أذربيجان^(٢) شرقاً، وهي على بعد

أربعين كيلو متر من حدود بلاد الروس.

تقوم هذه المدينة على هضبة مستديرة الشكل تقريباً، ارتفاعها عن سطح

البحر (١٥٢٠ متراً)^(٣).

(١) هدية العارفين من أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: إسماعيل باشا البغدادي ، وكالة المعارف الجليسة ، استانبول ، مكتبة المثنى ، بغداد ١٩٩٥ م (٥٥٨/٢) وسيشار إليه لاحقاً بـ (هدية العارفين) ، تاريخ الأدب العربي: كارل بروكلمان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٣ م (٢٠٩/٧) وسيشار إليه لاحقاً بـ (تاريخ الأدب العربي) ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب: عبد الحي بن أحمد العسكري دمشقي (١٠٨٩هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة السادسة (٢٦٤/٦) وسيشار إليه لاحقاً بـ (شذرات الذهب) ، طبقات الشافعية: أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة (٨٥٢هـ) ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٧هـ ، الطبعة الأولى ، تحقيق: الحافظ عبد العليم خان (١٣٨/٣) وسيشار إليه لاحقاً بـ (طبقات الشافعية).

(٢) قال ابن المقفع: أذربيجان مسماة بأذرباذ بن إيران بن الأسود بن سام بن نوح عليه السلام وقيل: أذرباذ بن بيوراسف وقيل: بل أذر اسم النار باللهلوية وبإلكان معناه الحافظ والخازن فكل معناه بيت النار أو خزان النار وهذا أشبه بالحق وأحرى به لأن بيوت النار في هذه الناحية كانت كثيرة جداً. انظر: معجم البلدان: ياقوت الحموي (٦٢٦هـ) ، دار الفكر ، بيروت (١٢٨/١) وسيشار إليه لاحقاً بـ (معجم البلدان).

(٣) دائرة المعارف الإسلامية: نقلها إلى العربية: محمد ثابت الفندي ، أحمد الشنيتلاوي ، إبراهيم خورشيد وعبد الحميد يونس ، العدد الأول ، ١٣٥٢هـ / ١٩٣٣ م (٥٨٤/١) وسيشار إليه لاحقاً بـ (دائرة المعارف الإسلامية).

وأردبيل، بالفتح ثم السكون، وفتح الدال، وكسر الباء، وياء ساكنة ولا م: من أشهر مدن أذربيجان وأكبرها، كانت قبل الإسلام قصبة الناحية، طولها ثمانون درجة، وعرضها ست وثلاثون درجة وثلاث وثلاثون دقيقة^(١).

ومدينة أردبيل مدينة حسنة كبيرة وهي دار الإمارة وبها الأجناد والمعسكر ويلها فسي الكبير المراغة^{(٢)(٣)}.

ثم قال ياقوت الحموي: "قال أبو سعد^(٤): لعلها منسوبة إلى أردبيل بن أرميني بن لنطي بن يونان"^(٥).

ثم قال: "ومن مشهور مدائنها - أي مدائن أذربيجان - تبريز، وخوي، وسلماس، وأمريه، ومروند، وأردبيل، وغير ذلك"^(٦).

(١) البدء والتاريخ: مطهر بن طاهر المقدسي (٥٠٧هـ)، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة (٧٦/٤)، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع: عبدالله بن عبدالعزيز البكري الأندلسي (٤٨٧هـ)، عسالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ، الطبعة الثالثة، تحقيق: مصطفى السقا (١٣٧/١) ويشار إليه لاحقاً بـ (معجم ما استعجم)، معجم البلدان (١٤٥/١).

(٢) والمراغة مدينة حسنة كثيرة الخصب والفاكهة نزبة الأقطار لها بساتين وجنات وزراعات وغللات وخيرات، يجلب إليها من بعض قراها بطيخ يعرف بالأردهرى مستطيل أحمر الداخل أخضر الخارج طعمه يزيد على العسل في حلاوته. انظر: نزهة المشتاق في اختراق الآفاق: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن إدريس، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٩م، الطبعة الأولى (٢٧٩/٢)، ويشار إليه لاحقاً بـ (نزهة المشتاق).

(٣) نزهة المشتاق (٦٨٠/٢)

(٤) أبو سعد السمعاني: تاج الإسلام عبد الكريم بن محمد بن منصور السمرقاني الشافعي محدث المشرق وصاحب التصانيف الكثيرة والقوائد الغزيرة والرحلة الواسعة عمل معجم شيوخه في عشر مجلدات كبار قال ابن النجار: سمعت من يذكر أن عدد شيوخه مئبة آلاف شيخ وهذا شيء لم يبلغه أحد، ومن تصانيفه: اللذيل على تاريخ الخطيب وتاريخ مرو وطرز الذهب في أدب الطلب وغير ذلك، ولد في سنة (٥٠٦هـ)، وتوفي سنة (٥٦٢هـ) انظر: شذرات الذهب (٢٠٦_٢٠٥/٢)

(٥) معجم البلدان (١٤٦/١).

(٦) معجم البلدان (١٢٨/١).

وبُنيت مدينة أربيل ومدينة بردعة^(١) سنة (٨٥٠هـ)، حيث بناهما "عبد العزيز بن حاتم بن النعمان الباهلي"^(٢) في خلافة "عبد الملك بن مروان"^(٣).

ثم قال ياقوت الحموي: "بازان فيروز - بالذال المعجمة وألف ونون - هو اسم أربيل المدينة المشهورة بأذربيجان، أنشأها فيروز أحد ملوك الفرس الأول"^(٤).
والشافعي نسبة إلى المذهب الشافعي الذي ينتمي إليه.

المطلب الثاني: صفاته ورأي أهل العلم فيه ومصنفاته ووفاته:

صفاته ورأي أهل العلم فيه:

لقد لُخص "ابن قاضي شهاب" و"الزركلي" و"ابن حجر" الصفات التي انتصف بها الأربيلي في كلمتين هما:

١. القدر الكبير.

٢. العلم الغزير.

حيث قالوا: (كان كبير القدر، غزير العلم)^(٥).

(١) ومدينة بردعة كبيرة طولها ثلاثة أميال في عرض دونها وهي نزيهة خصيبة ذات أشجار وأنهار ومياه جارية. انظر: نزهة المشتاق (٦٧٩/٢).

(٢) هو عبد العزيز بن حاتم بن النعمان الباهلي: قاله من الأمراء، كان عامل عمر بن عبد العزيز على الجزيرة توفي سنة (١٠٣هـ/٧٢١م). انظر الأعلام (١٦/٤).

(٣) للنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: جمال الدين أبو المحاسن الأتباتي (٨٧٤هـ)، المؤسسة المصرية العامة، مصر (٢٠٩/١)، تاريخ الخلفاء: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١هـ)، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٧١هـ/١٩٥٢م، الطبعة الأولى، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد (٢١٥/١) وسيتشار إليه لاحقاً - تاريخ الخلفاء، العبد في خبر من غير (٩٩/١).

(٤) معجم البلدان (٣١٨/١).

(٥) طبقات الشافعية (١٣٨/٣)، الأعلام: خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٠م، الطبعة الخامسة. (٢١٢/٨) وسيتشار إليه لاحقاً - (الأعلام)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ١٩٧٢م، الطبعة الثانية، تحقيق: محمد عبد المعيد خان (٢٥٨/٦) وسيتشار إليه لاحقاً - (الدرر الكامنة).

منزلته بين علماء عصره :

لقد لَخَّصَ إسماعيل باشا البغدادي في كتابه (هدية العارفين من أسماء المؤلفين وآثار المصنفين) منزلة الأردبيلي بكلمات جامعة تدل على عظيم شأنه ومنزلته بين علماء عصره. حيث قال: (هو شيخ الفقهاء بأذربيجان) ^(١).

قال العثماني ^(٢): كان الأردبيلي في سنة ٧٧٩هـ موجوداً بأردبيل وهو شيخ المشرق في هذا العصر، وهو جد الشيخ جلال الدين عبيد الله ابن الشيخ تاج الدين عوض بن محمد الأردبيلي ^(٣).

مصنفاته :

نظراً لثقافة الأردبيلي الواسعة، فقد تعددت مصنفاته، وتنوعت مؤلفاته، ومن أهم ما استطعت الحصول عليه من هذه المصنفات ما يأتي:

١. كتاب "الأنوار لأعمال الأبرار" وهو موضوع رسالتي هذه من جانب الأحوال الشخصية، وسأحدث عن هذا الكتاب بشكل أوسع ومفصل في مجال (تحقيق عنوان الكتاب وضبطه، وتحقيق اسم هذا المؤلف، ثم تحقيق نسبة المخطوط هذا إلى صاحبه يوسف الأردبيلي، ثم بيان مجال هذا المخطوط ومنهجه، وذكر الخلافات في المذهب وعدمه، والمقارنة مع المذاهب الأخرى وعدمها، وذكر الأدلة النقلية والعقلية وعدمه، ثم بيان أصل هذا الكتاب، والكتب والحواشي والتعليقات التي صنفت على كتاب الأنوار، ووصف النسخ التي اعتمد عليها الباحث، ودعمها بصور من نسخ المخطوط).

٢. كتاب "الأزهار في شرح المصابيح"، لقد تم تزويدنا ببيانات عن هذا الكتاب بالتعاون مع [مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية] على النحو الآتي:

(١) هدية العارفين (٥٥٨/٢).

(٢) هو شمس الدين العثماني قاضي صند، وصاحب طبقات الفقهاء التي فيها تاريخ صند وغيرها، وهو أخو شرف الدين العثماني صاحب النافع في الفقه. انظر: طبقات الشافعية (٣٧/٣).

(٣) الدرر الكامنة (٢٥٨/٦)

- رقم التسلسل (٩٦٦٨٤).

- الفن (حديث).

- عنوان المخطوطة "الأزهار في شرح المصابيح من أحاديث سيد الأبرار".

- اسم المؤلف (يوسف بن إبراهيم الأردبيلي).

- اسم الشهرة (الأردبيلي).

- تاريخ وفاة المؤلف (٧٩٩هـ) القرن (٨هـ).

- بيانات التواجد (مصدر: فهرس المخطوطات بالجامعة العربية - حديث وعلومه - ٥٧/١،

المكتبة: معهد إحياء المخطوطات العربية، البلد: مصر، المدينة: القاهرة، رقم الحفظ: ٤٥
عن فيض الله ٤٦٤).

ومما يثبت نسبة هذا الكتاب للأردبيلي ما جاء في كتاب - عون المعبود شرح سنن أبي
داود، لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي - ومن هذه المواضع:

(١) قال الأردبيلي في الأزهار شرح المصابيح: قال الأكثرون: المراد بدوران رحي الإسلام
استمرار أمر النبوة والخلافة واستقامة أمر الولاية وإقامة الحدود والأحكام من غير فتور ولا
فتور إلى سنة خمس وثلاثين أو ست وثلاثين أو سبع وثلاثين من الهجرة^(١).

(٢) وقال الأردبيلي في الأزهار: يقال في التمثيل للموافقة والملائمة كف في ساعد، وللمخالفة
والمغايرة ورك على ضلع^(٢).

(٣) قال في الأزهار: أصحابي أظهروا النسيان لمصلحة من غير نسيان^(٣).

(١) عون المعبود شرح سنن أبي داود: أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، المكتبة السلفية، المدينة المنورة،
١٣٨٨هـ/١٩٦٩م، الطبعة الثانية (٣٢٨/١١) ويستشار إليه لاحقاً بـ (عون المعبود).

(٢) عون المعبود (٣١٠/١١).

(٣) عون المعبود (٣٠٦/١١).

(٤) وقال العلامة الأردبيلي في الأزهار _ شرح المصابيح _ ناقلاً عن الإمام شرف الدين _ :
إن الجوز الهندي والزعفران ونحوهما يحرم الكثير منه لأضراره، لا لكونه مسكراً، وكذلك
القريط وهو الأفيون^(١).

(٥) وقال الأردبيلي في الأزهار : المراد بعمران بيت المقدس عمرانه بعد خرابه، فإنه يخرب
في آخر الزمان^(٢).

٣. كتاب "المفاتيح شرح المصابيح"، كما تم تزويدنا بالبيانات لهذا الكتاب _ بالتعاون مع مركز
الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية _ على النحو الآتي:

- رقم التسلسل (٥٨٣٠٢)، الفن (حديث).
- عنوان المخطوط (المفاتيح شرح المصابيح).
- اسم المؤلف (يوسف بن إبراهيم الأردبيلي).
- اسم الشهرة (الأردبيلي).
- تاريخ وفاة المؤلف (٧٧٩ هـ) القرن (٨ هـ).
- ملاحظات أخرى (مصور عن مكتبة المروغة باليمن).
- بيانات التواجد:

(١) مصدر (النشرة الببليوجرافية ١/١١٣).

المكتبة (المكتبة المركزية - الجامعة الإسلامية).

البلد (المملكة العربية السعودية).

المدينة (المدينة المنورة).

رقم الحفظ (٤٤٢-٤٤٤).

(٢) مصدر (المنتقى - ١٣٢).

(١) عون المعبود (١٢٩/١٠).

(٢) عون المعبود (٤٠٠/١١).

المكتبة (مكتبة معهد البيروني للدراسات الشرقية)

البلد (أوزبكستان).

المدينة (طشقند)

رقم الحفظ (٨٣٧٢)

كما جاء في شذرات الذهب، وله شرح مصابيح البغوي في ثلاثة أجزاء^(١).

٤. كتاب "الناسخ والمنسوخ" كما تم تزويدنا ببيانات هذا الكتاب بالتعاون مع [مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية] على النحو التالي:

- رقم التسلسل (١٠٤٢٦٣)

- الفن (علوم القرآن)

- عنوان المخطوطة (الناسخ والمنسوخ)

- اسم المؤلف (يوسف بن إبراهيم الشافعي الأردبيلي)

- اسم الشهرة (الأردبيلي)

- تاريخ وفاة المؤلف (٧٧٩هـ) القرن (٨هـ)

- بيانات التواجد (مصدر: فهرس كتب علوم القرآن ٣٨٣/٢، المكتبة: مكتبة المصغرات الفيلمية في قسم المخطوطات بمكتبة الجامعة الإسلامية، البلد: المملكة العربية السعودية، المدينة: المدينة المنورة، رقم الحفظ: رقمه في القسم ١١٦٦).

٥. كتاب "تراجم فقهاء الشافعية" وهو كتاب ليوسف الأردبيلي تم تزويدنا ببيانات حول هذا الكتاب كذلك بالتعاون مع [مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية] على النحو التالي:

(١) شذرات الذهب (٢٦٤/٦).

- رقم التسلسل (٤٧٧٦١)

- الفن (تراجم)

- عنوان المخطوطة (تراجم فقهاء الشافعية).

- اسم المؤلف (يوسف بن إبراهيم الأردبيلي).

- اسم الشهرة (الأردبيلي).

- تاريخ وفاة المؤلف (٧٩٩هـ) القرن (٨هـ).

- ملاحظات أخرى (الكتاب ممثل من كتاب الأنوار لأعمال الأبرار للأردبيلي).

- بيانات التواجد (مصدر: بروكلمان ملحق ٢/٢٧١، المكتبة: دار الكتب المصرية، البلد:

مصر، المدينة: القاهرة، رقم الحفظ: ١٩٤/٥).

وفاته:

بعد حياة حافلة بطلب العلم، وتدرسه، والتصنيف فيه والسعي في سبيله، توفي شيخنا يوسف الأردبيلي وكان قد أناف على السبعين^(١).

وقد اختلف في سنة وفاته على أقوال، هي على النحو الآتي:

أولاً: جاء في تاريخ الأدب العربي وكتاب هدية العارفين: أنه توفي سنة (٧٧٦هـ/١٣٧٤م)^(٢).

ثانياً: وجاء في مخطوطات الكتب العباسية في البصرة: أنه توفي سنة (٧٧٩هـ-١٣٧٧م)^(٣).

(١) طبقات الشافعية (١٣٨/٣)، الأعلام (٢١٢/٨).

(٢) تاريخ الأدب العربي (٢٠٩/٧)، هدية العارفين (٥٥٨/٢).

(٣) مخطوطات المكتبة العباسية في البصرة: إعداد: مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، عالم الكتب، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م، الطبعة الأولى (القسم الثاني/٣٨). وسيشار إليه لاحقاً بـ (مخطوطات المكتبة العباسية).

ثالثاً: وجاء في كشف الظنون، وتاريخ الأدب العربي كذلك أنه توفي سنة (٧٩٩هـ—
١٣٩٦م)^(١).

والقول الراجح والذي تضافرت المصادر التاريخية على ذكره القول الثالث، حيث جاء ذكره بالإضافة إلى تاريخ الأدب العربي وكشف الظنون في المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع^(٢) وفهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة في بغداد^(٣) وكتاب السرائر العربي في خزانة مخطوطات مكتبة آية الله العظمى^(٤) وهدية العارفين^(٥) والمخطوطات التي حصلت عليها من مركز الملك فيصل (الرياض/ السعودية).

أما فيما يتعلق بسنة ولادته فقد أخرجنا الحديث عنها ؛ لأن المصادر التاريخية لم تشر بشكل صريح إلى تاريخ ولادته ، ولكننا عند الحديث عن وفاته بيناً أن الأردبيلي قد أناف على السبعين كما جاء في طبقات ابن قاضي شعبة وكتاب الأعلام ، وتوفي على السراي الراجح والذي تضافرت عليه المصادر التاريخية سنة (٧٩٩هـ) فنستشف من ذلك أن مولده كان قبل سنة (٧٢٩هـ) والله تعالى أعلم.

رحم الله شيخنا - يوسف الأردبيلي - وغفر له، وجزاه على ما قدّم أفضل الجزاء.

(١) كشف الظنون: مصطفى بن عبدالله القسطنطيني الرومي الحنفي الشهير بحاجي خليفة (١٠٦٧هـ—) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م (١٩٥١-١٩٦) وسنشار إليه لاحقاً بـ (كشف الظنون) ، تاريخ الأدب العربي (٢٠٩/٧).

(٢) المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع: جمع وإعداد وتحرير : محمد عيسى صالح/ استاذ التاريخ في جامعة البرموك/ كلية الآداب ١٩٩٣م (٤٥/١) وسنشار إليه لاحقاً بـ (المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع).

(٣) فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة في بغداد: عبدالله الجبوري ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م ، الطبعة الأولى (٥٨٦/١) وسنشار إليه لاحقاً بـ (فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة في بغداد).

(٤) التراث العربي في خزانة مخطوطات آية الله العظمى: المرعشي ، قم ، إيران ، الطبعة الأولى ، طبع باعتناء ولده محمود المرعشي (٢٣٢/١) وسنشار إليه لاحقاً بـ (التراث العربي في خزانة مخطوطات آية الله العظمى).

(٥) هدية العارفين (٥٥٨/٢).

المبحث الثاني: عصر المؤلف من النواحي السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية وأثرها في شخصيته: أولاً: الناحية السياسية:

إن الصبغة العامة التي تتصف بها الحياة السياسية لأردبيل هي كثرة تعرضها للحروب والهجمات المدمرة لحضارتها الزاهية.

وقبل البدء بالحديث عن الناحية السياسية في أذربيجان في عصر المؤلف نلقي الضوء على بدايات أذربيجان التاريخية ودخول الإسلام لها فقد فتحت مدينة أذربيجان أولاً في أيام عمر بن الخطاب _ رضي الله عنه _ ، وكان عمر قد أخذ "المغيرة بن شعبة الثقفي"، والبا على الكوفة، ومعه كتاب إلى "حذيفة بن اليمان" بأذربيجان، فورد الكتاب على حذيفة وهو "بـهـاوند" فسار منها إلى أذربيجان في جيش كثيف حتى أتى أردبيل وهي يومئذ مدينة أذربيجان، وكان "مرزبانها"^(١) قد جمع المقاتلة من أهل "ياجروان" و"ميمذ" و"البذ" و"سراو" و"شيز" و"الميسانج" وغيرها فقاتلوا المسلمين قتالاً شديداً أياماً، ثم إن "المرزبان" صالح حذيفة على جميع أذربيجان على ثمانمائة ألف درهم (٨٠٠,٠٠٠) بشروط هي: أن لا يقتل منهم أحداً، وأن لا يسبي منهم أحداً، وأن لا يهدم بيت نار، وأن لا يعرض لأكراد البلاشجان وسبلان وروذان، وأن لا يمنع أهل الشيز خاصة من الزن^(٢) في أعيادهم، وإظهار ما كانوا يظهرونه.

ومما سبق : يدرك أن الحديث عن أذربيجان هو في حد ذاته حديث عن أردبيل .

(١) مرزبان بضم الزاي : أخذ مرزبة الفرس، وهو الفارس الشجاع، السقّم على القوم دون الملك ، وهو مغرب أومنه قولهم للأست: مرزبان ، والأصل فيه أخذ مرزبة الفرس ، والجمع مرزبة. النظر لسان العرب ابن منظور الإفريقي، دار الفكر ، دار صادر ، بيروت، مادة: مرزب(٤١٧/١) .

(٢) الزن: الرقص زن زن زن زن زن ، وأصل الزن اللعب والدفع . النظر لسان العرب، مادة : زنن (١٩٧/١٣).

وقد تحولت أربيل إلى مركز إسلامي في عهد عثمان بن عفان وبنى مسجدها الجامع سنة (٣٦هـ)^(١).

وعند الحديث عن بلد من البلدان في عصر من العصور لا بد من الإشارة إلى ماسبق ذلك العصر من أحداث تاريخية وسياسية وخاصةً عندما يكون لتلك الأحداث أثر هام في العصر المراد الحديث عنه ، فقد ابتلي العالم الإسلامي في الربع الثاني من القرن السابع الهجري بهجمة شرسة لمجموعة من القبائل المغولية المشتركة _ التي كانت تدين بـ (الشامانية)^(٢) _ وقد قامت فيها حركات سياسية قوية تزعّمها "جنكيزخان"^(٣) ، وكان الوضع في العالم الإسلامي قبل الغزو المغولي في حالة ضعف عامة ، نتيجة الانقسامات ووجود القادة الذين اهتموا بمصالحهم الشخصية وقدموها على مصالح المسلمين العامة. ومن الدول الإسلامية في المشرق والتي كان

(١) حاضِر العالم الإسلامي وقضايا المعاصرة: جميل عبد الله محمد المصري ، دار أم القرى عمان ، الأردن ، الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م (٥١٤/١) وسيُشار إليه لاحقاً بـ (حاضِر العالم الإسلامي).

(٢) الشامانية: ديانة تقول بوجود قوتين: قوة الخير والنور والدفء ، وقوة الشر والظلام والبرد ، ويسكن إله الخير في الشرق وإله الشر في الغرب . وتقوم ممارستها على السحر والرشاقة الجسدية من رقص وغيره فاككتبت كلمة شامان معنى الساحر وقد كان المغول في بادئ أمرهم يدينون بالديانة الشامانية ، وبدأ المغول يتحررون من هذه الديانة تدريجياً منذ أخذوا يتوسعون شرقاً وغرباً ويؤسسون لهم ملكاً عريضاً فالتقوا في أثناء توسعهم بحضارات متباينة وديانات عدة ، وتآخروا بها بمقدار ما كانت عليه هذه الحضارات والديانات من قوة أو ضعف . وقد وقع المغول أثناء توسعهم في فتوحهم تحت تأثير ديانات ثلاث هي : الإسلام والمسيحية والبوذية وقد حاول كل فريق منهم الوصول إلى قلوب هؤلاء الديانتيين . انظر : الدولة الخوارزمية والمغول ، غزو جنكيزخان للعالم الإسلامي وآثاره السياسية والدينية والاقتصادية والثقافية: حافظ أحمد حمدي ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٤٩م (ص٢٧٧) وسيُشار إليه لاحقاً بـ (الدولة الخوارزمية والمغول) و حاضِر العالم الإسلامي (٥٧/١).

(٣) هو ملك التتار عليه من الله ما يستحقه وهو صاحب الباسق وضعها ليتحاكموا إليها يعني للتتار ومن معهم من أمراء الترك ممن يبتغي حكم الجاهلية وهو والد تولى خان وجد هولاكو بن تولى الذي قتل الخليفة المستعصم وأهل بغداد في سنة ست وخمسين وستمائة. انظر: البداية والنهاية: اسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبو الفداء (٧٧٤هـ) مكتبة المعارف ، بيروت (٣٦/١٣) وسيُشار إليه لاحقاً بـ (البداية والنهاية) ، الكامل: محمد بن محمد بن عبد الواحد الشيباني (٦٣٠هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م ، الطبعة الثانية ، تحقيق: أبو الفداء عبدالله القاضي . وسيُشار إليه لاحقاً بـ (الكامل) (٤٠٣/١٠).

لها مواجهات مع المغول الدولة الخوارزمية التي كانت تسيطر على بلاد فارس وخراسان في مناطق ما يُعرف بـ إيران _حالياً_ (١).

ومن هنا فعند الحديث عن أردبيل من الناحية السياسية لا بد لنا من الحديث عن الأصابع التتريّة والأفعال الإرهابية التي قام بها التتار حيث كان لهم دور كبير في دمار مدينة أردبيل. حيث قال ياقوت الحموي: "هي بلاد فتنة وحروب، ما خلت قط منها، فلذلك كان أكثر مدنها خراباً وقرأها بيباً" (٢) «(٣)».

ومما يدل على مدى الخراب والدمار الذي أحدثه التتار في أردبيل وأهلها ما قاله صاحب عون المعبود: "خرج مائة جيش من الترك، يقال له الططر، عظم في قتله الخطيب والخطر، وقضى له في قتل النفوس المؤمنة الوطر، فقتلوا ما وراء النهر وما دونه من جميع بلاد خراسان، ومحو رسوم ملك بني ساسان، وخرّبوا مدينة نساور وأطلقوا فيها النيران، وحاد عنهم من أهل خوارزم كل إنسان ولم يبق منهم إلا من اختبأ في المغارات والكهفان حتى وصلوا إليها وقتلوا وسلبوا وخرّبوا البنّيان، وأطلقوا الماء على المدينة من نهر جيجان فغرق منها مباني الدار والأركان ثم وصلوا إلى بلاد نهشان فخرّبوا مدينة الري وقزوین ومدينة أردبيل ومدينة مراغة، كرسى بلاد أنذربيجان، وغير ذلك، واستأصلوا سادة من هذه البلاد من العلماء والأعيان، واستباحوا قتل النساء وذبح الولدان" (٤).

فهذا النص ينبئ عن مدى الدمار الذي أحدثه المغول حيث الاستهتار بأرواح البشر وارتكاب الجرائم وكلّ أصناف القسوة والتخريب والتدمير والتعذيب حتى ساد الاعتقاد عند الناس

(١) الفتوح الإسلامية عبر العصور ، دراسة تاريخية لحركة الجهاد الإسلامي من عصر الرسول ، صلى الله عليه وسلم ، حتى أواخر العصر العثماني : عبد العزيز بن إبراهيم العمري ، مركز الدراسات والإعلام ، دار إشبيلية ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م ، الطبعة الأولى (ص ٣٣٣ وما بعدها) وسيشار إليه لاحقاً بـ (الفتوح الإسلامية عبر العصور).

(٢) أرض يَبَابُ أي خراب. والعَيَابُ عند العرب: ليس فيه أحد. انظر: لسان العرب : ابن منظور الإفريقي ، دار الفكر ، دار صادر ، بيروت. ، مادة : بيب (١/٨٠٦) وسيشار إليه لاحقاً بـ (لسان العرب).

(٣) معجم البلدان (١/١٢٨).

(٤) عون المعبود (١/٤١٤-٤١٥) والفتوح الإسلامية عبر العصور (ص ٣٣٤ وما بعدها).

أن المغول لا يهزمون ، فكانت معاملتهم لأعدائهم دموية ، وبذلك طُمست معالم أردبيل التي كانت أهلة بالسكان (١).

وبالرغم من الأضرار التي أحاطت بالمسلمين في ذلك الوقت فإنَّ الفترة التي أعقبت الغزو المغولي كانت فترة تمتاز إذا قورنت بما كانت عليه الحال قبل الغزو _ بأنها أكثر هدوءاً من ناحية الانقلابات السياسية (٢).

وبذلك نلاحظ أن الفترة التي عاش فيها الإمام يوسف الأردبيلي رحمه الله التي جاءت في أواخر السيطرة المغولية في أذربيجان وقبل السيطرة الصفوية تعتبر فترة هدوء سياسي خالٍ من الحروب وكانت أردبيل في هذه الفترة قد انتقلت إلى حكم الشيخ صفي الدين وذلك في أواخر القرن الثالث عشر الميلادي وتركز الحكم الديني والزمني في تلك المدينة بيديه ثم تعزز حكم ورثته أواسط القرن الخامس عشر في أردبيل (٣).

وتعدُّ الدولة الصفوية التي شهد الشرق الإسلامي قيامها في بلاد فارس (٩٠٨-١١٤٨هـ/١٥٠٢-١٧٣٦م) إحدى الدول القوية التي قامت في العالم الإسلامي آنذاك بجانب المماليك والعثمانيين ويرجع نسب الصفويين إلى إحدى الأسر التي كانت تعيش في أردبيل وهي أسرة الشيخ صفي الدين أبو إسحاق الأردبيلي (٦٥٠-٧٣٥هـ/١٢٥٢-١٣٣٤م) (٤).

(١) تاريخ المغول والمماليك من القرن السابع الهجري حتى القرن الثالث عشر الهجري :أحمد عودات ، جميل بيوضون ، وشهادة الذاطور ، مكتبة الدراسات الاجتماعية (٧) ، دار الكندي ، إربد (ص٤٩) وسيُشار إليه لاحقاً بـ (تاريخ المغول والمماليك) ، محاضرات في تاريخ المغول والمماليك :محمد أحمد موسى هياجنة ، مكتبة الحرمين ومكتبة العلوم والتكنولوجيا ، إربد (ص١٨) وسيُشار إليه لاحقاً بـ (محاضرات في تاريخ المغول والمماليك) ، دائرة المعارف الإسلامية (١/٥٨٥).

(٢) الدولة الخوارزمية والمغول (ص٢٥٧).

(٣) مختصر تاريخ أذربيجان :محمود إسماعيل ، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث ، باكو ، مركز الدراسات الإسلامية ، ترجمه عن الأذربيجانية رفيق مطوف ورامز مرسالوف وعلي بضبط النص العربي لزار أباطة ، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م (ص٣٨) .

(٤) الشرق الإسلامي زمن المماليك والعثمانيين : صبحي عبد المنعم ، دار العربي ، القاهرة (ص٩٣) .

ثانياً : الناحية الاقتصادية :

مما لا شك فيه أن للأوضاع السياسية والعسكرية في أي بلد تأثيرات إيجابية أو سلبية على اقتصاد ذلك البلد ، فالأوضاع السياسية السيئة تؤدي حتماً إلى تأخر اقتصاد ذلك البلد، والظروف السياسية التي عانت منها أذربيجان التي تمثلت بالغزو المغولي -كما بينا- أثرت في اقتصاد أذربيجان ، ومن هنا نجد صاحب "عون المعبود" يقرّر هذا ويقول : "إن النثر أطلقوا الماء على المدينة من نهر جيجان فغرق منها مباني الدار والأركان ثم وصلوا إلى بلاد نهشسان فخربوا مدينة الري وقزوين ومدينة أردبيل ومدينة مراغة" (١).

وبذلك يكون الغزو المغولي للبلاد قد سبّب أضراراً اقتصادية جسيمة وأخر تطورها .

ومن الثابت أن حركة التجارة في أذربيجان قد تأثرت إلى حد كبير بعد غزوات جنكيز خان ، ويمكن القول بأنها نشطت عما كانت عليه من قبل (٢).

يعمل أهل أردبيل بالصناعة، حيث يوجد في المدينة صنّاع كثّر، وليس المجلوب من هذا البلد بالجيد، فإنه لا توجد منه قط قطعة خالية من عيب مصلحة، يقول "ياقوت الحموي" : وقد حضرت عند صنّاعه والتمست منهم قطعة خالية من العيب فعرفوني أن ذلك معدوم (٣).

ومما لا يخفى أن الموقع الجغرافي لأي بلد له دوره في نجاح اقتصاد ذلك البلد أو إخفاقه ، وأذربيجان بلد جبلي يتصل مع أرمينيا ويشكل درجة وسيطة باتجاه الهضاب الإيرانية، منطقة جبال جرداء في الداخل لكنها توزع الرطوبة على المنخفضات والأحواض السهبية التي تصبح خصبة حالما تروى. وهي أيضاً منطقة مرور تخترقها الطرق نحو أرمينيا حتى "طربزون" نحو همدان ، وما بين النهرين نحو الرّي وآسيا الوسطى ، وقرب أردبيل من البحر ووقوعها على الحدود الروسية جعلها مدينة تجارية هامة، كما أن لها باعتبارها أول مراحل

(١) عون المعبود (٤١٥/١١).

(٢) الدولة الخوارزمية والمغول (ص ٢٩١).

(٣) معجم البلدان (١٤٥/١) آثار البلاد وأخبار العباد : زكريا بن محمد بن محمود القزويني (٦٨٢هـ) ، دار صادر ، بيروت (ص ٢٩١) وسيُشار إليه لاحقاً بـ (آثار البلاد وأخبار العباد).

الطريق التجاري إلى "تبريز، وأستره، ولنكران" شائعاً كبيراً في تجارة "بحر قزوين" وهذا أدى إلى أنها تسهل الصلات التجارية بصفة خاصة بين "تفليس" و"دربند" و"باكو" من جهة، و"تبريز" و"أصفهان" و"طهران" من جهة أخرى، وكانت الحروب والزلازل أكبر أسباب تدهورها^(١). ولذلك فإن دورها التجاري هام جداً حيث تُقام أسواق كبيرة في "تبريز". ونحو الأعلى شمالاً تشكل "بردغة" القائمة في إيران نقطة الدفاع المتقدمة عن إيران إلى الغرب بواسطة مضيق دربند.^(٢)

ومناخ هذه المدينة شديد البرودة لارتفاعها، لكنه صحي على الدوام، ولا ينبعث هناك الكرم والبرنقال والبطيخ، بينما يزرع التفاح والكمثرى بكثرة، ويوجد في ظاهر المدينة كثير من ينابيع المياه الساخنة التي يتردد عليها الناس. ولقد كانت أردبيل منذ القدم مقاماً محبباً لدى البلاط الفارسي بسبب ينابيعها وجودة هوائها^(٣).

ويتميز سطح أذربيجان بكثرة جباله وهي من أهم خصائص هذا الإقليم فهي تعدّ إقليماً جبلياً وتكمن أهمية الجبال باعتبارها مورداً مهماً من موارد تغذية المياه وخاصة المياه الذائبة من الثلوج التي تكسوها، ولكون الجبال وأوديتها من المراعي الطبيعية التي ترعى فيها الحيوانات بوصفها مناطق وفيرة بالنباتات والحشائش التي يُستفاد منها بالرعي إضافة إلى ما للسهول من أهمية اقتصادية للزراعة وتوفير المواد الصناعية والتجارية، كما أنها كثيرة الشجر يقطعون منها الخشب الذي يعملون منه الأطباق، ويوجد فيها جبل عظيم مشرف على مدينة أردبيل يسمى "جبل سبلان" وهو من أعلى جبال الدنيا، وفي هذا الجبل عدة قرى ومشاهد كثيرة للصالحين والثلج في رأسه صيفاً وشتاءً، وهم يعتقدون أنه من معالم الصالحين والأماكن المباركة المزارة^(٤).

(١) دائرة المعارف الإسلامية (٥٨٦/١).

(٢) دائرة المعارف الإسلامية (٥٨٦/١)، الإسلام في عظمته الأولى (من القرن الثامن حتى القرن الحادي عشر ميلادي)، نوريس لومبار، ترجمة تياسين الحافظ، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٧م، الطبعة الأولى (ص ٣٤) وسُيشار إليه لاحقاً بـ (الإسلام في عظمته الأولى).

(٣) معجم البلدان (١٤٥/١)؛ دائرة المعارف الإسلامية (٥٨٤/١) آثار البلاد وأخبار العباد (ص ٢٨٥، ٢٨٦).

(٤) معجم البلدان (١٨٦/٣) وآثار البلاد وأخبار العباد (ص ٢٨٤، ٢٩١).

من خلال ما سبق يتبين لنا أن إقليم أنزريجان إقليم يشتهر بمصادره المائية المتعددة من الأمطار والتلوج والعيون وذلك عائد لكونه من الأقاليم التي تسودها الجبال، وهذا أدى حتماً إلى وفرة الإنتاج الزراعي كالحبوب والكتان والفواكه كالنفاخ والكمثرى التي تشتهر بها مدينة أردبيل^(١).

ثالثاً: الناحية الاجتماعية والثقافية والعلمية :

كان عدد سكان هذه المدينة - أردبيل - في العصور الوسطى وخاصة في عهد الصفويين كبيراً جداً، وذكر "مورييه" أن عدد سكانها عام ١٨١٣م لم يزد على أربعة آلاف نسمة "٤٠٠٠" على أن المدينة تقدمت بعد ذلك شيئاً فشيئاً^(٢).

وقد تكلم ياقوت الحموي عن صفات أهل أردبيل فقال: "أهلها صباح الوجوه حمرها، رفاق البشرة، ولهم لغة يقال لها "الأذرية" لا يفهمها غيرهم، وفي أهلها لين وحسن معاملـة، إلا أن البخل يغلب على طباعهم"^(٣).

وكما قلنا يعمل أهل أردبيل بالصناعة، حيث يوجد في المدينة صنّاع كثر.

وينسب إليها خلق كثير من أهل العلم من كل فن^(٤)، إلا أن النثر عملوا على استئصال العلماء والأعيان من البلاد^(٥).

إن نواجد الأديان المختلفة (الإسلام والشامانية وغيرها) في أنزريجان جعل المثقفين فيها يهتمون بحقائقها من خلال المقارنة والبحث عن المبدأ العقلاني فيها، ونشأت نتيجة لذلك البدع المختلفة الأمر الذي أدى إلى تحرير العقل من الجمود الفكري بحيث تحول المثقفون من حالة الاكتفاء بما كتبه أو قاله السلف إلى الاعتماد على العقل في طرح رأي أو منهج، وكانت الثقافة

(١) دائرة المعارف الإسلامية (٥٨٤/١).

(٢) دائرة المعارف الإسلامية (٥٨٦/١).

(٣) معجم البلدان (١٢٨/١).

(٤) معجم البلدان (١٤٥/١).

(٥) عون العبود (٤١٤-٤١٥).

تبني نفسها على نصوص؛ بعضها مقدس بحكم العقيدة الدينية التي في إطارها تتم المناظرات والمناقشات الفكرية ، وبعضها الآخر تقليدي غير معصوم من الخطأ يتم نقدها وتكذيبها وحتى الإعراض عنها في إطار متسع^(١).

وتأثرت الثقافة الأذربيجانية بالحضارة الفارسية الساسانية التي انعكست عقائدها الدينية القديمة وتصوراتها وقيمتها بشكل أو بآخر على بنية الثقافة في أذربيجان^(٢).

وتأثرت الثقافة في أذربيجان بعامل تعدد اللغات ؛ ذلك أنها بسبب موقعها الجغرافي تأثرت بدولة فارس القوية فانتشرت فيها الفارسية إلى جانب التركية الأذربيجانية لغة الأذربيجانيين الأم . ولقد طغت اللغة التركية على الشعر بدءاً من القرن الثامن الهجري /الرابع عشر الميلادي ، في هذه الظروف من الألوان اللغوية تشكلت اللغة الأذربيجانية التركية واستكملت أبعادها ، فدخل في تركيبها أكثر من ستة آلاف كلمة عربية وفارسية ، وعلى هذا النحو انتشرت بوصفها لغة التخاطب بين الشعوب المجاورة للمنطقة جنباً إلى جنب مع اللغة الفارسية وقد استمر ذلك حتى القرن الثالث عشر الهجري /التاسع عشر الميلادي^(٣) .

ومما تجدر الإشارة إليه أن الحياة العلمية والأدبية التي كان قد أصابها ركود في أثناء الغزو المغولي إلا أن هذا الركود كان مؤقتاً فما أن انتهى الغزو المغولي حتى عادت الحياة العلمية والثقافية في أذربيجان وأردبيل إلى نشاطها^(٤).

ومما لا شك فيه أن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السيئة في أي عصر تعتبر سلاحاً ذا حدين، فهي إما أن تظهر وتميز علماء يتحدون كل الظروف والأوضاع القائمة لحمل رسالة العلم، وإما أن تدمر علماء، والظاهر الذي لا مراء فيه أن الإمام يوسف الأردبيلي قد كان من النوع الأول الذي برز وتميز رغم الظروف الصعبة والأوضاع السيئة التي سبقت

(١) الإسلام والثقافة الأذربيجانية ، الخصائص الرئيسية للتطور الثقافي في أذربيجان قديماً وحديثاً ، :رفيقي معلوف ، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ، إيسوسكو ، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م (ص ٣١).

(٢) المرجع السابق (ص ٣٣)

(٣) المرجع السابق (ص ٣٧ ، ٣٨).

(٤) الدولة الخوارزمية والمغول (ص ٣٠٨).

عصره ، ومما يؤكد ذلك مصنفاته سالفة الذكر بالإضافة إلى كتابه - موضع الدراسة "الأنوار لأعمال الأبرار".

بعد عرض أبرز ما تمكنت من الوقوف عليه من معلومات تتعلق بعصر المؤلف - سياسياً واقتصادياً واجتماعياً- فقد تعذر عليّ العثور على مؤلفات تبين حياة الأردبيلي بشكل مباشر ومدى تأثيره بالحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهذا يوحي بأن الأردبيلي كان بعيداً عن التأثير المباشر بتلك الأحوال السياسية والاقتصادية .

وقد اعتمد الأردبيلي في التأليف على الكتب والمصنفات التي ألفها العلماء كما أشار في مقدمة مخطوط الأنوار في اعتماده في تأليفه له على كتب معتمدة في الفقه الشافعي .

المبحث الثالث: التعريف بالكتاب :

المطلب الأول: ضبط عنوان الكتاب وأماكن وجوده:

اختلفت المصادر التاريخية في عملية ضبط عنوان كتاب (الأنوار) على النحو الآتي:

(١) "الأنوار لعمل الأبرار"، وقد جاء بهذه الصيغة في "فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة في بغداد"^(١)، وكتاب التراث العربي في خزانة مخطوطات مكتبة آية الله العظمى^(٢)، وفي كشف الظنون^(٣)، وهدية العارفين أسماء المؤلفين وأثار المصنفين^(٤)، كما تم الحصول على بيانات بخصوص هذا الكتاب وبهذه الصيغة للعنوان، بالتعاون مع مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية على النحو الآتي:

- رقم التسلسل (٤٧٧٥٩)

(١) فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة في بغداد (٥٨٦/١).

(٢) التراث العربي في خزانة مخطوطات مكتبة آية الله العظمى (٣٣٢/١).

(٣) كشف الظنون (١٩٥/١-١٩٦).

(٤) هدية العارفين (٥٥٨/٢).

- الفن (فقه شافعي)
- عنوان المخطوطة (الأنوار لأعمال الأبرار)
- اسم المؤلف (يوسف بن إبراهيم الأردبيلي)
- اسم الشهرة (الأردبيلي)
- تاريخ وفاة المؤلف (٧٩٩هـ) القرن (٨هـ)
- بيانات التواجد (مصدر: بروكلمان ١٩٩/٢ - المكتبة الملكية: ألمانيا ، رقم الحفظ: ٤٥٩٨).
- (٢) "الأنوار لأعمال البررة": وقد جاء بهذه الصيغة للعنوان في كتاب "تاريخ الأدب العربي" ^(١).
- (٣) "الأنوار في أعمال الأبرار": حيث جاء بهذه الصيغة في كتاب "فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية" ^(٢)، كما جاء على الصفحة الأولى من النسخة التي تحمل رمز (ب).^(٣)
- (٤) "الأنوار في الفقه": وقد جاء بهذه الصيغة في "طبقات ابن قاضي شهبه" ^(٤)، و "شذرات الذهب في أخبار من ذهب" ^(٥).
- (٥) "الأنوار لأعمال الأبرار": وهو الصحيح والراجح، وذلك لثبوته على الصفحة الأولى من النسخة (الأصل)، كما جاء بهذه الصيغة في مجموعة من المصادر التاريخية المتخصصة بالمخطوطات، مثل: تصحيح أخطاء بروكلمان في تاريخ الأدب العربي ^(٦)، والمعجم الشامل

(١) تاريخ الأدب العربي (٢٠٩/٧).

(٢) فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (الفقه الشافعي): وضعه عبد الغني الذكور (٢٦٦-٢٧٠).

(٣) طبقات الشافعية (١٣٨/٣).

(٤) شذرات الذهب (٢٦٤/٦).

(٥) تصحيح أخطاء بروكلمان في تاريخ الأدب العربي: أحمد الحبشي ، المجمع الثقافي ، أبو ظبي ، ١٤١٨هـ

١٩٩٨م ، الطبعة الأولى (٢٢٣) وسيشار إليه لاحقاً بـ (تصحيح أخطاء بروكلمان).

للتراث العربي المطبوع^(١)، وكتاب مخطوطات المكتبة العباسية في البصرة^(٢). وفي كتاب كشف الظنون^(٣).

كما يوجد هذا الكتاب بهذه الصيغة للعنوان في المكتبات التالية:

(١) - مصدر (بروكلمان ١٩٩/٢)

- المكتبة (الوطنية)

- البلد (فرنسا)

- المدينة (باريس)

- رقم الحفظ (١٠٧٢)

(٢) - مصدر (بروكلمان ١٩٩/٢)

- المكتبة (المكتب الهندي)

- البلد (إنجلترا)

- المدينة (لندن)

- رقم الحفظ (٢٦٨، ١٧٧٣).

(٣) - مصدر (بروكلمان ١٩٩/٢)

- المكتبة (المتحف البريطاني)

- البلد (إنجلترا)

- المدينة (لندن)

(١) المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع (٤٥/١).

(٢) مخطوطات المكتبة العباسية في البصرة: إعداد: مركز الخدمات والأبحاث الثقافية ، عالم الكتب ، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م ، الطبعة الأولى (القسم الثاني/ ٣٨) وسيشار إليه لاحقاً بـ (مخطوطات المكتبة العباسية في البصرة).

(٣) كشف الظنون (١٩٥/١) .

- رقم الحفظ (ملحق - ٣١٧).

(٤)- مصدر (بروكلمان ملحق ٢/٢٧١)

- المكتبة (توينجن)

- البلد (ألمانيا)

- المدينة (توينجن)

- رقم الحفظ (٢٣١).

(٥)- مصدر (بروكلمان ملحق ٢/٢٧١)

- المكتبة (جامعة مانسستر)

- البلد (إنجلترا)

- المدينة (مانسستر)

- رقم الحفظ (١٨٨).

(٦)- مصدر (بروكلمان ملحق ٢/٢٧١)

- المكتبة (الفاتيكان)

- البلد (إيطاليا)

- المدينة (روما)

- رقم الحفظ (٣٩٤/٥).

(٧)- مصدر (بروكلمان ٢/٢٧١)

- المكتبة (بطرسبرج ثالث)

- البلد (روسيا)

- المدينة (الينغراد)

- رقم الحفظ (٩٢٣).

(٨)- مصدر (بروكلمان ملحق ٢/٢٧١)

- المكتبة (دار الكتب المصرية)

- البلد (مصر)

- المدينة (القاهرة)

- رقم الحفظ (٥٠٠/١).

(٩)- مصدر (بروكلمان ملحق ٢/٢٧١)

- المكتبة (العمومية)

- البلد (سوريا)

- المدينة (دمشق)

- رقم الحفظ (٢٧٣/٤٧-٢٧٤).

(١٠)- مصدر (بروكلمان ٢/٢٧١)

- المكتبة (مشهد)

- البلد (إيران)

- المدينة (مشهد)

- رقم الحفظ (٣٩)١٠/٥.

(١١)- مصدر (بروكلمان ملحق ٢/٢٧١)

- المكتبة (سبهلار)

- البلد (إيران)

- المدينة (طهران)

- رقم الحفظ (٣٦٦/١-٣٦٨).

(١٢)- مصدر (بروكلمان ملحق ٢/٢٧١)

- المكتبة (عليكره)

- البلد (الهند)

- المدينة (عليكره)

- رقم الحفظ (٦/١٠٨).

(١٣)- مصدر (بروكلمان)

- المكتبة (بانكبور)

- البلد (الهند)

- المدينة (بانكبور)

- رقم الحفظ (٢/١٩) ١٨٦٤-١٨٦٥.

(١٤)- مصدر (فهرس مخطوطات جامعة أم القرى ٤/٩٩)

- المكتبة (المركزية)

- البلد (المملكة العربية السعودية)

- المدينة (مكة المكرمة)

- رقم الحفظ (١٨١٢، ١٨١٠).

(١٥)- مصدر (قائمة المخطوطات الأصلية - جامعة الكويت/٨)

- المكتبة (مكتبة كلية الآداب والمخطوطات)

- البلد (الكويت)

- المدينة (الكويت)

- رقم الحفظ (٩٠٧).

(١٦)- مصدر (فهرس المخطوطات بمكتبة الجامع الكبير - فقه ٩٢٠/٢)

- المكتبة (مكتبة الجامع الكبير)

- البلد (اليمن)

- المدينة (صنعاء)

- رقم الحفظ (١٢٦٤).

(١٧)- مصدر (فهرس مخطوطات مكتبة الشيخ محمد بن عبد الله آل عبد القادر ١٠)

- المكتبة (المكتبة المركزية بجامعة الملك فيصل - مكتبة الشيخ محمد بن عبد الله

آل عبد القادر)

- البلد (المملكة العربية السعودية)

- المدينة (الإحساء)

- رقم الحفظ (رقم المخطوط).

المطلب الثاني: مجال الكتاب ومنهجه:

مما لا شك فيه أن الكتاب مؤلف في الفقه الشافعي حيث أرادته الأردبيلي للفتيا والقضاء ، لهذا جرده عن الخلافات المذهبية والأدلة العقلية والنقلية.

أما فيما يتعلق بمنهج الأردبيلي في كتاب "الأنوار لأعمال الأبرار" فيمكن توضيحه بالنقاط التالية:

أولاً: جاء في كتاب "التراث العربي في خزانة مخطوطات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي": (جمع الأردبيلي المسائل الفقهية على المذهب الشافعي من سبعة كتب، في

أربعة وعشرين كتاباً، من الطهارة إلى الشفعة، وأكثر المسائل الواردة في هذا الكتاب قلل دوراتها في الكتب الأخرى^(١).

ثانياً: وجاء في شذرات الذهب - لابن العماد الحنبلي: "جمع الأردبيلي كتاباً في الفقه سماه الأنوار، مجلدان لطيفان عظم فيهما النفع، اختصر به الروضة وغيرها وجعله خلاصة المذهب"^(٢). ومع ذلك لم يلتزم ترتيب المسائل كما أورده صاحب الروضة.

ثالثاً: أهمل الأردبيلي من الكتب الرئيسة السبعة التي اعتمد عليها كثيراً من المسائل المهمة، أو أبهم، وأورد فيها كثيراً مما لا يقع إلا نادراً، فضممت إلى مهمات الكتب أشياء لا غنى لأحد عنه، منقولاً من كتب الأئمة المعترين وبما حملة من كتب المذهب^(٣).

رابعاً: اعتمد الأردبيلي في كل مسألة على الكتب السبعة التي سيأتي ذكرها لاحقاً، فإن اختلف في ترجيح مسألة اعتمد على الأكثر من الكتب السبعة^(٤).

خامساً: هو كتاب معتبر متداول جمع فيه - الأردبيلي - ما تعم به البلوى من المسائل المهمة^(٥).

سادساً: قال الأردبيلي في بداية للنسخة الأصل من كتاب الأنوار: "هذه أحكام شرعية، ومسائل دينية، تعم بها البلوى في الدرس والفتوى، وتمس إليها الحاجة في العمل".

سابعاً: أما فيما يتعلق بذكر خلافاً المذهب في المسائل الواردة في هذا الكتاب وعدمه، فلقد قل ذلك؛ لأنه كتاب مؤلف للفتيا والقضاء لا يحتمل ذكر الخلافات من أجل ضبط الأمور.

(١) التراث العربي في خزنة مخطوطات مكتبة آية الله العظمى (١/٣٣٢).

(٢) شذرات الذهب (٦/٢٦٤).

(٣) طبقات الشافعية (٣/١٣٨).

(٤) طبقات الشافعية (٣/١٣٨).

(٥) كشف الظنون (١/١٩٥).

ثامناً: هو كتاب مذهبي، يختص بالمذهب الشافعي، حيث ندرت المقارنات مع المذاهب الأخرى تمثيلاً مع طبيعة هذا الكتاب الذي أراده الأردبيلي للفتيا وهي لا تحتل المقارنة مع المذاهب الأخرى ولا حتى الخلاف داخل المذهب الواحد، فلم يرد في قسم التحقيق الذي أقوم بتحقيقه إلا موضع واحد هو:

جاء في الأنوار، النسخة "الأصل" (٢٨٨/٢): (قال الحنفية: ولو قالَ إن تزوجتُ النساءَ أو اشتريتُ العبيدَ فأنتُ طالقٌ وقعَ بتزويجٍ واحدةٍ وبشراءٍ واحدةٍ، ولو قالَ: إن تزوجتُ نساءً أو لشترتُ عبيداً حُمِلَ على ثلاثة).

تاسعاً: عدم إيراد الأدلة خاصة الأدلة النقلية، حيث استطيع القول: إنها عدمت، وأما الأدلة العقلية فيوردها أحياناً. لهذا كان من ضمن عمل الباحث (إيراد دليل نقلي أو عقلي أو كليهما عند الضرورة).

عاشراً: إنه كتاب ألفاظه صعبة، ومعانيه غامضة.

الحادي عشر: الإقتصار على ذكر رأي واحد في المذهب الشافعي والذي هو الرأي (الأظهر) من أقوال الشافعي إذا قوي الخلاف (أو المشهور) من أقوال الشافعي إذا لم يقو الخلاف (أو الأصح) من الوجوه لأصحاب الشافعي في المذهب إذا قوي الخلاف، وأخذ بالرأي المرجوح في مواطن محصورة، وهذه المواطن - في الجانب التحقيقي المتعلق بدراساتي - هي:

١- ولو لم ينفق الأب على زوجة الولد الصغير أو كان غائباً أذن لها القاضي في الأخذ من ماله أو بالاستقراض عليه، وبالإتفاق بشرط أهليتها لذلك، ولها الاستقلال بالاستقراض^(١).

(١) انظر: العزيز (٧١/١٠)، الروضة (٤٩٣-٤٩٤).

هذا ما رجحه الأردبيلي استدلالاً بقصة هند عندما قال لها - صلى الله عليه وسلم- "خذني ما بكفيك وولئك بالمعروف"^(١).

و الأولى المنع؛ لخروجه عن صورة الحديث ومخالفته القياس^(٢).

٢- ولو طلق زوجته الأمة واختلفا في الرجعة فحيث قلنا: القول قول الزوج إذا كانت حرة فذلك هنا، وحيث قلنا: القول قولها فهذا القول قول السيد. هذا ما رجحه الأردبيلي لأن نكاح الأمة حقه وهو مالها، وهذا ما رجحه الرافعي والنووي. وقال الخطيب الشربيني: المذهب المنقول عن الشافعي أن القول قول الأمة بيمينها، وعَلَّه في "الأم" بأن التحليل بالرجعة والتحريم فيها للأمة^(٣).

٣- يجب على المظاهر الكفارة إذا عاد وجرم الوطء إلى أن يكفر، فإن وطئ عصى وجرم العود إلى أن يكفر، ولا يجرم القبلة واللمس بالشهوة وسائر الاستمتاع إلا ما بين المرأة والرجل كالحائض^(٤)؛ لأن قوله تعالى: "من قَبِلَ أَنْ يَتَمَاسَا"^(٥) محمول على الوطء. ولأن الظاهر معنى لا يدخل بالملك، فأشبه الصوم والحيض؛ لأنه وطء حرام، ولا تشاركه في التحريم مقدماته، كوطء الحائض.

(١) أخرجه البخاري (٤٩٤٥) للنسائي (آداب القضاء: ٥٣٢٥) ابن ماجه (التجارات: ٢٢٨٤) أحمد باقى (مسند الأئصار: ٢٢٩٨٨) الدارمي (للنكاح: ٢١٥٩).

(٢) انظر: العزيز (٧١/١٠) الروضة (٤٩٣-٤٩٤).

(٣) انظر: الأم: محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ)، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٣هـ، الطبعة الثانية (٢٤٧/٥) وسنن ابن أبي شيبة (٢٦١/٩)، العزيز (١٩٤/٩)، الروضة (٢٠٢/٦)، مغني المحتاج (٣٤٢/٣).

(٤) انظر: العزيز (٢٦١/٩)، تحفة المحتاج بشرح المنهاج: شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي، دار الفكر، بيروت (١٨٥/٨) وسنن ابن أبي شيبة (٢٦١/٩)، تحفة المحتاج، مغني المحتاج (٣٥٧/٣)، نهاية المحتاج (٨٨/٧)، الحاوي الكبير: أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي (٤٥٠هـ)، دار الفكر، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، حقه وخارج أحاديثه وعلق عليه: محمود مطرجي (٣٦٤/١٣) وسنن ابن أبي شيبة (٢٦١/٩)، الحارثي.

(٥) سورة المجادلة: ٣.

والقول الأظهر تحريم ذلك كله ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم للرجل الذي ظاهر من امرأته واقعها: "لا تقربها حتى تفعل ما أمرك الله به" ^(١) ، ولأن ذلك يفضي إلى الوطء ، وحملاً للمس في الآية على النقاء البشريين ^(٢).

الثاني عشر: عدم ذكر التفرعات في المذهب، أي التفرع على أصول المسائل.

الثالث عشر: الإكثار من الاستشهاد بأقوال علماء المذهب مع نسبة الرأي إلى صاحبه بالتصريح أحياناً أو بما ورد عند ذلك العالم بالمعنى ،ومن من ذلك:

" قال القاضي: ولو قال: إن لم أخرج من مرو الروذ فأنْتَ طالق لا تتحل إلا بالخروج من جميع نواحي مرو الروذ ".

وعند حديثه عن مسألة الدور ذكر الوجه الثاني وذكر من قال به ثم قال: " وإليه مِثْلُ الرافعي في الشرحين، واختاره في المحرر، وهو المذكور في شرح اللباب والحاوي ".

الرابع عشر: شخصية الأردبيلي مستقلة في نقل الرأي، بحيث يُعقب القول بما يناسب الحكم عليه.

مثال ذلك:

قوله: "ولو حلف على مرو لا تتحل حتى يخرج من نواحيه إلى ناحية لا تضاف إلى تلك البلدة كزوزن نيسابور، والأول أقرب؛ لأنه مقتضى اللفظ ".

الخامس عشر: الموازنة بين آراء علماء المذهب التي يذكرها.

(١) رواه الترمذي ، وقال هذا حديث حسن غريب صحيح (الطلاق ولللعان عن رسول الله : ١١٢٠) ، ابن ماجه (الطلاق: ٢٠٥٠) .

(٢) انظر العزيز (٢٦٧ / ٩) وتحفة المحتاج (١٨٥ / ٨) ومغني المحتاج (٣٥٧ / ٣) ونهاية المحتاج (٨٨ / ٧) والحاوي (٣٦٤ / ١٣) .

ومثال ذلك:

قول الأردبيلي: "ولو قال: لا أكل هذا الرغيف لم يحنث بأكل بعضه، ولو أبقى ما يمكن التقاطه، وأكله لم يحنث، ويتأيد قول القاضي حسين في الطلاق في أواسط النوع الحادي عشر وهو قوله: لو قال: إن أكلت هذا الرغيف فأنت طالق فأكلته إلا فتاتاً _ بهذا ."

السادس عشر: يبين التناقضات التي يوردها بعض العلماء _ إن وجدت _.

ومثال ذلك:

قال الأردبيلي: "قال في العزيز والروضة والعجاب: وسواء أبتلعه بعد مضغه أو ابتلعه على هيئته وهذا نقيض لما ذكروا في الطلاق وهو أنهم ذكروا هناك أنه لو علق على الأكل لم تطلق بابتلاعه بلا مضغ ."

المطلب الثالث: أصل الكتاب:

اعتمد الأردبيلي - رحمه الله - في تصنيف هذا الكتاب على (٢٨ كتاباً) منها (٧ كتب) رئيسية هي:

١. الشرح الكبير.

٢. الشرح الصغير.

٣. للروضة.

٤. شرح اللباب.

٥. التعليقة.

٦. الحاوي.

٧. المحرر.

حيث اعتمد على هذه الكتب السبعة غالباً.

أما الكتب الأخرى التي اعتمد عليها أحياناً وعددها (٢١ كتاباً) فهي:

[٢-٣] التهذيب، والتعليقة، والفتاوى: للشيخ محيي السنة البغوي.

[٤] نهاية المطلب: لإمام الحرمين الجويني.

[٥-٦] الوسيط، واليسيط: لحجة الإسلام الغزالي.

[٧-٨] اللتمة، والفتاوى: لأبي سعيد المتولي.

[٩] الشامل: لأبي نصر الصباغ.

[١٠] الأحكام السلطانية: لأبي الحسن الماوردي.

[١١-١٢] المجموع، والمقتع: للمحاملي.

[١٣-١٤] الفتاوى: للفقال، والقاضي حسين.

[١٥] البحر: للروائي.

[١٦-١٧] الحليتين: للروائي، وللقال الشاشي.

[١٨] الموضح: لأبي نصر القشيري.

[١٩] المذهب: للشيرازي.

[٢٠] الإبانة: للفراني.

[٢١] التذكرة: للبيضاوي.

وغيرها من المطولات والمختصرات.

المطلب الرابع: الكتب والحواشي والتعليقات التي عملت على كتاب الأنوار:

(١) حاشية الكثرى^(١): حيث جاء في مقدمتها (إن كتاب الأنوار على صاحبه رحمة القهار، قد

شاع في البلاد والأمصار، بالدرس والفتوى، والاعتماد عليه في طريق الفتوى، فهو مرجع

(١) هذه حاشية مطبوعة مع الأنوار -مؤسسة الحلبي -القاهرة. ولم يشر إلى صاحبها.

الفقهاء، في فرق الحلال عن الحرام، وبه يحصل حل مشكلات المرام، لكنه زادت على التقدير صعوبة ألفاظه، وعلت على التمهيد غموض معانيه، سيما في هذا الزمان، فإن العلم قد خبت ناره، وماهت مركبه، ونقطعت أرجله، ووقع خريف العلم فتناثرت أوراقه، كيف لا وقد لا يوجد طالب علم يصلح له إلا نادرأ، ولا يحصل من أكثر معلمي هذا الزمان ومتعلميه إلا عدد، ولا يجدان فيه إلا بارداً فبقي الكتاب المذكور بين أيديهما شاردأ، إذ ميل بعض حواشي الكتاب إلى تصحيح المسألة، وإبطالها، والمعلم والمتعلم لا يعرفان بها لغة ومعنى، فكيف صحة وإطالاً، وبعض الحواشي لا يبين معناه إلا قليلاً وبعضها لا يوضح إلا الموضع الأصعب، ويترك الموضع الصعب لأنه عنده سهل بخلافه عندنا، ولقد وافق الحق قول القائل كل شيء بعد المعرفة سهل، ومع ذلك إليه ميل للمعلمين، وعلى اكتفاء ألفاظه، وترك مأخذه راضين، وإن كنت من جملة الراضين به لكنه لا يوجد في ناحيتنا متعلم يصلح لسعي الكتاب وغيره، فتحيرت مجرداً ومتفرقاً من العلم، فلم أجد بداً سوى الاستعانة من الله أن يعينني بتوضيح المواضع المغلفة من الكتاب على الطلاب وإن لم تكن مغلفة على أولي الألباب، فاستعنت الله وشرعت سنة عشرة ومائة وألف (١١١٠) في خدمة الكتاب للشيخ الفاضل والتحرير الماهر الإمام [يوسف الأردبيلي] رحمة الله عليه - بأن أكتب حواشي تكشف عن وجوه معضلات نقايها، وتزيل عن تجاه مشكلاته مجابها، وسميتها [بالكمثرى] لأنها فاكهة لأهل القرى لا لأهل البلاد من الوري، فإنهم لحل الكتاب كما جرى^(١).

(٢) حاشية الحاج إبراهيم^(٢): حيث جاء في مقدمتها: (هذه حواشي على الأنوار استخرجتها من شرح روض الطالب المسمى بـ "أسنى المطالب" لشيخ الإسلام قاضي القضاة زكريا الأنصاري، ومن شرح المنهاج المسمى بـ "تحفة المحتاج لشرح المنهاج" للعلامة الشَّيْخ

(١) حاشية الكمثرى على الأنوار: مؤسسة الحلبي، القاهرة (٥/١) ومُشار إليه لاحقاً بـ (حاشية الكمثرى على الأنوار).

(٢) وضعها على الأنوار عبدالله بن كرافي بن الشيخ عز الدين ضاري، تم الفراغ منها في ذي الحجة من سنة

شهاب الدين أحمد بن حجر رحمه الله وغيرهما من الكتب المعتمدة في المذهب، ولغات استقيتها من [الصحاح والقاموس] وغيرهما من الكتب المعتمدة في اللغة^(١).

(٣) تعليقة الدواني: (جلال الدين محمد بن أسعد الصديقي الدواني) المتوفى سنة (٩٠٧) (٢).
وقد جاء في "فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية في الفقه الشافعي" ما بين ذلك، فجاء فيه (بسط الأنوار: المتن ليوسف الأردبيلي المتوفى سنة ٧٩٩هـ، والشارح محمد بن أسعد الصديقي الدواني الشيرازي)^(٣).

(٤) تعليقة الأشموني: (نور الدين علي بن محمد الأشموني) المتوفى سنة (٩٠٠) (٤).

(٥) شرح الأنوار للبوشني: (نور الدين علي بن أحمد البوشني) المتوفى سنة (٨٥٦) (٥).

(٦) أنوار الأنوار: (للشيخ السراج عمر بن محمد اليميني) وقد أفرد به زوائد الأنوار وسماها بأنوار الأنوار. توفي سنة (٨٨٧) (٦).

المطلب الخامس: وصف النسخ التي تم الاعتماد عليها في عملية التحقيق:

اعتمدت في تحقيق هذا المخطوط على أربعة نسخ رمزت لها بالرموز التالية "ط، أ، ب، جـ" على النحو التالي:

أولاً: النسخة "ط" _ الأصل _ وهي نسخة مطبوعة في مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع - ١٤ شارع جواد حسني - القاهرة. حيث جاء على صفحة الغلاف "الأنوار لأعمال الأبرار" تأليف العالم الفاضل والإمام الكامل يوسف الأردبيلي - رحمه الله - في

(١) حاشية الحاج إبراهيم على الأنوار: مؤسسة الحلبي ، القاهرة . (٥/١) وسيشار إليه لاحقاً بـ (حاشية الحاج إبراهيم على الأنوار).

(٢) كشف الظنون (١٩٥/١-١٩٦).

(٣) فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (٣٤).

(٤) كشف الظنون (١٩٥/١-١٩٦).

(٥) كشف الظنون (١٩٥/١-١٩٦).

(٦) كشف الظنون (١٩٥/١-١٩٦).

فقه الإمام الشافعي - رضي الله عنه ومعه حاشيتان: الحاشية المسماة بالكثيرى وحاشية الحاج إبراهيم.

حيث جاء في بداية هذه النسخة، وكذلك على النسخة (جـ) وهي نسخة المكتبة الظاهرية، أبيات الشعر التالية:

جزاك الله يوسف كل خير	ولا أخلاك من لطف جميل
لقد أبرزت في الفتوى كتاباً	تفرد في الفتاوى عن مثيل
هو الأنوار يهدي للبرايا	إلى الجنات والظل الظليل
فرحمة ربنا أعداد رمل	على المولى الإمام الأردبيلي

هذا وقد اشتملت النسخة "الأصل" هذه على (١٤٩١) صفحة مطبوعة في مجلدين^(١).

ثانياً: النسخة "أ": هي نسخة رسم في نهايتها فهرساً للكتب والأبواب والفصول الواردة فيه فقال: (فهرست المجلد الثاني من أنوار من كتاب الخلع إلى كتاب أمهات الأولاد) كما احتوى الفهرس على أرقام الصفحات، وفي هذا إشارة إلى أن عمل الفهارس عمل قديم عرفه فقهاء المسلمين الأوائل.

كما يعتبر خط النسخة "أ" هذه من أجود خطوط النسخ المستعملة في هذا العمل.

كما جاء في نهاية الفهرست: تمت الفهرست بيد الكاتب الكتيب الطالب الجنى شمو بن جعلي في ٤ من شعبان ١٣٣١هـ.

وجاء في نهاية هذه النسخة من مخطوط الأنوار ما يلي: "الفارغ من تحفة الأنوار، ملج ابن رمضان، وهو ملج بن أكلى بن رمضان ولد محمود المحتاج إلى رحمة الملك المنان، في تاريخ ألف ومائة وثلاث وسبعين من هجرة النبي صلى الله عليه وسلم [١١٧٣هـ] صاحب

(١) وهذان المجلدان مطبوعان في مؤسسة الحلبي سنة ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م، الطبعة الأخيرة - الناشر: عباس جمال الدين الحلبي.

الجنان، المخلص أمته بالشفاعة من النيران، ربنا لا نفرقنا منه في آخر الزمان وارزقنا العيشة معه في رياض الجنان يا ملك الغفران واغفر لجميع أمة محمد بالفضل والإحسان وثقل حسناتهم يا ذى الجلال والإكرام في الميزان، وصلى الله تعالى وسلم على محمد المصطفى الشفيع، صاحب الحوض والميزان، وعلى آله وأصحابه نجوم الدجى، الغازين بالجوع والضمأ يا الله الكريم الرحيم أكرم علينا، هاشم بن مـلـ رسول ومـلـ رسول بن مـلـ رجب بن ذنب بن علي بن محمد بن شروان، تاريخ الآباء الأقدمين رحمة الله علينا أجمعين".

ثالثاً: النسخة "ب": جاء في فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية :- وهي نسخة كثيرة

التعليقات على هوامشها، أولاها: الحمد لله الحميد المجيد، المحصي المعيد حمداً يوافي نعمه ويكافئ مزيده، وآخرها: ومن جملة أفعاله أنه طلق امرأته أم زرع كما سبق، ولم يقع على النبي صلى الله عليه وسلم طلاق.

- الخط: نسخ.

- (٣٤٤ ق): أي ٣٤٤ ورقة.

- (٢٧ س): أي ٢٧ سطر في كل ورقة.

- (٢٧ × ١٧,٥ سم).

- الرقم (٢٢١٠): وقد وجد هذا الرقم في بداية هذه النسخة "ب" والمكتوب عليها [الأبواب في أعمال الأبرار للأردبيلي] من وقف مدرسة الشمصانية، ٢٢١٠.

- (٢٧٣ فقه شافعي): أي أن هذه النسخة من هذه المخطوط تحمل رقم ٢٧٣ من المخطوطات المتعلقة بالفقه الشافعي والموجودة في فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية^(١).

كما جاء على إحدى ورقات هذه النسخة: (هذا المجلد وقف مؤيد على أهل العلم، فمن بدله وغيره فعليه غضب الله).

(١) فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (٢٦، ٢٧) .

وجاء في آخر صفحاتها: (وكان الفراغ من تعليقه نهار الأربعاء أول شهر رجب الفرد من شهور سنة تسع وستين وثمان مائة - الأربعاء / أول رجب / سنة ٨٦٩ - على يد العبد الفقير الراجي غفر ربه اللطيف الخبير، محمد بن د الساكن يومئذ بحلب الصـهوني بلدًا ، الشافعي مذهباً، غفر الله له ولوالديه ولمشايقه وأحبابه، ولمن دعى لهم بالمغفرة وللساير المسلمين، آمين).

رابعاً: النسخة "ج": جاء في فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية: النسخة قديمة كثيرة الإصابات باد عليها آثار الرطوبة، وهي ناقصة الصفحة الأخيرة،

- الخط: فارسي.

- رؤوس المسائل أو الأبواب: مكتوبة باللون الأحمر.

- أولها: الحمد لله الحميد المجيد المحصي المبدي المعيد ، حمداً يوافي نعمه ويكافئ مزيده. وآخرها: وإذا مات أحدهما ففي عتق نصفها خلاف، وإذا ماتا عتق كلها، والولاء موقوف على عصيتهما.

- (٣٠٤ ق) أي ٣٠٤ ورقة.

- (٣١ من) أي ٣١ سطر في كل ورقة.

- (٢٦ × ١٣,٥ سم).

- الرقم (٢٢١١): وقد وجد هذا الرقم في بداية هذه النسخة.

- (٢٧٤ فقه شافعي): أي أن هذه النسخة من هذا المخطوط تحمل رقم ٢٧٤ من المخطوطات المتعلقة بالمذهب الشافعي في فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية^(١).

(١) فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (٢٦-٢٧).

وقد وجد في بداية هذه النسخة: (هذا كتاب الأنوار المشتمل تأليف الإمام العلامة يوسف والمنسوخ على المصباح المسمى بالأزهار) والمقصود بالمصباح هنا هو أنوار المصباح.

كما جاء على إحدى صفحاتها الأولى: (قال الشيخ عز الدين). وكتب عليها كلمة (وقف) ثلاث مرات، كما حملت الرقم المشار إليه سابقاً (٢٢١٠) واشتملت على أبيات الشعر السالفة الذكر في النسخة الأصل.

ووجد في النهايات من هذه النسخة: والحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين والصلوة والسلام على خير خلقه محمد وآله وصحبه أجمعين الطاهرين صلاة دائمة إلى يوم الدين، تم بعون الله وتوفيقه.

الأسلوب في وصف النسخ مختلف من نسخة إلى أخرى وذلك لعدم توفر كافة المعلومات عن كل نسخة.

ملاحظات عامة حول النسخ سالفة الذكر:

في (ب) :

- تسقط الهمزات ، مثال ذلك: السماء تُكتب السما وشيء تُكتب شي . وكذلك الحال في (أ)
- و(ج) غالباً.
- الذاَل تُكتب دالاً ، مثال ذلك: نفذ تُكتب نغد .
- المسألة تُكتب المسلة.
- الباء في نهاية الكلمة تُثبت ، مثال ذلك: (في) بينما في (أ) تُكتب ألفاً مقصورة ، هكذا (في) .
- وتُثبت الألف المقصورة ياءً ، مثال ذلك: (إلى) تُكتب هكذا: (إلى).

في (ج) :

- ثلاث تُكتب ثلاث.
- تُبدل التاء في بدلية الفعل المضارع ياءً في الغالب ، مثال ذلك: تمتنع تُكتب بمتنع.

في (ب) و (ج) :

- يوضع في أسفل الصفحة من الجهة اليسرى (الزاوية اليسرى) الكلمة التي تبدأ بها الصفحة التالية لها ، كما هو حال بعض المصاحف .

- إذا أراد الناسخ الإحالة إلى الهامش (الحاشية) وضع إشارة (v) ويتبع الكلام في الهامش بعبارة (صح).

- بينما في (أ): إذا أراد الناسخ الإحالة إلى الهامش (الحاشية) وضع إشارة (حـ) ويتبع الكلام في الهامش بعبارة (صح).

الفصل الثاني

قسم التحقيق

المبحث الأول: مسائل الطلاق وما يتعلق بها

المطلب الأول: مسائل التعليق.

المطلب الثاني: مسائل الدور.

المطلب الثالث: الرجعة.

المطلب الرابع: وطء الرجعية ولمسها.

[المبحث الأول: مسائل الطلاق^(١) وما يتعلق بها]

[المطلب الأول: الطرف الرابع^(٢) في التعاليف^(٣)]

ما يعلق ويحلف عليه كثير لا يكاد ينضب، وما ضبط منه ؛ لكثرة جريانه، وجعل كالأصل الممهد، ربط بعضه بالطلاق وبعضه بالإيمان، فالطلاق لا يختص بما ربط

(١) الطلاق في اللغة : مصدر طَلَّت المرأة ، أي بانث من زوجها ، وأصل الطلاق في اللغة : التخليص ورفع القيد. انظر : لسان العرب ، مادة: طلق (٢٢٥/١٠) ، المعجم الوسيط (ص ٥٩٠).

الطلاق في الاصطلاح: حل عند النكاح بلفظ الطلاق ونحوه . انظر : مغني المحتاج (٢٧٩/٣) ، فتح الوهاب (٧٢/٢).

(٢) الطرف الرابع تنمة لأطراف الطلاق الثلاثة السابقة التي يقوم الزميل عبدالله بني يونس /طالب ماجستير الفقه بتحقيقها وهي: أسامه، أركانه، عدد الطلاق والاستثناء.

الطرف الأول : أسامه، وهي أربعة :

١. الواجب : وهو على المولي إذا لم يفيء وعند الشقاق.

٢. المستحب : وهو عند نقصيره في حقها أو عند كونها غير عفيفة .

٣. المكروه : ويكون عند سلامة الحال. وتسمى هذه الثلاثة سنياً.

٤. المحرم: ويسمى بدعياً، ولتحريمه أسباب:

أ. الطلاق في الحيض. ب. الطلاق في طهر جامعها فيه.

الطرف الثاني : أركانه، وهي خمسة :

١. المطلق ، وله شروط ، هي: أ. العقل . ب. البلوغ . ج. الاختيار .

٢. اللفظ: وهو إما أن يكون صريحاً وإما أن يكون كناية . وألفاظ الصريح ثلاثة : الطلاق

والفراق والسراح ، وأضاف إليها الأردبيلي الخلع والمفاداة. ومن ألفاظ الكناية: أنت خلية وبائن وحرام ، واعتدي واستبرني رحمك ، وخلعت سبيلك ، واخرجي ، وسافري ... الخ.

٣. المحل .

٤. الولاية على المحل.

٥. التقصد إلى حروف الطلاق.

الطرف الثالث : في تعدد الطلاق والاستثناء ، وللاستثناء شروط ، وهي: أ. أن يكون متصلاً بأن يقترب قصده من أول اللفظ. ب. أن لا يكون متفرقاً. ج. أن يستثنى باللفظ فإن استثنى بقلبه وقع.

(٣) تعليق الطلاق على الشروط جائز؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : " المسلمون عند شروطهم " أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإجارة ، باب أجر السمسة (ج ٢/ص ٧٩٤). وفي رواية: " المسلمون عند شروطهم " لا شرطاً حرم حلالاً أو أحل حراماً " . من الترمذي (كتاب الأحكام عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، باب: ما ذكر عن رسول الله في الصلح بين الناس، رقم الحديث: ١٢٧٢) قال أبو عيسى: هذا الحديث حسن صحيح. وكما يكون تعليق الطلاق على شرط يكون تعليقه على صفة أو زمان ونحوه.

(به) ^(١) والأيمان (بما رُبط) ^(٢) بها بل يشترك كلٌّ منهما في الكلِّ ، وقد يُعكسُ في الرُّبطِ، فـيُربطُ المذكورُ هنا (باليمين) ^(٣) والمذكورُ هناك بالطلاقِ، وهو أوضحُ دليلٍ وأصدقُ شاهدٍ على ما نيهته ^(٤)، ولذلك لو عُقِبَتِ اليمينُ بالطلاقِ وذكُرَت بعده لم يستبعد، بل يكونُ اليقُّ وأحسنُ (أصح) ^(٥) ثمَّ النظرُ في مقدمتينِ وأنواعٍ ^(٦):

المقدمةُ الأولى: إذا عُلّقَ الطلاقُ بصفةٍ لم يقعَ قبلَ وجودها، سواءً كانت مما يتحقَّقُ حصولُها كمجيءِ الشهرِ، أو لا يتحقَّقُ كدخولِ الدارِ ومكالمَةِ الغيرِ، ولا يحرمُ (وطؤها) ^(٧) قبلَ وجودِها، ولا رجوعُ لهُ قبلَ حصولِها، ولو قال: عَجَلْتُها (لم تتعجل) ^(٨) ^(٩) ولو قال: عَجَلْتُ لكَ الطلاقَ وأطلقَ، أو قال: أردتُ تعجيلَ الصفةِ قَبْلَ ولم تطلقَ، (ولو) ^(١٠) قال: أردتُ طلاقاً مَبْدُأً طَلَّقْتُ ^(١١).

(١) كذا في (أ) و(ب) و(ج) وفي الأصل: "بها" والصواب ما أثبتنا؛ لأن الضمير يعود على الطلاق وهو مذكور.

(٢) سقطت من الأصل وهي موجودة في (أ) و(ب) و(ج).

(٣) كذا في (أ) و(ب) و(ج) وفي الأصل: "اليمنى".

(٤) أي من اشتراك الطلاق والأيمان فيما ربط بهما وعدم الاختصاص.

(٥) كذا في الأصل وفي (أ) و(ب) و(ج): "أضم".

(٦) شرع المؤلف - رحمه الله - في تفصيل التعاليف فجعل ذلك في مقدمتين وأنواع.

(٧) كذا في الأصل وفي (أ) و(ب) و(ج): "وطئها".

(٨) كذا في (أ) وفي الأصل و(ب) و(ج): "يتعجل" على اعتبار عودته على الطلاق، وما أثبتناه أصح؛ لأن التعجيل يعود على تلك الطلقة المعلقة.

(٩) الطلقة المعلقة لا تتعجل؛ لتعلقها على حصول المعلق عليه، فالزوج لا يملك تعجيلها؛ لأنه يغير حكماً ثابتاً بالشرع. انظر: المهذب: إبراهيم بن علي بن يوسف أبو إسحاق الشيرازي (٤٧٦هـ)؛ دار الفكر، بيروت.

(١٠/٨٨) وسيُشار إليه لاحقاً بـ (المهذب)، المغني: أبو محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي (٦٢٠هـ) مكتبة الرياض الحديثة ١٤٠١هـ / ١٩٨١م (١٧/٧) وسيُشار إليه لاحقاً بـ (المغني)، العزيز (٦٠/٩)، تحفة المحتاج (٩٣/٨)، مغني المحتاج (٣١٧/٣).

(١٠) كذا في الأصل و(ب) و(ج) وفي (أ): "ولأن".

(١١) ووقعت الطلقة المعلقة عند حصول الشيء المعلق عليه، إذا حصل ذلك وهي أهل لوقوع الطلاق عليها. انظر: المغني (١٧٠/٧) بتصرف.

وللتعليق شروط^(١):

الأول: أن يعزم قبل التلفظ بالطلاق أن يصل الشرط بالطلاق، فإن عن له^(٢) في الوسط أو الآخر فالطلاق واقع بينه وبين الله تعالى^(٣) (ولا نعلمه)^(٤) حتى يعترف.

الثاني: أن يكون الشرط متصلاً بالطلاق، فلو قال: أنت طالق وسكت أكثر مما جرت العادة به للتنفس، ثم قال: إن دخلت الدار، طلقت في الحال، وكذا لو قال: إن دخلت الدار (وسكت)^(٥) ثم قال: أنت طالق.

الثالث: أن يذكر الشرط بلسانه، فإن نوى بقلبه لم يقبل في الظاهر، وحكم بالطلاق.

ولا يشترط أن يسمعه غيره، فلو قال: (قلت:)^(٦) أنت طالق إن كلمت زيداً وأنكرت الشرط صدق بيمينه، وقد مر^(٧)، ولا أن يؤخر الشرط، فلو قال: إن دخلت الدار فأنت طالق، فهو كما لو قال: أنت طالق لو دخلت الدار، ولا أن يذكر الفاء، فلو قال: إن دخلت الدار فأنت طالق فتعليق،

(١) ذهب أئمة المذاهب الأربعة (الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة) إلى وقوع الطلاق المعلق على شرط ونحوه، لقوله تعالى: ﴿الطلاق مرتان﴾ (البقرة: ٢٢٩) فلم تفرق الآية بين منجز ومعلق. وذهب الظاهرية إلى عدم وقوع الطلاق المعلق، لأن الطلاق كالنكاح لا يشرع إلا منجزاً. وقال ابن تيمية وابن القيم: إذا كان التعليق على وجه اليمين ووجد المعلق عليه لم يقع الطلاق، وعليه كفارة يمين عند ابن تيمية؛ لأنه في معنى اليمين ولا كفارة عليه عند ابن القيم، وأما إن كان التعليق شرطياً -أو على غير وجه اليمين فيقع الطلاق- لدليل الأئمة المتقدم. انظر: فتح القدير (٧٦/٤ وما بعدها)، القوانين الفقهية (ص ٢٣١)، مغني المحتاج (٣١٤/٣ وما بعدها)، المغني (١٧٨/٧ وما بعدها)، المحلى (٢٥٨/١ وما بعدها)، إعلام الموقعين (٦٦/٣ وما بعدها).

(٢) أي عرض واعتراض، وظهر أمامه. انظر: لسان العرب، مادة: عن (٢٩١/١٣)، المصباح المنير: أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقرئ، مكتبة لبنان ٩٨٧م، طبعة ميسرة بلونين (ص ١٦٤) ويشير إليه لاحقاً بسـ (المصباح المنير).

(٣) سقط من (ج) وهي موجودة في الأصل و (أ) و(ب).

(٤) كذا في الأصل وفي (أ) و(ب): "ولا تعلم" وفي (ج): "ولا يعلم".

(٥) كذا في الأصل و(ب) و (ج) وفي (أ): "فسكت".

(٦) سقطت من (ب) وهي موجودة في الأصل و (أ) و (ج).

(٧) أي في أوائل كتاب الطلاق في السبب الثالث من قوله: "ولو قالت: طلقني ثلاثاً، فقال: أنت طالق ثلاثاً إذ كلمت ثلاثاً ... الخ.

ولو قال: حلالٌ الله عليّ حرامٌ لا أدخلُ الدارَ كان تعليقاً، وإن لم يكن^(١) فيه أداة التعليق^(٢)، ولو قال: توارزني من هشته كه فلان كارنم^(٣) فهو تعليقٌ، كما لو قال: توارزني من هشته كه من أين دستار نبتدم^(٤)، ولو قال: أنت طالقٌ إن فوضغٌ غيره اليدُ على فمه^(٥) ثم قال: أردتُ أن أعلقَ على كذا صدقَ بيمينه^(٦)، ولو قطعَ الكلامَ مختاراً حكيمٌ بالطلاق^(٧).

ولو ذكرَ الجزاءَ دونَ الشرطِ بأن قال: فأنت طالقٌ، ثم قال: أردتُ ذكرَ صفةٍ فسبقَ لساني إلى الجزاءِ لم يقبل^(٨)، ودينٌ، ولو قال: أنت طالقٌ، وإن دخلتِ الدارَ طَلقتِ في الحالِ، وكذا لو قال: إن دخلتِ الدارَ أنت طالقٌ بلا واو في أنت طالقٌ، ولو علقَ الطلاقَ بشرطٍ، وقال: أردتُ الإيقاعَ في الحالِ فسبقَ لساني إلى الشرطِ وقعَ في الحالِ^(٩). قال "المتولي"^(١٠): جرتِ العادةُ

(١) كذا في الأصل و(أ) و(ب) وفي (ج): "يذكر".

(٢) كذا في الأصل و(أ) و(ب) وفي (ج): "أداة تعليق".

(٣) جملة فارسية تعني: "أنت طالق إن لم أعمل العمل الفلاني".

(٤) جملة فارسية تعني: "أنت طالق إن لم أردت هذا المندبل".

(٥) كذا في الأصل و(أ) و(ب) وفي (ج): "فيه"، وهي كذلك في العزيز (٦٠/٩).

(٦) دلالة حرف الشرط على ما يدعيه، وإنما خلفناه لجواز أن يكون قصده التعليق على شيء.

حاصل، انظر: العزيز (٦٠/٩).

(٧) لأن ظاهر الحال أنه ندم على التعليق إن قصده وعدل إلى التخيير، انظر: العزيز (٦٠/٩).

(٨) لم يقبل في الظاهر؛ لأنه متهم قد خاطبها بصريح الطلاق، انظر: العزيز (٦٠/٩).

(٩) لأنه أقرَّ على نفسه بما يوجب التغليظ، انظر: المهذب (٨٨/٢).

(١٠) المتولي: عبد الرحمن بن مأمون بن علي بن إبراهيم النيسابوري الشيخ أبو سعد المتولي تَفَقَّه بمرور على

الفوراني وبمرور الروذ على القاضي حسين وببخاري على أبي سهل الأبيوردي وبرعر في الفقه والأصول

والخلاف، كان فقيهاً محققاً وجيهاً مدققاً بأحد أصحاب الوجوه في المذهب، وصف التتمة ولم يكمله. درس

بالنظامية ثم عزل بآمن الصباح ثم أعيد إليها من تلاميذه ابن الرزاز، توفي في شوال سنة ٤٧٨ هـ، ببغداد،

ومولده بليساوور سنة ٤٢٦ هـ. انظر ترجمته (طبقات الفقهاء: إبراهيم بن علي بن يوسف أبو إسحاق الشيرازي

(٤٧٦ هـ) دار القلم، بيروت، تحقيق: خليل الميس (٢٣٤/١) وسيفشار إليه لاحقاً به (طبقات الفقهاء)، (طبقات

الشافعية: ٢٤٧/٢، ٣٠٤)، (سير أعلام النبلاء: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (٧٤٨ هـ)، مؤسسة

الرسالة، بيروت، ١٤١٣ هـ، الطبعة التاسعة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي:

(٢٣٤/١٨) وسيفشار إليه لاحقاً به (سير أعلام النبلاء)، (الأعلام: ٣٢٣/٣).

ببغداد^(١) أن من أراد أن يعلق يذكر حرف: لا، فيقول: أنت طالق لا دخلت الدار، (ولا يوافق هذا مقتضى اللغة وقد عرفنا أن غرضهم بهذه اللفظة اليمين بالطلاق، فيكون قوله لا دخلت الدار بمعنى لا تدخلني الدار، أي أنت طالق إن دخلت الدار)^(٢) فإذا دخلتها طلقت.

قال "القفال"^(٣): ولو أراد الخروج من البيت فقالت امرأته: لا تريء الخروج إلى السوق اليوم، فقال: أريده، فكذبت، فقال: حلال خدابر من حرام كه من ببازارنشوم امروز^(٤) نظّر إلى المعنى لا إلى اللفظ، وقدّر كأنه قال: حلال الله عليّ حرام إن لم أخرج إلى السوق، فإن خرج في ذلك اليوم لم تطلق، وإن لم يخرج طلقت، ولو قال: لا أريد الخروج، فقالت: تكذب، فقال: حلال خدابر من حرام كه ببازارنشوم^(٥)، قال: (٦) نظّر إلى المعنى، وقدّر كأنه قال: حلال الله عليّ حرام إن خرجت إلى السوق فلا تطلق إلا بالخروج إليه.

المقدمة الثانية: أدوات التعليق:

من، (مثل)^(٧) أن يقول: من دخلت الدار من زوجاتي فهي طالق، وإن وإذا ومتى

(١) بغداد: عاصمة العراق اليوم، وهي اسم فارسي معرب عن باغ داثويه؛ لأن بعض رقعة مدينة المنصور كان باغاً - يستأن - لرجل من فارس اسمه داثويه، وسماها المنصور مدينة السلام، انظر: معجم البلدان (٤٥٦/١).

(٢) سقطت من (ب) وهي موجودة في الأصل و (أ) و (ج).

(٣) هو أبو بكر عبد الله المروزي المعروف بالقفال، وهو شيخ الخراسانيين، من فقهاء الشافعية، كان في ابتداء أمره يعمل الأفلح، فلما أتى عليه ثلاثون سنة اشتغل بالعلم حتى كان بحيث يرتحل إليه الطلبة من الأمصار ويتخرجون عليه ويصيرون أئمة، وكان وحيد زمانه فقيهاً وزاهداً وورعاً، توفي سنة ٤١٧ هـ. انظر ترجمته في (طبقات الفقهاء: ٢٢٥/١)، (سير أعلام النبلاء: ٤٠٥/١٧ - ٤٠٨)، (الأعلام: ٦٦/٤)، طبقات الشافعية الكبرى: أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (٧٧١ هـ)، دار هجر، ١٩٩٢ م، الطبعة الثانية، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو ومحمود محمد الطناحي (٥٣/٥) وسيشار إليه لاحقاً بـ (طبقات ابن السبكي).

(٤) جملة فارسية تعني: "حلال الله عليّ حرام إن لم أذهب إلى السوق اليوم".

(٥) جملة فارسية تعني: "حلال الله عليّ حرام إن ذهبت إلى السوق".

(٦) أي المروزي.

(٧) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وضبطت في (أ) هكذا: "مثل"، والأصوب - والله أعلم - ما أثبتناه؛ لأن ما بعدها تمثيل لأداة التعليق (من).

و(متى ما)^(١) ومهما وكلما^(٢) وأي وقت وأي حين، وأي زمان، دون إن وإذ فإنهما للتعليل^(٣)، إلا إذا كان جاهلاً بمقتضى الإعراب، وقال: أردتُ بهما الشرط فإنه يقبلُ في الإثباتِ والنفي جميعاً^(٤). ولو أدخل الواو في الشرطية وقال: وإن دخلتِ الدارَ فأنتِ طالقٌ بطلَ الشرطُ ووقع الطلاقُ.

ولا يقتضي شيء من الأدوات الفور إذا كان التعليق بالإثبات^(٥)، إلا إذا علق بالإعطاء أو الضمان^(٦) وشبههما أو بالمشيئة^(٧) على (ما سبق)^(٨) في الخلع والطلاق، ولا يقتضي شيء منها تعدد الطلاق بتكرير الصفة بل تنحلُّ إلا كلمة كلما فإنها تقتضي التكرار بالوضع^(٩).

ولو كان التعليق بالنفي فإن علقَ بـإن، كما إذا قال: إن لم تدخلِي الدارَ فأنتِ طالقٌ لا يقع الطلاقُ إلى (الياس)^(١٠) من الدخول بالموت أو الجنون للمتصل بالموت أو الفسخ^(١١) أو الانفساخ

(١) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب) و (ج): "ومتى ما".

(٢) ما "هنا مصدرية ظرفية؛ لأنها ثابتة بصفتها عن ظرف زمان كما يلزم عنه المصدر الصريح، والمعنى كل وقت. انظر: تحفة المحتاج (٩٩/٨).

(٣) يقع الطلاق في الحال؛ لأن التقدير: لأن دخلت أي بسبب دخولها. انظر: تحفة المحتاج (١٠١/٨)، مغني المحتاج (٣١٨/٣)، نهاية المحتاج (٢٤/٧).

(٤) لأن الظاهر منه قصد التعليق. انظر: نهاية المحتاج (٢٤/٧).

(٥) لأنها وضعت لا بتقيد دلالة على فور أو تراخ. انظر: نهاية المحتاج (١٩/٧).

(٦) لأن الإعطاء والضمان يقتضيان النور، وضابط ذلك أنه إذا كان التعليق مآلاً فإنه يقتضي الفسور، وكذلك المشيئة؛ لأن المشيئة تملك على الصحيح. انظر: مغني المحتاج (٣١٦/٣).

(٧) على اعتبار أنها تملك، وهو الأصح. انظر: نهاية المحتاج (٢٠/٧)، مغني المحتاج (٣١٦/٣).

(٨) كذا في الأصل و(أ) و(ج) وفي (ب): "ما سبقاً".

(٩) فلو قال: كلما دخلت الدار فأنت طالق، فدخلت طلقت، وإن تكرر الدخول تكرر الطلاق؛ لأن اللفظ يقتضي التكرار. انظر: المهذب (٨٨/٢).

(١٠) كذا في الأصل و(أ) و(ج) وفي (ب): "الياس" وهكذا ضبطها أينما وجدت فيما بعد.

(١١) فسخت العقد فسخاً أي رفعته، وفسخ الشيء فسخاً فسخاً فأنسخ: نلّضه فأنقض. انظر: لسان العرب مادة

فسخ (٤٥-٤٤/٣)، المصباح المنير (ص ١٨٠) والمعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية بدار المعارف، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م، الطبعة الثانية، أخرج هذه الطبعة: إبراهيم أنيس، عبدالحليم منتصر، عطية الصوالحي، ومحمد خلف الله أحمد (ص ٧٢١) وسُيشار إليه لاحقاً بـ (المعجم الوسيط).

على ما سيأتي^(١)، وإنْ علَى إبْدا أو سائر الأدوات فإذا مضى من الزمن ما يمكن تحقيقُ الصفةِ فيه، ولم (بتحقق)^(٢) وقوع الطلاق، وتقصيلة يمرُّ عليك (شيئاً فشيئاً)^(٣)، ولو قال: إنْ لمْ أخرجْ من هذا البلدْ فامرأتي طالقٌ فهو للعمر، ولو قال: في هذا الشهر، فهو على التراخي إلى آخر الشهر. قال "البيضاوي"^(٤): ولو خرج من البلد، وفارق عمرانه فقد بَرَّ، وله الدخولُ في الحال وسقطت اليمين، قال "القاضي": ولو قال: إنْ لمْ أخرجْ من مرو الروذ^(٥) فأنت طالقٌ لا تتحلُّ إلا بالخروج (من) ^(٦)جميع نواحي مرو الروذ^(٧)، ولو حلف على مرو لا تتحلَّ حتى يخرج من نواحيه إلى ناحية لا تضاف إلى تلك البلدة كزوزن نيسابور^(٨)، أو الأوّل^(٩) أقرب؛ لأنَّه مقتضى اللفظ.

(١) أي في آخر النوع الثالث من التعاليق. والفرق بين الفسخ والانفساخ يكمن في أن الفسخ متعلق بإرادة الزوجين أو أحدهما، وأما الانفصاح فلا تعلق له بإرادة أحدهما، وإنما يرجع أمره إلى القاضي ليندذه.

(٢) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "يحقق".

(٣) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "شيئاً فشيئاً".

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد البيضاوي، سكن بغداد ونفقه على الداركي، كان من الأئمة العارفين بالثقافة والأدب وصنف في الثقافة مختصراً سماء التبصرة وكتاباً آخر سماه التذكرة في تحليل مسائل التبصرة، مات رحمه الله فجأة في رجب سنة (٤٢٤هـ) ودفن بباب حرب ونسب إلى البيضاء وهي إحدى بلاد فارس المساجد من شیراز، انظر ترجمته (طبقات الفقهاء: ١/١٣٤)، (طبقات الشافعية: ٢١٦/٢ - ٢١٧)، (الأعلام: ٥/٣١٤).

(٥) من نواحي خراسان، والمرو بالفارسية تعني المروج، والروذ تعني الوادي، فمعناها وادي المروج لأن إضافتهم مقلوبة، أو مرج الوادي على الإضافة الصحيحة، ومن نواحي مرو الروذ جوزان ودرق العليا، وفيها قصر يدعى ب: "قرتي"، بين مرو الروذ والقرتين من قرى مرو... (١٥) فرسخاً، ويطلق على مرو الروذ اسم "البلد". انظر: معجم ما استعجم (١٢١٦/٤)، معجم البلدان (١/٤٨٢، ٢/٣١٨، ٤٥٤ - ٢٧٩/٣ - ٢٧٩/٤ - ٣٣٨، ٢٤٦/٤).
(٦) كذا في الأصل وفي (أ) وفي (ب): "عن".

(٧) لأن مرو الروذ اسم للجميع. انظر: فتاوى القاضي حسين: مخطوط في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية - السعودية. الرياض (١٣٨/ب)، تحفة المحتاج (١٠٥/٨).

(٨) زوزن: ... يضم أوله وقد يفتح وسكون ثانيه ... كورة واسعة بين نيسابور وهراة وبحسبونها في أعمال نيسابور، وكانت تعرف بالبصرة الصغرى؛ لكثرة من أخرجت من الفضلاء والأدباء وأهل العلم، وقيل لها زوزن لأن النار التي كانت المجوس تعيدها حملت من أذربيجان إلى سجستان وغيرها على جمل فلما وصل إلى موضع زوزن برك عنده فلم يبرح فقال بعضهم: زوزن أي عجل واضرب ليبيض فلما امتنع من النهوض بني بيت النار هناك وتشتمل على مائة وأربع وعشرين قرية. انظر: معجم البلدان (٣/١٥٨).

(٩) أي قول البيضاوي.

(ولو) ^(١) صدعت بالمفتاح، فقال: إن لم تلقِ المفتاحَ فأنت طالقٌ فلم تَلْقِهِ (ونزلت) ^(٢) لسم تطلقُ إلى اليأس، كما لو قال لصديقه: تغذَّ معي فامتنع، فقال: إن لم تتغذَّ معي فامرأتي طالقٌ ولم يتغذَّ (في الحال) ^(٣).

ولو تغذى معه بعد ذلك انحلت اليمين، نعم لو نوى أن يتغذى معه في الحال فامتنع وقع ^(٤)، ولو قال: إن لم تبعني هذه الدجاجات فأنت طالقٌ فقلت واحدةً منهن طَلَّقْتَ، لتعذر البيع ^(٥)، (وإن) ^(٦) جرحت ثم باعها، فإن كانت بحيث لو ذبحت حرمت بطل البيع ووقع الطلاق، وإلا فصَحُّ وتحلَّ اليمين، ولو قال: إن لم تستوفِ حصتك من تركة أبيك تاماً فأنت طالقٌ، وكلن (أخواتها) ^(٧) قد أنفقوا بعض التركة فلا بدَّ من استيفاء حقها من الباقي وضمان حصتها من التلف ولا يكفي الإبراء ^(٨)، ولا يقع الطلاقُ إلى اليأس من الاستيفاء، ولو قال: إن لم تخرجي الليلة من هذه الدار فأنت طالقٌ، فخالغ مع أجنبي في الليل وجدد النكاح، ولم تخرج لم تطلق، ولو سرقت منه ديناراً فقال: إن لم تردِّبه علي فأنت طالقٌ، وقد أنفقته لم يقع إلى اليأس فإن تلف الدينار وهما حيَّان لم تطلق كالمكره والناسي ^(٩).

(١) سقطت من الأصل وهي موجودة في (أ) و (ب) و (ج).

(٢) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب) : "وتركت".

(٣) سقطت من الأصل و (ب) و (ج) وهي موجودة في (أ).

(٤) للحديث وهو قول الرسول _ صلى الله عليه وسلم _ : "إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرء ما نوى..."

أخرجه البخاري (كتاب بدء الوحي: حديث رقم ١، وفي كتاب الإيمان: رقم ٥٢) ومسلم (كتاب الإمارة:

٣٥٣) والترمذي (فقه الجهاد عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : ١٥٧١) والنسائي (كتاب الطهارة: ٧٤)

، ومسند أحمد (كتاب العشرة المبشرين بالجنة: ١٦٣) وابن ماجه (الزهد: ٤٢١٧) وأبو داود (الطلاق: ١٨٨٢).

(٥) أي تعذر بيع كل تلك الدجاجات. انظر: فتاوى القاضي حسين (١٣٣-١٣٣٣ ب).

(٦) كذا في (أ) و (ب) و (ج) وفي الأصل : "أو".

(٧) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب) و (ج) : "أخواتها".

(٨) لأن الإبراء ليس استيفاءً.

(٩) فإنه لا مؤاخذه على المكره على الفعل المعلق عليه والناسي له فذلك الحال هنا.

النظر^(١) الثاني في الأنواع

النوع الأول: التعليقُ بالأوقات، فإذا قال: أنت طالق في شهر كذا أو في غرتك^(٢) أو أوله أو رأسه أو ابتدائه أو دخوله أو استقباله أو مجيئه أو عند هلاله طَلَّقْتَ عند أول جزء منه^(٣)، وهو غروبُ الشمس في آخر يوم من الشهر الذي قبله، ولو رآوا الهلال قبل غروب الشمس لم تطلق حتى تغرب، ولو قال: في نهار شهر كذا أو أول يوم منه طَلَّقْتَ عند طلوع الفجر من اليوم الأول، ولو قال: في ليلة كذا فعند الغروب لتلك الليلة، ولو قال: في يوم كذا فعند طلوع الفجر من ذلك اليوم، ولو قال: أردت وسط الشهر أو اليوم أو أخرهما لم يقبل ظاهراً ودين^(٤) ولو قال: أردت بالغرة اليوم الثاني أو الثالث فكذلك^(٥).

ولو قال لآخر: إن لم أقض حَقَّك في شهر كذا أو في يوم كذا فامرأتي طالق لم يقض الطلاق حتى ينقضي الشهر أو اليوم، ولو قال (في)^(٦) رمضان: أنت طالق إلى رمضان طَلَّقْتَ في الحال، ولو قال: في أول رمضان، أو إذا جاء رمضان وقع في أول رمضان القابل، ولو

(١) كذا في الأصل و(ب) و(ج) وفي (أ): "الطرف" والصواب ما أثبتناه؛ لأن المؤلف رحمه الله - قال في بداية كلامه في التعليق: ثم النظر في مقدمتين وأنواع فكان النظر الأول في المقدمتين، والنظر الثاني في الأنواع.

(٢) الغرة "بالضم" من الشهر وغيره: أوله والجمع غرر مثل غرفة وغرف، انظر: لسان العرب، مادة: غرر (١٦/٥)، المصباح المنير (ص ١٦٩).

(٣) لتحقق الاسم بأول جزء منه. انظر: تحفة المحتاج (٨٧/٨)، نهاية المحتاج (١١/٧)، فتاوى المحرر: سيف الدين محمود بن محمد الكرمانلي، (١٦٠ ورقة)، مكتبة الأسد الوطنية، سوريا، دمشق، الرقم: ٢٢٨٧ (٣٥٠ فقه شافعي) (ص ١٧٤ ب) وسيشار إليه لاحقاً بـ (فتاوى المحرر).

(٤) أما عدم قبوله في الظاهر؛ فلائه يؤخر الطلاق عن الوقت الذي يقتضيه، فهو في اليوم فجره حيث إنه أول النهار. انظر: المهذب (٩٤/٢)، تحفة المحتاج (٨٨/٨)، مغني المحتاج (٣١٣/٣)، نهاية المحتاج (١٢/٧).

(٥) أي لم يعتبر قوله ظاهراً ودين؛ لأن الثلاثة الأولى تسمى غرراً. انظر: المهذب (٩٤/٢)، الروضة (١٠٧/٦)، مغني المحتاج (٣١٣/٣).

(٦) كذا في (أ) و(ب) و(ج) وفي الأصل: "إلى" وما أثبتناه الصواب لينظم السياق مع الحكم وهو وقوع الطلاق في الحال.

قال: في آخر رمضان أو في سلخه^(١)، أو في انسلاخه فعند آخر جزء من رمضان^(٢)، ولو قال: أنت طالق ليلة القدر ولم يمض من ليالي العشر شيئاً طلقت بمضي ليالي العشر كواحد سوى (الأخيرة)^(٣)، وإن مضى شيء فلا تطلق حتى (تمضي)^(٤) سنة^(٥)، ولو قال: في آخر السنة فعند آخر جزء من السنة، ولو قال: في منتصف الشهر فعند الغروب يوم الخامس عشر وإن نقص الشهر، ولو قال: في منتصف اليوم فعند الزوال، ولو قال بالليل: إذا مضى يوم فأنت طالق طلقت عند غروب الشمس من الغد، وإن قاله بالنهار، فإذا جاء مثل ذلك الوقت من اليوم الثاني، ولو كان في أوله طلقت عند غروبه، ولو قال في اليوم: إذا مضى اليوم فأنت طالق طلقت عند غروبه وإن قل الباقي، وإن قاله ليلاً فلو لا يقع به شيء^(٦)، ولو قال أنت طالق اليوم أو الشهر أو السنة معراً طلقت في الوقت ليلاً كان أو نهاراً، ولو قال: إذا مضى (شهر)^(٧) منكراً لم يقع حتى يمضي شهر كامل، فإن كان في أول الهلال طلقت بمضي الشهر تاماً كان أو ناقصاً

(١) سَلَخْنَا الشهر سَلْخَهُ سَلْخَةً سَلَخًا وسَلَخًا خرجنا منه وصيرنا فسي آخر يومه فانسَلَخ: أي مضى، وجاء سَلَخ الشهر أي مُتَسَلَخَه. انظر: لسان العرب، مادة: سَلَخ (٢٥/٣)، المصباح المنير (ص ١٠٨).

(٢) وهو الصواب؛ لأن المفهوم منه آخره الحقيقي، وبه قطع الشيخ أبو حامد ورجحه الغزالي. انظر: الوسيط (٤٢٨/٥)، الروضة (١٠٨/٦)، تحفة المحتاج (٩٠/٨)، نهاية المحتاج (١٤/٧).

(٣) كذا في الأصل و(ب) و(ج) وفي (أ): "والآخرة".

(٤) لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - أمر بالتماس ليلة القدر في العشر الأواخر، ولا يتحقق حثه إلى آخر ليلة من الشهر لاحتمال أن تكون هي تلك الليلة. انظر: المغني (١٦٩/٧ - ١٧٠).

(٥) كذا في الأصل و(أ) وفي (ج) بمضي، والصواب ما أثبتنا؛ لأن السنة مؤنث.

(٦) لاحتمال أن تكون ليلة القدر قد فاتت فيما مضى فينتظر إلى السنة القادمة.

(٧) هنا عرت اليوم بخلاف ما قبلها فيكون المقصود هنا اليوم الذي هو فيه أي اليوم الحاضر انظر: المهذب

(٩٤/٢)، العزيز (٦٤/٩)، تحفة المحتاج (٩١/٨)، مغني المحتاج (٣١٤/٣)، نهاية المحتاج (١٥/٧).

(٥) إذ لا نهار حتى يحمل على المعهود، والحمل على المجلس متعذر؛ لاقتضائه التعليق بفراغ أيام الدنيا. انظر:

تحفة المحتاج (٩٠/٨)، نهاية المحتاج (١٥/٧).

(٩) كذا في الأصل و(ب) و(ج): "شهر" والصواب ما أثبتناه؛ لأن موقعه فاعل مرفوع.

«ولا فإن قاله ليلاً طَلَقَتْ بمضى (ثلاثين)^(١) يوماً ومن ليلة الحادي والثلاثين بالقدر السابق من ليلة التعليق، وإن قاله نهراً (كَمَل من اليوم)^(٢) الحادي والثلاثين.

ولو قال: إذا مضى الشهرُ معرَفاً طَلَقَتْ بانقضاءِ الشهرِ الهلالي؛ ولو قال: إذا مضت السنةُ معرَفاً طَلَقَتْ بمضى السنةِ العربية^(٣)، وإن قلت، ولو قال: إذا مضت سنةٌ لم تطلق إلا بمضى إثني عشر شهراً، فإن انكسرَ الأولُ حسبَ أحدِ عشرَ شهراً بالأهلة، وكَمَلَ الأولُ ثلاثين من الثالث عشر، ولو شك فيما كان ماضياً من الأول لم يوقع إلا (بَيَقِين)^(٤)، ولا يحرُم الوطءُ في وقتِ التردد، ولو قال: أردتُ به السنةُ الفارسيةُ أو الروميةُ دينٌ ولم يقبلَ ظاهراً^(٥)، وكذا لو قال: أردتُ بالسنةِ معرَفاً سنةً كاملةً.

ولو قال: أنت طالقُ اليومَ وغداً وقع في الوقتِ (واحد)^(٦)، ولا يقعُ بعده شيءٌ^(٧)، ولو قال: اليومَ أو غداً لا يقعُ إلا في الغد^(٨)، ولو قال: غداً أو بعدَ غدٍ لا يقعُ إلا بعدَ غدٍ، ولو قال: في اليومِ وفي غدٍ وفيما بعدَ غدٍ يقعُ في كلِّ يومٍ طلقةً^(٩)، ولو قال: في الليلِ وفي النهارِ طلقتُ واحدةً بالليلِ وواحدةً بالنهارِ، ولو قال: (بالليلِ)^(١٠) والنهارِ لم تطلقُ إلا واحدةً^(١١).

(١) كذا في الأصل و(ب) و (ج) وفي (أ): "ثلاثين" وهكذا ضبطها في النسخ أينما وجدت.

(٢) كذا في الأصل و(ب) و (ج) وفي (أ): "كَمَل يوم".

(٣) وهي السنة الهلالية، وتقدر باثني عشر شهراً بالأهلة والأغلب أنها تساوي (٣٥٤) يوماً وخمس يوم وسدس يوم، بينما السنة الشمسية تساوي (٣٦٥) يوماً. انظر: المذهب (٢/ ٩٥)، الحاوي (١٣/ ٥٩، ٦١).

(٤) كذا في (أ) و (ب) و (ج) والأصل: "بَيَقِين".

(٥) لأنها تطول بذلك، فهو يريد تأخير الطلاق، فهو منهمم، وهذا هو المشهور، إلا إذا كان ببلاد فارس أو الروم فيبغى قبول قوله. انظر: العزیز (٩/ ٦٤)، حواشي الشرواني على تحفة المحتاج: عبد الحميد الشرواني - دار الفكر - بيروت (٨/ ٩٢)، نهاية المحتاج (٧/ ١٦).

(٦) كذا الأصل (أ) و (ج) وفي (ب): "واحدة". ولا تقع إلا واحدة؛ لعدم إعادة العامل. انظر: مغني المحتاج (٣/ ٣١٥). (٧) لأن طلاق اليوم تبين، وهو الأكوى؛ لكونه حاضراً، وقوله: غداً يحتمل أن تكون طالقة بطلاقها اليوم فلا توقع طلاقاً بالشك. انظر: المذهب (٢/ ٩٤)، تحفة المحتاج (٨/ ٩٤).

(٨) حتى يحصل اليقين بوقوع الطلاق. انظر: المذهب (٢/ ٩٤)، للروضة (٦/ ١١٣)، مغني المحتاج (٣/ ٣١٥). (٩) لإعادة العامل. انظر: مغني المحتاج (٣/ ٣١٥).

(١٠) كذا في الأصل و(ب) و (ج) وفي (أ): "أنت طالق بالليل".

(١١) لعدم إعادة العامل. انظر: مغني المحتاج (٣/ ٣١٥).

ولو قال لمدخلته: أنت طالق ثلاثاً في كل سنة طلاقاً أوقعت في الوقت واحدة، وأخرى في أول المحرم الآتي إن بقيت في العدة وأراد بالسنة السنة العربية^(١) وثالثة في أول المحرم الثاني كذلك، وإن أراد بين كل طلقتين سنة وقعت الثانية بمضي سنة كاملة، وكذلك الثالثة، ولو بانّت بانقضاء العدة وجدّد نكاحها لم تقع الثانية والثالثة، ولو أطلق حمل على غير العربية لمضي بين كل طلقتين سنة كاملة، ولو قال: أنت طالق ثلاثاً في ثلاثة أيام أو في كل يوم طلاقاً، فإن قاله بالنهار وقع (في الوقت)^(٢) واحد وبطلوع الثاني آخر وبطلوع الثالث آخر. ولو قال: أنت طالق اليوم إن لم أطلقك اليوم فمضى اليوم ولم يطلقها وقع آخر جزء من اليوم ولو قال: أنت طالق في أفضل الليالي طلقت ليلة القدر، ولو قال: في أفضل الأيام فيوم عرفة^(٣)، ولو قال بالنهار: أنت طالق بين الليل والنهار طلقت بالغروب، ولو قال: بالليل فبالطلوع. ولو قال: أنت طالق إلى حين^(٤) أو زمان^(٥) أو بعد حين أو بعد حين أو

(١) تتكّم مقدارها ص ٥٨.

(٢) سقطت من الأصل وهي موجودة في (أ) و(ب) و(ج).

(٣) وفي وجه يوم الجمعة عند غروب الشمس. انظر: الروضة (١١٤/٦).

(٤) هو الزمان قلّ أو كثر، وهو وقت من الزمان، والجمع أحيان. انظر: لسان العرب (١٣/١٣٤)، المصباح المنير (ص ٦١).

(٥) مدة قابلة القسمة ولذلك يطلق على الوقت القليل والكثير والجمع أزمة وقد يجمع على أزمن وهي الفصول الأربعة. انظر: لسان العرب، مادة زمن (١٣/١٩٩)، المصباح المنير (ص ٩٧).

زمانٍ طَلقت بعد لحظةٍ ولو قال: إلى دهرٍ^(١) أو عصرٍ^(٢) أو حقْبٍ^(٣)، قال الأصحاب^(٤)؛ فكَذلك الحكمُ، واستبعدَه "الإمام"^(٥) و"الغزالي"^(٦) و"الرافعي"^(٧)

(١) الدهر: هو الأمد الممدود، وقيل: الدهر ألف سنة، والجمع أدهر ودهور، لسان العرب، مادة دهر (٢٩٢/٤).

(٢) للعصر والعصر والعصر، الدهر، وقال الفراء: العصر الدهر، وقال ابن عباس: هو ما يلي المغرب من النهار، وقال قتادة: هي ساعة من النهار، انظر: لسان العرب، مادة: عصر (٥٧٥/٤ - ٥٧٦).

(٣) الحقبة من الدهر: مدة لا وقت لها، والحقبة بالكسر: السنة والجمع حقْب وحقوب، انظر: لسان العرب، مادة: حقْب (٣٢٦/١)، وقال الخطيب الشريبي: الحقْب بضم القاف: هو ثمانون سنة. انظر: مغني المحتاج (٣٣٢/٣).

(٤) انظر: العزيز (١٤٢/٩)، الروضة (١٦٥/٦)، مغني المحتاج (٣٢٣/٣).

(٥) وعَلَّ ذلك بأن اسم الدهر والعصر لا يقع إلا على الزمان الطويل وكذلك علَّه الرافعي. انظر قوله في العزيز (١٤٢/٩).

والإمام هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن محمد العلامة إمام الحرمين ضياء الدين أبو المعالي بن الشيخ أبي محمد اللجوني رئيس الشافعية بنيسابور مولده في سنة (٤١٠هـ) تفقه على والده وأتى على جميع مصنفاته، توفي أبوه وله عشرون سنة فأقعد مكانه للتدريس ومن تصنيفاته النهاية وكتاب الأساليب في الخلاف وكتاب الغياني والزسالة النظامية وكتاب البرهان في أصول الفقه، توفي رحمه الله سنة (٤٧٨هـ). انظر ترجمته في (طبقات الشافعية: ٢٥٥/٢ - ٢٥٦)، (سير أعلام النبلاء: ١١٧/١٧ - ١١٨)، (الأعلام: ١٦٠/٤)، (شذرات الذهب: ٣٥٨/٣)، (وفيات الأعيان وأنباء الزمان: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، دار صادر، بيروت، تحقيق: إحسان عباس: ١٣٣/٣) وسيُشار إليه لاحقاً بـ (وفيات الأعيان).

(٦) حيث قال: وإيقاعه بلحظة لا وجه له. انظر: الوسيط (٤٥٣/٥).

والغزالي: هو محمد بن محمد الإمام حجة الإسلام زين الدين أبو حامد الطوسي ولد بطوس مشهور حالياً سنة (٤٥٠هـ) أخذ عن الإمام ولازمه حتى انظر: أهل زمانه وبعد وفاة الإمام حضر مجلس نظام الملك فأقبل عليه وحل منه محلاً عظيماً فولاه نظامية بغداد فدرس بها مدة ثم تركها وحج ورجع إلى دمشق وأقام بها عشر سنين ومن مصنفاته الإحياء والبسيط وهو كالمختصر للنهاية والوسيط ملخص منه توفي سنة ٥٠٥هـ. انظر ترجمته في (طبقات الفقهاء: ٢٤٨/١ - ٢٤٩)، (طبقات الشافعية: ٢٩٣/٢ - ٢٩٤)، (طبقات ابن السبكي: ١٩١/٦ - ٢٢٤)، (شذرات الذهب: ١٠/٤).

(٧) انظر: العزيز (١٤٢/٩)، والرافعي هو: أبو القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم القرويني صاحب العزيز، ولد سنة (٥٥٥هـ)، وله شرح مسند الشافعي في مجلدين وكتاب التذنيب فوائد على الوجيز توفي سنة (٦٢٣هـ). انظر ترجمته في (طبقات الفقهاء: ٢٦٤/١)، (سير أعلام النبلاء: ٩٧/٢١)، (شذرات الذهب: ١٠٨/٥).

و"النووي"^(١)، وهذا هو المذكورُ في شرح اللباب^(٢) والحاوي^(٣) وتعليقه^(٤).

النوع الثاني التعليق بالمستحيل عرفاً أو عقلاً أو شرعاً

أما الأول: فكما لو قال: إن طربت، أو صعدت السماء، أو حملت الجبل، أو شربت دجلة فأنت طالق فلا يقع الطلاق؛ لأنه معلق بالفعل، ولم يوجد.

وأما الثاني والثالث فكقوله: إن أحبيبت ميتاً، أو إن اجتمع السواد والبياض، أو نسخ الصوم أو الصلاة فأنت طالق فهل يقع الطلاق؟ فيه خلاف: الأصح عند الإمام^(٥) و"الغزالي"^(٦) و"البغوي"^(٧) و"أبي إسحق الشيرازي"^(٨).

(١) انظر: الروضة (١٦٥/٦) حيث قال: وهو بعيدٌ لا وجه له، والنووي: هو محيي الدين بن شرف النووي الشافعي المتوفى سنة (٦٦٦ هـ) جمع أربعين حديثاً مشتملة على أصول الدين وفروعه والجهاد والزهد والأدب... وكل حديث فيها يعتبر قاعدة عظيمة من قواعد الدين وله المجموع في الفقه وكذلك الروضة، وصفه العلماء بأن مدار الإسلام عليه وهو نصف الإسلام أو ثلثه. انظر ترجمته في (كشف الظنون: ١/٥٩ - ٦٠) و(شذرات الذهب: ٥/٣٥٤) و(الأعلام: ٨/١٤٩).

(٢) انظر قول المحامي في الروضة (٦٣/٨)، وشرح اللباب للمحامي لم أفت عليه.

(٣) لم أفت على هذه المسألة في الحاوي ولعل ذلك يعود إلى أن الأردبيلي قد فهم ذلك -استنباطاً- من الحاوي.

(٤) التعليقة في شرح الحاوي لنجم الدين القزويني، مخطوط في مكتبة الأسد، خط النسخ معتاد، تم نسخه سنة

(٧٤٠ هـ)، رقمه المتسلسل (٣٢٥٣) [٤١٦ فقه شافعي] ولا يوجد في مكتبة الأسد إلا الجزء الأول منه.

(٥) انظر قوله في العزيز (٦٥/٩)، الروضة (١٠٩/٦).

(٦) حيث قال الغزالي: بعد أن تعرض للخلاف في المسألة: والصحيح أن هذه التعليقات صحيحة والمقصود

الإبعاد، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلْبِغَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾ [سورة الأعراف: ٤٠]. انظر:

الوسيط (٤٢٩/٥ - ٤٣٠).

(٧) انظر قوله في الروضة (١٠٩/٦). و"البغوي": هو الحسين بن مسعود بن محمد العلامة محيي السنة أبو محمد

البغوي، ويمرّف بابن الفراء تارة وبالفراء أخرى، أحد الأئمة، تفقه على القاضي الحسين، وهو منسوب إلى

بغا بفتح الباء قرية بين هراة ومرو، ومن تصانيفه التهذيب وكتاب شرح السنة ومعالم التنزيل فسي التفسير

والمصابيح، توفي رحمه الله بمرور رذ سنة (٥١٦ هـ). انظر ترجمته (طبقات الشافعية: ٢/

٢٨١)، (الأعلام: ٢/٢٨٩).

(٨) انظر: المذهب (٩٥/٢). وهو الشيخ أبو إسحق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي شيخ الإسلام ومدار

العلماء الأعلام في زمانه، أزهّد أهل الزمان، ولد بغيروز آباد قرية من قرى شيراز في سنة (٣٩٣ هـ) تفقه

على البيضاوي والجزري وأبي حاتم القزويني والقاضي أبي الطيب، توفي في بغداد سنة (٤٧٦ هـ) ودفن

بمقبرة باب البرز، انظر ترجمته (طبقات النقشاه: ٢/٢٣٦ - ٢٣٧)، (طبقات الشافعية: ٢/٢٣٨ - ٢٤٠)،

(شذرات الذهب: ٣/٣٤٩)

والقاضي "أبي يحيى البصري"^(١) أنه لا يقع وهو الذي نص عليه الشافعي وقطع به "البيضاوي"^(٢)، والأظهر عند "المثولي"^(٣) أنه يقع في الحال وهو المذكور في شرح اللباب^(٤) والحاوي^(٥) وتعليقه^(٦) والأول هو المرجح في الروضة^(٧) والشرحين الكبير^(٨) والصغير^(٩) فهو الراجح على الإطلاق.

ولو قال للعمياء: إن ربيت فلاناً فأنت طالق لم يقع ولو قال أعمى: إذ ربيت فلاناً ببصري فأنت طالق فكذلك، ولو قال: إن لم تكوني الليلة في داري فأنت طالق ولا دار له لم تطلق، ولو قال أنت طالق اليوم إذا جاء الغد فجاء الغد لم تطلق، ولو قال: أنت طالق في الساعة^(١٠) إن دخلت الدار، فدخلت لم تطلق، ولو قال: أنت طالق أمس أو في الشهر الماضي طلقت في الحال^(١١)، ولو قال أردت أني طلقتها في الشهر الماضي، وهي الآن في عدة (الرجعية)^(١٢) أو

(١) انظر: الروضة (١٠٩/٦)، وهو زكريا بن يحيى بن عبد الرحمن أبو يحيى الساجي البصري الحافظ أحد الأئمة الثقات، أخذ عن المزني والربيع وأخذ عنه أبو الحسن الأشعري، له كتاب اختلاف الفقهاء وكتاب علل الحديث وله تصنيف في الخلاف اسمه أصول الفقه. توفي رحمه الله بالبصرة سنة (٣٠٧هـ). انظر ترجمته (طبقات الفقهاء: ١/ ١١٤)، (طبقات الشافعية: ٩٤/٢ - ٩٥). (٢) لم أتمكن من الوقوف على مؤلفاته.

(٣) قوله ورد في العزيز (٦٦/٩)، الروضة (١٠٩/٦) وتقدمت ترجمته (ص ٥١).

(٤) انظر: اللباب (مخطوط): أبو الحسن أحمد بن محمد بن أحمد الضبي المحاملي (٤١٥هـ)، الخط أقرب إلى الفارسي، بنسخه: عبدالله بن أحمد بن أبي بكر سنة ٨٣٥هـ، (١٦٠ ورقة)، الرقم: ٢٣٢٤ (٣٨٧ فقه شافعي)، مكتبة الأسد الوطنية سوريا دمشق (ص ٢٣/١) وسيشار إليه لاحقاً بـ (اللباب).

(٥) انظر: الحاوي (٦٢/١٣ - ٦٣).

(٦) لم أقف عليه.

(٧) انظر: الروضة (١٠٩/٦).

(٨) انظر: العزيز (٦٥/٩).

(٩) لم أقف عليه.

(١٠) هي جزء من أجزاء الوقت، ومنه مضت ساعة من الليل، وقد يراد بها مقدار ستين دقيقة من الزمان أو يراد بها الوقت الحاضر، والمعنى الأخير هو المراد هنا والله تعالى أعلم. انظر: معجم لغة الفقهاء (ص ٢١٢).

(١١) لأنه أوقع الطلاق في الحال، وقصد إثبات حكم من قبل أيضاً، فثبت ما يمكن ثبوته، ويلغو ما لا يمكن انظر: العزيز (٦٢/٩)، تحفة المحتاج (٩٢/٨)، نهاية المحتاج (١٧/٧).

(١٢) كذا في الأصل و(أ) و(ج) وفي (ب): "الرجعة".

بائن صدق بيمينه^(١)، وعثتها من ذلك الوقت إن صدقته، وإن كذبه فمن وقت الإقرار، ولو قال: أردت أني طلقها في الشهر الماضي وبانت ثم جددت النكاح أو أن زوجاً آخر طلقها في نكاح قبل نكاحي وتزوجتها فإن عرف ذلك أو أقام بينة أو أقرت به وصدقته في إرادته صدق بغير يمين وإن كذبه وقالت: أردت إنشاء الطلاق الآن حلفت، وإن لم يعرف ولم يقم بينة حكم بوقوع الطلاق، ولو قال: اطلقت ولم أرد به شيئاً أو مات ولم يفسر أو جن أو خرس أو عجز عن التفهيم بالإشارة وقع الطلاق.

ولو قال لزوجته: طلقك في الشهر الماضي زوج غيري لم يحكم بالطلاق وإن كذبه الحال، ولو قال: إذا مات أو قدم فلان فأنت طالق قبله بشهر، أو قال: أنت طالق قبل أن أضربك بشهر ومات فلان أو قدم فلان فأنت طالق قبله بشهر، أو قال: أنت طالق قبل أن أضربك بشهر ومات فلان، أو قدم أو ضربها قبل مضي شهر من وقت التعليق لم يقع الطلاق وانحلت اليمين حتى لو ضربها بعد ذلك وقد مضى (شهر)^(٢) أو أكثر لم تطلق وإن مات أو قدم أو ضرب بعد مضي شهر تبين وقوع الطلاق من شهر والعدة من يومئذ ولو ماتت وبينه وبين القوم شهر لم يرثها الزوج.

ولو خالعه قبل القوم أو الموت وكان بين الخلع والقوم أكثر من شهر لم يقع المعلق وإن كان دون شهر والمعلق ثلاث فالخلع فاسد والمال مردود ولو علق عتق عبده كذلك ثم باعه، وبين البيع وموت فلان أو قدومه أكثر من شهر صح البيع ولم يحصل العتق، ولو قال أنت طالق كل يوم طلقت كل (يوم)^(٣) طلقة.

(١) القربة الإضافة إلى أمس، انظر: تحفة المحتاج (٩٢/٨)، نهاية المحتاج (١٨/٧).

(٢) هذا هو الصواب والله أعلم. وفي الأصل: "أشهر" وفي (أ) و(ب) و(ج): "شهر".

(٣) سقطت من الأصل وهي موجودة في (أ) و(ب) و(ج).

النوع الثالث: التعليق بالتطليق ونفيه:

فإذا قال: إن طلقك أو إذا أو متى أو مهما فأنت طالق ثم طلقها بلا عوض وهي مدخول بها وقعت طلقتان^(١)، ولو طلقها طلقين وقع الثلاث^(٢)، ولو قال: لم أرد التعليق وإنما أردت أنها إذا طلقها تكون مطلقة بتلك الطلقة دين ولم يقبل. ولو وكل بالتطليق وطلق الوكيل وقعت المنجزة لا المعلقة، لأن تطليق الوكيل وقوع لا إيقاع ولا تطليق، ولو لم تكن مدخولاً بها فطلق هو أو وكيله وقعت المنجزة لا المعلقة^(٣) وانحلت اليمين، ولو نكحها بعد ذلك وطلقها لم تقع^(٤) المعلقة، ولو خالعه قبل التطليق اندفع (التعليق)^(٥)، سواء كانت مدخولاً بها أو غيرها.

وكما أن تنجيز الطلاق تطليق يقع به الطلقة المعلقة بالتطليق في المدخول بها فكذلك التعليق مع الصفة، حتى لو قال: إن طلقك فأنت طالق ثم قال: إن دخلت الدار فأنت طالق ودخلت (طلقت طلقين)^(٦) واحدة بالدخول وأخرى بالصفة، وهي التعليق بالدخول مع الدخول وكما أنه مع الصفة تطليق فإيقاع أيضاً حتى لو قال: إن أو إذا أوقعت عليك الطلاق فأنت طالق ثم قال: إن دخلت الدار فأنت طالق فدخلت ووقعت طلقتان، ومجرد الصفة المعلق بها ليس بإيقاع، ولا تطليق و(كثرة)^(٧) وقوع. فلو قال إن دخلت الدار فأنت طالق ثم قال قبل دخولها الدار أي بين التعليق والصفة: إن طلقك أو أوقعت عليك الطلاق فأنت طالق، ثم دخلت أو وكل بالتطليق فطلق الوكيل لم تقع^(٨) المعلقة بالإيقاع والتطليق ووقعت المعلقة بالدخول.

(١) إحداهما: المنجزة، والأخرى المعلقة. انظر: المهذب (٩١/٢)، الروضة (١١٧/٦).

(٢) الطلقان منجزتان والثالثة بالتعليق، انظر: الروضة (١١٧/٦).

(٣) لأن الطلقة المقترنة بصفة تقع مع الصفة مقترنة بها، والمعنى إن صرت مطلقة وبمجرد مصيرها مطلقة بانتهائها، لأنها غير مدخول بها. وهنا تطليق الوكيل ليس هو الصفة المعلق عليها الطلاق؛ لأنه ليس بتطليقه هو.

انظر: المهذب (٩٢/٢)، الروضة (١١٨/٦).

(٤) كذا في الأصل وفي (أ) و(ب) و(ج): "يقع".

(٥) كذا في (ب) و(ج) وفي الأصل و(أ): "التطليق".

(٦) كذا في الأصل وفي (أ): "وقعت طلقتان" وفي (ب) و(ج): "طلقت طلقتان".

(٧) كذا في الأصل و(أ) و(ج) وفي (ب): "لكنها" والصواب ما أثبتناه؛ لعودة الضمير على حصول الصفة.

(٨) كذا في الأصل و(أ) وفي (ب): "يقع" والصواب ما أثبتناه؛ لأن المعلقة مؤنثة.

ولو قال بين التعليق والصفة: إن وقع عليك طلاقى فأنت طالق، ثم دخلت الدار أو وكل بالتطليق، وطلق الوكيل وقعت طلقتان لأن تطليق الوكيل ومجرد الصفة وقوع ومجرد التعليق ليس بإيقاع ولا وقوع^(١)، ولا تطليق حتى لو قال إن طلقك أو أوقعت عليك الطلاق أو وقع عليك الطلاق فأنت طالق، ثم قال إن دخلت الدار^(٢) فأنت طالق لم يقع بهذا التعليق شيء، ولو قال: إذ وقع عليك طلاقى فأنت طالق ثم طلقها بنفسه أو بوكيله أو دخلت وقد سبق التعليق بالدخول وقعت طلقتان؛ لأن (التطليق)^(٣) والإيقاع وقوع، ولو قال: إذا أوقعت عليك الطلاق فأنت طالق، ثم قال: إن دخلت الدار فأنت طالق فدخلت وقعت طلقتان؛ لأن (التطليق)^(٤) مع الصفة إيقاعٌ.

ولو قال: إن طلقك فأنت طالق^(٥) (أو) إن أوقعت عليك (الطلاق)^(٦) فأنت طالق وإن وقع عليك الطلاق فأنت طالق وطلقها وقع الثلاث، لأن التطليق إيقاعٌ وقوعٌ، ولو قال: كلما وقع عليك طلاقى فأنت طالق، ثم طلقها طلاقاً وقع الثلاث واحدة بالتطليق وأخرى بوقوع الأولى، والثالثة بوقوع الثانية^(٧)؛ لأن كل إيقاع وتطليق وقوع (وإن)^(٨) خالعهما بطلقة وقعت واحدة ولو قال كلما طلقك فأنت طالق ثم طلقها وقعت طلقتان لا الثالثة لأن التطليق غير مكرر فإن الطلقة الثانية وقوع لا تطليق^(٩).

(١) انظر: الروضة (١١٨/٦).

(٢) سقطت من الأصل وهي موجودة في (أ) و (ب) و (ج).

(٣) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "التعليق".

(٤) كذا في (ب) وفي الأصل و (أ) و (ج): "التطليق"، والصواب ما أثبتناه. انظر: الروضة ١١٨/٦.

(٥) كذا في (ج) وفي الأصل و (أ) و (ب): "و".

(٦) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب) و (ج): "طلاق" والصواب ما أثبتناه؛ لأن الطلاق لا يقع على الزوجة إلا من قبل الزوج. وقد قال الزوج: أوقعت فلا حاجة لإعادة الضمير إليه مرة أخرى.

(٧) لأنه بالطلقة الأولى توجد صفة الطلقة الثانية وبالثانية توجد صفة الطلقة الثالثة. انظر: المهذب (٩٢/٢)، الروضة (١١٨/٦).

(٨) كذا في (أ) و (ب) و (ج) وفي الأصل: "فإن".

(٩) انظر: الروضة (١١٨/٦ - ١١٩).

ولو قال: كلما طلقته فأنت طالق ثم قال إذا وقع عليك طلاقي فأنت طالق، ثم طلقها طلقت ثلاثاً واحدة منجزة واثنان بالتعليقين، ولو قال: إذا اعتقت عهدي فأنت طالق ثم قال للعبد: إن دخلت الدار فأنت حرّ ودخل عتق وطلقت؛ لأن التعليق مع الدخول اعتاق^(١).

ولو قدم تعليق العتق (بالدخول)^(٢) فقال: إن دخلت الدار فأنت حرّ ثم قال لامراته: إذا اعتقت عهدي فأنت طالق ثم دخل العبد عتق ولم تطلق؛ لأن الذي وجد بعد تعليق الطلاق مجرد صفة الدخول وأنه ليس بإعتاق، ولو قدم تعليق العتق بالدخول ولكن قال إذا عتق عهدي، أو وقع عليه العتق فأنت طالق ثم دخل عتق وطلقت لحصول العتق بعد تعليق الطلاق، ولو علق بنفسه التطلاق فقال: إن لم أطلقك فأنت طالق لم يقع الطلاق حتى يحصل اليأس من التطلاق، أو قال: إذا لم أطلقك فأنت طالق فإذا مضى زمان^(٣) يمكنه التطلاق ولم يطلق طلقت^(٤)، ومتى ما ومهما وأي وكلما كذا في النفي، وقد مر^(٥) والتعليق بنفي الدخول والضرب، والكلام وغيرها من الأفعال كالتعليق بنفي التطلاق، ولو علق بلفظة إن وقيد بالزمان فقال: إن لم أطلقك اليوم فسأنت طالق ومضى اليوم، ولم يطلق حكم بالوقوع (قبيل)^(٦) الغروب؛ لحصول اليأس (منه)^(٧) حينئذ، ولو قال: أردت بهذا ما يراد بإن قبل ظاهراً^(٨).

ولو قال: إن تركت طلاقك فأنت طالق ومضى زمان يمكنه التطلاق ولم يطلق طلقت، ولو طلقها في الوقت واحدة وسكت لم يقع أخرى ولو قال إن سكت عن طلاقك فأنت طالق ولم يطلقها في الحال وقعت واحدة، وإن طلقها في الوقت ثم سكت وقعت أخرى بالسكوت، ولا تطلق

(١) كما أنه تطلق انظر: الروضة (١١٩/٦).

(٢) سقطت من الأصل و(ب) و(ج) وهي موجودة في (أ).

(٣) تقدم تعريفه ص ٥٩.

(٤) هذا هو المذهب: انظر: العزيز (٨١/٩)، الروضة (١٢١/٦).

(٥) أي هذا الحكم في المقدمة الثانية.

(٦) كذا في الأصل و(أ) و(ج) وفي (ب): "قبل".

(٧) سقطت من (ج) وهي موجودة في الأصل و(أ) و(ب).

(٨) والفرق بين "إن" و"إذا": إن: تحرف يدل على أن مجرد الاشتراط لا إشعار له بالزمان، وأما إذا: فظرف

زمان نازل منزلة "متى" في الدلالة. انظر: المذهب (٩٢/٢)، العزيز (٨١/٩).

بعد ذلك للاتحلال^(١)، ولو قال: كلما سكت عن طلاقك أو كلما لم أطلقك فأنت طالق ومضت ثلاثة أوقات (شخ)^(٢) ثلاث (طلقات)^(٣) بلا تطليق وقع الثلاث، وهذه الصورة في المدخول بها فلو قال لغير المدخول بها: كلما لم أطلقك فأنت طالق ومضت لحظة ولم يطلقها بانته^(٤).

ولو جدد نكاحها لم يلحقها الطلاق وكذا لو قال للمدخول بها عقيب التعليق: طلقك على ألف وقبلت، وحيث (يقضي)^(٥) الفور لو أمسك رجل^(٦) (فمه)^(٦) أو أكرهه على الامتناع، فلم يطلق لم تطلق.

وحيث لا يقع إلى اليأس فله طرق:

أحدها: الموت، فإذا مات أحدهما قبل البر^(٧) حكم بالوقوع قبل الموت.

الثاني: الجنون، فإذا جنّ الزوج واتصل بالموت حكم بالوقوع قبل الجنون.

الثالث: الفسخ، فإذا فسخ النكاح أو انفسخ بسبب ومات أحدهما قبل التجديد حكم بالوقوع (قبل)^(٧) الفسخ والانفساخ، ولا يتصور إلا في الطلاق الرجعي^(٨) فإن كان بائناً^(٩)

(١) لاتحلال البين، انظر: العزيز (٨٢/٩)، الروضة (١٢١/٦).

(٢) كذا في الأصل و (أ) و (ج) و في (ب): يسع. والصواب ما أثبتناه، لأن الثلاثة مؤنث.

(٣) كذا في الأصل و (أ) و في (ب) و (ج): تطليقات. وهو الأصح؛ لأنه جمع طلاق.

(٤) ولم يلحقها غيرها. انظر: المذهب (٩٢/٢).

(٥) كذا في الأصل و (أ) و (ب) و (ج): تقتضي.

(٦) كذا في الأصل و (أ) و (ب) و في (ج): فيه.

(٧) كذا في الأصل و (أ) و في (ب) و (ج): قبل.

(٨) الطلاق الرجعي: هو الطلاق الذي يوقعه الزوج على زوجته التي دخل بها حقيقة إيقاعاً مجرداً عن أن يكون في مقابلة مال، ولم يكن مسبوقاً بطلقة واحدة، انظر: حواشي الشرواني (٣٥٨/٦) وفتح الوهاب بشرح منہج الطلاب: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري أبو يحيى (٩٢٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٨هـ، الطبعة الأولى (١٣٤/٢) وسيفشار إليه لاحقاً بـ (فتح الوهاب)، مغني المحتاج (٤٢٦/٢)، نهاية الزين: محمد بن عمر بن علي الجاوي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى (٢٨٤/١) وسيفشار إليه لاحقاً بـ (نهاية الزين).

(٩) الطلاق البائن: هو الطلاق الذي يوقعه الزوج على زوجته التي لم يدخل بها حقيقة أو طلقها على مال أو كان الطلاق مكملاً للثلاث، انظر: حاشية البجيرمي: سليمان بن عمر بن محمد البجيرمي، المكتبة الإسلامية، بيار بكر، تركيا (٥٦/٤) وسيفشار إليه لاحقاً بـ (حاشية البجيرمي)، مغني المحتاج (٣٣٢/٤) وفقه السنة: السيد سابق، الفتح للإعلام العربي (القاهرة) ودار المؤيد (الرياض)، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، الطبعة الثالثة عشرة (٢٠٣/٢) وسيفشار إليه لاحقاً بـ (فقه السنة).

فلا يمكن إيقاعه قبيل الفسخ^(١) والانسفاخ للدور^(٢)، ولو جدد نكاحها بعد الفسخ أو الانسفاخ وطلقها حصل البر وإن لم يطلقها حتى مات أحدهما أو جن الزوج واتصل بالموت حكم بالوقوع قبل الفسخ أو الانسفاخ.

واعلم أن الطرق (الثلاث)^(٣) فيما إذا علق بنفي الطلاق، فأما إذا علق بنفي الضرب (وسائر)^(٤) الأفعال فالجنون لا يوجب اليأس وإن اتصل به الموت لأن ضرب المجنون ضرب، ولو قال: أنت طالق حين لا أطلقك أو حيث لا أطلقك^(٥)، ولم يطلقها في الوقت طلقت^(٦) وكذا لو قال: حين لم أطلقك أو حيث لم أطلقك، أو ما لم أطلقك، ولو قال أنت طالق إن لم أضربك وقال أردت وقتاً معيناً دين^(٧) ولم يقبل^(٨) وكذا في التعليق بنفي الطلاق، وسائر الأفعال ولو قال: إن لم أبع عيدي اليوم فأنت طالق (فأعتقه)^(٩) طلقت؛ لأنه (فاته)^(١٠) البيع، فلو دبسه^(١١)؛ فلا لإمكان البيع ولو مات العبد أو السيد أو جن إلى الغروب فلا طلاق^(١٢).

(١) فسخت العقد فسخاً أي رفعته وفسخ الشيء يفسخه فسخاً فانفسخ: نقضه فانقضت: انظر: لسان العرب (٤/٣-٤٥)، المصباح المنير (ص ١٨٠).

(٢) فلو كان الطلاق بانئاً لكونه ثلاثاً لا يمكن إيقاعه قبل الانسفاخ لما فيه من الدور فإنه لو وقع لما حصل الانسفاخ ولو لم يحصل الانسفاخ لم يحصل اليأس وإذا لم يحصل اليأس لم يقع الطلاق، فيلزم من وقوعه عدم وقوعه وهذا من قبيل الدور الحكمي انظر: الروضة (٦/١٢٣)، تحفة المحتاج (٨/١٠٠).

(٣) كذا في الأصل و(أ) وفي (ب): "الثلاثة"، وفي (ج): "الثلاثة".

(٤) كذا في الأصل وفي (أ): "سائر"، وفي (ب) و(ج): "سائر" وهكذا أينما وجدت.

(٥) سقطت من الأصل و(ب) و(ج) وهي موجودة في (أ).

(٦) أي في الحال، انظر: الروضة (٦/١٤٢).

(٧) وقد ورد ضبطها في (أ) هكذا "دين". انظر: الروضة (٦/١٢٥).

(٨) سواء على الساعة أو وقتاً قريباً أو بعيداً. انظر: الروضة (٦/١٢٥).

(٩) كذا في الأصل (أ) و(ج) وفي (ب) وأعتقه، والعنق من عنق العبد عنقاً من باب ضرب والعنق بالكسر (العين) تسم منه فهو عائق ويتعدى بالهمزة فيقال: أعتقه فهو معتق: أي صار حراً، فالعنق خلاف السرقة وهو السحرة انظر: لسان العرب، مادة: عنق (١٠/٢٣٤) المصباح المنير (ص ١٤٨).

(١٠) كذا في الأصل و(ب) و(ج) وفي (ب): "فات".

(١١) دبر الرجل عبده تدبيراً، إذا أعتقه بعد موته. والمدير من العبيد والإماء مأخوذ من الدبر؛ لأن السيد أعتقه بعد مماته، والممات دبر الحياة، انظر: لسان العرب، مادة: دبر (٤/٢٦٨)، المصباح المنير (ص ٧٧)، المعجم الوسيط (ص ٢٩٢).

(١٢) لأن العنق لا يحصل في حال الموت أو الجنون.

واعلم أن الحلف^(١) ما يتعلق به حدث على فعل أو منع منه أو تحقيق خير فإذا قال إذا حلفت أو إن حلفت أو أقسمت بطلاق فأنت طالق ثم قال إذا طلعت الشمس أو إذا جاء رأس الشهر فأنت طالق لم يقع المعلق بالحلف لأنه ليس فيه حدث ولا منع ولا تحقيق خبر لأنه لا شك في طلوعها ولو قال: (إن)^(٢) حضت أو طهرت أو شئت فذلك الحكم، ولو قال: إن ضربتك أو كلمت فلاناً أو خرجت من الدار أو لم تخرجي أو إن لم أفعل كذا أو إن لم يكن هذا كما قلت فأنت طالق وقع المعلق بالحلف وإذا وجد الضرب أو غيره وقعت أخرى إن (بقيت)^(٣) (فسي)^(٤) العدة .

ولو قال: إن قدم فلان فأنت طالق وقصد منعه وهو ممن يمتنع بحلفه أو قال: طلعت الشمس أو جاء رأس الشهر أو حضت أو طهرت فكذبته فقال إن لم تطلع الشمس، أو إن لم يجر الشهر أو لم تحيض أو لم تطهري فأنت طالق فهو حلف لأن فيه تحقيق الخبر وإن قصد بقوله إن قدم فلان التوقيت أو كان فلان ممن لا يمتنع بحلفه كالسلطان والحبيب فليس بحلف، ولا فرق فيما ليس بحلف بين أن يعلقه بأن أو إذا، ولو قال: إن لم أحلف بطلاقك أو إذا لم أحلف فأنت طالق فالحكم كما سبق في طرفي النفي فيقتضي إذا الفور دون إن فلو قال إذا لم أحلف بطلاقك (فأنت طالق)^(٥) أو أعاد ثانية (وثالثة)^(٦) (وفصل بين (المرات)^(٧) بقدر ما يمكن فيه الحلف بطلاقها وسكت عقيب الثالثة وقع الثلاث، وإن وصل الكل لم يقع بالأولى والثانية^(٨) ويقع بالثالثة طلاقاً إذا لم يحلف عقيبها.

(١) حلف بالله حلفاً بكسر اللام، وسكوها تخفيف، وتؤنث الواحدة بالهاء فيقال: حلفاء، وحقيقة الحلف القسم. انظر: لسان العرب، مادة: حلف (٥٩/٥)، المصباح المنير (ص ٥٦).
والحلف بالطلاق، هو تعليقه على شرط يقصد به الحث على الفعل أو المنع منه أو على تصديق خبر. انظر: المغني (١٧٨/٧).

(٢) سقطت من (ب) و (ج) وهي مثبتة في الأصل و (أ).

(٣) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب) بقية - بالتاء المربوطة -.

(٤) سقطت من (أ) و (ب) وهي مثبتة في الأصل و (ج).

(٥) سقطت من (ب) وهي مثبتة في الأصل و (أ) و (ب).

(٦) سقطت من (ج) وهي مثبتة في الأصل و (أ) و (ب).

(٧) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "المرأة".

(٨) لأنه حلف بهما بطلاقها.

إذا قال لزوجتي: إن طلقك وإذا طلقك (أو متى)^(٢) أو مهما طلقك فأنت طالق قبله ثلاثاً ثم طلقها فتلاثة أوجه^(٣):

(أحدها)^(٤): أنه لا يقع الطلاق عليها أصلاً؛ لأنه لو وقع^(٥) لوقع (ثلاث)^(٦) قبله ولو وقع الثلاث لما وقع الواحد^(٧)، وإذا لم يقع الواحد لم يقع الثلاث لأنه مشروط فيلزم من وقوعه عدم وقوعه ودار على نفسه ولذلك سميت الصورة مسألة الدور^(٨).

(و)^(٩) الثاني: أنه يقع المنجز لا المعلق؛ لأن وقوع المعلق يمنع وقوع المنجز وإذا لم يقع المنجز بطل شرط المعلق فيمتنع وقوعه والمنجز لا امتناع في وقوعه فيقع، وقد (يختلف)^(١٠) الجزء عن الشرط كما إذا علق بالدخول ثم خالع قبله وكما إذا أقر الأخ بدين للميت بثبت النسب دون الميراث ولأن الطلاق تصرف شرعي والزواج أهله وهي (محل)^(١١) فيبعد سد باب التصرف.

(١) دار حول البيت بدور دوراً ودوراناً طاف به، ودوران الفلك تواتر حركاته بعضها إثر بعض من غير ثبوت ولا استقرار، ومنه دارت المسألة أي كلما تعلقت بمحل توقف ثبوت الحكم على غيره فينتقل إليه ثم يتوقف على الأول وهكذا، انظر: لسان العرب، مادة: دور (٢٩٥/٤)، للمصباح المنير (ص ٧٧).

(٢) سقطت من (ب) وهي مثبتة في الأصل و (أ) و (ج).

(٣) ذكرت الأوجه الثلاثة وأصحابها في العزيز (٩ / ١١٠ - ١١٦)، الروضة (٦ / ١٤٣ - ١٤٦).

(٤) كذا في (أ) و (ب) وفي (ج) "أحدهما" والصواب ما أثبتناه؛ لأنها ثلاثة أوجه.

(٥) المنجز. انظر: الروضة (٦ / ١٤٣).

(٦) كذا في الأصل و (ب) وفي (ج): "ثلاث".

(٧) للبيونة. انظر: الروضة (٦ / ١٤٣)، تحفة المحتاج (٨ / ١١٤).

(٨) للرافعي رحمه الله في المسألة تصنيفان: مطول في صحيح الدور سماه "غاية الغور في دراسة الدور" ومختصر في إبطاله سماه: "الغور في الدور". رجع فيه عن التصحيح. انظر: العزيز (٩ / ١١٦).

(٩) سقطت من (أ) و (ب) وهي مثبتة في الأصل و (ج).

(١٠) كذا في الأصل و (ب) وفي (أ): "يختلف".

(١١) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "محلّه".

والثالث: أنه يقع المنجز ويتم إلى الثلاث^(١) من المعلق ووجهه لا يخفى.

'والوجه الأول'^(٢): هو المشهور عن "ابن سريج"^(٣) وبه اشتهرت المسألة بالسريجية^(٤) وإليه ذهب "أبو بكر بن الحداد"^(٥) و"القفالان"^(٦) والقاضي "أبو الطيب"^(٧) واختاره الشيخ "أبو علي

(١) ويتم طلقان من المعلق إلى الثلاث. انظر: الروضة (١٤٣/٦).

(٢) انظر قول أصحاب الوجه الأول في العزيز (١١٥/٩)، الروضة (١٤٦/٦)، مغني المحتاج (٣٢٣/٣-٣٢٤).

(٣) انظر قوله في العزيز (١١٥/٩)، الروضة (١٤٦/٦).

وهو القاضي أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج البغدادي، ولد سنة بضع وأربعون ومائتي وسمع في الحادثة ولحق أصحاب سفيان بن عيينة ووكيع، فسمع من الحسن بن محمد الزعفراني تلميذ الشافعي ومن علي ابن إشكاب وأحمد بن منصور الرمادي وأبي داود السجستاني وغيرهم، وحدث عنه أبو القاسم الطبراني، وأبو الوليد حسان بن محمد الفقيه وغيرهما، فهرست كتبه كان يشتمل على أربع مائة مصنف، تولى قضاء شيراز ومات ببغداد سنة (٣٤٧هـ). انظر ترجمته (طبقات الفقهاء: ١-١٩٧)، (سير أعلام النبلاء: ١٤/٢٠١-٢٠٤)، (٤) لأنه هو الذي أظهرها، لكن الظاهر أنه رجع عنها؛ لتصريحه في كتاب الزيادات بوقوع المنجز. انظر: تحفة المحتاج (٨/١١٤-١١٥)، نهاية المحتاج (٧/٣٢)، والإقناع: محمد الخطيب الشربيني، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر (٢/٤٤٧)، وسيُشار إليه لاحقاً — (الإقناع).

(٥) انظر قوله في الوسيط (٤٠٩/٤).

وهو أبو بكر محمد بن أحمد بن جعفر الكنتاني المصري المشهور بابن الحداد كان إماماً مدققاً في العلوم سيما في الفقه، أخذ الفقه عن جماعة منهم: منصور التميمي ومحمد بن حرب، صنف كتاب الباهر في الفقه في مائة جزء، وكتاب الفروع المولدة الذي اعتنى الأئمة بشرحه ولد يوم موت "المزني"، ومات يوم دخول الحجاج إلى مصر سنة (٣٤٤هـ). انظر ترجمته (طبقات الفقهاء ١/٢٠٤)، (طبقات الشافعية: ٢/١٣٠)، (سير أعلام النبلاء: ١٥/٤٤٧، ٤٥١).

(٦) انظر: حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء: أبو بكر محمد بن اسماعيل القفال الكبير الشافعي، مكتبة الرسالة الحديثة، ١٩٨٨م، الطبعة الأولى، حققه وعلّق عليه: ياسين أحمد درادكة (٧/١٠٥) وسيُشار إليه لاحقاً — (حلية العلماء).

والقفالان هما: القفال الشافعي والقفال المروزي، أما المروزي فتقدمت ترجمته ص ٥٢، وأما الشافعي: فهو أبو بكر محمد بن اسماعيل القفال الكبير الشافعي أحد أئمة الإسلام مولده سنة (٢٩١هـ)، وسمع من أبي بكر بن خزيمة ومحمد بن جرير وأبي القاسم البيهقي وغيرهم، وله مصنفات كثيرة ليس لأحد مثلاً، وهو أول من صنف الجدل الحسن من الفقهاء، ومن تصانيفه حلية العلماء ودلائل النبوة ومحاسن الشريعة وأدب القضاء، توفي سنة (٣٦٥هـ). انظر ترجمته (طبقات الفقهاء: ١/٢٠٩)، (طبقات الشافعية: ٢/١٤٨-١٤٩).

(٧) هو القاضي أبو الطيب طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري كان إماماً ورعاً حسن الخلق قال الشيخ أبو إسحاق: هو شيخنا وإمامنا وأستاذنا، من شيوخه أبو علي الطبري، صنف التصانيف المشهورة في أنواع العلوم ولازمت مجلسه من كهولته إلى أن بلغ مائة سنة وأكثر لم يفتر عقله ولم يتغير بفتي وبلطضي وبحضر مجلس

الطبري^(١) و"أبو اسحق الشيرازي"^(٢) و"أبو حامد الغزالي"^(٣)، و"أبو المحاسن الروياني"^(٤) و"أبو يحيى البصري"^(٥) وقطع به "المحاملي"^(٦)

الولادة إلى أن توفي رحمه الله ببغداد سنة خمسين وأربعمائة، انظر: طبقات الفقهاء (٢٣/١)، طبقات الشافعية (١٤٠/٢).

(١) هو الحسن، وقيل: الحسين بن القاسم أبو علي الطبري صاحب الإقصاد، تلقه ببغداد على أبي علي بن أبي هريرة ودرس بعده وصنف في الأصول والجدل والخلاف، وهو أول من صنف في الخلاف المجرد وكتبه فيه يسمى المحرر قال ابن خلكان: وصنف عدة في عشرة أجزاء، توفي في بغداد سنة (٣٥٠هـ)، انظر ترجمته (طبقات الشافعية: ١٢٧/٢ - ١٢٨)، (سير أعلام النبلاء: ١٦/٦١ - ٦٢).

(٢) انظر: المذهب (٩٩/٢).

وقال عن القول الأول: بعد أن تعرض للأقوال في المسألة: وهو الصحيح عندي والدليل عليه أن إبطال الطلاق يودي إلى إسقاطه لانا إذا أوقفنا عليها طلقاً لزماناً أن نوقع عليها قبلها ثلاثاً بحكم الشرط وإذا وقع قبلها الثلاث لم تقع الطلقة وما أدى ثبوته إلى نفيه سقط ولهذا قال الشافعي رحمه الله فيمن زوج عبده بحسرة بألف درهم وضمن صدقها ثم باع العبد منها بتلك الألف قبل الدخول إن البيع لا يصح، لأن صحته تؤدي إلى إبطاله فإنه إذا صح البيع لنسخ النكاح بملك الزوج وإذا نسخ النكاح سقط المهر لأن الفسخ من جهتها وإذا سقط المهر سقط الثمن، لأن الثمن هو المهر، وإذا سقط الثمن بطل البيع فأبطل البيع حين أدى تصحيحه إلى إبطاله فكذلك هنا.

(٣) وعلل اختياره للوجه الأول بأن فيه تضاد بين الشرط والجزاء. انظر: الوسيط (٤٤٤، ٤١٩/٥) وتعليقه هذا ينقو على ترجيح الوجه الأول فهو حقيقة الدور وهذا ما أميل إلى ترجيحه والله تعالى أعلم.

(٤) انظر: الحلية - حلية المؤمن (١٤٢/ب).

وهو عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد بن محمد الإمام الجليل أبو المحاسن الروياني، صاحب البحر، أحد أئمة المذهب ولد سنة (٤١٥هـ) ونقله على أبيه وجده وعلي ناصر المروزي ومحمد بن بيان الكازروني وغيرهم، من تصانيفه "البحر" وهو وإن كان من أوسع كتب المذهب إلا أنه عبارة عن حواشي الماوردي مع فروع نلقاها الروياني عن أبيه وجده ومسائل آخر فهو أكثر من الحواشي فروعاً وإن كان الحواشي أوسع ترتيباً وأوضح تذهيباً، ومن تصانيفه أيضاً "الفروق" و"الحلية" و"التجربة" و"الكافي" نقل من قبل الملاحدة، مسنداً (٥٠٢هـ). انظر ترجمته (طبقات الشافعية: ١٩٣/٧ - ١٩٥)، (وفيات الأعيان: ١٩٨/٣ - ١٩٩).

(٥) انظر: العزيز (١١٥/٩)، الروضة (١٤٦/٦).

(٦) هو أحمد بن محمد بن أحمد بن القاسم بن إسماعيل الضبي، أبو المحاسن المحاملي البغدادي أحد أئمة الشافعية ولد سنة (٣٦٨هـ) درس الفقه على الشيخ أبي حامد الاسفراييني، وكان غاية الذكاء والفهم برع في المذهب، من مصنفاته المقنع والمجرد وغير ذلك من كتب أساتذه أبي حامد، ومن تصانيفه أيضاً المجموع قريب من حجم الروضة، توفي سنة (٤١٥هـ) انظر ترجمته (طبقات الفقهاء: ١٣٦/١)، (طبقات الشافعية: ١٧٤ - ١٧٥).

والقاضي "البيضاوي"^(١) وحكاه "صاحب الإيضاح"^(٢) عن نصر الشافعي، وذكر أنه مذهب "زيد بن ثابت" الصحابي^(٣)، وبه أجاب "المزني" في المتنور^(٤) ونسبه "صاحب التهذيب" في كتابه المتعلقة إلى أكثر أصحابنا^(٥).

(١) انظر: العزيز (١١٥/٩)، الروضة (١٤٦/٦).

(٢) هو عبد الواحد بن الحسين أبو القاسم الصيمري البصري أحد أئمة الشافعية وأصحاب الجوه، حضر مجلس القاضي أبي حامد المروزي، تفقه بصاحبه أبي الفياض البصري، أخذ عنه الماوردي، ومن تصانيفه "الإيضاح" في نحو خمس مجلدات، و"الكفاية" وهو مختصر و"الإرشاد" شرح الكفاية، منسوب إلى صيمرة لسهر من أنهار البصرة، توفي بعد سنة (٣٨٦هـ)، انظر ترجمته (طبقات الشافعية: ٢/ ١٤٨-١٨٥) وجاء في العزيز (٩/ ١١٥) وحكاه صاحب الإفصاح - بالسین المهمل -، وجاء في الروضة (١/ ١٤٦) وحكاه صاحب الإفصاح - بالصاد -.

(٣) هو زيد بن ثابت بن الضحاك بن زيد بن لوزان بن عمرو بن عبد عوف بن غلم بن مالك بن تيم بن ثعلبة بن عمرو بن الخرج، قال ابن سعد: ولد "زيد بن ثابت" سعيداً وبه كان يكنى، ويقال: كان يكنى أبو خارجة ولمسه أم جميل. وهو من الراشدين في العلم وأحد كتاب الوحي، وكان من أشد الناس ذكاء تعلم لسان اليهود وكتابتهم في خمسة عشر يوماً، تعلم الفارسية من رسول كسرى في ثمانية عشر يوماً وتعلم الحبشية والرومية والقبطية من خدام رسول الله عليه السلام، قال الواقدي: وأول مشاهدته للخنزق وهو ابن (١٥ سنة)، وقد استعمله عمر بن الخطاب على القضاء مات رحمه الله سنة (٤٥هـ) وقد قارب الستين، وقال ابن عباس: لقد مات اليوم عالم كبير. وقال أبو هريرة: مات حبر هذه الأمة، انظر ترجمته (معجم الصحابة: عبد الباقي بن قانع أبو الحسين (٣٥١هـ)، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة ١٤١٨هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: صلاح بن سالم المصري (١/ ٢٢٨) وسيلشار إليه لاحقاً - (معجم الصحابة) و(سير أعلام النبلاء: ٢/ ٤٣٧) و (البداية والنهاية ٨/ ٢٩-٣٠).

(٤) انظر: مختصر المزني (ص١٥٣/١): أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزني (٢٦٤هـ)، الخط أقرب إلى الفارسي، الناسخ: محمد بن إبراهيم بن أبي بكر، تاريخ النسخ: ٧٩٤هـ، مكتبة الأسد الوطنية، دمشق، رقم التسلسل: (٢٣٣٥).

وهو إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل بن عمرو بن إسحاق أبو إبراهيم المزني المصري الفقيه الإمام صاحب التصانيف، أخذ عن الشافعي، وكان يقول: أنا خلق من أخلاق الشافعي، ذكره الشيخ أبو إسحاق أول أصحاب الشافعي وقال: كان زاهداً عالماً مجتهداً مناظراً غواصاً على المعاني الدقيقة، صنف كتباً كثيرة منها الجامع الكبير والجامع الصغير ومختصر المختصر والمنثور وغيرها، وقال عنه الشافعي: المزني ناصر مذهبي، توفي رحمه الله بمصر سنة (٢٦٤هـ)، انظر ترجمته (طبقات الفقهاء: ١/ ١٠٩)، (طبقات الشافعية: ٢/ ٥٨-٥٩)، (كشف الظنون: ١/ ٤٠٠).

(٥) وقال: لو قال لزوجه، مهما وقع عليك طلاقي فأنت طالق قبله ثلاثاً ثم بعده بمدة خالعتها بطلاق واحدة لا يقع. انظر: المتعلقة (ص٥٩/ب).

والوجه الثاني^(١): قول "صاحب التلخيص"^(٢) والشيخ "أبي زيد"^(٣) واختاره "ابن الصبّاح"^(٤) و"المتولي"^(٥) والشریف "ناصر العمری"^(٦) و"الغزالي"^(٧) في غير الكتب الفقهيّة^(٨) وإلى مِثْل "الرافعي" في الشرحين^(٩)،

(١) انظر قول أصحاب الوجه الثاني في العزيز (١١٦/٩) ، الروضة (١٤٦/٦) ، مغني المحتاج (٣/٣٢٢-٣٢٤).

(٢) صاحب التلخيص: هو أبو العباس أحمد بن محمد الطبري المعروف بابن القاص، تفقه على ابن سريج وتفقه عليه أهل طبرستان، والقاص: هو الذي يعط بذكر القصص وعرف أبوه بالقاص لأنه دخل بلاد ديلم وقص على الناس الأخبار المرغبة في الجهاد ، صنف التصانيف الكثيرة ، وقال ابن بطيوش : كان إمام طبرستان في وقته ، ومن تصانيفه التلخيص مختصر يذكر في كل باب مسائل منصوصة ومخرجة ثم أموراً ذهب إليها الحنفية على خلاف قاعدتهم وكتاب المفتوح ، توفي بـ "طرسوس" سنة (٣٣٥هـ) انظر ترجمته (طبقات الفقهاء: ١/ ٣٠٢-٣٠٣) ، (طبقات الشافعية: ١٠٦/٢-١٠٧) .

(٣) انظر قوله في الوسيط (٤٤/٥) . والشيخ أبو زيد هو محمد بن أحمد بن عبد الله الفاشاني بقاء وشيخ معجزة _ المروزي، ولد سنة (٣٠١هـ) ، أخذ عن أبي إسحاق المروزي، كان حافظاً للمذهب حسن النظر مشهور بالزهد، قال أبو بكر البزاز : عادت للفقهاء أبا زيد من نيسابور إلى مكة فما أعلم أن الملائكة كتبت عليه خطيئة، وعنه أخذ أبو بكر المروزي وفقهاء مرو، وفاشان قرية من قرى مرو، توفي سنة (٣٧١هـ) . النظر ترجمته (طبقات الفقهاء: ١/ ١٢٣، ٢١١) ، (طبقات الشافعية : ١٤٤/٢-١٤٥) .

(٤) هو الإمام العلامة شيخ الشافعية أبو نصر عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن جعفر البغدادي للفقهاء المعروف بابن الصبّاح مصنف كتاب الشامل وكتاب الكامل وكتاب تذكرة المعالم وغيرها، ولد سنة (٤٠٠هـ) سمع من محمد بن الحسين بن الفضل التتّان وأبي علي بن شاذان، وحدث عنه ولده المسند أبو القاسم علي وأبو نصر الغازي وإسماعيل بن السمرقندي وغيرهم، قال أبو سعد السمعاني: كان أبو نصر يضاهي أبا إسحاق الشيرازي، توفي سنة (٤٧٧هـ) دفن بداره بدير السلولي، قال أبو سعد السمعاني: ثم نقل إلى مقبرة باب حرب. انظر ترجمته (سير أعلام النبلاء، ١٨/ ٤٦٤-٤٦٥) ، (طبقات الفقهاء: ١/ ٢٣٧) .

(٥) في العزيز (١١٦/٩) ، الروضة (١٤٦/٦) والتتمة لم أفت عليها.

(٦) هو أبو الفتح ناصر الدين الحسين بن محمد المعروف بالشریف العمری، من نسل عمر بن الخطاب رضي الله عنه، تفقه بمرور على اللقال وبنيسابور على الزيايدي وأبي الطيب الصلوعكي ودرس في حياته وتفقه به خلق كثير وصنف كتباً كثيرة ، وكان قفراً قانعاً باليسير، متواضعاً، مات بنيسابور سنة (٤٤٤هـ) . انظر ترجمته (طبقات الفقهاء: ١/ ٢٢٨-٢٢٩) .

(٧) انظر قوله في جواهر العقود: محمد بن أحمد المنهجي الأسويطي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م ، الطبعة الأولى تحقيق : مسعد عبد الحميد محمد السعدني (١١٩/٢) وسُيُشار إليه لاحقاً بـ (جواهر العقود) والأشباه والنظائر: محمد بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ) دار الكتب العلمية ، بيروت، ١٤٠٣هـ ، الطبعة الأولى (١/ ٣٨١-٣٨١) وسُيُشار إليه لاحقاً بـ (الأشباه والنظائر) .

(٨) انظر : العزيز (٩/ ١١٦) .

واختاره في المحرر^(١). وهو المذكور في شرح اللباب^(٢) والحاوي^(٣)

والوجه الثالث^(٤): قول "أبي عبد الله الختني"^(٥) و"أبي بكر الإسماعيلي"^(٦)

و"القاضي (حسين)"^(٧) والوجهان الأولان^(٨) يعلمان المدخول بها وغيرها والثالث^(٩) يختص بالمدخول بها فإن غيرهما لا يتعاقب الطلاق عليها، ولو قال لرفيقته: إن اعتنقت فأنت حر قبله ثم اعتنقه فعلى الأول لا يعتق وعلى الثاني والثالث يعتق ولو قال أنت طالق اليوم ثلاثاً إن طلقك غداً واحدة وطلقها واحدة في الغد ففيه الأوجه ولو حكم حاكم بالقول الأول أو عمل به لم ينقض ولم يقع الطلاق على الأقوال.

(١) أو علل اختياره بقوله: إنها تصوير بالثقة بوقوع المنجز فلا يقع المعلق بعدها. انظر: فتاوى المحرر (ص ١٥٤/١)، واعتدت فتاوى المحرر لعدم وقوفي على المحرر، وورد قوله أيضاً في مغني المحتاج (٣/٢٢٣).

(٢) لم أفق عليه، ويحدث عن هذه المسألة في اللباب فلم أجدها.

(٣) انظر: الحاوي (١٣/٦٦).

(٤) انظر قول أصحاب الوجه الثالث في الميزان (٩/١١٦)، للروضة (١٤٦/٦-١٤٧)، مغني المحتاج (٣/٣٢٣-٣٢٤).

(٥) انظر قوله في المذهب (٢/٩٩). وهو أبو عبد الله محمد بن الحسن بن الاستربابي المعروف بالختني بفتح الخاء المعجمة وإنما عرف بالختني؛ لأنه كان ختن الإمام أبو بكر الإسماعيلي والختن بالفارسية داماد، وهو أحد الأئمة المتورعين والمتقدمين في الأدب ومعاني القرآن والقراءة ومن المبرزين في النظر، وله على التلخيص شرح جليل، توفي بجرجان يوم عرفة ودفن يوم الأضحية سنة (٣٨٦هـ)، وهو ابن (٧٥ سنة). انظر ترجمته (طبقات الفقهاء ١/٢١٤).

(٦) هو أبو بكر أحمد بن إبراهيم الجرجاني كان شيخ المحدثين وأفقهم وأحكمهم في الرياسة والمروءة والسخاء، توفي سنة اثنين وسبعين وثلاثمائة، قاله الشيخ أبو اسحق وقال غيره: توفي سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة. انظر ترجمته (طبقات الفقهاء: ١/٢١١).

(٧) انظر: فتاوى القاضي حسين (١٣٤/ب) وهي كذا في الأصل و (أ) وفي (ب) و (ج): "الحسين".

والقاضي حسين: هو الإمام المحقق القاضي حسين أبو علي بن محمد بن أحمد السروروني من كبار أصحاب النقال، قال الرافعي: إنه كان غواصاً في الحقائق، من أصحاب الغراريمة، وكان يلقب بحبر الأئمة، حدث عن أبي نعيم سبط الحافظ أبي عوانة وحدث عنه عبد الرزاق المنيعي ومحيي السنة البيهقي وجماعة، وهومن أصحاب الوجوه في المذهب، وله التعليقة الكبرى والفتاوى وغير ذلك، مات رحمه الله بمروالروذ في سنة (٤٩٢هـ). انظر ترجمته (طبقات الفقهاء: ١/٢٣٤)، (سير أعلام النبلاء: ١٨/٢٦٠-٢٦٢).

(٨) وهما الوجه الأول: لا يقع الطلاق عليها أصلاً، والثاني: يقع المنجز لا المعلق.

(٩) وهو وقوع المنجز ويتم طلقاً من المعلق إلى الثلاث.

قال "الروياتي"^(١) بعد ما اختار الوجه الأول: إنه لا وجه لتعليم العوام المسألة لفساد الزمان ويشبه أن يستحب التعليم والعمل به الآن لوجه^(٢):

الأول: أن من لا يحلف بالطلاق في وقتنا ولا يكرره (المعذور)^(٣) ومن (يحلف)^(٤) زوجته إذا وقع طلاقه غير موجود ومن (يرخص)^(٥) (بالزنا)^(٦) من المتفقه لأدنى شيء غير محدود^(٧) كيف لا^(٨) وقد ذكر في العزيز^(٩) والروضة^(١٠) وشرح اللباب^(١١) أنه لو تزوج (بمطلقته لثلاثة)^(١٢) بلا تحليل ووطء حد.

الثاني: أن الناس منهمكون^(١٣) فيه ومثلذون، ويحلفون به تغليظاً وتأكيذاً بل يعدلون من التحليف بالمصحف وأسماء الله تعالى إلى الطلاق وقُلْ من لا يقع طلاقاً؛ لكثرة دورانه وجريانه على لسانه ثم يخفيه على نفسه أو يبيديه لمن (يترسم)^(١٤) بالفقه ويتوسم بالعلم فيقوم متداركاً لشانه

(١) انظر قوله في الحلية: حلية المؤمن (ص ١٤٢/ب)، العزيز (١١٦/٩)، الروضة (١٤٧/٦) وهو كذا في الأصل و(ب) و(ج) وفي (أ): "الروياتي"، والصواب ما أثبتناه كما تقدم في الترجمة له ص ٧٢.

(٢) وهذا ما أميل إلى ترجيحه للوجوه المذكورة لاحقاً... والله تعالى أعلم.

(٣) كذا في الأصل وفي (أ) (ج) وفي (ب) "لمعذور" والصواب ما أثبتناه.

(٤) كذا في الأصل و(أ) وفي (ب) و(ج): "تحلف". والصواب ما أثبتناه لأن الضمير المستتر يعود إلى الأزواج.

(٥) كذا الأصل (أ) و(ج) وفي (ب): "ترخص" والصواب ما أثبتناه لعودة الضمير على الاسم الموصول من ويقصد به للمتفقه.

(٦) كذا في الأصل و(أ) و(ب) وفي (ج): "من الزنا".

(٧) ورد في (أ) شرح لقوله غير محدود بقوله: "يقع كثيراً".

(٨) أي كيف لا يكون زنا وقد ذكر... الخ.

(٩) انظر: (١٤٨/١١)، كتاب الجنائيات الموجبة للعقوبات.

(١٠) انظر: (٣١٢/٧)، كتاب حد الزنى، حيث قال: وجب الحد؛ لأنه صادف محلاً لا ملك له فيه ولا شبهة ملك وهو مقطوع بتحريمه.

(١١) لم أشر عليه في اللباب ولم أقف على شرح اللباب.

(١٢) كذا في الأصل وفي (أ) المطلقة الثلاث، وفي (ب): "بمطلقته الثلاثة" وفي (ج): "بمطلقته الثلاثة".

(١٣) انهمك في الأمر انهماكاً جَدَّ فيه وتَجَّ بهو منهمك، انظر: المصباح المنير، مادة: همك (ص ٢٤٥)، المعجم الوسيط (ص ١٠٣٧).

(١٤) كذا في الأصل و(أ) و(ج) وفي (ب): "يتوسم" بالواو.

مرصصاً^(١) لبنيانته متمسكاً بالوجه المنسوب إلى ابن المسيب المرجوع عنه على ما قيل^(٢)،
المخالف لصريح بيان سيد المرسلين صلوات الله وسلامه عليه حيث قال: "لا حتى تذوقي
عسلته"^(٣) ويذوق عسلتك^(٤)، وفي سنن النسائي أنه صلى الله عليه وسلم قال: "لا تحل لأول
حتى يجامعها الآخر"^(٥)، وغاية تمسكه^(٦) أن يتجسس^(٧) ويتفحص^(٨) في بطلان نكاحه الأول

(١) رصصت البنيان رصاً من باب قتل ضمنت بعضه إلى بعض وتراص القوم في الصف. انظر: المصباح
المثير، مادة: رصص (ص ٨٧)، المعجم الوسيط (ص ٣٧٢).

(٢) حيث قال: إذا عقد الثاني عليها ثم فارها حلت لأول، ولا يشترط الوطء؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا
تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [سورة البقرة: ٢٣٠] والنكاح حقيقة العقد، والجواب: إن الحديث
مخصص للآية العامة مبين للمراد بها. وقد رجع ابن المسيب عن ذلك بدليل إتيانه الإثم على المحلل انظر:
حاشية الكثرى على الأنوار (٢٢٦/٢)، الهداية شرح البداية: علي بن أبي بكر بن عبد الجليل أبو الحسين
المرغيناني (٥٩٣هـ) - المكتبة الإسلامية بيروت (١٠/٢)، المدونة الكبرى: مالك بن أنس (١٧٩هـ) - دار
صادر بيروت (٢٩٥/٤) وسنن أبيه لاحقاً بـ (الهداية)، بداية المجتهد، نهاية المقتصد: محمد بن أحمد بن
محمد بن رشد أبو الوليد القرطبي (٥٩٥هـ)، دار الفكر، بيروت (٦٥/٢) وسنن أبيه لاحقاً بـ (بداية
المجتهد).

وسعيد بن المسيب: هو أبو محمد سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب المخزومي - رضي الله عنه -
ولد لستات من مضا من خلافة عمر - رضي الله عنه -، توفي في المدينة، قال يحيى بن سعيد: سنة (٩١هـ) -
أو (٩٢هـ) وقال الواقدي: سنة (٩٤هـ)، قال عنه أحمد بن حنبل: أفضل التابعين، وهو من الفقهاء السبعة، قال
أبو الزناد: كان يعد من فقهاء المدينة الأربعة، قال عنه عراك: أعلمهم بالاحلال، حدث عن عثمان بن أبي
العاص وخرمة بن نوفل وغيرهما، وممن روى عنه الزهري، انظر ترجمته (طبقات الفقهاء: ٣٩/١ - ٤٦)،
(طبقات الحنفية: عبد القادر بن أبي الوفاء القرشي (٧٧٥هـ)، مير محمد كتب خاتمة، كراتشي: ١/١٤٢)،
(سير أعلام النبلاء: ٣٧٥ - ٥٤٦)

(٣) العسيلة: تصغير للعسل على لغة التائيث ذهاباً إلى أنها قطعة من الجنس، وهي كناية عن لذة الجماع. انظر
لسان العرب، مادة: عسل (٤٤٥/١)، المصباح المثير (ص ١٥٦).

(٤) أخرجه البخاري (كتاب النكاح، حديث رقم: ٢٤٤٥) مسلم (كتاب انكاح ٢٥٨٧ - ٢٥٩٠) الترمذي
(النكاح ١٠٣٧) النسائي (النكاح: ٣٢٣١) الطلاق: ٣٣٥٦.

(٥) انظر: سنن النسائي (كتاب الطلاق، باب إحلال المطلقة ثلاثاً والنكاح الذي يحلها به حديث رقم: ٣٣٦٢).
(٦) أي بعدم وقوع طلاقه.

(٧) جسده بيده جساً من باب قتل واجتسه ليعرفه وجس الأخبار وتجسسها تتبعها ومنه الجاسوس، لأنه يتتبع
الأخبار ويفحص عن بواطن الأمور ثم استعير لظن العين، انظر: المصباح المثير، مادة: تجسس (ص ٣٩)، المعجم
الوسيط (ص ١٤٣).

(٨) فحصت عن الشيء إذا استقصيت في البحث عنه وتفحصت مثله. انظر: المصباح المثير، مادة: فحص
(ص ١٧٦)، المعجم الوسيط (ص ٧٠٩).

يُظْهِرُ بوجهٍ ما أنها كانت عنده بنكاح فاسد^(١) منذ كذا سنة يتعاشران^(٢) ويتخالطان

ويتناسلان^(٣)

وقبل وقوع الواقعة كأنه كان مريضاً لم ينفِغ لتقصه وتصفحه وربما كان العقد الأول

بحضوره وتلقيه. والولي فاسق لا يتعرض له عملاً بأن الفاسق يلي^(٤).

(١) لا فرق بين العقد الباطل والفاسد في النكاح فهما بمعنى واحد وهو ما اختلف أحد عناصره الأساسية أو شروط من شروطه وحكمه أنه لا يرتب عليه أثر كنزوج المحرمات. انظر شرح فتح القدير: محمد بن عبد الواحد السيواسي (٦٨١هـ)، دار الفكر، بيروت الطبعة الثانية (١/٦٠٥٤٠٦)، شرح كتاب غاية البيان شرح زيد بن رسلان: محمد بن أحمد الرلمي الأصباري (١٠٠٤هـ)، دار المعرفة، بيروت (١/٢٥٠)، المبدع في شرح المقلع: إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح الحنبلي أبو إسحاق (٨٨٤هـ)، المكتبة الإسلامية، بيروت، ١٤٠٠هـ (٧/١٧٢).

(٢) العشرة بالكسر اسم من المعاشرة والتعاشر وهي المخالطة، والعشير الزوج، والعشير المرأة أيضاً. انظر: لسان العرب، مادة: عشر (٤/٥٧٤)، المصباح المنير (ص ١٥٦)، المعجم الوسيط (ص ٦٣٢).

(٣) النسل: النسل، والنسل: الولد، والذرية: والجمع أنسال. و تناسل بنو فلان إذا كثر أولادهم. وتناسلوا أي ولد بعضهم من بعض، الولد، ونسل نسلًا من باب ضرب كثر نسله، ويتعدى إلى مفعول، فيقال: نسلت الولد نسلًا أي ولدته. انظر: لسان العرب، مادة: نسل (١١/٦٦٠)، المصباح المنير (ص ٢٣٠).

(٤) ولاية الفاسق: اختلف الفقهاء في حكم ولاية الفاسق، فقال الحنفية والمالكية ورواية عند الحنابلة بجواز ولايته، فيما ذهب الشافعية ورواية عند الحنابلة إلى عدم جواز ولايته. انظر: حاشية رد المحتار على الدر المختار: محمد أمين "ابن عابدين"، دار الفكر، بيروت ١٣٨٦هـ، الطبعة الثانية (٣/٥٤) وسيُشار إليه لاحقاً بـ (حاشية رد المحتار)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: علاء الدين الكاساني (٥٨٧هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٨٢م، الطبعة الثانية (٢/٢٣٩) وسيُشار إليه لاحقاً بـ (بدائع الصنائع)، حاشية الخرشبي على مختصر سيدي خليل (٣/١٨٧)، التاج والإكلیل: محمد بن يوسف بن أبي القاسم العنبري (٨٩٧هـ)، دار الفكر، بيروت ١٣٩٨هـ، الطبعة الثانية (٣/٤٤٣) وسيُشار إليه لاحقاً بـ (التاج والإكلیل)، المجموع: محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي النمشقي (٦٧٦هـ)، دار الفكر، بيروت ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، الطبعة الأولى، تحقيق: محمود مطرجي (١٥/٥٠-٥١) وسيُشار إليه لاحقاً بـ (المجموع)، المغني (٦/٤٦٦)، الإصناف في معرفة الرجال من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل: علي بن سليمان المرادوي أبو الحسن (٨٨٥هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، المحقق: محمد حامد اللقي (٨/٧٣-٧٤) وسيُشار إليه لاحقاً بـ (الإصناف). وأميل إلى ترجيح الرأي القائل بعدم اشتراط العدالة في الولي، فتجوز ولاية الفاسق. وذلك لما يلي:

- ١- عموم قوله تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِيَابِكُمْ﴾ [سورة النور: ٣٢].
- ٢- وقول رسول الله ﷺ: "تَخَيَّرُوا لِبَطْنِكُمْ وَأَنْكِحُوا الْأَكْفَاءَ وَأَنْكِحُوا الْيَتَامَى". رواه ابن ماجه (النكاح: ١٩٥٨) سنن البيهقي الكبرى (٧/١٣٣)، ومداره على أناس ضعفاء رواه عن هشام أمثلهم صالح بن موسى الطلحي والحاتر بن عمران الجعفري وهو حسن. انظر: تلخيص الحبير (٣/١٤٦).

فإذا وقع الطلاق ذهب يتمسك بفسقه ويرفع النكاح ويريقه^(١) ويسميه تجديداً.

ومن أعظم (الوقائع)^(٢) هنا أن النكاح إذا ظهر فاسداً ينتفي الولد من الواطئ ولا يلحقه به

إلا (بإقرار)^(٣) جدير بعده بالوطء (على ما)^(٤) سيأتي في النفقات وقُلَّ من يعرف ذلك.

الثالث: أن المتساهلين المتغافلين عن الحقيقة كثيراً ما يعلمون السوقة^(٥) وغيرهم أن يقولوا

: (إن شاء)^(٦) الله بعد كلمة الطلاق حفظاً لنكاحهم وحذراً من وقوع طلاقهم والناطق به غير^(٧)

غبي^(٨) جاهل بشروطه ومعناه^(٩)، والأغلب أن الملقن يجهل ذلك فيطلق المسكين، ويستثنى ويقع

٣- والإجماع، فإن الناس عن آخرهم علمهم وخاصهم من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا
يزوجون بناتهم من غير تكبر من أحد خصوصاً الأعراب والأكراد والأترك.

٤- ولأن هذه ولاية نظر والفسق لا يقدح في القدرة على تحصیل النظر، ولا في الداعي إليه وهو الشفقة،
وكذلك لا يقدح في الورثة، فلا يقدح في الولاية كالعدل؛ ولأن الفاسق من أهل الولاية على نفسه فيكون من أهل
الولاية على غيره كالعدل، ولهذا قبلت شهادته. انظر المراجع السابقة.

(١) ألفت الدرهم زيفاً - من باب سار - ظهر فيها غش ورداءة، ثم وصف بالمصدر فقيل: درهم زيف،
وجمع على معنى الاسمية فقيل: زيوف مثل فلس فلوس، وزيفتها تزيفاً أظهرت زيفها، انظر: لسان العرب،
مادة زيف (١٤٢/٩)، المصباح المنير (ص ٩٩)، المعجم الوسيط (ص ٤٣٤).

(٢) كذا في الأصل وفي (أ): "الوقائع" - بإضافة ياء أسفل الهمزة -، وفي (ب) و (ج): "الوقائع".

(٣) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ) "بالإقرار" والصواب ما أثبتناه، لأن ما بعدها صفة نكرة فوجب أن
يكون الموصوف نكرة لاشتراط متابعة الصفة للموصوف في التذكير والتأنيث والإفراد... الخ.

(٤) كذا في الأصل و (ب) وفي (أ) و (ج): "كما".

(٥) قال أبو منصور: السوقة بمنزلة الرعية التي تسوسها السملوك سموها سوقة لأن السملوك يسوقونهم
فينساقون لهم يقال للواحد: سوقة، والسوقة خلاف السملوك، وتطلق السوقة على الواحد والمثنى والمجموع
وربما جمعت على سوق مثل غرفة وغرف، انظر: لسان العرب، مادة: سوق (١٧٠/١٠)، المصباح المنير
ص ١١٢ - ١١٣) و المعجم الوسيط (ص ٤٩٠).

(٦) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "إنشاء" والصواب ما أثبتناه.

(٧) الغرة بالكسر الغلة فهو غر أي غائل، وغرة أي خدعه وأطمعه بالباطل. انظر: لسان العرب، مادة:
غرر (١١/٥)، المصباح المنير (ص ١٦٩).

(٨) الغبي: قليل الفطنة ولجميع أغبياء، و غبي الشيء، و غبي عنه، غياً و غباوة: لم يقطن له. انظر
لسان العرب، مادة: غيا (١١٤/١٥ - ١١٥)، المصباح المنير (ص ١٦٨).

(٩) اختلف الفقهاء في وقوع الطلاق المعلق على مشيئة الله تعالى فذهب الحنفية والشافعية إلى عدم وقوع
الطلاق المعلق على المشيئة. فيما ذهب المالكية والحنابلة إلى وقوعه. انظر: بدائع الصنائع (١٥٧/٣)، الهداية
(١٣٧/٤)، بداية المجتهد (٨٢-٨٣)، الأم (١٦٢/٧)، المغني (٢١٦/٧). وأميل إلى ترجيح رأي من قال
بعدم وقوعه، وذلك لما يلي:

ويتمرغ^(١) في الحرام فيا ليت شعري^(٢) أن الأصلح العمل بقول الجمهور مع التقية^(٣) عن هذه المفاسد أو بقول غيرهم مع هذه المفاسد وزيادة لا يحتملها الكتاب، وإذا كان التعليق بالتطليق أو الإيقاع ووكلاً وكياً بالتطليق فطلق وقع بلا خلاف؛ لأنه ووقع لا تطليق ولا إيقاع.

ولو كان قد علق طلاقها بدخول الدار ونحوه قبل التعليق بالتطليق^(٤)، ثم دخلت الدار فكذلك^(٥) ولو خالعه لم يصح الخلع على الأول؛ لأنه تطليق ويصح على الثاني والثالث، ولو كان التعليق بالوقوع بأن قال: إذا وقع عليك طلاقى فأنت طالق قبله ثلاثاً فطلق بنفسه أو بوكيله أو دخلت الدار، وكان قد علق بالدخول قبل التعليق، بالتطليق، فلا يقع على الأول^(٦) ويقع على الثاني والثالث، ولو علق طلاقها بدخول الدار ثم قال: متى وقع عليك طلاقى فأنت طالق قبله ثلاثاً أو قال إن حننت في يميني فأنت طالق قبله ثلاثاً ثم (دخلت)^(٧) الدار ففي وقوع الطلاق المعلق به على الوجه الأول وجهان:

أحدهما: نعم؛ لأنه (انعقدت)^(٨) يمين قبل اليمين الدائرة فلا يملك رفعها (بالدائرة)^(٩).

أقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "من حلف بطلاق أو عتاق وقال إن شاء الله تعالى متصلاً به فلا حنث عليه". إقبال ابن حجر: لم أجده وهو غريب بهذا اللفظ وروى أصحاب السنن عن ابن عمر رفعه باللفظ: من حلف على يمين كما سيأتي. انظر: الدراية في تخريج أحاديث الهداية (٧٢/٢)، نصب الرأية (٢٣٤/٣) [ب- لأن الطلاق مع الاستثناء ليس طلاقاً. انظر: بدائع الصنائع (١٥٧/٣)، الهداية (١٣٧/٤)، شرح فتح القدير (١٣٦-١٣٧/٤). ولم أتطرق في هذه المسألة وفي مسألة ولاية الفاسق؛ لأن دراستي ليست فقهاً مقارناً كما بينت عند كلامي عن منهج المؤلف رحمه الله في هذا الكتاب.

(١) مرغه في التراب تعريضاً أي معكه فتمعه، انظر: لسان العرب، مادة: مرغ (٤٥٠/٨)، المعجم الوسيط (ص ٩٠٢).

(٢) ليت حرف تمنّي، وقوله فياليت شعري: أي ليتني علمت. انظر: لمصباح المنير (ص ١٢٠ - ١٢١).

(٣) وقاه الله السوء بيقه وقاية بالكسر حفظه، والوقاء مثل كتاب: كل ما وفيت به شيئاً والتقية والتقوى اسم منه. انظر: لسان العرب، مادة: وقى (٤٠٢/١٥)، المصباح المنير (ص ٢٥٧).

(٤) أي التعليق الدوري.

(٥) أي يقع المعلق بالدخول فقط، لما مر أن مجرد الصفة وقوع لا تطليق ولا إيقاع.

(٦) لأنه نور.

(٧) كذا في (ج) والأصل و(أ) و(ب): "دخل" والصواب ما أثبتناه وذلك بين.

(٨) كذا في الأصل و(أ) و(ج) وفي (ب): "انعقد" والصواب ما أثبتناه لأن اليمين مؤنثة.

(٩) كذا في الأصل وفي (أ) إلى الدائرة: وفي (ب) و(ج): "بالدائرة".

وأظهرهما المنع؛ لأنه (يجوز)^(١) أن تنعقد اليمين ثم تتحلل^(٢) ولهذا لو قال: إذا جاء رأس الشهر فأنت طالق ثلاثاً كان له إسقاطه بأن يقول: أنت طالق قبل انقضاء الشهر بيوم، وهذا الطريق أسهل في دفع اللطقات الثلاث من الخلع وإيقاع الصفه في حال البيونة^(٣). ولو حلف (بالبطقات)^(٤) الثلاث أن يحج في السنة ثم قال: إن حنثت فيه فأنت طالق قبله ثلاثاً، فهل يرتفع التعليق الأول فيه هذان الوجهان ولو قال: إذا طلقك ثلاثاً فأنت طالق قبله طلاقاً وطلقها ثلاثاً فعلى الأول لا يقع شيء وعلى الثاني والثالث يقع الثلاث ولو طلقها واحدة أو اثنتين وقع (المنجز)^(٥) بلا خلاف.

ولو قال: إذا طلقك واحدة فأنت طالق قبله ثلاثاً فهو كما لو قال: إن طلقك فأنت طالق قبله ثلاثاً ولو قال إذا طلقك فأنت طالق (قبله)^(٦)، وهي غير مدخول بها وطلقها لم يقع شيء على الأول، ويقع المنجز على الثاني (والثالث)^(٧)، وإن كانت (مدخولاً بها)^(٨) وقعت طلقان على الأوجه، فلو قال: إذا طلقك فأنت طالق قبله طلقين وهي غير مدخولة وطلقها فعلى الأول لا يقع شيء وعلى الثاني والثالث يقع المنجز فقط.

فإن كانت مدخولة فعلى الأوجه يقع الثلاث وقال في العزيز^(٩) والروضة^(١٠) ثنتان : كما لو قال: إذا طلقك فأنت طالق قبله وهو خبط يعرفه المتأمل^(١١) ولو قال: إن آليت عنك أو

(١) كذا في (أ) والأصل و (ب) و (ج) "لا يجوز" والصواب ما أثبتناه.

(٢) جاء في جميع النسخ: ينقذ ثم ينحل، ولكن الصواب ما أثبتناه لأن اليمين مؤنة كما قلنا . انظر : المصباح المنير (ص ٢٦١).

(٣) انظر : العزيز (١١٢/٩)، الروضة (١٤٤/٦) .

(٤) كذا في الأصل و (أ) و في (ب) : " بالطلاق " .

(٥) كذا في الأصل و (ب) و (ج) و في (أ) : " المنجزة " . ويقع المنجز هنا لأنه إنما علق الثلاث بالطلاق الرجعية وفي هذه الصور ما تجزئه ليس برجعي، انظر : الروضة (١٤٦ / ٦) .

(٦) كذا في الأصل و (ب) و (ج) و في (أ) : " قبله ثلاثاً " .

(٧) سقطت من (أ) و (ب) وهي مثبتة في الأصل و (ج) .

(٨) كذا في الأصل و (أ) و (ب) و في (ج) : " مدخولة " .

(٩) انظر : العزيز شرح الوجيز - المعروف بالشرح الكبير - (١١٥ / ٩) .

(١٠) انظر : الروضة (١٤٦ / ٦) .

(١١) لأن وقرع طلقين موقوف على طلاقه فإذا وقعت وقعد فيقع الثلاث وهذا هو الصواب والله تعالى أعلم.

ظاهرت أو لاعت^(١) أو حلفت بطلاقك^(٢) أو فسخت نكاحك بعيبك، أو راجعتك للرجعية فأنت طالق قبله ثلاثاً ووجِدَ التصرفُ للمعلق عليه نفذ^(٣) على الثاني والثالث دون الأول ولا يقع الطلاق المعلق على ذلك التصرف مطلقاً^(٤). ولو قال: إن فسخت النكاحَ (بعيبي) ^(٥) أو فسخت بعيبك أو بالإعسارِ (بالمهر)^(٦) أو بالنفقة^(٧) أو بالكسوة^(٨) فأنت طالق قبله ثلاثاً ثم وجدت الأسباب المثبتة، وفسخ النكاح نفذ على الأوجه لأن هذه حقوق وفسوخُ (ثبتت)^(٩) قهراً، (فلا يصلح)^(١٠) تصرفه دافعاً لها^(١١) ومبطلاً لحقها^(١٢) والمشهور أنه لو قال: إن انفسخ نكاحك فأنت طالق قبله ثلاثاً ثم ارتد أو اشتراها بنفسه النكاح ولا يقع الطلاق^(١٣)، ولو قال: إن (وطئتك)^(١٤)

(١) الإيلاء والظهار واللعان سيأتي تفصيل الكلام فيها في مواقعها إن شاء الله تعالى.

(٢) مرّ تعريفه.

(٣) نفذ ذلك التصرف عليه من ظهار وإيلاء... إن أوقفنا المنجل وهذا يصدق على الثاني والثالث دون الأول كما هو واضح انظر : الروضة (١٤٥/٦) بتصرف يسير.

(٤) وإلا فتكون مثبتة ويلغو الإيلاء والظهار... انظر : العزيز (١١٣/٩).

(٥) كذا في الأصل و(أ) و(ج) وفي (ب): "يعني" _ بالنون بعد الياء _ والصواب ما أثبتناه والله اعلم.

(٦) سقطت من (أ) و(ب) و(ج) وهي مثبتة في الأصل.

(٧) سقطت من (ب) و(ج) وهي مثبتة في الأصل و(أ).

(٨) كذا في الأصل و(أ) و(ب) وفي (ج): "يثبت".

(٩) كذا في الأصل و(أ) و(ب) وفي (ج): "فلا يصح".

(١٠) أي تلك الأسباب المثبتة.

(١١) أي لحق الزوجة، والطلاق يتعلق بمباشرة واختياره فجاز أن يندفع بالتعليق الذي يتعلق باختياره. انظر :

العزيز (١١٤/٩).

(١٢) وذلك لوجهين ذكرهما الرافعي:

أحدهما: أن الانفساخ حكم قهري لا اختيار له فيه، والطلاق يتعلق باختياره والاستحالة جاءت من اليمين الدائرة المتعلقة باختياره وتسليط اختياره على دفع ما ثبت باختياره أهون من تسليط اختياره على دفع ما ثبت قهراً بحكم الشرع. والثاني: أن في الانفساخ عند الردة والشراء حق الشرع بينما الانفساخ عند فسخ المرأة بحجب الزوج وسائل عيوبه حق المرأة وما يصدر منه لا يصلح أن ينهض مبطلاً لحق الغير، انظر : العزيز (١١٤/٩).

(١٣) كذا في الأصل وفي (أ) و(ب) و(ج): "وطئتك" بالياء وكذا أينما وجدت لفظة الوطء.

(وطأ)^(١) مباحاً فأنت طالق قبله (ثلاثاً)^(٢) ووطئها لم تطلق بلا خلاف؛ لأنها لو طلقت لخرج الوطء عن كونه مباحاً، ولا فرق في هذه الصورة بين أن يذكر الثلاث أو لا يذكر، ولو قال: إن طلقك طلبة رجعية فأنت طالق قبلها ثلاثاً أو شتين فطلقها واحدة ففيه الأوجه، ولو طلقها ثلاثاً والحالة هذه أو خالعتها أو كانت غير مدخولة فطلقها واحدة أو شتين وقع ما أوقع^(٣).

ولو قال: إن طلقك طلبة رجعية فأنت طالق قبلها واحدة فطلقها واحدة، وهي مدخولة فلا دور وطلقت طلقتين ولو قال كلما وقع عليك طلاقي فأنت طالق قبله ثلاثاً وعلق طلاقها بصفة (ووجدت)^(٤) فيه الأوجه، ولو قال لآخر مهما وقع طلاقك على امرأتك فزوجتي طالق قبله ثلاثاً، (وقال)^(٥) المقول له للقتال مثل ذلك لم يقع طلاق واحد منهما على زوجته ما دامت زوجة الآخر في نكاحه^(٦)، ولو علق الطلاق بانقضاء العدة وانقضت لم تطلق^(٧).

(١) كذا في الأصل و(أ) وفي (ج): "وطأ".

(٢) سقطت من (ج) وهي مثبته في الأصل و(أ) و(ب).

(٣) أي وقع المنجز لأنه علق الثلاث بالطلقة الرجعية وفي هذه الصور ما تجزئه ليس برجعي، انظر: الروضة (١٤٦/٦).

(٤) كذا في الأصل و(أ) و(ج) وفي (ب): "ووجدت" بالتاء المربوطة.

(٥) كذا في الأصل و(ب) وفي (أ) و(ج): "ولو قال".

(٦) للدور.

(٧) لأنه بانقضاء العدة تخرج عن كونها محلاً للطلاق حيث إنها بانتهائها لا يلحقها الطلاق.

النوع الرابع: التعليق بالحمل والولادة

فإذا قال: إن كنت حاملاً (أو) ^(١) إن لم تكوني (حائلاً) ^(٢) فأنت طالق، وكان الحمل ظاهراً طلقت وإن لم يظهر وولدت قبل ستة أشهر من اللفظ تبين وقوعه منه ^(٣) وإن ولدت لأكثر من أربع سنين فلا طلاق ^(٤)، وإن ولدت لأكثر من ستة أشهر ولأربع سنين فما دونها فإن كان لها زوج (يطؤها) ^(٥) وكان بين الوطء والوضع ستة أشهر فأكثر لم يقع الطلاق ^(٦)، وإن لم يطأها بعد التعليق أو كان بينهما أقل من ستة أشهر وقع الطلاق ^(٧)، ولو لم يكن الحمل ظاهراً وقت اللفظ استحباب التفريق ^(٨) والامتناع من الوطء إلى أن تستبرأ بحيضه ^(٩)، ولا ^(١٠) يحرم ^(١١)، فإن فعل (فظهر) ^(١٢) الحمل وجب المهر لا الحد ^(١٣).

- (١) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "و".
 (٢) كذا في (أ) و (ج) وفي الأصل و (ب): "حائلاً" والصواب ما أثبتناه والله اعلم. انظر: الروضة (١٢٥/٦).
 (٣) لتبين الحمل في الظاهر، وبذلك يكون الشرط قد وجد فتطلق. انظر: المهذب (٩٠/٢)، العزيز (٨٧/٩)، تحفة المحتاج (١٠٦/٨)، مغني المحتاج (٣١٩/٣)، نهاية المحتاج (٢٦/٧).
 (٤) لأننا نتحقق أنها كانت حائلاً يومئذ انظر: الروضة (١٢٥/٦)، تحفة المحتاج (١٠٦/٨).
 (٥) كذا في الأصل وفي (أ) و (ج): "يطأها" وفي (ب): "يطأها"، وهكذا أليما وجدت بهذه الصيغة.
 (٦) لأننا حكمنا أنها كانت حائلاً يومئذ. انظر: المهذب (٩٠/٢) بتصرف.
 (٧) على الأظهر؛ لتبين الحمل في الظاهر، ولذلك حكمنا بثبوت النسب، انظر: العزيز (٨٧/٩)، الروضة (١٢٥/٦)، تحفة المحتاج (١٠٦/٨)، مغني المحتاج (٣١٩/٣-٣٢٠).
 (٨) أي للاستبراء على الأظهر؛ لأن الحمل عارض والأصل عدمه، وأيضاً فإن الأصل بقاء النكاح. انظر: العزيز (٨٧/٩)، الروضة (١٢٥/٦)، تحفة المحتاج (١٠٦/٨)، مغني المحتاج (٣١٩/٣)، نهاية المحتاج (٢٦/٧).
 (٩) على الأصح والوجه الثاني بظهر، والثالث: بثلاثة أطهار. انظر: الروضة (١٢٥/٦) وجاء في العزيز أن الاستبراء هنا وجهان: أحدهما: القراء - من غير بيان معناه - والثاني بثلاثة أقراء، وقال: أظهرهما الأول. انظر: العزيز (٨٧/٩).
 (١٠) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "فلا".
 (١١) بناء على الأظهر وهو استحباب التفريق لا وجوبه كما من، فلا يحرم الوطء.
 (١٢) كذا في الأصل وفي (ب) و (ج): "وظهر".

(١٣) أما وجوب المهر فلحصول الوطء، وأما سقوط الحد فللشبهة، والحدود تدرأ بالشبهات؛ لما روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "ادْرَأُوا الْحُدُودَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ مَا اسْتَطَعْتُمْ فَإِنْ كَانَ لَهُ مَخْرَجٌ فَخُذُوا سَبِيلَهُ فَإِنَّ الْإِمَامَ أَنْ يَخْطِي فِي الْغَفْرِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَخْطِي فِي الْعُقُوبَةِ". رواه الترمذي (الحدود عن رسول الله

ولو قال: إن كنت (حائلاً) ^(١) فأنت طالق وإن لم تكوني حاملاً فأنت طالق وكانت في سنٍّ لا يحتمل ^(٢) الحمل طلقت ^(٣)، وإلا فإن ولدت لأقل من ستة أشهر من اللفظ لم تطلق، وإن ولدت من أربع سنين طلقت وإن ولدت لستة أشهر فأكثر ولأربع سنين فأقل فإن وطئها الزوج، وكان بين الوطء والوضع ستة أشهر فأكثر طلقت وإن كان دون ستة أشهر (أو) ^(٤) لم يطأها لم تطلق ^(٥)، ويجب التفريق وحرمة الوطء ^(٦) إلى الاستبراء بحيضة وقبل بثلاثة أقرء.

ولو قال: إن ولدت أو إذا ولدت فأنت طالق فولدت حياً أو ميتاً ذكراً أو أنثى أو خنثى طلقت إن (انفصل) ^(٧) بتمامه ولو (اسقطت) ^(٨) ما بان فيه خلق آدمي طلقت وإن لم يبد بتمامها لم تطلق ولو قال: إن كنت حاملاً فأنت طالق فقالت أنا حاملٌ وصديقها الزوج طلقت وإن كذبها فلا حتى تلد، فإن لم يسها النساء وشهدت أربع منهن أنها حاملٌ لم تطلق، وكذا لو علق بالولادة وشهد بها أربع (نسوة) ^(٩) وقد مر ^(١٠) ويثبت النسب والميراث ^(١١).

باب: ما جاء في درء الحدود، حديث رقم (١٣٤٤) قال الترمذي هذا حديث موقوف وروايته بلفظ: "ادعوا الحدود بالشبهات" غريب. انظر: الدراية في تخريج أحاديث الهداية (٩٤/٢) وتلخيص الحبير (٥٦/٤) ونصب الراية (٣٣٣/٣).

(١) وهي كذا في الأصل وفي (أ) وفي (ج): "حائلاً"، وفي (ب): "حاملاً"، والصواب ما أثبتناه والله اعلم.
(٢) كذا في الأصل و(ب) و(ج) وفي (أ): "لا تحتمل" والصواب ما أثبتناه والله اعلم انظر: الروضة (١٢٦/١).

(٣) ليقين عدم الحمل.

(٤) كذا في (أ) و(ج) وفي الأصل و(ب): "و" والصواب ما أثبتناه. انظر: روضة لطالبين (١٢٦/١).

(٥) لأنها كانت حاملاً عند التعليق. انظر: المذهب (٩٠/٢)، الروضة (١٢٦/١)، نهاية المحتاج (٢٦/٧).

(٦) على الأصح، لأن الأصل الحيال وعدم الحمل. انظر: المذهب (٩٠/٢)، العزيز (٨٩/٩)، الروضة (١٢٦/١)، مغني المحتاج (٣٢٠/٣).

(٧) كذا في الأصل و(أ) و(ب) وفي (ج): "انفصلت".

(٨) كذا الأصل و(أ) و(ب) وفي (ج): "اسقط".

(٩) سقطت من الأصل و(ب) و(ج) وهي مثبتة في (أ).

(١٠) أي في أواسط الطوف الثالث من كتاب الطلاق.

(١١) لأيهما من توابع الولادة.

النوع الخامس^(١): التعليق بالتزويج والتزوج

(فيذا)^(٢) قال: إن تزوجتُ أو إذا تزوجتُ عليك فأنت طالق وتزوج عليها في النكاح أو في العدة^(٣)، وهي رجعية طلقت، ولو أبانها وجدد نكاحها لم (تتحل)^(٤) في قول^(٥) حتى لو تزوج بعد نكاحها طلقت لأنه حلف أن لا يتزوج عليها، ولو تزوج في وقت البيونة ثم جدد نكاحها لم تطلق ولو كان قد قال إذا تزوجتُ ولم يقل عليك وأبانها وتزوج انحلت، ولا تطلق إن تزوج امرأة عليها بعد نكاحها ولو تزوج عليها بنكاح باطل^(٦) لم تطلق ولو قال: إن تزوجتُ عليك فأنت طالق، فتسرى^(٧) عليها لم تطلق.

ولو قال: إن لم أتزوج عليك فأنت طالق لا يقع حتى يحصل اليأس بالموت أو الجنون أو الفسخ كما مر^(٨)، وإذا تزوج بامراة (تزوجاً)^(٩) صحيحاً وإن كانت دونها انحلت اليمين، ولا يشترط الوطء إلا إذا نواه ولو قال: إذا أو متى أو مهما أو أي وقت أو أي حين لم أتزوج عليك فأنت طالق ومضى زمان يمكنه التزوج فيه، ولم يتزوج طلقت، ولو تزوج عليها حينئذ بنكاح

(١) لم يتطرق لهذا النوع في العزيز والروضة.

(٢) كذا في الأصل و(ب) و(ج) وفي (أ) فإن.

(٣) سياقي بيان معناها في موضعه.

(٤) كذا في (أ) وفي الأصل و(ب) و(ج): "تحل".

(٥) أي غير مفتى به بل المفتى به انحلال اليمين وعدم عود الحنف بعد التجديد. انظر: حاشية الكمثرى على الألوار (٢/٢٣١).

(٦) مرّ بيانه.

(٧) التسري في اللغة: سراً يسئرو سري بالكسر يسئرو يسئرواً فيهما سئرواً يسئرو سراً أي صار سرياً أي صار مملوكاً، والسريّة: الجارية المملوكة. انظر: لسان العرب، مادة: سرا (١٤/٢٧٧-٢٧٨)، المعجم الوسيط (ص٤٥٢). و"التسري" شرعاً مشتق من السراه وهو الظاهر بمعنى، أن يشتري أمه وبطأها والتسري ليس بتزوج ولذلك تطلق زوجته إذا قال لها: إذا تزوجت عليك، والتسري جائز شرعاً وهو إجماع بلا شك لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ يُرْجَوْنَ خَالِطُونَ * إِلَّا عَلَىٰ أَرْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾ [سورة المؤمنون: ٥-٦]. انظر: المذهب (٢/١٣٨) المبدع (٦/٣٦٩) كشف اللقاع عن متن الإقناع: منصور بن بونس بن إدريس البهوتي، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٢هـ، تحقيق: هلال مصيلحي مصطفى هلال (٤/٥٦٧).

(٨) أي قبيل مسائل الدور.

(٩) كذا في الأصل و(ب) و(ج) وفي (أ): "تزوجاً".

فاسد^(١) لم يبرأ، ولو قال إن تسريته عليك فأنت طالق وستر جاريته عن أعين الناس ووطنها وأنزل طلقت^(٢)، ولو قال إن زوجت ابنتي فامرأتى طالق فزوجها تزويجاً فاسداً، أو قال: إن بعته مالي فأنت طالق فباع بيعاً فاسداً لم تطلق^(٣)، وكذا لو قال: إن بعته مالي بغير إنني أو بعته مالك بغير إنك فباع هو أو هي بلا إذن لم تطلق^(٤) إلا أن يريد به التلغيف ولو قال: إن زوجت ابنتي أو تزوجت فامرأتى طالق ووكل بالتزويج والتزوج (وامتنل)^(٥) الوكيل لم تطلق^(٦) وتمامه يأتي في الأيمان (إن شاء)^(٧) الله تعالى.

النوع السادس: التعليق بالإذن

فإذا قال لامرأته: إن خرجت بغير إذني أو إلا بإذني أو حتى آذن لك أو إلى أن آذن لك أو مهما لو متى أو ميتما أو أي وقت أو حين أو زمان خرجت بغير إذني فأنت طالق فإذا خرجت مرة بغير إذنه طلقت وانحلت اليمين وإن خرجت بالإذن لم تطلق، (وانحلت اليمين حتى لو خرجت مرات كثيرة بغير إذنه لم تطلق)^(٨)، ولو قال: إن خرجت من الدار لابسةً للحريز فأنت طالق فخرجت غير لابسة (للحريز)^(٩) لا تنحل^(١٠)، ولو قال: إن خرجت

(١) من تعريفه. انظر: (ص ٧٨).

(٢) إذ التسري يطلق على هذه كما بينا.

(٣) لأن الألفاظ عند الإطلاق تنزل على العقود الصحيحة. نعم لو أراد صورة العقد يحث.

(٤) لأنه ليس ببيع فهو بيع مال الغير فلا يصح البيع ولا يقع الطلاق المعلق عليه.

(٥) كذا في الأصل و(أ) و(ج) وفي (ب): "وامسك".

(٦) لأنه إما حلف على فعل نفسه ولم يوجد.

(٧) كذا في الأصل و(ب) و(ج) وفي (أ): "إنشاء".

(٨) سقطت من (ب) وسقطت بعد وانحلت اليمين من (ج) وجميعها مثبتة في الأصل و(أ) مع زيادة: "ولو قبل قوله: بغير إذنه في (أ)".

(٩) سقطت من الأصل و(ب) و(ج) وهي مثبتة في (أ).

(١٠) لأن الخرجة الأولى لم يتناولها اليمين أصلاً إذ التعليق فيها ليس له إلا جهة حث، وهي الخروج المقيّد

بليس الحريز فمتى وجدت حثاً وخرجوها غير لابسة لا يسمى جهة بر، لأن اليمين لم يتناولها بخلاف الخروج

بغير إذن فإن له جهة بر وهي الأولى وجهة حث وهي الثانية فتناولت كلاً منهما. انظر: مغني المحتاج

(٣٥٣/٤)، نهاية المحتاج (٤٩/٧).

(من داري)^(١) غيرَ لابسَةٍ للحريِّ أو إلا لابسَةً أو بلا خفٍّ أو إلا بخفٍّ فخرجت لابسَةً للحريِّ أو بالخفٍّ انحلت اليمين^(٢).

ولو قال: كلَّمَا خرجتُ أو كلُّ وقتٍ خرجتُ بغيرِ إنني فأنت طالق فخرجتُ مرةً بالإذن لم تتحل^(٣) ولو قال: أدنْتُ لك كلَّمَا أردتِ الخروجَ أغناه عن تجديدِ الإذن لكلِّ (خروج)^(٤).

ولو قال: متى خرجتُ أو متى ما أو مهما أو أي وقتٍ أو حينٍ فهو كما لو قال إن خرجتُ، ولو قال: إن خرجتُ أبداً إلا بإذني فأنت طالق لم يقتض التكرار، ولو أذن لها في الخروج بحيثُ لم تسمع ولم تعلم فخرجت لم تطلق^(٥) ولو رضي بخروجها ولم يتلفظ بالإذن لم يكف، وينبغي أن يشهد على الإذن إذا أذن ليثبته عند النزاع فإن لم يكن بينة صدقت يمينها في نفي الإذن^(٦)، ولو قال إن خرجت بغيرِ إذنِها وخرج وادعى إذنَها ولا بينة صدقت يمينها وطلقت^(٧)، ولو أذن لها ثم رجع (عن الإذن)^(٨)، وخرجت بعده لم تطلق إن كان قال في التعليق: حتى آذن.

وإن قال: إن خرجت بغيرِ إنني أو إلا بإذني طلقت، ولو قال: إن خرجت إلسى غير الحمام فأنت طالق فخرجت إلى الحمام وقضت حاجة أخرى، لم تطلق وإن خرجت لحاجة ثم

(١) سقطت من (ج) وهي مثبتة في الأصل و (أ) و (ب).

(٢) لأن لهذه جهتين: جهة بر وجهه حلت فتناولت كلا منهما كما مر في مسألة الخروج بغير الإذن.

(٣) لأن كل وقت وكلما * للتكرار. انظر: المذهب (٩٦/٢)، نهاية المحتاج (٤٩/٧).

(٤) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب) و (ج): "خرجة".

(٥) لأن الإذن قد حصل ولا يشترط السماع والعلم، وهو قد علّق الخلاص من الحلت بمعنى من جهته يختص به وهو الإذن - وقد وجد. انظر: المذهب (٩٦/٢).

(٦) للحديث: "البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه". أخرجه البخاري (الرهن، باب: إذا خلف الراهن والمرتهن ونحوه فالبينة...)، الترمذي (الأحكام عن رسول الله، حديث رقم: ١٢٦٦) وقال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح، ابن ماجه (الأحكام، باب: البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه).

(٧) للحديث السابق.

(٨) سقطت من (أ) و (ب) وهي مثبتة في الأصل و (ج).

عدلت إلى الحمام طلقت^(١)، وإن خرجت إلى الحمام وغيره قال في الروضة هنا الأصح أنها تطلق^(٢).

وقال في الأيمان^(٣): ولو قال: إن خرجت بغير إذني لغير عبادة فأنت طالق فخرجت لعبادة وقضت حاجة أخرى لم تطلق، وإن خرجت لعبادة وغيرها الصواب الجزم بأنها لا تطلق وهو مناقضة صريحة في الرجحان والأصح في الموضعين أنها لا تطلق، ولو حلف بالطلاق أنها لا تخرج إلا بإذنه فأخرجها فعلاً لم يكن إذناً فلا تنحل لليمين، ولو خرجت إلى دار أبيها فقال إن رددتها أو ردها أحد فهي طالق فاكثرت^(٤) بهيمة وعادت إلى داره مع المكاري لم تطلق^(٥)، ولو عادت ثم خرجت فردها الزوج لم تطلق^(٦)، ولو قال: إن سافرت فأنت طالق (فسافرت)^(٧) سفرًا قصيرًا طلقت.

ولو قال: إن خرجت من الدار فأنت طالق وللدار بستان بابه لافط^(٨) فيها فخرجت إلى البستان فإن (كان)^(٩) بحيث لا يعد من مرافقها طلقت^(١٠) وإلا لم تطلق، ولو قال: لا أخرج حتى استأذن منكم واستأذن وقت الخروج فلم تأذن فخرج طلقت إلا أن يريد الإعلام.

(١) إذ المعتبر الغرض الأصلي من خروجها انظر: العزيز (١٥٠/٩) بتصرف.

(٢) انظر: الروضة (١٧٣/٦).

(٣) انظر: الروضة (٥٥/٨).

(٤) الكراء بالمد الأجرة وهو مصدر في الأصل من كاريته، وأكاريته الدار وغيرها إكراء فأكتره بمعنى أجرته فاستأجر، والاسم للكر أو بغير هاء، انظر: لسان العرب، مادة: كرا (٢١٨/١٥)، المصباح المئير (ص ٢٠٣).

(٥) لأن المكاري لم يردها بل صحبها. انظر: العزيز (١٥٠/٩)، الروضة (١٧٣/٦).

(٦) إذ ليس في اللفظ ما يقتضي التكرار، انظر: العزيز (١٥٠/٩)، الروضة (١٧٣/٦).

(٧) كذا في (أ) وفي الأصل و(ب) و(ج): "فسافر".

(٨) أي باب البستان مفتوح إلى الدار.

(٩) كذا في الأصل و(أ) و(ب) وفي (ج): "كانت".

(١٠) لأنها تكون قد خرجت من الدار إلى غيرها.

النوع السابع: الكلام

(إذا) ^(١) قال إن كلمتُ فلاناً فأنتَ طالق (وكلمته) ^(٢) وهو سكرانٌ طلقتُ ^(٣)، وإن كلمته وهو ميتٌ أو مغشيٌ عليه أو نائمٌ وإن تنبه به لم تطلق وكذا لو كلمته وهي مجنونة أو مكرهة، ولو كلمته وهي (سكرانة) ^(٤) طلقتُ إلا إذا انتهت إلى السكران الطافح ^(٥) ولو كانت المسافة بحيثُ يسمعُ فيها الصوتُ فخفضتُ صوتها بحيثُ لا يسمع كلامها ووقع في سمعه لم تطلق ^(٦) ولو نادته في مسافة بعيدة لا يسمع فرفعتُ صوتها بحيثُ لا يسمع في العادة فسمعُ طلقتُ، ولو حملتُ الريحُ كلامها ووقع في سمعه لم تطلق ^(٧) ولو كانت المسافة بحيثُ يسمعُ فيها الصوتُ، فلم يسمع لذهولٍ أو شغلٍ أو لغطٍ ^(٨) أو ريحٍ أو صممٍ طلقتُ ^(٩)، وكذا لو كلمته بغير لسانه ولم يفهم، ولو قال: إن كلمتُ زيداً فأمرأتي طالق وكلمُ (عمراً) ^(١٠) بما يريد أن يكلم زيداً (وغيره أن يسمع زيداً) ^(١١) إلا أنه لم يكلمه فلا طلاق.

ولو قال: إن كلمتُ فلاناً فأنتَ طالقَ ثم قال له: قم أو اخرج أو أبعد أو شتمه أو زجره طلقتُ ^(١٢)، ولو كتبَ إليه كتاباً أو أرسل إليه رسولاً أو أشار إليه بالراس أو العين أو تبسمَ إليه لم

(١) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ) : "إذا".

(٢) كذا في الأصل و (أ) وفي (ب) و (ج) : "فكلمته".

(٣) لوجود الصفة ممن يكلم غيره، وهو يكلم عادة. انظر: مغني المحتاج (٣/٣٣٢).

(٤) كذا الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب) : "سكرى"، وكلاهما صحيح انظر: المصباح المنير (ص ١٠٧).

(٥) طَفَحَ الإناءُ والذهرُ يَطْفَحُ طَفْحاً و طَفُوحاً: امتلأ وارتفع حتى يفيض. و طَفَحَ طَفْحاً و طَفَحَهُ تَطْفِيحاً و أطفأه: ملأه حتى ارتفع. و طَفَحَ عَقْلُهُ: ارتفع. انظر: لسان العرب، مادة: طَفَحَ (٥/٥٣٠).

(٦) لعدم قصد ما تكليمه، لأنه لا يقال كلمته، فلا يسمى كلاماً عادة. انظر: الروضة (٦/١٦٧)، مغني المحتاج (٣/٣٣٢).

(٧) وهذا هو المذهب. انظر: الروضة (٦/١٦٧).

(٨) لللفظ بفتحين اسم من لغط، واللغطُ واللغَطُ: الأغطُ: الأصواتُ المُنْبَهمةُ المُخْتَلطةُ والسَّجَّبةُ لا تفهم.. انظر: لسان العرب، مادة: لغط (٧/٣٩١)، المصباح المنير (ص ٢١٢).

(٩) وبه أجاب الروياني وكذا الإمام والغزالي في صورة اللغط، وأصحبهما عند البيهقي، وذلك لأن تكلمها حصل وعدم السماع لعارض. انظر: الوسيط (٥/٤٥٤)، الروضة (٦/١٦٨-١٦٩)، مغني المحتاج (٣/٣٣٢).

(١٠) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج) : "عمرواً".

(١١) سقطت من (أ) وهي مثبتة في الأصل و (ب) و (ج).

(١٢) لحصول التكليم مله.

تطلق^(١)، ولو سلم عليه طُلقت، (وإن)^(٢) سلم على قوم هو فيهم وقصده أو أطلق طَلقت (وإن)^(٣) استثناء لفظاً أو نية فلا، ولو سلم من (صلاته)^(٤) (وفلان)^(٥) من المأمومين فعلى هذا التفصيل.

ولو قال إن كلمت رجلاً فأنت طالق فكلمت زوجها أو ابنها أو أباهَا نظر، فإن كان قصده مجرد الصفة طُلقت، وإن كان قصده المنع من مكالمة الأجانب^(٦)، أو أطلق لم تطلق^(٧) ولو وجدت قرينة تدل على أن قصده منعها من مكالمة المحارم أيضاً طُلقت بمكالمتهم.

ولو قال: إن كلمتك فأنت طالق ثم أعاده مرة أخرى طُلقت بالإعادة^(٨)، ولو قال: إن كلمتك فأنت طالق فاعلمي طُلقت^(٩)، ولو قال: إن كلمتك فأنت طالق إن دخلت الدار فأنت طالق فالتعليق الثاني كالمعها.

ولو قال: إن بدأتك بالكلام فأنت طالق (وقالت:)^(١٠) إن بدأتك بالكلام فعبيدي حر ثم كلمها ثم كلمته لم تطلق ولم يعتق؛ لأن يمينه انحلت بتعليقها ويمينها انحلت بكلامه أولاً، ولو قال: لغيره إن بدأتك بالكلام فأمرأتي طالق، قال ذلك الغير مثله فسلم كل منهما على الآخر دفعةً فلا طلاق وانحلت اليمينان.

ولو قال: من بشرتني^(١١) بكذا فهي طالق فبشرته واحدة بعد أخرى طُلقت الأولى؛ لأن البشارة الخير الأول، ولو شاهد هو الحال قبل أن يخبر فأنته البشارة، ولو بشره أجنبي ثم ذكرته

(١) لأن هذه الأمور لا تعتبر تكليماً له.

(٢) كذا في الأصل و (أ) وفي (ج): "ولو"

(٣) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "فإن".

(٤) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج): "صلوته".

(٥) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "وفلان".

(٦) لأن هؤلاء ليسوا من الأجانب.

(٧) لأن المنع من مكالمة الأجانب هو المقصود في الظاهر.

(٨) لأن الإعادة تكلم معها.

(٩) لأنه تكلم منه معها، وقيل: لا؛ لأنه من تتمة. انظر: الروضة (٦/ ١٧٠) بتصرف.

(١٠) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "فقلت".

(١١) والتبشير الإخبار بما يظهر رجاء على البشارة وهي ظاهر الجدل لتغيرها بأول خبر يرد عليك ثم الغالب أن يستعمل في السرور مقيداً بالخير المبشر به وغير مقيد أيضاً ولا يستعمل في الغم والشر إلا مقيداً منصوصاً

له إحداهن لم تطلق، ولو بشرته ثنتان طَلقتا، ويشترطُ في البشارةُ الصدقُ فلو قالت واحدةً كان كذا كاذبةً وذكرته الثانيةُ صادقةً طَلقتُ الثانيةُ لا الأولى، وتحصلُ للبشارةُ بالمكاتبَةِ، ولو أرسلتُ رسولاً لم تطلقُ.

ولو قال: من أخبرتني بكذا فهي طالقُ فالخبرُ يقع على الصدق والكذب ولا يختصُ بالخبرِ الأول^(١)، فإذا أخبرته صادقتين أو كاذبتين معاً أو على الترتيب طَلقتسا، فلو أخبرت (إحداهما) كاذبةً ثم أخبرته أخرى صادقةً أو بالعكس طَلقتا، ولو نادى أمه فأجابته ولم يسمع فقال: إن لم تجبني أُمي فأمرأتي طالق^(٢) فإن رفعت صوتها بحيثُ يسمعُ في تلك المسافة لم تطلق، وإلا طَلقتُ .

ولو قال: يا عمره فأجابته حفصةُ، فقال: أنت طالقُ فقال: ظننتُ المجيبةَ عمرةً لم تطلقُ عمرةً لأنه لم يخاطبها بالطلاق، بل ظنَّ ذلك وظن الخطابُ بالطلاق لا يقتضي (وقوعه)^(٣)، ولهذا لو قال لزوجته: أنت طالقُ ويظنها زوجته الأخرى طَلقتُ المخاطبةَ دون المظنونة.

ولو قال لأجيبته: أنت طالقُ ويظنها زوجته لم يقع الطلاقُ على زوجته، وأما حفصةُ المخاطبةُ فتطلقُ، ولو قال: علمتُ أن المجيبةَ حفصةُ وقصدتُ طلاقها دونَ عمرةٍ قيل: للاحتمال^(٤)، ولو قال: قصدتُ طلاقَ عمرةٍ دونَ حفصةٍ طَلقتُ عمرةً ظاهراً أو باطناً^(٥) وحفصةً

على الشر المبشر به؛ كقوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [سورة آل عمران ٢١]، فسمى الإعلام بالعذاب الأليم بشاراً. انظر: تفسير القرطبي: محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح القرطبي أبو عبد الله (٦٧١)، دار الشعب، القاهرة، ١٣٧٢هـ، الطبعة الثانية، المحقق: أحمد عبد العليم البردوني (٢٣٨/١)، ويشير إليه لاحقاً بـ (تفسير القرطبي)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري أبو جعفر (٢٢٤ - ٣١٠)، دار الفكر، بيروت ١٤٠٥هـ (٢١٦/٣) ويشير إليه لاحقاً بـ (تفسير الطبري) .

- (١) بخلاف البشارة فإنها تقع على الصدق وتختص بالخبر الأول، كما مرّ.
- (٢) كذا في الأصل وفي (أ) "حدهما" وفي (ب) و (ج): "أحدهما".
- (٣) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب) و (ج): "وقال".
- (٤) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "وقوعها"، والصواب ما أثبتناه العودة الضمير على الطلاق.
- (٥) لأنه ربما ناداهما لشغل آخر فلما أجابته حفصة شغله طلاقها عن جواب عمرة، وب تقدير أن يكون ناداهما للطلاق، فقد يبدو له ألا يطلقها ويطلق حفصة، انظر: لعزير (٩/ ١٢٣).
- (٦) لأنه سماها في النداء وأقر بأنه خاطبها وأوقع الطلاق عليها. انظر: العزيز (٩/ ١٢٣).

ظاهراً ودين^(١)، ولو قال بعد جواب حفصة: زينب طالق (لامرأة)^(٢) ثالثة (له)^(٣) فطلقت زينب دونهما.

ولو قال لامراته: يا زينب أنت طالق واسمها عمرة فطلقت للإشارة، ولو أشار إلى الأجنبية وقال: يا عمرة أنت طالق، واسم زوجته عمرة: لم تطلق^(٤)، قال "صاحب التهذيب" في التعليق: إلا إذا لم يقصد الأجنبية بالإشارة فتطلق زوجته^(٥).

النوع الثامن: (الرؤية)^(٦)

(فلو)^(٧) قال: إن رأيت زيدا فانت طالق فرائه حياً أو ميتاً فطلقت وإن كان (الرئيسي)^(٨) أو (المري)^(٩) مجنوناً أو سكراناً ويكفي (رؤية)^(١٠) شيء من بدنه مكشوفاً وإن قل، ولا يشترط رؤية الوجه، ولو رآه ملفوفاً في الثياب أو أخرج يده أو رجلاه من كوة^(١١) فرائه لم تطلق^(١٢)، ولو رآه في ماء (صاف)^(١٣) أو من وراء زجاج شفاف فطلقت، ولو رآه ناسية أو مكرهة أو

(١) لأنه واجهها بالطلاق ولا يقبل قوله في رفعه عنها ظاهراً لكن يدين. انظر: العزيز (١٢٣/٩).

(٢) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "لامرأة".

(٣) سقطت من (ب) وهي مثبتة في الأصل و (أ) و (ج).

(٤) انظر: إعانة الطالبين (١٧/٤) وفتح المعين (١٧/٤).

(٥) لم أعثر عليه في التعليقة للبخاري.

(٦) كذا في الأصل و (أ) وفي (ب) و (ج): "الرؤية" حيث إن النسخة ب تسقط الهمزة.

(٧) كذا في الأصل و (ج) وفي (أ) و (ب): "ولو".

(٨) كذا في الأصل و (أ) وفي (ب) و (ج): "الرأي".

(٩) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "المري".

(١٠) كذا في الأصل و (ج) وفي (أ): "الرؤية" وفي (ب): "روية" حيث إن النسخة (ب) تسقط الهمزة كما مر.

(١١) الكوة: تفتح وتضم النقبة في الحائط وجمعها كوات. انظر: لسان العرب، مادة: كوى (٤٤١/١٤)،

المصباح المنير (ص ٢٠٨).

(١٢) لعدم صدق اسم الرؤية عليه. انظر: تحفة المحتاج (١٤٠/٨)، مغني المحتاج (٣٣٣/٣).

(١٣) كذا في الأصل (أ) و (ج) وفي (ب): "صافي" والصواب ما أثبتناه؛ لأنه اسم منقوص في حالة الجر

فتحذف الباء ويوضع تنوين الكسر.

جاهلة أو في المنام أو نظرت في المرأة أو (في) الماء ورأت صورته لم تطلق^(١) وكذا لو
نقشت صورته في الجدار فرأته.

ولو علق برؤيته أو برؤيتها الهلال حمل على العلم ليقع الطلاق برؤية غير المعلق على
رؤيته إذا حكم الحاكم بها وإن لم يره المعلق^(٢)، وتامم العدد كالرؤية وإن لم ير الهلال، ولو قال:
أردت بالرؤية المعانية لا العلم قبل ظاهراً وباطناً^(٣)، ولو كان المعلق برؤيته أعمى وقال أردت
معانيته لم يقبل^(٤) وهذا إذا علق بالعربية، فإن علق بالعجمية، قال "القفال"^(٥): يحمل على المعانية
سواء فيه البصير والأعمى وبه قطع "المتولي"^(٦) ومنع "الإمام"^(٧) من الفرق بين اللغتين
(والراجح قول "القفال" و"المتولي")^(٨) إذا أطلق التعليق حمل على أول الشهر المستقبل، فإن لم

(١) سقطت من (ج) وهي مثبتة في الأصل و (أ) و (ب).

(٢) الحديث وهو قوله _ صلى الله عليه وسلم _: "إن الله وضع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه".
انفرد به ابن ماجه كتاب الطلاق ، باب طلاق المكره والناسي، حديث رقم : ٢٠٣٥) رواه الحاكم في المستدرک
في الطلاق وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه انظر :نصب الراية (٢ / ٦٤). وهذا دليل لعدم وقوع
الطلاق في الرؤية ناسية أو مكرهة أو جاهلة ، وأما كونها لم تطلق بالرؤية في المرأة أو الماء ،فلأنها لم تسره
وإنما رأت مثله . انظر : المذهب (٢/ ٩٧) .

(٣) وعلى ذلك حمل قوله - صلى الله عليه وسلم - : " صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غشي (خفي) عليكم
فأكملوا عدة شعبان ثلاثين". أخرجه البخاري(كتاب العلوم، حديث رقم، ١٧٧٦) ومسلم (الصوم: ١٨٠٨-
١٨١١). والترمذي (الصوم: ٦٢٠) والنسائي(الصيام: ٢٠٨٨ - ٢٠٩٠) وابن ماجه (الصيام: ١٦٤٥).
وأحمد(باقي مسند المكثرين: ٧٢٠٣ - ٧٢٦٥) والدارمي(الصيام: ١٦٢٣).

(٤) على لأصح. انظر : الروضة (٦ / ١٦٦) ، تحفة المحتاج (٨ / ١٤٠) ، نهاية المحتاج (٧ / ٥٢).

(٥) لأن الواقع والظاهر بخالفه. انظر : تحفة المحتاج (٨ / ١٤٠) .

(٦) انظر قوله في العزيز (٩ / ١٤٤) ، الروضة (٦ / ١٦٧). والمراد به هنا المروزي، لأنه إذ أطلق القفال
منفرداً فالمراد به القفال الصغير وهو المروزي. انظر : طبقات الشافعية (٢ / ١٤٩).

(٧) لم أفق على التهمة لأبي سعيد المتولي .

(٨) انظر قوله في العزيز (٩ / ١٤٤) ، الروضة (٦ / ١٦٧).

(٩) لأن العرف الشرعي في حمل الرؤية على العلم لم يثبت إلا في العربية. انظر : العزيز (٩ / ١٤٤) ،
الروضة (٦ / ١٦٧) ، تحفة المحتاج (٨ / ١٤٠) ، مغني المحتاج (٣ / ٣٧٣). وهذه العبارة سقطت من (أ) و (ب)

(ج) و (د).

بر في الشهر الأول انحلت اليمين والرؤية في الليلة الثانية والثالثة كهي في الأولى ولا أثر لها بعد الثلاث^(١) والمعتبر بالرؤية بعد غروب الشمس ولا أثر لها قبله.

النوع التاسع: التعليق بشيئين فصاعداً

فلو قال: إن دخلت الدار أو كلمت زيدا فأنت طالق أو قدم الجزاء وقال: أنت طالق إن دخلت الدار أو كلمت زيدا طلقت بأيهما وجد وتحل اليمين فلا يقع بالصيغة الأخرى شيء، ولو قال: إن دخلت الدار وإن كلمت زيدا فأنت طالق، أو أنت طالق إن دخلت الدار وإن كلمت زيدا فقد كرر حرف الشرط وذلك يوجب تكرير الجزاء فيقع الطلاق بأية واحدة من الصفتين وجدت، (وإن)^(٢) وجدنا وقعت طلقتان.

ومن هذا القبيل ما إذا قال: إن دخلت هذه الدار وإن دخلت الدار الأخرى فأنت طالق أو قال: إن دخلت هذه الدار فأنت طالق وإن دخلت الدار الأخرى، ولو قال: أكرزخانه بيرون شوى وكسى راجيزي دهي^(٣) فأنت طالق لم تطلق إلا بكتبيهما، ولو قال: حلال بر من حرام أكرزخانه بيرون شوى وأكرزمال من كسى راجيزي دهي وأكرزخانه مادرشوى^(٤) طلقت بأية صفة من هذه الصفات وجدت.

ولو قال: أكر من ارزشت ويا أرزيافت تودريوشم تو بطلاق هشته^(٥) طلقت إذا لبس من غزلها وإن لم تنسجها ومن نسجها وإن لم تغزله، ولو قال: أكر من ارزشت يافت تودريوشم^(٦)

(١) لأن غرة الشهر هي أول الشهر وتطبق على ثلاث ليالٍ من أول الشهر، ولأنه لا يسمى هلالاً بعد الثلاث.
انظر: الروضة (١٦٧/٦)، مغني المحتاج (٣١٣/٣).

(٢) كذا في الأصل و(أ) و(ب) و(ج): "وإذا".

(٣) جملة فارسية تعني: "إن خرجت من المنزل وأعطيت أحداً شيئاً...".

(٤) جملة فارسية تعني: "حلال الله عليّ حرام إن خرجت من المنزل وإن أعطيت أحداً من مالي وإن ذهبت إلى منزل أمك".

(٥) جملة فارسية تعني: "إن لبست من غزلك أو حياكتك فأنت طالق".

(٦) جملة فارسية تعني: "إن لبست من غزلك أو حياكتك".

فليس ثوباً نسج من غزلها ولم تنسجه لم تطلق؛ لأنه معلق بصفتين ولو لبس ثوباً نسج من غزلها وآخر نسجه هي طلقت؛ لأجتماع الصفتين في الثوبين.

ولو قال: إن دخلت الدار وكلمت زيدا فأنت طالق فلا بد من وجودهما (وتقع^(١)) طلاقاً واحدة سواء تقدم الكلام أو تأخر ولو قال إن دخلت الدار وكلمت أو ثم كلمت زيدا فلا بد منهما ويشترط تقدم الدخول.

ولو قال: إن دخلت الدار إن كلمت زيدا فأنت طالق أو قال أنت طالق إن دخلت الدار إن كلمت زيدا فلا بد منهما، ويشترط تقديم المذكور آخرأ على المذكور أولاً ويسمى اعتراض الشرط على الشرط^(٢)، والتعليق بقيل للتعليق^(٣)، وإذا كلمته ثم دخلت طلقت وإن دخلت ثم كلمته لم تطلق وانحلت اليمين، ولو كلمته بعد ذلك ثم دخلت لم تطلق، ولا فرق بين أن يكون الشرط بين أو إذا أو غيرهما ولا بين أن تتحد الصيغة أو تتعدد حتى لو قال: أنت طالق إذا دخلت الدار إن كلمت زيدا أو إن دخلت الدار^(٤) إذا كلمت زيدا أو متى كلمت أو بالعكس فعلى ما سبق.

ولو قال: إن شمتني وإن لعنتني فأنت طالق فلعنته لم تطلق لتعليقه بالصفتين، ولو قال: إن أعطيتك إن وعدتك إن سألتني^(٥) فأنت طالق اشترط وجود السؤال، ثم الوعد ثم العطية. والمعنى: إن سألتني فوعدتك فأعطيتك فأنت طالق.

ولو قال: إن دخلت الدار فأنت طالق إن كلمت زيدا فقد يريء إذا دخلت الدار (تعليق)^(٦) طلاقها بالكلام، وقد يريء إذا كلمته تعليق طلاقها بالدخول فيراجع (ويعمل)^(٧) بتفسيره، ولو قال:

(١) كذا في (أ) و (ب) وفي الأصل و (ج) و "وقع".

(٢) لأنه جعل الكلام شرطاً لتعليق الطلاق بالدخول، انظر: العريز (١٢٩/٩)، الروضة (١٥٦/٦) و"الشرط الثانية سقطت من (ب)".

(٣) والدليل قوله تعالى: (وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُسْحَىٰ إِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ نَتَّبِعَكُمْ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ) (سورة هود: ٢٤)، أي إن كان الله يريد أن يغويكم فلا ينفعكم نسحي، انظر: تفسير القرطبي (٢٨/٩) وأحكام القرآن للجصاص (٣٧٦/٤) ومختصر تفسير ابن كثير (٢١٩/٢).

(٤) سقطت من (ب) و (ج) وهي مثبتة في الأصل و (أ).

(٥) فر (أ) زيادة وهي بشيء بعد قوله إن سألتني.

(٦) كذا في الأصل و (أ) وفي (ب) و (ج): "تعلق".

(٧) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "فيعمل".

إن كلمتَ زيداً وعمراً أو بكراً مع عمرو فأنْتَ طالق فإنما تطلق إذا كلمتَ زيداً وعمراً ويشترط كونَ بكر مع عمرو وقتَ تكلمه ، كما لو قال: إن كلمتَ فلاناً وهو راكب .

ولو قال: إن كلمتَ رجلاً فأنْتَ طالق وإن كلمتَ أسوداً فأنْتَ طالق، وإن كلمتَ طويلًا فأنْتَ طالق فكلمتَ رجلاً أسوداً طويلًا طَلقتَ ثلاثاً، ولو قال: إن كلمتَ رجلاً وفقهياً فأنْتَ طالق فكلمتَ واحداً لم تُطلق وإن كلمتهما طَلقتَ، ولو قال إن كلمتَ زيداً ثم عمراً فأنْتَ طالق فإن كلمتَ عمراً ثم زيداً لم تطلق^(١) حتى تكلمَ عمراً بعده ولو قال إذا جاءَ زيدٌ يومَ الجمعةِ راكباً فرساً أبلى^(٢) وفي يدهِ مِرْعَةٌ^(٣) فأنْتَ طالق لم تُطلق حتى يوجدَ جميعُ الصفاتِ في وقتٍ واحدٍ، ولو قال إن أكلتَ رمانةً فأنْتَ طالق وإن أكلتَ نصفَ رمانةٍ فأنْتَ طالق فأكلتَ رمانةً طَلقتَ طَلقتين^(٤) وبكلاًما^(٥) طَلقتَ ثلاثاً.

قال "المؤلفي"^(٦): جرتُ عادةُ البغداديين إذا أراد أحدهما تعليقاً بالدخولِ يقول: أنتَ طالق لا دخلتِ الدار^(٧) وعلى هذه (العادة)^(٨).

قال "ابن الصبّاغ"^(٩): لو قال: أنتَ طالق لا كلمتَ زيداً وعمراً وبكراً (فكلمتهم)^(١٠) طَلقتَ، وإن (كلمتَ)^(١١) بعضهم فلا ، ولو قال: أنتَ طالق لا كلمتَ زيداً ولا عمراً ولا بكراً

(١) لاشتراط الترتيب بحرف "ثم".

(٢) البلق: بلقُ الدابة. و البلق: سواد وبياض، وكذلك البلقة، بالضم. ابن سيده: البلق والبقة مصدر الأبلق ارتفاع التحجول إلى الفخذين. انظر: لسان العرب، مادة: بلق (٢٥/١٠).

(٣) كلٌّ ما قرعَ به فهو مِرْعَةٌ. قال الأزهري: المِرْعَةُ التي تضرب بها الدابة، أو هي خشبة تضرب بها. انظر: لسان العرب مادة: قرع (٢٤/٨) والمعجم الوسيط (ص ٧٦٣).

(٤) لأنها تكون قد أكلت رمانة وأكلت نصف رمانة فتحصل الصفتان المعلق عليهما. انظر: العزیز (٩/ ١٢١)، نهاية المحتاج (٤٠/٧).

(٥) أي لو قال: كلما أكلت رمانة أو كلما أكلت نصف رمانة؛ لاقتضائه التكرار.

(٦) انظر قوله في العزیز (٩/ ١٣٠)، الروضة (٦/ ١٥٧) وقد تقدّم قوله ص ٥١، وكتابه النعمة لم أعره عليه.

(٧) والمعنى أن دخلت فأنْتَ طالق، انظر: العزیز (٩/ ١٣٠)، الروضة (٦/ ١٥٧).

(٨) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب) "القاعدة".

(٩) انظر قوله في العزیز (٩/ ١٣٠)، الروضة (٦/ ١٥٧).

(١٠) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج): "وكلمتهم".

(١١) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "كلمته".

فأيهم كلمته طلقت، ولو قال: أنت طالق إن كلمت زيدا حتى يدخل عمرو الدار أو إلى أن يدخل الدار^(١) فالغاية تتعلق بالشرط لا بالطلاق والمعنى: أنت طالق إن كلمت زيدا قبل دخول عمرو الدار.

ولو قال حلال الله عليّ حرام إن شربت مع فلان وفلان وفلان، قال "القاضي": طلقت بالشراب مع بعضهم دون بعض^(٢).

قال "البيهقي"^(٣): لا تطلق ما لم تشرب مع الكل وأراد "القاضي" أنه يشرب مع الكل لكن منفرداً بعضهم عن بعض، ولو قال: حلال خذ لبر من حرام كه فلان وبافلان وبافلان شراب نخورم^(٤)، ولا تطلق إلا بالشراب مع الكل جملة واحدة ولو قال شراب نخورم نه بافلان ونه بافلان ونه بافلان^(٥) طلقت بالشراب مع كل واحد منفرداً.

النوع العاشر: التعليق بالمكافآت^(٦)

ولو قالت: يا خسيس^(٧)، فقال: إن كنت كذلك فأنت طالق وأراد المكافأة طلقت سواء كان خسيساً أو لم يكن وإن أراد التعليق أو أطلق لم تطلق إلا بوجود الخسة والخسيس من باع دينه

(١) سقطت من الأصل و (ب) و (ج) وهي مثبتة في (أ).

(٢) انظر: فتاوى القاضي حسين (١/١٣١).

(٣) لم أف على مؤلفاته والتكي منها التهذيب.

(٤) جملة فارسية تعني: "حلال الله عليّ حرام إن لم أشرب مع فلان وفلان وفلان".

(٥) جملة فارسية تعني: "إن لم أشرب لا مع فلان ولا مع فلان ولا مع فلان".

(٦) كل شيء سارٍ شيئاً حتى صار مثله فهو مكافئ له والمكافأة بين الناس من هذا، والكفائي: النظير، وكذلك الكفاء والكفو، على فعل وفعل والمصدر الكفاءة، بالفتح والمد. ونقول: لا كفاء له، بالكسر، وهو في الأصل مصدر، أي لا نظير له والكفاء: النظير والمساوي. ومنه الكفاءة في النكاح، وهو أن يكون الزوج مساوياً للمرأة في حسنيتها ودينها ونسبها وبنيتها وغير ذلك. وتكافأ الشيطان: تماثل. وكافأ مكافأة وكفاء: مثله. انظر: لسان العرب، مادة: كفا (١/١٣٩)، المصباح المنير (ص ٢٠٥).

(٧) خسس: الخساسة: مصدر الرجل الخسيس البين الخساسة. والخسيس: الدنيء. وخس الشيء: يخس ويخس خسة وخساسة، فهو خسيس: رذل. وشيء خسيس وخساس وخسوس: نافه. ورجل مخسوس: مزقول. وقوم خساس: أراذل. وخسيت وخسنت تخس خساسة وخسوسة وخسة: صرئت خسيساً، خس الشيء خساسة حق فهو خسيس، والجمع أخساء، وخس يخس من باب ضرب إذا خف وزنه فلم يعادل ما يقابله. انظر: لسان العرب، مادة: خسس (٦/٦٤)، المصباح المنير (ص ٦٥).

بدياه وأخس الأخصاء من باع آخرته بدنياه غيره^(١) فإن شك في وجود الصفة فلا طلاق^(٢)، ولو عمّ العرف بالمكافأة فيه وفي أمثاله فالنظر إلى الوضع أي لللفظ أو إلى العرف فيه خلاف والصحيح الأول^(٣).

ولو قالت: لست بزوجة لك أو من تراجيزي بناشم أو ليست^(٤) فقال إن لم تكوني في نكاحي أو زوجتي أو مراجيزي بناشي يانيسي^(٥)، فأنت طالق وأراد المكافأة طلقت، وإن أطلق أو أراد التعليق فهو تعليق وإن عمّ العرف بالمكافأة^(٦).

ولو قالت: يا سفيه^(٧) فقال: إن كنت كذلك فأنت طالق فعلى ما ذكرنا ولو قيل له يا زوج الفحبة فقال: إن كانت كذلك فهي طالق فإن قصد التخلص من عايرها طلقت وإلا فتعليق والقبة البغية^(٨) وهي كلمة مولدة ليست بعربية ولو قالت: من ازتونك ميدارم^(٩) فقال: هوزن كه ازمن نك دارد^(١٠)، فهي طالقة فظاهرها للمكافأة، ولو قال: أردت التعليق صدق بيمينه فإذا

(١) انظر: الروضة (٦/ ١٦١). وحاشية الشرواني على تحفة المحتاج (٨/ ١٤٣)، مغني المحتاج (٣/ ٣٣٤).

(٢) لأن الأصل عدمه. انظر: أسنى المطالب (٣/ ٣٢٨).

(٣) فأكثر للشافعية إلا الإمام والغزالي يميلون إلى تقديم الوضع اللغوي على العرف الغالب، وبه قطع المتولي؛ لأن العرف لا يكاد ينضبط في مثل هذا. انظر: الوسيط (٥/ ٤٥١-٤٥٢)، العزيز (٩/ ١٢٨)، الروضة (٦/ ١٦٢) وأسنى المطالب (٣/ ٣٢٧)، تحفة المحتاج (٨/ ١٤١)، مغني المحتاج (٣/ ٣٣٣-٣٣٤)، نهاية المحتاج (٧/ ٥٣).

(٤) جملة فارسية تعني: "أنا لا صلة لي بك ولست لك".

(٥) جملة فارسية تعني: "إن لم تربطك بي صلة ولست لي".

(٦) بناء على الصحيح كما تقدم في أول فقرة في الصفحة.

(٧) سفه سفه من باب تعب، وسفه سفاهة فهو سفيه والأنثى سفيهة والجمع سفاء والسفه نقص في العقل وأصله الخفة، والشأفة خفة الجسم، وقيل: نقيض الجسم، وقيل: السجمل، وهو قريب بعضه من بعض وقد سفه جسمه ورأيه ونفسه سفهاً سفاهاً سفاهة حملة على السفه، انظر: لسان العرب، مادة: سفه (١٣/ ٤٩٧)، المصباح المنير (ص ١٠٦).

(٨) انظر: المصباح المنير (ص ١٨٧).

(٩) جملة فارسية تعني: "أنا أشعر بالخزي والعار بسببك".

(١٠) جملة فارسية تعني: "كل امرأة تشعر بالخزي والعار بسببي".

حَلَفَ ثُمَّ قَالَتْ: مَنْ أَزَوَّنَكَ مِي دَارَمَ^(١) طَلَّقْتَ وَلَوْ سَكَتَ وَاخْتَلَعْتَ ثُمَّ قَالَتْ كُنْتُ مُسْتَكْفَةً
وَالطَّلَاقُ وَقَعَ وَالْخُلْعُ بَاطِلٌ لَمْ يَقْبَلْ^(٢).

وَلَوْ قَالَتْ: أَنْتَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَقَالَ: إِنْ كُنْتُ كَذَلِكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ لَمْ تَطْلُقِ إِنْ كَانَ مُسْلِمًا^(٣) ،
وَإِنْ كَانَ كَافِرًا طَلَّقْتَ، وَإِنْ أَسْلَمَ بَعْدَ ذَلِكَ تَبَيَّنَ عَدَمُ الْوُقُوعِ، وَلَوْ قَالَتْ: يَا جَهُودِي^(٤) فَقَالَ:
إِنْ كُنْتُ كَذَلِكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ وَأَرَادَ التَّعْلِيْقَ قِيلَ: هُوَ عِبَارَةٌ عَنِ الصَّفَرَةِ فِي الْوَجْهِ، وَقِيلَ: هُوَ الذَّلَّ
وَالْخَسَاسَةُ.

وَقَالَ "الإمام"^(٥): الْمُسْلِمُ لَا يَكُونُ بِهَذِهِ الصَّفَةِ فَلَا يَقَعُ، قَالَ "الغزالي": وَفِيهِ نَظَرٌ^(٦) .
وَلَوْ تَخَاصُمَ الزَّوْجَانِ فَقَالَ أَبُوهَا: كَمْ^(٧) تَحْرُكُ اللَّحْيَةَ؟ فَإِنِّي رَأَيْتُ مِثْلَهَا (كَثِيرًا)^(٨) ،
فَقَالَ: إِنْ كُنْتُ رَأَيْتُ مِثْلَهَا كَثِيرًا فَأَبْنَتُكَ طَالِقٌ فَهَذِهِ كُنَايَةٌ عَنِ الرَّجُولِيَّةِ وَالْقُوَّةِ فَإِنْ قَالَهُ مَكَافَأَةٌ
طَلَّقْتَ وَإِلَّا فَلَا، الْكَثْرَةُ الْأَمْثَالُ.

وَلَوْ عَلِقَ بِقَذْفِ زَيْدٍ طَلَّقْتَ بِقَذْفِهِ حَيًّا أَوْ مَيِّتًا^(٩) ، وَلَوْ قَالَ: إِنْ قَذَفْتُ فَلَنَا فِي الْمَسْجِدِ
فَأَنْتِ طَالِقٌ فَالْمَعْتَبَرُ أَنْ يَكُونَ الْقَاضِئُ فِي الْمَسْجِدِ، وَلَوْ قَالَ: إِنْ قَتَلْتُهُ فِي الْمَسْجِدِ فَالْشَّرْطُ أَنْ
يَكُونَ الْمَقْتُولُ فِي الْمَسْجِدِ وَإِلَّا فَلَا يَقَعُ فِيهِمَا؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ الْإِمْتِنَاعُ عَنْ هُنَاكَ حَرَمِ الْمَسْجِدِ وَهُوَ
يَكُونُ بِالْقَذْفِ وَالْقَتْلِ فِيهِ^(١٠) .

(١) نَقَدَمَ مَعْنَاهَا .

(٢) لَمْ يَقْبَلْ قَوْلُهَا لِأَنَّهَا تَسْقُطُ بِدَلِّ الْخُلْعِ عَنْ نَفْسِهَا، انْظُرْ: الْعَزِيزُ (١٣٨ / ٩).

(٣) لِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ فِي الظَّاهِرِ . انْظُرْ: الْعَزِيزُ (١٣٩ / ٩) ، الرُّوضَةُ (١٦٣ / ٦) ، مَغْنِي الْمَحْتَاجِ

(٣٣٥ / ٣).

(٤) جُمْلَةٌ فَارْسِيَّةٌ تَعْنِي: يَا يَهُودِيَّ الْوَجْهَ .

(٥) انْظُرْ: الْعَزِيزُ (١٤٠ / ٩) ، الرُّوضَةُ (١٦٣ / ٦).

(٦) لِأَنَّ الْخِيَالَ قَدْ يَتَصَوَّرُ وَصْفًا لَا مُحَالَةً حَتَّى يَصِفَ بِهِ الْمُسْلِمَ فَتَارَةً يَصْدُقُ وَتَارَةً يَكْذِبُ . انْظُرْ:

الْوَسِيطُ (٤٥٢ / ٥)

(٧) كَمْ "اسْتَفْهَامِيَّةٌ" كُنَايَةٌ عَنِ الرَّجُولَةِ وَالْقُوَّةِ، وَجَاءَ فِي الْعَزِيزِ (١٤٠ / ٩) ، الرُّوضَةُ (١٦٣ / ٦) "لَمْ تَحْرُكْ

لِحْيَتَكَ؟"

(٨) سَقَطَتْ مِنْ (ب) وَهِيَ مُثَبَّتَةٌ فِي الْأَصْلِ وَ (أ) وَ (ج).

(٩) لِأَنَّ قَذْفَ الْمَيِّتِ كَقَذْفِ الْحَيِّ فِي الْحُكْمِ وَوَقُوعُ الْفُظْظِ عَلَيْهِ، انْظُرْ: الْعَزِيزُ (١٤٣ / ٩) ، نَهَايَةُ

الْمَحْتَاجِ (٥١ / ٧).

(١٠) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَفِي (أ) وَ (ج): "يَكُونُ الْقَذْفُ وَالْقَتْلُ فِيهِ"، وَفِي (ب): "يَكُونُ الْقَتْلُ وَالْقَذْفُ فِيهِ" كَمَا هُوَ

مَعْلُومٌ فَإِنَّ النُّسخَةَ (ب) تُورِدُ الذَّلَّ دَالًّا.

واعلم أن السفلة: من يتعاطى الأفعال الدنيئة^(١) ويعتادها^(٢)، ولا يقف على من يتفق منه نادراً كالكرام والسيد في نقیصة، وأن القواد: من يحمل الرجال إلى أهله ويخلي بينهم وبين أهله، ولا يختص بالأهل بل الذي يجمع بين الرجال والنساء بالحرام، والقرطبان: الذي يعرف من زني بزوجه، ويسكت عليه، وقليل الحمية: من لا يغار على أهله ومحارمه، والقلاش: النفاق الذي يرى أنه يشتري للطعام ليزوقه، ولا يريد الشراء^(٣)، والديوث: من لا يمنع الناس من الدخول على زوجته، والبخل: من لا يؤدي الزكاة^(٤)، ولا يقري الضيف، والكوسج: من قل شعراً وجهه مع انحسار الشعر عن عارضيه، والغوغاء: من يخالط المفسدين، ويخاصم الناس بلا حاجة، والأحمق: يأتي بيانه في الكفارة^(٥).

النوع الحادي عشر: في (المعياة)^(٦) وشبهها

ولو قال وفي فمها ثمرة: إن (ابتلعها)^(٧) فأنت طالق وإن قذفتها فأنت طالق وإن أمسكتها فأنت طالق، فالخلاص بأن تأكل بعضها وتذف بعضها، ويشترط (أن يكون)^(٨) التعليق بالإمسك آخراً وإن يتصل الأكل بآخر التعليق^(٩) ولو علق بالأكل فابتلعت لم تطلق^(١٠).

(١) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب) و (ج): "الدنية".

(٢) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "يعتادها".

(٣) كذا في الأصل وفي (أ) و (ج): "الشرى" وفي (ب): "الشري".

(٤) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب) و (ج): "الزكاة".

(٥) هو من فعل الشيء في غير موضعه مع علمه ببقية، قاله الشيرازي، انظر: (المهذب) ١١٥/٢.

(٦) كذا في الأصل و (أ) و (ب) و (ج): "المعيات"، والمعياة: من عيب بالامر وعن حجة يعيا - من باب

تعب - عيأ عجز عنه، وقد بدغم الماضي فيقال: عي، فالرجل عي وعي على فعل وفعل وعي بالامر لم يهتد

لوجه. انظر: لسان العرب، مادة: عيا (١١١/١٥) وما بعدها (المصباح المنير) (ص ١٦٨).

(٧) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "ابتلعها".

(٨) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "أن لا يكون" والصواب ما أثبتناه - والله أعلم - انظر: العزيز

(٩/ ١٣٥)، الروضة (٦/ ١٥٩).

(٩) فلو وجد مكث فقد حصل الإمساك، ولو حصل الإمساك أولاً وأكلت البعض بعد تمام الإيمان كان حائناً في

يمين الإمساك، انظر: العزيز (٩/ ١٣٥)، الروضة (٦/ ١٥٩).

(١٠) لأنه يصح أن يقال ابتلع وما أكل، انظر: العزيز (٩/ ١٣٥)، الروضة (٦/ ١٥٩).

ولو كانت على سلم فقال: إن نزلت فأنت طالق وإن صعدت فأنت طالق، وإن مكثت فأنت طالق فالخلاص بالطرفة^(١) إن أمكنت أو بإضجاع السلم على الأرض معها فتقوم من موضعها (أو)^(٢) بانتقالها إلى سلم آخر بجنبه بلا فصل وبأن تحمل منه بغير أمرها، ويشترط: أن يكون التعليق بالمكث آخر كما في إمساك التمرة في الفم، وإلا فيقع .

ولو قال: وهي في ماء جارٍ إن خرجت منه، فأنت طالق وإن مكثت فيه، فأنت طالق فلا طلاق خرجت أو مكثت؛ لأن الماء فارقه لم (تمكث)^(٣) إلا أن يريذ النهر أو الماء بأجمعه فتطلق بالمكث، ولو كانت في ماء راكب حملت وأخرجت في الحال بلا أمرها .

ولو قال: إن قلبت ماء هذا الكوز فأنت طالق، وإن تركته فأنت طالق وإن (شربته)^(٤) أو غيرك، فأنت طالق، فالخلاص بأن تضع فيه خرقة فتبلها^(٥) به .

ولو قال: إن قربت مني فأنت طالق، وإن بعدت فأنت طالق لم تبرح من مكانها فإن قرب الزوج منها أو بعد لم تطلق. ولو قال: إن وطنتك فأنت طالق ثلاثاً فاستدخلت ذكره وهو عالم به (ولم يمنع)^(٦) فلا طلاق^(٧) .

ولو قال: إن لم تخبريني بعدد حبات هذه الرمانة قبل كسرها فأنت طالق (أو)^(٨) إن لم تخبريني بعدد ما في البيت من الجوزات اليوم أو إن لم تذكر لي ذلك فالخلاص بأن تبثدئ من

(١) الطرفة: وثبة في ارتفاع كما يظفر الإنسان حائطاً أي يقبّه. و الطرفة: الوثبة؛ وقد طفر يظفر ظفراً وطفوراً؛ وثب في ارتفاع و طفر الحائط؛ وثب إليه ما وراءه. انظر: لسان العرب مادة: طفر (٥٠١/٤-٥٠٢).

(٢) كذا في الأصل و (أ) و (ب) و (ج): "و".

(٣) كذا في (أ) و (ب) وفي الأصل و (ج): "يمكث".

(٤) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "شربته".

(٥) لأن وضع خرقة في الماء يؤدي إلى عدم قلب الماء وعدم تركه وعدم شربه من قبلها أو من قبل غيرها.

وبذلك لا يبقى في الكوز ماء نتيجة امتصاص الخرقة له.

(٦) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "ولا يمنع".

(٧) لأنه لم يقدّم بالوطء حقيقة.

(٨) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "و".

عدد تستيقن أن الحبات والجوزات^(١) لا تنقص عن ذلك وتذكر الأعداد بعدة متواليّة (مائة)^(٢) وواحدة مائة و(اثنان)^(٣) وهكذا إلى عدد (تستيقن)^(٤) أنه لا يزيد عليه وهذا إذا لم يقصد للتعيين والتعريف وإلا فلا يحصل البر.

وفي معنى (هذه)^(٥) الصورة ما إذا أكل تمرّاً أو مشمشاً وقال: إن لم تخبرني بعدد ما أكلت فأنت طالق وما إذا اتهمها بسرقة فقال: إن لم تصدقني أسرتك أم لا فأنت طالق فقالت سرقت وما سرقت^(٦). ولو قال: لنسوته من لم تخبرني بعدد الركعات المفروضة فهي طالق فقالت واحدة سبعة عشرة وأخرى^(٧) خمسين عشرة، وقالت ثالثة: إحدى عشرة فلا طلاق^(٨).

ولو وقع حجر من السطح فقال إن لم تخبرني الساعة من رماه فأنت طالق فقالت رماه مخلوق لم تطلق^(٩) وإن قالت: رماه آدمي قال "القاضي": طلقت^(١٠) كما إذا قال: أنت طالق إلا أن يشاء زيد اليوم فمضى اليوم ولم تعرف مشيئته، ومقتضى المقيس عليه^(١١) أنه لا يقع على الأوجه والأقوى كما مر في المشيئة^(١٢) إلا أن يريد به التعريف والتعيين، فيكون كما ذكرناه. ولو قال: إن أكلت رمانة أو هذه الرمانة فأنت طالق فأكلتها إلا حبة لم تطلق^(١٣).

(١) كذا في الأصل و(ب) و(ج) وفي (أ): "الجوزات".

(٢) كذا في الأصل و(أ) و(ج) و(أ) وفي (ب): "مائة". وهكذا أينما وجدت.

(٣) كذا في الأصل و(ب) وفي (ج): "اثنان".

(٤) كذا في الأصل و(أ) و(ج) وفي (ب): "تستيقن".

(٥) سقطت من الأصل و(ب) و(ج) وهي مثبتة في (أ).

(٦) فلا يحسن لأنها صادقة في أحد الخبرين انظر: العزيز (١٣٦/٩)، نهاية المحتاج (٢٦/٧).

(٧) كذا في الأصل و(ب) و(ج) وفي (أ): "فأخرى".

(٨) فالأول: في غالب الأحوال، والثاني: يوم الجمعة والثالث: في حق المسافرين. انظر: فتاوى القاضي حسين (١/١٢٩)، العزيز (١٣٦/٩)، الروضة (١٦٠/٦)، مغني المحتاج (٣٣١/٣)، نهاية

المحتاج (٢٦/٧).

(٩) لأنها صادقة في قولها، فكل من يرمي مخلوق. انظر: مغني المحتاج (٣٣١/٣).

(١٠) لجواز أن يكون رماه كلب أو ربح. انظر: فتاوى القاضي حسين (١/١٣٣)، العزيز (١٣٦/٩)، الروضة

(١٦٠/٦).

(١١) وهو أنت طالق إلا أن يشاء زيد الخ.

(١٢) في أواسط الطرف الثالث من قوله: والمبلغ أوجه وقوى وهذا ... الخ

(١٣) لأنه لا تكون قد أكلت الرمانة.

ولو قال: إن أكلت هذا الرغيف فأنت طالق فأكلته إلا فتاتاً قال "القاضي" و"البغوي": هو كحبة الرمان^(١) وهو المذكور في الحاوي^(٢)، والمرجح في شرح اللباب^(٣) والتعليق^(٤)، وقال "الإمام"^(٥): إن بقيت قطعة تحسن، ويجعل لها وقع فهو كحبة الرمانة فلا تطلق^(٦) وإن نَقَّ مدركه^(٧) طلق، وهو المرجح في الشرحين^(٨) والروضة^(٩) والمذكور في المحرر^(١٠).

ولو حلف بالطلاق أن لا يلبس هذه العمامة فقطع بعضها، وليس الباقي لم تطلق كما في الرغيف، ولو قال: إن أكلته فأنت طالق وإن لم تأكله (فأنت طالق)^(١١) فأكلت البعض لم تطلق.

ولو قال: إن قرأت القرآن فأنت طالق فلا يقع إلا بقراءة الكل، ولو قال: إن قرأت قرآناً يقع بقراءة البعض^(١٢)، ولو قال: إن لم تميزي نوى ما أكلت عن نوى ما أكلت فأنت طالق، أو اختلطت دراهمها بدراهمه فقال ذلك، فالخلاص بتفريقها بحيث لا يلتقي منها نواتان^(١٣)، (لا أن

(١) انظر: العزيز (١٣٥/٩)، الروضة (١٥٩/٦).

(٢) النظر: الحاوي (٤٤٩/١٩) وعَلَّ ذلك بأن الحقيقة في إطلاق اليمين توجب الاستيعاب.

(٣) شرح اللباب لأبي الحسن المحاملي، ولم ألق عليه، وبحثت عن هذه المسألة في اللباب فلم أجد لها.

(٤) التعليق للبغوي: واسمها فتاوى المروزي، وهي مخطوط خطها معتد، نسخها مالكها محمد بن محمد البازلي سنة (٩١٣هـ) رقمها المتسلسل في مكتبة الأسد الوطنية في سوريا (٢٣١١) (٣٧٤ فقه شافعي)، ولكنها ناقصة لبعض الأجزاء، ومنها الجزء الذي أحققه.

(٥) انظر قوله في العزيز (١٣٥/٩)، الروضة (١٥٩/٦).

(٦) أي لم تطلق، لأنه لم يأكل الكل حقيقة. انظر: تحفة المحتاج (١٣٧/٨)، مغني المحتاج (٣٢٩/٣)، نهاية المحتاج (٤٤/٧).

(٧) النوى: كل شيء نوى وصغر، نقول: ما رزأته بقاً ولا جلاً. و النوى: نقيض الجبل، وقيل: هو صغاره دون جله وحله، وقيل: هو صغاره ورديته، شيء دقيق ودقيق ودقاق. و دق الشجر: صغاره، وقيل: خصاصه. انظر: لسان العرب، مادة: دقيق (١٠١/١٠).

(٨) انظر: للشرح الكبير _ العزيز _ (١٣٥/٩) وهو المرجح في تحفة المحتاج (١٣٧/٨).

(٩) انظر: الروضة (١٨٩/٦).

(١٠) انظر: مغني المحتاج (٣٢٨/٣).

(١١) كذا في (أ) والأصل (ب) و (ج): "فطلق".

(١٢) لأن من قرأ شيئاً من القرآن فهو قارئ قرآن.

(١٣) لأنه يحصل للتمييز بذلك لغة لا عرفاً. انظر: للمهذب (٩٧/٢)، تحفة المحتاج (١٣٧/٨)، مغني

المحتاج (٣٣٠/٣)، نهاية المحتاج (٤٥/٧).

يريدُ التعيينَ فلا تخلصَ بها. ولو قال: إن لم تعدّي الجوزَ الذي في هذا البيتِ فأنتِ طالقٌ، فليستِ طريقان: أحدهما: ما مر^(١).

والثاني: أنْ تبتدئَ من الواحدِ وتزيدَ إلى أنْ ينتهيَ إلى الاستيقان^(٢) قال الإمام: ^(٣) واكتفوا بذكرِ اللسانِ على الوجهين، ولم يعتبروا العددَ بالفعلِ ولست أرى الأمرَ كذلك إلا أنْ يريدَ الواحدَ بعدَ الواحدِ، ويضبطُ فيقامُ مقامَ الفعلِ. ^(٤)

قال "الرافعي" ^(٥) و"النووي" ^(٦): ولا بدَّ من النظرِ في مثلِ هذه التعليلاتِ إلى اللفظِ وإلى السابقِ إلى الفهمِ في العرفِ الغالبِ، فإن تطابقا فذاك وإن اختلفا فالاعتبارُ بوضعِ اللسانِ، أي اللفظِ لا بالعرفِ على الأصح^(٧).

ولو قال: إن سرقتُ مني شيئاً فأنتِ طالقٌ (دفع)^(٨) إليها كيساً (فأخذتُ)^(٩) منه شيئاً (لا تطلقِ)^(١٠)؛ لأنه خيانةٌ لا سرقةً^(١١) والعرفُ ينافي^(١٢).

(١) من قوله: بأن تبتدئَ من عددِ تسقيّن الخ.

(١) وهاتان الطريقانِ فيمن لم يقصدَ تعريفاً وتعييناً، فإن قصدَ ذلك لم يتخلصَ؛ لأنه لا يحصلُ به . انظر : تحفة المحتاج (١٣٩/٨)، مغني المحتاج (٣٣٠/٣)، نهاية المحتاج (٤٧/٧).

(٣) انظر قوله في العزيز (١٣٧/٩).

(٤) هذه العبارة قالها الرافعي، حيث قال: فإن من جلس بعيداً عن البيت الذي فيه الجوز وأخذ يذكر الأعداد لا يسمى عادةً. نعم لو كان يرمق الواحد بعد الواحد، ويضبط، فهذا يُقام مقام الفعل باليد ويُعدّ عدداً. انظر: العزيز (١٣٧/٩).

(٥) انظر: العزيز (١٣٧/٩).

(٦) انظر: الروضة (١٦١/٦).

(٧) واستحب الإمام والرافعي اتباع العرف. انظر: العزيز (١٣٧/٩).

(٨) كذا في الأصل (ج) وفي (أ) و(ب): "ودفع".

(٩) كذا في الأصل وفي (أ) و(ب) و(ج): "وأخذت".

(١٠) كذا في الأصل و(أ) و(ج) وفي (ب) "لم تطلق".

(١١) والفرق بين الخائن والسارق: أن الخائن هو الذي خان ما جعل عليه أميناً، وبألسارك من أخذ خفية من موضع كان ممنوعاً من الوصول إليه. انظر: المصباح المنير (ص ٧٠).

(١٢) لأن العرف يعتبر هذه الخيانة سرقة. انظر: حاشية الكُمثرى على الأنوار (٢/٢٤٣).

ولو قال: إن فعلت ما ليس لله تعالى فيه رضا فانت طالق فتركت صوماً أو صلاةً^(١) لم تطلق؛ لأنه ترك لا فعل ولو سرق أو زنت طلقت.

النوع الثاني عشر في أشياء متفرقة:

ولو علق الطلاق بالضرب بالوسط والعصا والوكز^(٢) واللكز^(٣) ولا يشترط عدم الحائل، ولا الإيلام^(٤) (يكفي الضرب)^(٥) بما يتوقع منه الإيلام وقيل: يشترط الإيلام^(٦)، ولا يقع بالضرب ميئاً^(٧)، ويقع مجنوناً أو مغمى عليه أو سكران، ولا يقع بالعصا^(٨) والقرص^(٩) وقطع الشعر والعصا ولقعهما^(١٠).

ولو قال: لأضربك ضرباً شديداً أو وجيعاً لم يبر إلا بضرب اليم، ولو قال: إن ضربتك فانت طالق فقصد ضرب غيرها فأصابها فهو ضرب لها ولكن لا يقع للخطأ كالمكره والناسي^(١١)

(١) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب) و (ج): 'صلوة'.

(٢) وكزّه وكزاً: دفعه وضربه مثل نكزه. والوكز: الطعن. و كزّه أيضاً: طعنه بجنح كفه. انظر: لسان العرب، مادة: وكز (٤٣٠/٥).

(٣) نكزه يَنكُزه نَكَزاً: وهو الضرب بالجنح في جميع الجسد، وقيل: اللكز هو الوجود في الصدر بجنح السيد، وكذلك في السحتك. وفي الحديث: نَكَزني نَكَزَةً، قال: اللكز الدفع في الصدر بالكف؛ ونكزه ونكزه بمعنى واحد انظر: لسان العرب، مادة: لكز (٤٠٦/٥).

(٤) سقطت من (أ) وهي مثبتة في الأصل و (ب) و (ج).

(٥) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج): "يكفي بالضرب".

(٦) قوله وقيل: يدل على عدم اشتراطه للإيلام، والأصح في المذهب اشتراطه. انظر: العزيز (١٤٢/٩)، الروضة (١٦٥/٦)، تحفة المحتاج (١٤١/٨).

(٦) لأن القصد من الضرب الإيلام، وهو لا يحصل للميت. انظر: تحفة المحتاج (١٤١/٨)، نهاية المحتاج (٥٢/٧).

(٨) المضن: الشد بالأسنان على الشيء، وكذلك عض الحية، ولا يقال للعقر بأن لدغها إنما هو بزبانها، انظر: لسان العرب، مادة: عضن (١٨٨/٧).

(٩) القرص بالأصبعين، وقيل: القرص التجميش والغمز بالأصبع حتى تؤلمه، قرصه يقرصه، بالضم، قرصاً. و قرص البراغيش: لمستها ويقال مثلاً: قرصه بلسانه. انظر: لسان العرب، مادة: قرص (٧٠/٧).

(١٠) لأنه لا يسمى ضرباً.

(١١) لقوله صلى الله عليه وسلم: "إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه". تقدم تخريجه

ولو ضرب زوجته وقال: كنت أقصدُ ضربَ غيرها فأصابها لم يقبل إلا ببينة لأنَّ الضربَ محققٌ والدفعُ مشكوكٌ.

ولو علّق بالمسّ طَلقتُ بَمَسِّه حياً وميتاً بلا حائل، ولا يقع بمسّ الظفر والشعر^(١).

وإن علّق بقُدومِ زيد طَلقتُ بقُدومه ركباً وماشياً ومحمولاً بإذنه وإنْ قَدِمَ جاهلاً أو ناسياً أو قَدِمَ به ميتاً أو مكرهاً أو محمولاً بغيرِ إذنه لم تطلق^(٢)، ولو قال: إن دخلَ فلانُ الدارَ، فأنتِ طالقٌ فدخلَ ركباً وقع، ولو أدخلَ بلا أمرِهِ لم تطلق وإنْ قَدِرَ على الامتناعِ.

ولو قال: أنتِ طالقٌ يومَ (بِقدمِ)^(٣) زيدَ فقدمَ نهراً طَلقتُ من أولِ النهارِ (بِالتبيينِ)^(٤)، ولو ماتت يومَ الجمعةِ وقَدِمَ زيدٌ يومَ الجمعةِ فقد ماتت مطلقَةً فلا يرثُها الزوجُ إنْ كانَ بائناً، ولو ماتَ الزوجُ بعدَ الفجرِ وقَدِمَ زيدٌ في يومِهِ لم يرثَ منه، ولو خالعهَا في أولِ النهارِ ثم قَدِمَ زيدٌ بطلَ الخلعُ إنْ كانَ الطلاقُ بائناً وإنْ كانَ رجعيّاً فلا^(٥)، ولو قَدِمَ زيدٌ ليلاً فلا طلاقٌ ولو قالَ عديُّ حرٌّ يومَ قُدومه فباعه ثم قَدِمَ زيدٌ بطلَ البيعُ، ولو قَدِمَ ليلاً لم يعتقَ.

ولو قال: إن خالفتِ أمرِي فأنتِ طالقٌ ثم قال: لا تكلمي زيداً فكَلَمَتْهُ لم تطلقْ؛ لأنها خالفتِ النهيَ دونَ الأمرِ، ولو قال: إن خالفتِ نهْيِي فأنتِ طالقٌ ثم قال: قومي فقعدتِ لم تطلقْ، وإن قلنا: إن الأمرَ بالشيءِ نهْيٌ عن ضده، لأنَّ الأيمانَ والتعاليقَ لا تحمِلُ على القواعدِ الأصوليةِ، بل ينظرُ فيها إلى العرفِ الظاهرِ وإطلاقاتِ الغالبيةِ، ولا يقالُ (في)^(٦) عرفُ اللغةِ لمن قال: قم، إنه نهْيٌ.

ولو قال: إن لم تطيعيني فأنتِ طالقٌ، فقالت: لا أطيعك لم تطلقْ، حتى يأمرها بشيءٍ فتمتنعُ أو ينهاها عن شيءٍ فتفعله، ولو قال للدائن: إن أخذتَ مالكَ على فأمرائي طالقٌ فأخذه

(١) لا يرى عدم انتقاض الوضوء بمسها فليس هما كالأعضاء الثابتة، انظر: المغني (٧/ ٢٤٦) بتصرف.

(٢) للحديث المتقدم ص ١٠٦ و٩٤.

(٣) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج): "قَدومٌ".

(٤) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج) "بِالتبيين" والمقصود تبين قَدومِ زيد.

(٥) إذ الرجعية يلحقها الطلاق فيصح الخلع معها.

(٦) سقطت في (أ) وهي مثبتة في الأصل و (ب) و (ج).

مختاراً طلقته، سواءً كان المدينون مختاراً في الإعطاء أو مكرهاً أعطى بنفسه، أو بوكيله أو استلبه الدائن، ولو أخذه السلطان^(١) ودفعه إليه أو قضى منه أجنيئ لم تطلق، ولو قال: إن أخذت حقتك مني لم تطلق بإعطاء (وكيله)^(٢) ولا بإعطاء السلطان من ماله ولا بإعطائه بنفسه مكرهاً^(٣).
ولو قال: إن أعطيتك حقتك فهي طالق فأعطاه باختياره أو وضع بين يديه طلقته كان الأخذ مختاراً أو مكرهاً، ولا تطلق بإعطاء الوكيل والسلطان.

ولو قالت: أنت تملك أكثر من مائة فقال إن كنت أملك أكثر من مائة (فأنت طالق)^(٤)، وكان يملك أكثر من مائة طلقته، وإن كان يملك خمسين وقال: أردت أني لا أملك زيادة على مائة لا تطلق، وإن قال: أردت أني أملك مائة بلا زيادة طلقته^(٥)، وإن أطلق لم تطلق، ولو قال: إن كنت أملك إلا مائة فطالق وكان يملك خمسين فقبل تطلق وبه قطع "المتولي"^(٦)، وقيل: لا، كما لو أطلق^(٧).

ولو قال: إن وطئت أمتي بغير إذنك فطالق ثم استأذنها، فقالت: طأها في عنقها لم يكن إنفاً، ولو قال: أكر ابن دستاركة توكرده درسر بندم يادركد خدائي من آيد توهشته^(٨) فباعته ودفعت الثمن إليه وصرفه في حوائجه لم تطلق؛ لأن عينه لم تدخل في كد خدائته^(٩)، ولو (اتزَرَ)^(١٠) به أو تقصص طلقته.

(١) لأنه إذا أخذه السلطان برقت ذمة المدين وصار المأخوذ حقاً لصاحب الدين، ولا يبقى له حق عليه فلا يصير بأخذه من السلطان أخذاً حقه من المدين، انظر: العزيز (١٤٨ / ٩)، الروضة (١٧١ / ٦).

(٢) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "الوكيل".

(٣) لأن المعتبر حال المطلق.

(٤) كذا في (أ) و (ب) و (ج) وفي الأصل: "فطالق".

(٥) لأنه خلاف ما قاله حيث قال: أكثر من مائة فلا تنطبق على مائة فقط.

(٦) لم أفت على التهمة.

(٧) انظر: العزيز (١٥٠ / ٩)، الروضة (١٧٢ - ١٧٣).

(٨) جملة فارسية تعني: "إن وضعت هذا المندبل الذي نسجت به أنت على رأسي أو أدخلته في حيازتي فأنت طالق".

(٩) كلمة فارسية تعني: "حيازته".

(١٠) كذا في الأصل و (ج) وفي (أ) و (ب): "ايتزر".

ولو قال: إن غسلتُ ثوبي فأنتِ طالق فغسلتهُ أجنبية ثم غمستهُ المحلوفُ بطلاقها في الماءِ تنظيهاً قال "القاضي": لم تطلق^(١) وقال غيره^(٢): إن أراد الغسلُ من الدرنِ لم تطلق، وإن أرادَ التنظيفَ طلقتُ.

ولو قال: إن ابتلعتُ شيئاً فأنتِ طالق فابتلعتُ ريقها طلقتُ، ولو قال: أردتُ غيره قبلَ، ولو قال: إن ابتلعتُ الريقَ (فأنتِ طالق)^(٣) فابتلعتُ ريقها أو ريقَ غيرها طلقتُ أو قال: أردتُ ريقك خاصةً قبلَ وريقَ غيرك خاصةً فلا، ودَيْن^(٤).

ولو قال: إن دخلتُ على فلان داره فطالق فجاء فلانُ وأدخله الدارَ فإن دخلاً معاً لم تطلق، وكذا لو دخل المعلقُ أولاً، وإن دخلَ فلانُ أولاً طلقتُ.

ولو حلفَ بالطلاقِ أنه لا يخرجُ من البلدِ حتى يؤديَ دينَ فلانٍ بالعملِ فعلمَ له ببعضِ دينِهِ (وقضى الباقي)^(٥) من موضعٍ آخرٍ وخرجَ طلقتُ، ولو قال: أردتُ أني لا أخرجُ حتى أخرجَ من دينِهِ وأقضي حقه قبلَ، ولو قال: إن سرقتهُ ذهباً فطالق فسرقتُ ذهباً مغشوشاً طلقتُ^(٦).

قال "القفال"^(٧): ولو قالَ أرزشته توبنو شم^(٨) يتناول المغزول قبلَ الحلفِ بالطلاقِ، ولو قال: آنخه توريسي^(٩) يتناول المغزولَ بعده، ولو قال: أزريس نو^(١٠) يتناولهما جميعاً، ولو أغلقَ البابَ على أربعِ نسوةٍ له ففتحتُ (إحداهن)^(١١) البابَ فقال: من فتحتُ منكن فطالق، فقالت

(١) لأن العرف في مثل هذا يغلب والمراد به في العرف الغسل بالصابون والأشنان ونحوها. انظر: فتاوى

القاضي حسين (١٣٢-ب/١٣٣) / الروضة (١٧٥/٦) ، مغني المحتاج (٣/٣٣٥) .

(٢) منهم أحمد بن حجر الهيتمي انظر : تحفة المحتاج (٨/١٤١) .

(٣) كذا في الأصل و (ج) وفي (أ) و (ب): " فطالق" .

(٤) أي ولو قال: أردت ريق غيرك خاصة لم يقبل منه .

(٥) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): " وقضى حقه الباقي" .

(٦) على الصحيح . انظر : العزيز (١٥٥ / ٩) ، الروضة (٦ / ١٧٦)

(٧) انظر قوله في العزيز (١٥٦/٩-١٥٧) .

(٨) جملة فارسية تعني: اللبس من غزلك" .

(٩) جملة فارسية تعني: "كل ما تنسجين"

(١٠) جملة فارسية تعني: "من نسيجك" .

(١١) كذا الأصل وفي (أ) و (ب) و (ج): " احديهن" .

كلٌ واحدة: أنا فتحتها لم يقبل لإمكان البينة، ولو اعترف الزوج بأنه لا يعلم^(١) لم يكن له التعيين^(٢).

ولو قال: زوجتي طالق إن دخلت دارها ولا دار لها وقت اليمين، ثم ملكت داراً فدخلها طلقت. ولو قال: إن (أجبت)^(٣) كلامي فطالق، وخاطب الزوج غيرها فأجابت هي لم تطلق^(٤). ولو رأى زوجته تنحت^(٥) خشبة فقال: إن عدت إلى مثل هذا الفعل فطالق^(٦) فنحت خشبة من شجرة أخرى وقع الطلاق^(٧).

ولو حلف أنه لا يخرج من البلد إلا معها فخرجاً وتقدم عليها بخطوات لم تطلق^(٨).

ولو حلف (أن)^(٩) لا يضربها إلا بالواجب فستمتة فضربها بالخشب، قال "الرافعي": طلقت لأن الشتم لا يوجب الضرب بالخشب، بل (تستحق)^(١٠) به التعزير^(١١)، وقال "النووي": لم تطلق^(١٢)، ولو قال: إن علمت من أختي شيئاً ولم تقولي له فطالق انصرف ذلك إلى ما يوجب ربيعة وتوهم فاحشة لا إلى ما لا يقصد العلم^(١٣) به كالأكلي والشرب، ولا يشترط الفور في الإعلام.

(١) أي لا يعلم فاتحة الباب، انظر: العزيز (١٥٦/٩)، الروضة (١٧٧/٦)

(٢) إنما يرجع إلى تعيينه إذا كان الطلاق مبهماً. انظر: العزيز (١٥٦/٩)، الروضة (١٧٧/٦)، تحفة المحتاج (١٠٤/٨).

(٣) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "أجبت".

(٤) إذ الإجابة إما تكون إذا كانت هي المخاطبة.

(٥) التثنت: الشتر والقشر. ونحت: الحبل يَنْحَتُ: قَطَعَهُ نَحْت الخشبة نجراً، والآلة المنجان بالكسر وهي التدرم. انظر: لسان العرب، مادة: نحت: (٩٧/٢)، المصباح المنير (ص ٢٢٧).

(٦) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "فأنت طالق".

(٧) لأنها عادت لنفس الفعل، وهو النحت.

(٨) اعتباراً بالعرف، وفيه وجه آخر يقول بوقوع الطلاق وعدم حصول البير إلا بخروجها معاً من غير تقدم، انظر: الروضة (١٧٩/٦).

(٩) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "أنه".

(١٠) كذا في الأصل (أ) وفي (ب) و (ج): "يستحق".

(١١) انظر: العزيز (١٥٨/٩).

(١٢) انظر: الروضة (١٧٩/٦).

(١٣) سقطت من (أ) وهي مثبتة في الأصل و (ب) و (ج).

ولو قال: إن كانت امرأتي في المأثم^(١) فأمتي حرة وإن كانت أمتي في الحمام فأمرأتي طالق، وكاننا كما ذكر عتقت الأمة ولم تطلق الزوجة لأنها عتقت عند تمام التعليق الأول، وخرجت عن (أن)^(٢) تكون أمة له فلم يحصل الشرط.

ولو كانت عنده تفاحتان فقال لزوجته: إن لم تأكلي هذه التفاحة اليوم فأنت طالق وقال لأمتي: إن لم تأكلي الأخرى فأنت حرة واشتبهت التفاحتان (وأراد)^(٣) أن لا تطلق، ولا تعتق قال بعضهم: الطريق أن (تأكل)^(٤) كل واحدة تفاحة ولا يقع طلاق، ولا (عتق)^(٥) للشك وقال بعضهم: الطريق أن تأكل كل منهما بما ظنت هي والزوج أنها تفاحتها ولو خالغ الزوجة وباع الأمة في اليوم ثم جدد النكاح والشراء (تخلص)^(٦) من الحنث.

ولو قال: إن لم أطاك اليوم فأنت طالق فوجدها حائضاً أو محرمة لم تطلق^(٧).

ولو قال: أنت طالق إن تزوجت (عليك النساء)^(٨)، لم تطلق إلا إذا تزوج ثلاث نسوة^(٩).

ولو قال: إن بت عندك الليلة، فأنت طالق، وبات في مسكنها، وهي غائبة لم تطلق^(١٠).

ولو قال: إن (ساكنت)^(١١) فلانا شهر رمضان فأنت طالق لا يقع إلا بالمساكنة معه جميع الشهر، ولا بمساكنة البعض.

(١) هكذا أثبت في العزيز (١٥٨/٩) ولكنها في جميع النسخ "المأثم" والمثبتة تعني: كل مُجْتَمِع من رجال أو نساء في خزن أو فرج قال: حتى تراهن لذية قسيما، كما ترى حول الأمير الساماني فاسمائم هنا رجالاً لا مَحالة، وخص بعضهم به النساء يجتمعن في خزن أو فرج. بيت العزاء أو جماعة النساء في المصائب. انظر: لسان العرب، مادة: أثم (٣/١٢).

(٢) سقطت من (أ) وهي مثبتة الأصل و(ب) و(ج).

(٣) كذا في الأصل و(أ) و(ج) وفي (ب): "وإن أراد".

(٤) كذا في الأصل (أ) و(ب) وفي (ج): "يأكل".

(٥) كذا في الأصل و(ب) و(ج) وفي (أ): "عتق".

(٦) كذا في الأصل و(ب) و(ج) وفي (أ): "يخلص".

(٧) لأنه من الإكراه الشرعي فلا مؤاخذه فيه كالصبي كما تقدم ص ١٠٦ و ١٠٩.

(٨) كذا في الأصل وفي (ب) و(ج): "النساء عليك".

(٩) لأنه لقل الجمع. انظر: العزيز (٣٤٧/١٢)، الروضة (٢٠٦/٨).

(١٠) لأن البيت عندها يفتقر إلى حضورها. انظر: العزيز (١٦٠/٩) وأسنى المطالب (٣/٣٣٧).

(١١) كذا في الأصل و(ب) و(ج) وفي (أ): "سكنت".

ولو حلف لا يكلمه شهر رمضان يحنثُ (بالتكليم)^(١) مرة، ولو قال: امرأته طالق إن أفطر بالكوفة^(٢)، وكان يومَ الفطر بالكوفة، ولم يأكل ولم يشرب لم تطلق؛ لأن الإفطار عبارة عن الأكل والشرب، ولو حلف (لا يعيد)^(٣) بالكوفة فأقام بها يوم العيد، ولم يخرج إلى العيد طلق.

ولو قال: إن لم تجيئي الساعة إلى الفراش فأنت طالق، ثم طالت الخصومة حتى مضت الساعة، ثم ذهبت إلى الفراش طلقت.

ولو حلف في جنح الليل^(٤) أن لا يكلم فلاناً اليوم ولا نية له فعلية أن يمتنع من الكلام في اليوم الذي يليه، ولا بأس بالتكلم في بقية الليل.

ولو خرجت للضيافة إلى قرية، فقال: إن مكثت هناك أكثر من ثلاثة أيام فأنت طالق فخرجت من تلك القرية لثلاثة^(٥) أيام أو أقل ثم رجعت لم تطلق، ولو قال في نصف الليل: إن بت مع فلان فأنت طالق فبات بقية الليل معه طلقت، ولو حلف إنه لا يعرف فلاناً، (وقد عرفت)^(٦) بوجهه (لا باسمه)^(٧) (وطالت)^(٨) صحبتة معه إلا أنه لا يعلم اسمه طلقت.

ولو قال: إن نمت على ثوبك فأنت طالق فوضع راسه على نمرقة^(٩) لها أو انكأ على ثيابها لم تطلق، ولو حلف لا يأكل من مال فلان فنثر مأكولاً بالنقطة وأكله قال "الرافعي": حنث،

(١) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب) و (ج): "بالتكلم".

(٢) سيأتي التعريف بها ص ٤٨٠.

(٣) كذا في (ب) والأصل: "لا يعيد" وفي (أ): "أن لا يعيد" وفي (ج): "لا يعيد".

(٤) جَسَحَ اللّٰسِلُ يَجْسَحُ جَسَاحاً: أَقْبَلَ. وَ جَسَحَ اللّٰسِلُ وَ جَسَحَ: جَانِبُهُ، وَقِيلَ: أَوَّلُهُ، وَقِيلَ: قِطْعَةٌ مِنْهُ نَحْوُ النِّصْفِ، انظر: لسان العرب، مادة: جَسَحَ (٤٢٨/٢).

(٥) اللام للتوقيف

(٦) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "وعرف".

(٧) سقطت من (أ) و (ب) و (ج) وهي مثبتة في الأصل.

(٨) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "فطالت".

(٩) النَمْرُوقُ والنَّمْرُوقَةُ النَّمْرُوقَةُ: بالكسر: الوسادة، وقيل: وسادة صغيرة، وربما سموا اللَّطْفِيسَةَ التي فوق الرَّحْلِ نَمْرُوقاً، والجمع نَمَارِق. انظر: لسان العرب، مادة: نَمْرُق (٣٦١/١٠)، المعجم الوسيط (ص ٩٩٤-٩٩٥).

وكذا لو (تناهدا)^(١) فأكل من طعامه^(٢). قال "النووي": والأصح أنه لا يحنب بالنثار^(٣) لأنه يملكه بالأخذ وهذا أقرب^(٤).

ولو قال: إن دخلت دار فلان ما دام فيها فأنت طالق فتحول فلان منها، ثم عاد إليها (فدخلتها)^(٥) لم تطلق^(٦)، ولو قال: إن أغضبتك فأنت طالق فضرب ابنها فغضبت طلقت وإن كان للتأديب، ولو حلف بالطلاق لا يأتي حراماً ثم قيل غلاماً أو لمة بالشهوة طلقت، للعموم اللفظي، ولو قال: أنت طالق إن خرجت من الدار ثم قال: (ولا تخرجين)^(٧) من الصفة أيضاً فخرجت من الصفة لم تطلق^(٨)، ولو قال في الصيف: أنت طالق في الشتاء لا يقع حتى يجيء الشتاء بخلاف المكان^(٩).

(١) الأهد: العون. وطرح نهذه مع القوم: أعانهم وخارجهم. وقد تناهدوا أي تسارحوا، يكون ذلك في الطعام والشراب؛ وقيل: النهذ إخراج القوم نفقاتهم على قدر عدد الرقعة. و التناهد: إخراج كل واحد من الرقعة نفقة على قدر صاحبه. يقال: تناهدوا و ناهدوا و ناهد بعضهم بعضاً. قال ابن الأثير: النهذ، بالكسر، ما يُخرجُه الرقعة عند السماندة إلى العدو وهو أن يقسموا نفقتهم بينهم بالسوية حتى لا يتغلبوا ولا يكون لأحدهم على الآخر فضل ومنة. و تناهد القوم الشيء: تناولوه بينهم. أي خلطوا زاديهما. انظر: لسان العرب، مادة: نهذ (٤٣٠/٣) (المصباح المنير) (ص ٢٤٠)

(٢) انظر: العزيز (١٦٣/٩)

(٣) للنثر نثر الشيء بيده نرسي به متفرقا مثل نثر الجوز واللوز والسكر، وكذلك نثر الحنب إذا نذر، هو النثار، وقد نثره ينثره و ينثره نثراً و يثراً و نثره ف انتثر و تناثر؛ و النشارة: ما تناثر منه، وخص اللحياني به ما ينتثر من السماندة فيؤكل فيرجى فيه الثواب. قال في التهذيب: و النثار فئات ما ينتثر خوالي الخوان من الخبز ونحو ذلك من كل شيء. الجوهري: النثار، بالضم، ما تناثر من الشيء. انظر: لسان العرب، مادة: نثر (١٩١/٥).

(٤) انظر: الروضة (١٨٥/٦)

(٥) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): " فدخلها".

(٦) لفوات الدول.

(٧) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): " لا تخرجي".

(٨) أي إن لم تخرج من الدار، إذ قوله ولا تخرجين من الصفة كلام مبتدأ وليس فيه صيغة تعليق ولا هو معطوف على ماضي. انظر: العزيز (١٦٤/٩)، الروضة (١٨٥/٦).

(٩) كما إذا قال أنت طالق في مكة فتطلق في الحال إلا أن يريد التعليق.

ولو قال: إن أكلت مما تطبخين فأنت طالق فرفعت القدر^(١) على الكانون^(٢) وأوقد غيرها لم تطلق، وكذا لو سجر التتور^(٣) غيرها ووضعته القدر فيه، ولو حلف لا يأكل من طعامه فدفع إليه دقيفاً (ليخزّه) له^(٤) (فخيزه)^(٥) بخميرة من عنده لم يحنث؛ لأنه مستهلك.

ولو قال: إن دخلت دارك فأنت طالق فباعتها (فدخلها)^(٦) لم تطلق، وتاممة يأتي في الأيمان. إن شاء الله تعالى. ولو قال: إن قصدتك بالجماع فأنت طالق فقصدته المرأة فجامعها لم تطلق.

ولو قال: إن دخلت الدار وجدت فيها قماسك ولم أكسره على رأسك فأنت طالق فدخل فوجد فيها (هاونا)^(٧) لها فوجهان أحدهما: لا تطلق^(٨)، والثاني: تطلق عند اليأس.

ولو قال: من أكل منكم هذا الرغيف فطالق فأكلتها فلا طلاق من فتاوى "القاضي"^(٩).

ولو قال: توازني من هشته كه توازنا كرده^(١٠) أو قال: كه نه زنا كرده^(١١) طلقت؛ لأنه (تعليق)^(١٢)، ولو قال: أكرتوزنا نكرده أوزني من هشته^(١٣) إن لم تكن زنت طلقت وإن زنت فلا، كما لو قال: إن لم تكوني دخلت الدار فأنت طالق، فإن لم تكن دخلت طلقت، ولو قال: حلال (١) هوإنا يطبخ فيه [مؤنة] وقد تنكر [والقذر: وعاء للطبخ محكم الغطاء. انظر: لسان العرب، مادة: قدر (٨٠/٥)].

(٢) الكانون و الكائونة الموقدة، و الكانون: المصنطلى. النظر: لسان العرب مادة: كنان (٣٦٢/١٣)

(٣) سجر التتور ينجزه سجر أو قده وأحماء. انظر: لسان العرب، مادة: سجر (٣٤٦/٤)، المصباح المنير (ص ١٠١). والتتور: نوع من الكواسين. قال الجوهري: التتور الذي يخبز فيه، انظر: لسان العرب، مادة: تنر (٩٥/٤)، المصباح المنير (ص ٣٠).

(٤) كذا في الأصل (ب) وفي (أ) و(ج): "لتخيز له".

(٥) كذا في الأصل (ب) و(ج) وفي (أ): "فتخيزه".

(٦) كذا في (أ) و(ب) وفي الأصل (ج): "فدخلها".

(٧) كذا الأصل (ب) و(ج) وفي (أ): "هاونا".

(٨) وذلك للاستحالة، كما جزم به الخوارزمي ورجحه الزركشي. النظر: العزيز (١٦٦/٩) والإقناع للشربيني (٤٤٠/٢) و حواشي الشرواني (١٤٣/٨).

(٩) وعدم طلاقه بالقياس على تعليق الطلاق على أكل الرغيف فأكلته إلا فتناً بجامع عدم أكل الكل. انظر

فتاوى القاضي حسين (١/١٣٦)، العزيز (١٣٥/٩)، الروضة (١٥٩/٦).

(١٠) جملة فارسية تعني: "أنت طالق إن زيت".

(١١) جملة فارسية تعني: "إن لم تزني".

(١٢) كذا في الأصلي (أ) و(ب) و(ج): "تعليق".

(١٣) جملة فارسية تعني: "إن لم تزني فأنت طالق".

كما لو قال: إن لم تكوني دخلت الدار فأنت طالق، فإن لم تكن دخلت طلقت، ولو قال: حلال توبر من حرام كه توامر وزازخانه بيون بودي^(١) وأكثرت الخروج وحلفت طلقت؛ لأن كلامه يتضمن الإقرار بالخروج والمكافأة بالطلاق، بخلاف ما لو قال: حلال توبر من حرام كه توامر وزازخانه بيرون كيرابوده^(٢)، وحلفت لم تطلق؛ لأنه تعليق ولو قال: حلال خدابر من حرام أكو خمير كنم^(٣) فقالت: هر كه نان خورد خمير كند^(٤) فقال: واكرز انكه تويزي درين خانه نخوم^(٥) فأكل مما طبخه لم تطلق؛ لأن قوله الآخر متقطع من الأول مترعب على قولها: هر كه نان خورد خمير كند^(٦).

ولو قال: إن لم تأتني وقت الظهر، فأنت طالق فخرجت من الدار لتذهب فحبست لم تطلق، ولو قال: حلال خدابر من حرام كه اكر برين جامه تو بخسيم^(٧) وكان ذلك ملكها فنام عليه طلقت، وإن كان ملك الزوج فلا طلاق إلا أن يريد كل شوب نامت عليه، وإن أطلق (خمل)^(٨) على الملك، ولو قال: إن لم أصل اليوم ركعتين قبل الزوال فأنت طالق فلما قعد للتشهد زالت الشمس قال القاضي: يقع^(٩) وقال "الפורاني": لا^(١٠).

ولو قال لآخر: متى أمتنع من الحكم معك فأمراتي طالق ثم هرب لا يقع لأنه لم يمتنع والامتناع أن يطالب فيمتنع.

ولو قال: إن أكلت من مطبوخ زينب فهي وحفصة طالقان، فماتت حفصة ثم أكل من مطبوخ زينب طلقت لأنها صفة واحدة بخلاف ما لو قال: إن دخلتما الدار فأنتما طالقان فدخلت

(١) جملة فارسية تعني: "ما يحل لي منك حرام علي لألك كنت خارج المنزل".

(٢) جملة فارسية تعني: "ما يحل لي منك حرام علي لماذا كنت خارج المنزل هذا اليوم".

(٣) جملة فارسية تعني: "حلال الله علي حرام إن عجن العجين".

(٤) جملة فارسية تعني: "كل من يأكل الخبز عليه أن يجهز العجين".

(٥) جملة فارسية تعني: "حلال الله علي حرام إن أكل مما تطبخين".

(٦) تقدم معناها في السطر السابق في نفس الصفحة.

(٧) جملة فارسية تعني: "حلال الله علي حرام إن نمت في فراشك".

(٨) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "يحمل".

(٩) وعلة بعدم وجود الصفة المانعة من الطلاق. انظر: فتاوى القاضي حسين (١/١٣٤).

(١٠) وعلى عدم الوقوع بأنه صلى ركعتين قبل الزوال وهذا لا يصح؛ لأن الركعتين إنما تتم بالسلم. انظر:

فتاوى القاضي حسين (١/١٣٤).

(إحداهما)^(١) .ولو قال: إن لم أقتلك فأنت طالق فاللفظ يقتضي القتل والعرف الضرب البالغ، فإن أراد القتل أو أطلق فلا طلاق إلى (اليأس)^(٢) ولو قال: إن لم أخرجك بعد العید فأنت طالق فأخرجها بعد العید انحلت أخرجها بعد العید الأول أو الثاني .

ولو وكل بتطليق زوجته وطلق الوكيل فأنكر الموكل بجب على الوكيل الشهادة حسبة (الله)^(٣) ،ولا يقول: وكنتي وطلقتها^(٤) ،ولو قال: وكلتك بتطليق امرأتي إن لم أعد إلى سنة فطلقها فعاد قبل تمام السنة انعزل، وكذا لو خرج من عمراناب البلد إلى حيث يترخص^(٥) ثم عاد .

ولو قال لها: إن لم أسلم إليك ما قدر لك القاضي من النفقة ليوم كذا وعين يوماً فأنت طالق، فمضى اليوم واختفا، فقال: سلمت إليك وأنكرت فالقول قوله في الطلاق^(٦) ،وقولها فسي المال من فتاوى "البغوي"^(٧) ، ولو قال: أكر بنظارة شوى بطلاقي^(٨) فأنت بقرد يطاف^(٩) فصعدت السطح للنظارة لم تطلق؛ لأن الغالب أنه يراد الخروج من الدار للعرس وغيره .

ولو حلف أن فلاناً خان فلاناً بكذا ولم يتبين، وكان غالب ظنه أنه قد خان به بذلك القدر لم تطلق، ولو قال: إن لم يكن فلان سرق مالي فامرأتي طالق ولا يعرف سرقة لم تطلق .
ولو علق طلاق زوجته بزنا فلان، وهو حسن الظن به لا يظن أنه يزني وكان فلان زنى بلزمة أن يخبر الحالف سراً^(١٠) .

(١) لأنه علق الطلاق على دخولهما، وهي كذا في الأصل و (ب) و (ج) : " أحديهما " .

(٢) كذا في الأصل و (أ) و (ج) و (ب) : " الاياس " .

(٣) سقطت من الأصل و (ب) و (ج) وهي مثبتة في (أ) .

(٤) لأنها حينئذ شهادة على فعل لنفسه .

(٥) أي المسافر في القصر ومسافة القصر ستة عشر فرسخاً وهي (٤٨) ميلاً بالهاشمي وهي مسيرة يومين معتدلين ، والفرسخ مقداره ثلاثة أميال ويساوي اثني عشر ألف ذراع ويساوي (٥٥٩٨،٧٥) متراً . انظر : كفاية الأخيار (١ / ١٣٧) ، معجم لغة الفقهاء (ص ٣١١) .

(٦) إذ الأصل بقاء النكاح وعدم التطليق .

(٧) إذ الأصل عدم تسليمه .

(٨) جملة فارسية تعني : " إذا أصبحت بنظارة فأنت طالق " .

(٩) أي يطاف في البيوت والقرى معروف .

(١٠) فإن صدقه الحالف وقع طلاقه وإلا فلا يقع طلاقه ما لم يقيم المخبر البيئة على الزنا . انظر حاشية الكمثرى على الأنوار (٢ / ٢٥٠) .

ولو قال: إِنْ قَالَتْ لِي امْرَأَةٌ بِا قَرْطَبَانَ^(١) فَأَنْتَ طَالِقٌ^(٢) (فأية)^(٣) امرأة قالت له ذلك طَلَّقْتَ
المخاطبة، ولو (قالت)^(٤) (هي)^(٥) : (يا قَرْطَبَانَ)^(٦) وقال: أُرِدْتُ (غيرك)^(٧) قِيلَ .
ولو قال: إِنْ جَامَعْتَكِ فَأَنْتَ طَالِقٌ فغَيْبُ الحَشْفَةِ^(٨) طَلَّقْتَ، فَإِنْ رَاجَعَهَا فِي الْوَقْتِ^(٩) حَلَّتْ
الاستدامة.

ولو قال: سَرَقْتَ كَذَا (فقلت)^(١٠) وَاللَّهِ مَا سَرَقْتَهُ وَمَا رَأَيْتُهُ، وَكَانَ قَبْلَ ذَلِكَ (رَأَاهَا)^(١١) لَمْ
يَحْنُثْ؛ لِأَنَّهُ يَفْتَضِي وَقْتُ السَّرْقَةِ مِنَ الزِّيَادَاتِ، وَلَوْ قَالَ: إِنْ لَمْ أَتَكَلَّمْ بِكُلِّ قَبِيحٍ^(١٢) فَأَنْتَ طَالِقٌ،
فَالْقَبِيحُ لَا بِحْصَى وَأَقْلَهُ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ .
ولو قال: لَا أَدْخُلُ الرِّيَّ^(١٣) فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الْبَلَدِ وَالرَّيْضِ^(١٤).

(١) هذه المفردة محرّفة عن كلمة "قَلْتَبَان" الفارسية بمعنى ديوث، قَوَاد، زاني.

(٢) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَ(أ) وَ(ج) وَفِي (ب): "فَإِي".

(٣) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَ(أ) وَ(ب) وَفِي (ج): "قَالَ".

(٤) سَقَطَتْ مِنْ (ج) وَهِيَ مَثْبُتَةٌ فِي الْأَصْلِ وَ(أ) وَ(ب).

(٥) سَقَطَتْ مِنْ (أ) وَ(ب) وَ(ج) وَهِيَ مَثْبُتَةٌ فِي الْأَصْلِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ مَعْنَاهَا ص ١٠١.

(٦) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَ(أ) وَ(ج) وَفِي (ب): "غَيْرَهَا".

(٧) الْحَشْفَةُ: الْكُمَرَةُ، وَفِي التَّهْذِيبِ: مَا فَوْقَ السِّخْتَانِ. وَفِي حَدِيثِ عَلِيٍّ: فِي الْحَشْفَةِ الذِّئْبُ؛ هِيَ رَأْسُ
الذَّكَرِ إِذَا قَطَعَهَا إِنْسَانٌ وَجِبَتْ عَلَيْهِ الدِّيَةُ كَامِلَةً. انظر: لسان العرب، مادة: حشف (٤٧/٩).

(٨) أَي فِي الْعَدَةِ.

(٩) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَ(ج) وَفِي (أ) وَ(ب): "فَقَالَ".

(١٠) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَ(ب) وَ(ج) وَفِي (أ): "رَأَاهُ".

(١١) الْقَنْعُ: ضِدُّ السُّخْنِ يَكُونُ فِي الصُّورَةِ؛ وَالْفِعْلُ قَنْعٌ يَنْعُجُ لَهُ قُنْبٌ وَقُنْبُوحٌ وَقُبَاحٌ وَقُبَاحَةٌ وَقُبُوحَةٌ، وَهُوَ
قَبِيحٌ، وَالْجَمْعُ قُبَاحٌ وَقُبَاحِي وَالْأُنْثَى قُبَيْحَةٌ، وَالْجَمْعُ قُبَائِيحٌ وَقُبَاحٌ؛ قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: هُوَ نَقِيضُ
السُّخْنِ، عَامٌّ فِي كُلِّ شَيْءٍ. انظر: لسان العرب، مادة: قيق (٥٥٢/٢).

(١٢) الرِّي: يَفْتَحُ أَوَّلُهُ وَتَشْدِيدُ ثَانِيهِ فَلَمَّا كَانَ عَرَبِيًّا فَاصِلُهُ مِنْ رَوَيْتِ، وَحَكَى الْجَوْهَرِيُّ رَوَيْتَ مِنَ الْمَاءِ بِالْكَسْرِ
أَرَوِي رِيًّا وَرِيًّا وَرَوَى مَثَلُ رَضَى وَهِيَ مَدِينَةٌ مَشْهُورَةٌ مِنْ أَمْهَاتِ الْبِلَادِ وَأَعْلَامِ الْمَدَنِ كَثِيرَةِ الْفَوَاكِهِ وَالْخَيْرَاتِ
وَهِيَ مُحِطٌ بِالْحَاجِّ عَلَى طَرِيقِ السَّابِلَةِ وَقَصْبَةُ بِلَادِ الْجِبَالِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ نَيْسَابُورَ مِائَةَ وَسِتُّونَ فَرَسَخًا وَإِلَى قَرْوِيْنِ
سَبْعَةَ وَعِشْرُونَ فَرَسَخًا. انظر: معجم ما استعجم (٩٢٩/٣)، معجم البلدان (١١٦/٣-١١٧).

(١٣) كَذَا فِي (أ) وَ(ب) وَ(ج): "الرَّيْضُ"، وَالرَّيْضُ- بِالْبَاءِ- الْمَدِينَةُ: مَا حَوْلَهَا، وَرَيْضُ الْغَنَمِ
مَأْوَاهَا. انظر: لسان العرب، مادة: ريض (٥٠٧/٧) وما بعدها، المصباح المنير (ص ٨٢)

ولو قال: لا أضغ يدي عليها فضرربها لم تطلق من فتاوى "الفتال" (١).

ولو علق الطلاق بموت زيد فقتل طلقت، ولو علق بقتله ومات فلا ،ولو قال: اكربد
رشوى (٢) حلال الله علي حرام فذهبت إلى الباب طلقت، وإن لم تخرج، ولو قال: اكربد
بيرون شوى حلال خدابر من حرام (٣)، فما لم تخرج لم تطلق، ولو قال: حلال خدا برمن حرام
اكر خواهر توفرد دادرين خانه باشد (٤) فلما أصبحت قامت أختها وجمعت أمتعتها وخرجت
طلقت، ولو خرجت قبل الفجر فلا طلاق وكذا الحكم لو قال: والله لا أقيم غداً في هذا البلد.

ولو قال إن مكثت في هذه الليلة فأنت طالق فخرجت في الحال، ثم رجعت ومكثت في
الليل طلقت من شرح الكفاية للصيمري (٥).

ولو قال: إن أخذت ما لي على فلان فأنت طالق وكان له عليه مائة فأخذت تسعة وتسعين
لم تطلق، ولو قال: إن اشتريت هذه الدار فأنت طالق فاشتراها إلا سهماً من مائة لم تطلق.

ولو حلف لا يبيت في البيت فبات على السطح لم تطلق من بعض شروح
مختصر "المزني" (٦).

(١) لم أفق على فتاوى الفتال.

(٢) جملة فارسية تعني: "إن تخرجي".

(٣) لم أفق على معناها.

(٤) جملة فارسية تعني: "حلال الله علي حرام إن تكن أختك في هذا البيت غداً".

(٥) الكفاية في القياس لأبي القاسم عبد الواحد بن حسين الصيمري المتوفى سنة ست وثمانين وثلثمائة ثم شرحه

وسماه الإرشاد في مجلد، ولم أفق عليه. انظر: كشف الظنون (١٤٩٩/٢).

(٦) مختصر المزني في فروع الشافعية: هو أحد الكتب الخمس المشهورة بين الشافعية التي يتداولونها أكثر

تداول وهي سائرة في كل لأمصار كما ذكره النووي في التهذيب للشيخ الإمام إسماعيل بن يحيى المزني

الشافعي المتوفى سنة أربع وستين ومائتين وهو أول من صنف في مذهب الشافعي. ولكن لم أعثر فيه على هذه

المسألة. انظر: كشف الظنون (١٦٣٥/٢).

ولو حلف أنه يمشي ميلاً^(١) فتردد من البيت إلى السوق قدر ميل لم تطلق إلا أن يريد خارج البلاد، ولو قال: إذا وضعت ما في بطنك فأنت طالق لم تطلق بوضع الحمل لأن ما لفظ منظر على جميع الأحشاء^(٢).

ولو قال: إن لم يكن في الكيس^(٣) إلا عشرة دراهم فأنت طالق، ولم يكن في الكيس شيء لم تطلق. ولو قال: إن دخلت الدار بنصب التاء فأنت طالق لم تطلق بالدخول إلا أن يكون قد نوى الطلاق عليها من فتاوى "صاحب الروضة"^(٤).

ولو حلف أن زوجته لا تذهب مع أمها إلى الحمام فذهبت أمها أولاً ثم زوجته فإن قصد به منعها من الاجتماع معها في الحمام طلقت وإلا فلا.

(١) أو السيل من الأرض: قدر منتهى مد البصر، والجمع أميال و ميول، وقيل للأعلام السمينية في طريق مكة أميال لأنها بنيت على مقادير مدى البصر من السيل إلى السيل، وكل ثلاثة أميال منها فرسخ، والمول الشرعي الهاشمي ألف باع، والباع قدر مد اليدين = ٤٠٠ ذراعاً = ١٨٦٦،٢٤ متراً. انظر: لسان العرب، مادة: ميل (٦٣٩/١١)، معجم لغة الفقهاء: وضعه: محمد رواس قلعة جي، دار النفائس بيروت، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م، الطبعة الأولى (ص ٤٤٠) وسنشر إليه لاحقاً بـ (معجم لغة الفقهاء).

(٢) نعم إن نوى الحمل فيحمل عليه. والأحشاء: مقصور المعى، والحشوة بضم الحاء وكسر هاء: الأمعاء أيضاً. انظر: المصباح المنير، مادة: حشا (ص ٥٣).

(٣) إذ الحلف متعلق بالزيادة.

(٤) لم أعثر عليه في فتاوى النووي.

خاتمة

إذا علق الطلاق بفعل نفسه ففعله مكرهاً أو ناسياً للتعليل أو جاهلاً^(١) به لم يقع الطلاق^(٢)، ولو كان التعليل بفعل الزوجة أو أجنبي، فإن لم يكن للمعلق بفعله شعور بالتعليل، ولم يعلمه الزوج ولا غيره أو كان ممن لا يبالي بتعليقه بأن علق بقدم الحبيج أو السلطان طلقت بفعله (وقدومه)^(٣) مع الإكراه والجهل والنسيان؛ لأنه ليس في التعليل والحالة هذه حث، ولا منع، وإنما الطلاق معلق بصورة ذلك الفعل.

وإن كان المعلق بفعله عالماً بالتعليل ذاكراً له وهو ممن يبالي به^(٤) أو يمتنع لأجله كغلامه وقريبه وقصده المعلق بتعليقه منعه ففعله مكرهاً أو ناسياً أو جاهلاً لم تطلق^(٥)، وإن لم يقصد منعه بل قصد مجرد الصفة لم تطلق، ولو قصد منعها من المخالفة فنسبت لم تطلق أيضاً. ولو علق بدخول طفل أو بهيمة أو مجنون فدخل مختاراً طلقت ومكرهاً فلا^(٦)، ولو قل: من أكل منكم هذا الرغيف فطالق فأكلته فلا طلاق^(٧).

(١) أي جهلاً بأن الفعل الذي فعله هو الفعل المعلق عليه كان علق بدخول دار زيد فدخل داراً ولم يعلم أنها دار زيد.

(٢) ووجه ذلك أن الإكراه والنسيان مرفوعان عن الأمة كما تقدم (ص ١٠٦ و ٩٤)، فكأنه لم يوجد الفعل وهذا هو الأظهر قياساً على الأيمان، انظر: العزيز (١٤٦/٩)، الروضة (١٦٨/٦)، مغني المحتاج (٣٢٦/٣)، نهاية المحتاج (٣٦٧/٧). قال الشيخ ابن حجر في تحفة المحتاج: من حلف على أن الشيء الفلاني لم يكن أو كان أو سيكون، أو إن لم أكن فعلت، أو إن لم يكن فعل، ظناً منه أنه كذلك أو اعتقاداً؛ لجهله به أو نسيانه له ثم تبين أنه على خلاف ما ظنه أو اعتقده، فإن قصد بحلفه أن الأمر كذلك في ظنه أو اعتقاده أو فيما انتهى إليه علمه - أي لم يعلم خلافه - فلا حث، لأنه ربط حلفه بظنه واعتقاده وهو صادق فيه، وإن لم يقصد شيئاً فذلك على الأصح؛ حملاً للفظ على حقيقته وهي إدراك وقوع النسبة أو عدمه بحسب ما في ذهنه لا بحسب ما في نفس الأمر. انظر: تحفة المحتاج (١٢٠/٨).

(٣) أي زيادة وهي: "فإن كان" بعد قوله: وقدومه.

(٤) أي يشق عليه حثه. انظر: مغني المحتاج (٣٢٦/٣).

(٥) على الصحيح. انظر: الروضة (١٦٩/٦)، مغني المحتاج (٣٢٦/٣).

(٦) لأن فعله حينئذ غير منسوب إليهم وبه فارق دخول نحو من لا يبالي بتعليقه مكرهاً. انظر: مغني المحتاج (٣٢٦/٣) بتصرف.

(٧) لأن كل واحدة بمفردها لم تأكل الرغيف.

ولو قال: إن أكلتما هذين الرغيفين فأنتما طالقتان (فأكلت)^(١) كل واحدة منهما رغيفاً طلقتما^(٢)، وإن أكلت (إحداهما)^(٣) رغيفاً ولم تأكل الأخرى شيئاً أو أكلت إحداهما كليهما فلا طلاق، ولو أكلت إحداهما أكثر من رغيف والأخرى الباقي منهما طلقتما.

ولو قال: إن دخلتما هاتين الدارين أو ركبتما هاتين الدابتين فأنتما طالقتان (فدخلتما)^(٤) الدارين، أو ركبنا الدابتين طلقتما، وإن دخلت واحدة منهما إحدى الدارين أو ركب إحدى الدابتين والأخرى أو لم تدخل ولم تتركب فلا طلاق^(٥).

(١) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج): " فأكل".

(٢) على المذهب؛ لأنهما أكلتاها بخلاف الدارين كما سيأتي. انظر: الروضة (١٧٢ / ٦)

(٣) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب) و (ج) " احديهما" وهكذا أينما وجدت إلى أول كتاب الترجمة.

(٤) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب) و (ج): " ودخلتما".

(٥) لأن قضيته دخول كل واحدة منهما للدارين، فلا طلاق على الأصح. انظر: العزيز (١٤٩ / ٩)، الروضة (١٧٢ / ٦).

[الفرع الأول: أركان الرجعة:]

ولها أركان: [وهي أربعة]:

الأول: السبب: وله شروط:

الأول: أن يكون طلاقاً فلا رجعة في الفسوخ بالعيوب وغيرها قبل الدخول وبعده^(٢).

الثاني: أن يكون مجاناً فإن كان بعوض فلا رجعة^(٣).

الثالث: أن يكون واحداً أو اثنتين^(٤)، (فإن^(٥) كان ثلاثاً بمرة أو مرات، فلا رجعة وللحر رجعتان، وللعبدة رجعة، ولو طلق ثم قال أسقطت حق الرجعة أو طلق بشرط أن لا رجعة لم تستقط^(٦)).

(١) وهي في اللغة: المرة من الرجوع وهي بالفتح والكسر، والفتح لفصح، والرجعة مراجعة الرجل أهله. انظر لسان العرب، مادة: رجع (١١٥/٨) (المصباح المنير) (ص ٨٤).

وفي الشرع: رد المرأة إلى النكاح من طلاق غير بائن في العدة على وجهه خصوصاً انظر: تحفة المحتاج (١٤٦/٨)، مغني المحتاج (٣/٣٣٥)، نهاية المحتاج (٥٧/٧).

والأصل فيها كتاب الله عز وجل وسنة رسوله عليه السلام. فأما الكتاب فقوله تعالى: لما ذكر المطلقات: «وَيَقُولُنَّ أَهْوَ بَرْدُ هُنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا» (سورة البقرة: ٢٢٨).

وأما السنة فلما روى عبد الله بن عمر أنه طلق زوجته وهي حائض فسأل عمر النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال: "مره فليراجعها". البخاري (الطلاق: ٤٨٥٠)، مسلم (الطلاق: ٢٦٧٥)، السنن (الطلاق: ١٠٩٦)، الترمذي (الطلاق: ٣٣٣٦)، أبو داود (الطلاق: ١٨٦٤)، ابن ماجه (الطلاق: ٢٠٠٩)، أحمد (مسند العشرة: ٢٨٧)، مالك (الطلاق: ١٠٥٣)، الدارمي (الطلاق: ٢١٦٣).

(٢) لأن الشارع وضع لنا الفسخ لرفع الضرر فكيف يليق به حواجز الرجعة؛ ولأن الله تعالى أناطها بالطلاق فاختصت به. انظر: تحفة المحتاج (١٤٩/٨)، مغني المحتاج (٣/٣٣٧).

(٣) للبيونة، والمطلقة به قد ملكت نفسها. انظر: مغني المحتاج (٣/٣٣٧).

(٤) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "اثنتين".

(٥) كذا في الأصل و (ب) وفي (أ) و (ج): "فلو".

(٦) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "يسقط". فالرجعة لا تسقط بالإسقاط. انظر: العزير (٩/١٦٩)، الروضة (٦/١٩٠) وحاشية الشرواني (١٤٦/٨)، مغني المحتاج (٣/٣٣٧).

الركن الثاني: المرتجع، وله شرطان:

الأول: العقل فلو طلق زوجته ثم جن، (فلا تصح^(١)) رجعته وتصح رجعة وليه حيث يزوجه^(٢)، ولا يتصور في الطفل وتصح رجعة العبد بغير إذن سيده ورجعة السكران كنكاحه^(٣).
الثاني: الإسلام فلا تصح رجعة المرتك حتى يسلم^(٤)، وتصح رجعة الكافر^(٥) الأصلي.

الركن الثالث: الصيغة^(٦) أو صريحها: رجعتك و(راجعتك)^(٧) وارتجعتك ورددتك وأمسكتك ويشترط الإضافة إليها مضمراً أو مظهراً بأن يقول رجعتك أو راجعت فلانة فأما مجرد راجعت فلا ينفع، ويستحب الإضافة إلى النكاح أو الزوجية أو إلى نفسه بأن يقول: رجعتك أو رددتك إلى نكاحي أو إلى زوجيتي أو إليّ أو أمسكتك في نكاحي. ولو قال: تزوجتك أو نكحتك بلا إيجاب أو قال اخترت (رجعتك)^(٨) أو أعدت الحل أو رفعت التحريم فكناية تصح مع النية، ولو عقد النكاح على الرجعية بدل الرجعة صح^(٩) والكتابة كناية، وتصح بالعجمية بأن يقول: ترابازني خو يشئن آوردم أو توارجعه كردم^(١٠) أحسن العربية أم لا.

-
- (١) كذا في الأصل و(ب) وفي (أ) و(ج): فلا يصح، وعدم صحة رجعة المجنون فلنقصه وعدم صحة نكاحه وظلاله، والصبي مثله. انظر: الأم (٢٤٦/٥)، تحفة المحتاج (١٤٦/٨)، مغني المحتاج (٣٣٦/٣).
(٢) أي يزوجه ابتداءً. انظر: الروضة (١٩١/٦)، نهاية المحتاج (٥٨/٧).
(٣) أي يصح. انظر: تحفة المحتاج (١٤٦/٨).
(٤) لأن الرجعة مقصودها الحل والردة تنافييه. انظر: تحفة المحتاج (١٤٦/٨)، نهاية المحتاج (٥٧/٧).
(٥) سقطت من الأصل و(ب) و(ج) وهي مثبتة في (أ).
(٦) آراء الفقهاء في ما تحصل به الرجعة:
أولاً: ذهب الشافعية والحنابلة إلى أن الرجعة لا تحصل إلا بالقول؛ لأن القادر على القول فلا يقبل منه الفعل.
ثانياً: ذهب الحنفية إلى أن الرجعة تحصل بالقول كما أنها تحصل بالفعل (بأي صورة من صور الاستمتاع)
؛ لأن الاستمتاع معنى يحرم من الأجنبية والحل من الزوجة فتحصل به الرجعة.
ثالثاً: ذهب المالكية إلى أن الرجعة تحصل بالفعل إذا اقتصرت به النية؛ لأن وطء الرجعية - عند المالكية - حرام فلا بد فيه من النية. انظر: الاستيعاب (١٩١/٣)، حاشية الدسوقي (٤١٧/٢)، العزيز (١٧٦/٩)، مغني المحتاج (٣٠٦/٢)، المبدع (٣٩٤/٧).
(٧) كذا في الأصل و(أ) وفي (ب) و(ج): أرجعتك.
(٨) كذا في الأصل و(أ) و(ج) وفي (ب): تزوجتك.
(٩) ويكون كناية في الرجعة إذ صريح عقد لا يكون صريحاً في آخر؛ ولعدم اشتغاره في الرجعة. انظر: مغني المحتاج (٣٣٦/٣)، نهاية المحتاج (٥٨/٧).
(١٠) جملة فارسية تعني 'أرجعتك'.

ولا يشترط الإشهاد على الرجعة ، ولا حضور الشهود ، ولا رضا الزوجة^(١) ولا رضا الولي والسيد ولا إعلامهم ، ويستحب^(٢) فإن لم يشهد استحَبَّ أن يشهد على إقراره بها في العدة خوف جودها ، فإن إقراره^(٣) (بها) في العدة مقبول لقدرته على الإنشاء^(٤) ولا يكون^(٥) إنشاء فلا يفيد الحل منفرداً .

وشرط الصيغة أن لا يكون معلقاً^(٦) ، ولو بمشيتها وشايعت ، ولا مؤقتاً (بزمان)^(٧) معلوم أو مجهول ولا (مبهما)^(٨) حتى لو طلق إحداهما مبهماً وقال : راجعت المطلقة مبهماً لم نرجع ، ولا تحصل بإنكار الطلاق ، ولا بالوطء والقبلة وسائر الأفعال كالرد إلى البيت بنية الرجعة^(٩) .

الركن الرابع : المحل : وهو الزوجة ، ولها شروط أن تكون (مدخولاً بها)^(١٠) ، فلا رجعة قبل الدخول ، وأن تكون معتدة فلا رجعة بعد العدة وأن تكون قابلة للحل ، فلو ارتد الزوجان أو

(١) لقوله تعالى : ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ [سورة البقرة : ٢٢٨] أي في العدة والرجعة استدامة النكاح فلا يلزم فيها رضاها . انظر : نهاية المحتاج (٥٨/٧) .

(٢) لقوله تعالى : ﴿وَأَيْدِيَّ الطُّلُقِ الْمَسَاءِ فَيَلْبَسْنَ أَجْنَبِينَ فَمَا مَسِيكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرَخُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تَمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِيَعْتَدُوا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ظَلَمَ نَفْسَهُ وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا وَالَّذِينَ هُزُوا عَنْ اللَّهِ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [سورة البقرة : ٢٢١] وصرفه عن الوجوب إجماعهم على عدمه عند الطلاق فكذا الإمساك . انظر : المذهب (١٠٢/٢) ، تحفة المحتاج (١٤٨/٨) ، مغني المحتاج (٣٣٦/٣) ، نهاية المحتاج (٥٩/٧) .

(٣) سقطت من (ب) وهي مثبتة في الأصل و (أ) و (ج) .

(٤) أي إنشاء الزوج للرجعة .

(٥) أي لا يكون إقراره بالرجعة إنشاءً فلا بد من إنشاء الرجعة .

(٦) لأنه استباحة بضع مقصود فلم يصح تعليقه على شرط ونحوه ، كالنكاح . انظر : المذهب (١٠٣/٢) .

(٧) كذا في (ب) و (ج) و في (ب) و (ج) : " بزمان " .

(٨) كذا في (ب) و (ج) وفي الأصل و (أ) : " مبهما " .

(٩) لأنه قادر على القول ، ولأن ابتداء النكاح لا يحصل بالفعل . انظر : المذهب (١٠٢/٢) ، العزيز (١٧٦/٩) ، تحفة المحتاج (١٤٩/٨) ، مغني المحتاج (٣٣٧/٣) ، نهاية المحتاج (٥٩/٧) .

(١٠) كذا في الأصل و في (أ) و (ب) و (ج) : "مدخولة" ، فغير المدخول بها لا عدة لها لقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَحَلَّيْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ فَيْكِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا﴾ [سورة الأحزاب : ٤٩] أو الرجعة لا تكون إلا في العدة . انظر : المذهب (١٠٢/٢) ، تحفة المحتاج (١٤٩/٨) ، مغني المحتاج (٣٣٧/٣) ، نهاية المحتاج (٦٠/٧) .

أحدهما قبل انقضائها فراجعها في الردة بطلت^(١)، ولو أسلمها قبل انقضائها وجب الاستئناف^(٢)، ولو ارتد الزوجان أو أحدهما بعد الدخول، وطلقها في العدة وراجعها فالطلاق موقوف إن أسلمها في العدة تبين نفوذ والرجعة باطلة^(٣)، ولو كانت تحت حرة وأمة وطلقها رجعية فله رجعتها.

ولو ادعت المعتدة بالأشهر انقضاء عدتها بها، وأنكر الزوج صدق بيمينه^(٤) ولو اختلفا في وقت الطلاق صدق فيه^(٥)، ولو ادعت وضع الحمل صدقت بيمينها لانقضاء العدة فقط^(٦) لا لو قوع الطلاق المعلق به كما مر^(٧)، ولا لثبوت الاستيلاء والنسب كما يأتي ولا تطالب بالبينة بشرطين: أحدهما: أن تكون ممن تحيض^(٨)، وتطهر دون الصغيرة والأيسة^(٩).

والثاني: أن تدعي^(١٠) لمدة الإمكان، وإمكان ولدت تام سنة أشهر^(١١) ولحظتان من النكاح لحظة للوطء وأخرى للولادة.

(١) أي الرجعة.

(٢) نص عليه الشافعي وبه قال الأصحاب. انظر: العزيز (١٧٦/٩)، الروضة (١٩٣/٦)، تحفة المحتاج (١٤٩/٨).

(٣) لأنها قبل التبين من وقوع الطلاق، كما لو رجعها في حال الزوجية فلا عبرة برجعيته.

(٤) لأنه اختلاف في وقت طلاقه، ولو اختلفا في أصل الطلاق كان القول فيه قول الزوج، فكذلك إذا اختلفا في وقته، انظر: العزيز (١٧٧/٩)، الروضة (١٩٣/٦)، تحفة المحتاج (١٥٠/٨)، مغني المحتاج (٣٣٨/٣)، نهاية المحتاج (٦١-٦٠/٧).

(٥) كما سبق بيانه.

(٦) لأن النساء مؤمنات في أرحامهن قال تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لهنَّ أَنْ يَكُنَّ مِنْ أَهْلِ مَنْزِلٍ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [البقرة: ٢٢٨]. انظر: العزيز (١٧٨/٩)، تحفة المحتاج (١٥٠/٨)، مغني المحتاج (٣٣٨/٣)، نهاية المحتاج (٦١/٧).

(٧) أي في أواسط الطرف الثالث من كتاب الطلاق.

(٨) لأن من لا تحيض لا تحبل، انظر: العزيز (١٧٨/٩).

(٩) أي: قال الجوهري: أيست منه أيست يأسا لغة فسي يئست منه أيأس يأسا ومصدرهما واحد و آيسني منه فلان مثل آيسني وكذلك التأيس قال ابن سيده: أيست من الشيء مقلوب عن يئست وليس بلغه فيه ولولا ذلك لأعلاه، وإياس المرأة: انقطاع رجائها من عودة الحيض إليها، وسنه سيأتي. انظر: لسان العرب، مادة: آيس (١٩/٦)، معجم لغة الفقهاء (ص ٧٨).

(١٠) أي الوضع.

(١١) جمعا بين قوله تعالى: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ [سورة الأحقاف: ١٥] وقوله تعالى: ﴿وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ﴾ [سورة لقمان: ١٤] فإذا كان الحمل والفيصال ثلاثين شهرا والفيصال عامين، كان الحمل ستة أشهر، انظر: العزيز (١٧٨/٩).

وإمكان سقط^(١) مصور مائة وعشرون يوماً ولحظتان^(٢) وإمكان مضغة^(٣) بلا صورة ثمانون يوماً ولحظتان والعدة تنقضي بإسقاط ما ظهرت فيه صورة بينة كيد أو رجل أو ظف أو خفية (يختص)^(٤) بمعرفتها القوابل، وبمضغه ليس فيها صورة بينة، ولا خفية ولا تنقضي بإسقاط العلة^(٥)، ويشترط أن يكون للقوابل^(٦) أربعاً وأن يكون من أهل العدالة والمعرفة، ولو ادعت انقضاء العدة بالأقراء^(٧)، فإن طلقت في الطهر فأقل مدة الإمكان اثنتان وثلاثون يوماً ولحظتان^(٨) لحظة من الطهر الأول لأنه محسوب ظهراً ولحظة للطعن^(٩) في الحيضة الثالثة.

(١) السقط: الولد ذكر أو أنثى يسقط قبل تمامه، وهو مستبين الخلق، انظر: المصباح المنير (ص ١٠٦).
(٢) وهي أربعة أشهر ولحظتان من يوم النكاح، قال - صلى الله عليه وسلم - : " إن أحكمكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً نطفة ثم يكون علقه مثل ذلك ثم يكون مضغة مثل ذلك ثم يبعث الله ملكاً فيؤمّر بأربع كلمات ويقال له اكتب عمله ورجله وأجله وشقاه أو سعيد ثم ينفخ فيه الروح " البخاري (بدء الخلق: ٢٩٦٩)، أبو داود (السنة: ٤٠٨٥)، أحمد (مسند المكثرين: ٣٨٨٢).
(٣) هي طور يأتي بعد العلة فيصير لحماً، وسميت بذلك لأنها مقدار ما يمضغ، انظر: المصباح المنير (ص ١٦٢).

(٤) كذا في الأصل و (١) و (ج) وفي (ب): " تختص".
(٥) علق بالشئ علقاً وعلقه: نشب فيه، وهي المني ينقل بعد طوره فيصير دماً غليظاً، انظر: لسان العرب، مادة: علق (٢٦١/١٠)، المصباح المنير (ص ١٦٢).
(٦) القابلة من النساء: معروفة. و القبل: أنطف القابلة لإخراج الولد؛ وقيل: القابلة المرأة تقبلها قبالة، وكذلك قبل الرجل الغريب من المستقفي مثله، وهو القابل. التهذيب: قبِلَت القابلة المرأة إذا قبِلَت الولد أي نلقته عند الولادة، والجمع قوابل. انظر: لسان العرب، مادة: قبِل (٥٤٥/١١)، المصباح المنير (ص ١٨٦).
(٧) القُرء: السحيض، والظهر ضيق. وذلك أن القُرء الرقت، فقد يكون السحيض والظهر. قال أبو عبيد: للقُرء يصلح للسحيض والظهر بفتح اللام، ويقال بضمها، وزعم بعضهم أنه بالفتح الطهر وبالضم السحيض، والصحيح أنهما يفتان على السحيض والظهر لغة انظر: لسان العرب، مادة: قرأ (١٣٠/١).

(٨) وذلك بأن تطلق وقد بقي من الطهر لحظة، ثم تحيض يوماً وليلة ثم تطهر خمسة عشر ثم تحيض يوماً وليلة وتطهر خمسة عشر ثم تطعن في الحيض، انظر: العزيز (١٧٩/٩)، الروضة (١٩٤/٦).
(٩) تطعن في المفازة ونحوها تطعن: مضى فيها وأمن، وقيل: و يطعن أيضاً ذهب ومضى. انظر: لسان العرب، مادة: طعن (٢٦٦/١٣)، المصباح المنير (ص ١٤١).

وإن طُلقت في الحيضِ فسبعة وأربعون يوماً^(١) ولحظةً للطعن في الحيضة الرابعة^(٢) ولا حاجة إلى تقدير لحظة في الأول لأنه يمكن تعليق الطلاق بأخر جزء من الحيض فينطبق على أول الطهر، هذا في الحرية وأما الأمة فإن طُلقت في الطهر فإمكانة ستة عشر يوماً ولحظتان^(٣)، وإن طُلقت في الحيض فأحد وثلاثون يوماً ولحظة^(٤)، ولا فرق بين الحرية والأمة في الحماي، ولا بين أن تدعى الإقراء على وفق عادتِهما الدائرة أو على خلافها^(٥) ولو ادعت امرأة دون الإمكان ورددناها وجاء (زمان)^(٦) الإمكان وادعت الانتضاء صدقت بيمينها، كذبت نفسها واعتذرت بالغلط أو أصرت على الدعوى^(٧).

(١) وذلك بأن تطلق في آخر جزء من الحيض، ويظهر تصويره فيما إذا علق طلاقها بأخر جزء من حيضها، ثم تطهر خمسة عشر يوماً ثم تحيض يوماً وليلة، وتطهر خمسة عشر ثم تحيض يوماً وليلة وتطهر خمسة عشر وتطعن في الحيض، ولا حاجة هنا إلى تقدير لحظة في الأول، لأن اللحظة هناك تحسب قرأً. النظر: العزيز (١٨٠/٩)، الروضة ١٩٤/٦ - ١٩٥.

(٢) وهذه اللحظة ليست في العدة بل هي لتيقن الانتضاء فلا تصح الرجعة فيها، وذلك كأن يعلق طلاقها بآخر جزء من حيضها ثم تطهر خمسة عشر يوماً ثم تحيض يوماً وليلة ثم تطهر خمسة عشر يوماً ثم تحيض يوماً وليلة ثم تطهر خمسة عشر يوماً ثم تطعن في الحيض كما سبق. انظر: العزيز (١٨٠/٩)، تحفة المحتاج (١٥١/٨)، مغني المحتاج (٣٣٩/٣)، نهاية المحتاج (٦٢/٧).

(٣) وذلك بأن تطلق وقد بقي لحظة من الطهر فتحسب قرأً ثم تحيض بعدها يوماً وليلة ثم تطهر خمسة عشر يوماً ثم تطعن في الدم لحظة يتبين بها تمام الطهر، وأما المبتدأة فأقل الإمكان لثان وثلاثون يوماً ولحظة بناءً على اشتراط الاحتواش. انظر: تحفة المحتاج (١٥١/٨ - ١٥٢)، مغني المحتاج (٣٣٩/٣)، نهاية المحتاج (٦٣/٧).

(٤) وذلك كأن يعلق طلاقها بأخر جزء من حيضها ثم تطهر خمسة عشر يوماً ثم تحيض يوماً وليلة ثم تطهر خمسة عشر يوماً ثم تشرع في الحيض. انظر: تحفة المحتاج (١٥٢/٨)، مغني المحتاج (٣٣٩/٣)، نهاية المحتاج (٦٣/٧).

(٥) لأنها مؤتمنة لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَجِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [سورة البقرة: ٢٢٨]، والعادة قد تتغير. انظر: تحفة المحتاج (١٥٢/٨)، مغني المحتاج (٣٣٩/٣)، نهاية المحتاج (٦٣/٧).

(٦) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب) و (ج): "زمن".

(٧) لأن إصرارها يتضمن دعوى الانتضاء الآن، انظر: العزيز (١٨١/٩)، الروضة (١٩٥/٦)، تحفة المحتاج (١٥٢/٨).

ولو أنطبق الطلاق على أول النفاس^(١) فأقل ما يمكن انقضاء أقرانها سبعة وأربعون يوماً ولحظة (فيقتَر)^(٢) كأنها ولدت ولم ترَ دماً ويعتبر مضي ثلاثة أطهار وثلاث حيض، والظعن في الحيضة الرابعة ولو وطئ الرجعية استأنفت الأقران من الوطء، ولا رجعة إلا فيما كان باقياً من الأقران، وله أن يجدد النكاح فيما زاد بسبب الوطء ولا يجوز لغيره ولو أحبلها بالوطء اعتدت بالوضع ودخل الباقي فيه وله الرجعة إلى الوضع.

الفرع الثاني: أحكام الرجعية والرجعة

فصل

بحرم وطء الرجعية ولمسها والنظر إليها ومائز استمتاعها^(٣) ولا يجب (الحسد)^(٤) وإن علم التحريم^(٥) ولا التعزير إلا أن يعتد التحريم ويجب المهر^(٦) (بهذا)^(٧) للوطء راجعها أو لم يراجعها .

ولا يجب مهر للوطء بعد الرجعة لأنها ليست بنكاح مبتدأ بل استدامة لنكاحه الأول، ويصح الإبلاء^(٨) من الرجعية والظهار^(٩) واللعان^(١٠) عنها ويلحقها الطلاق، وتجسب نفقتها وإذا مات أحدهما في العدة ورثه الآخر .

(١) نفساء ونفساء ونفساء: ولدت. وقال ثعلب: النفساء: الوالدة والحامل والحائض، والجمع من كل ذلك نفساوات ونفاس ونفاس ونفاس. انظر: لسان العرب، مادة: نفس (٢٣٩/٦)، المصباح المنير (ص ٢٣٦).

(٢) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج): "فتقتَر".

(٣) لأن النكاح يبيحه فيحرمه الطلاق؛ لأنه ضده. انظر: نهاية المحتاج (٦٣/٧).

(٤) سقطت من (أ) و (ب) و (ج) وهي مثبتة في الأصل.

(٥) إذ الرجعة تحصل بالوطء عند البعض. انظر: تحفة المحتاج (١٥٣/٨)، نهاية المحتاج (٦٤/٧).

(٦) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "بهذه". ووجب المهر إن لم يراجع للشبهة ولا يتكرر بتكرار الوطء، وإن راجع يجب المهر أيضاً؛ لأن الرجعة لا ترفع أثر الطلاق. انظر: المهذب (١٠٢/٢-١٠٣)، تحفة المحتاج (١٥٣/٨-١٥٤)، نهاية المحتاج (٦٤/٧).

(٧) سيأتي بيانه في موقعه.

(٨) سيأتي بيانه في موقعه.

(٩) سيأتي بيانه في موقعه.

ولو انقضت العدة، ثم ادعى الرجعة في العدة ولم تنكح هي وأنكرت، فإن انفقا على وقت الانقضاء كيوم الجمعة، وقال الزوج: راجعت يوم الخميس وقالت: بل السبب صدقت بيمينها أنها لا تعلمه راجع يوم الخميس^(١)، فإن انفقا على وقت الرجعة كالجمعة وقالت: انقضت عدتي يوم الخميس، وقال: بل السبب صدق بيمينه^(٢)، وإن لم يتفقا على شيء واقتصرا على التنازع فهو يدعي السبق وهي التأخير صدق السابق بالدعوة^(٣)، فإذا قالت أولاً انقضت عدتي، ثم قال: راجعتك قبل الانقضاء صدقت بيمينها، وإن قال أولاً: راجعتك قبل الانقضاء ولا نعلم السابق منهما فالأصل بقاء العدة وصحة الرجعة.

ولو ولدت وولتها ثم اختلفا فقال طلقك بعد الولادة وإلى الرجعة وقالت: بل قبلها، وانقضت عدتي بالوضع فإن انفقا على وقت الولادة كالجمعة وقال: طلقك في السبت وقالت: في الخميس صدق بيمينه^(٤)، فإن انفقا على وقت الطلاق كالجمعة، وقال: ولدت الخميس وقالت: بل السبت صدقت بيمينها، وإن لم يتفقا على وقت وادعى تقدم الولادة وادعت تقدم الطلاق صدق بيمينه^(٥) ولو ادعت تقدم الطلاق فقال: لا أدري لم يقنع به، بل يحلف جازماً بأن الطلاق لم يتقدم، أو ينكل فتحلف هي، وقوله: لا أدري إنكار حتى (تعرض)^(٦) اليمين عليه، فإن أعاد الكلام (الأول)^(٧) جعل ناكلاً فتحلف هي، ولا عدة عليها ولا رجعة له، وإن نكلت فعليها العدة، ولو جزم الزوج بتقدم الولادة وقالت: لا أدري فله الرجعة، وكذا لو قال: جميعاً لا أدري السابق

(١) إذ الأصل عدم الرجعة قبل الجمعة. انظر: المهذب (١٠٣/٢)، تحفة المحتاج (١٥٤/٨)، نهاية المحتاج (٦٥/٧).

(٢) لعكس العلة المذكورة آنفاً.

(٣) أي سبق الدعوى عند الحاكم، وإنما اعتبر سبق الدعوى الاستقرار الحكم بقول السابق. انظر: تحفة المحتاج (١٥٥-١٥٤/٨)، نهاية المحتاج (٦٥/٧).

(٤) وهذا لا إشكال بما مرّ - وهو قوله: فإن انفقا على وقت الانقضاء كيوم الجمعة إلى قوله صدقت بيمينها - لاتفاق الزوجين هناك على رفع النكاح قبل انقضاء العدة فتوي جانبها وهنا لم يتفقا عليه قبل الولادة فتوي جانب الزوج.

(٥) إذ الأصل بقاء العدة. انظر: تحفة المحتاج (١٥٤/٨)، نهاية المحتاج (٦٦/٧).

(٦) كما في الأصل و(أ) وفي (ب) و(ج) و(د) يعرض.

(٧) سقطت من (ج) وهي مثبتة في الأصل و(أ) و(ب).

منهما، وليس لها النكاح حتى يمضي ثلاثة أفرام وإذا أنكرت الرجعة، فحيث صدقت بيمينها لو رجعت قبل رجوعها.

ولو أقرت بأنها بنت زيد أو أخته من الرضاع أو النسب، ثم رجعت لم تقبل^(١) ولو زوجت، وهي ممن يعتبر رضاها فقالت: لم أرض بعقد النكاح، ثم رجعت فقالت: رضيت وكنت نسيته قبل، ولو أقرت بالرجعة، ثم أنكرت لم تسمع إلا أن تقول كنت سمعته ممن أصدقته فتبسن (ظاهر)^(٢) كذبه فتسمع للتحليف، ولو ادعت الطلاق على الزوج فأنكر ثم رجعت وكذبت نفسها لم يقبل^(٣).

ولو قال الزوج: لم أراجعها في العدة، ثم قال: كنت راجعتها لم يقبل، ولو نكحت زوجاً ثم ادعى الأول رجعة في العدة وأقام بينة فهي زوجته دخل الثاني بها أو لم يدخل، ولها عليه مهر المثل إن دخل وله عليها العدة، وحرّم الوطء الأول إلى انقضائها.

ولو لم تكن بينة قلّة تحليفها دون الزوج الثاني؛ لأنه لا تسمع الدعوى عليه؛ لأن الحرة لا تدخل تحت اليد فإن حلفت سقطت دعواه، وإن نكلت وحلف الأول، أو أقرت بالرجعة غرمت للأول مهر مثليها^(٤)، ولا يحكم ببطلان نكاح الثاني إن لم يقر هو برجعته، ولا تسلم إلى الأول حتى (يزول)^(٥) حقه بموت أو فسخ أو طلاق وإن أقر بها حكم (بارتفاعها)^(٦) وسلمت إلى الأول، ولها عليه المسمى إن دخل بها ونصفه إن لم يدخل.

(١) لم يقبل رجعتها عن الإقرار؛ لأن الإثبات إنما يكون عن علم فالرجوع عنه تناقض وبه فارق ما قبله وما بعده من المسألة.

(٢) سقطت من الأصل و (ب) و (ج) وهي مثبتة في (أ).

(٣) لتأكيد الحكم هنا بالدعوى والحلف. انظر: تحفة المحتاج (١٥٧/٨).

(٤) لأنها فوتت البضع عليه بالنكاح الثاني، انظر: العزيز (١٩١/٩)، الروضة (٢٠٠/٦)، تحفة المحتاج

(١٥٥/٨)

(٥) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "يزول".

(٦) كذا في الأصل و (أ) وفي (ب) و (ج): "بارتفاعه".

ولو أقرَّ الثاني برجعته ولم تقرَّ هي ولم تنكح بارتفاع نكاحه، ولا تصيرُ زوجةً للأول. ولو طلقَ زوجته طَلَقَةً أو طَلَقَتَيْنِ (وقال) ^(١): طَلَّقْتُهَا بعد الدخولِ وليَ الرجعة، وأنكرتْ الدخولَ صدقتْ بيمينها ^(٢) (فإذا) ^(٣) حلفتْ فلا رجعةَ ولا سكنى ولا نفقةَ ولا عدةَ، ولها (التزوج) ^(٤) في الحال، ثم هو مقرٌّ لها بكمالِ المهرِ، وهي لا تدعي إلا نصفه، فإن كانت (قبضتْ) ^(٥) كله فلا مطالبةَ منها بشيءٍ وإن لم تقبضها فليس لها إلا أخذُ النصفِ.

ولو ادعتْ الدخولَ وأنكرَ صدقَ بيمينه ^(٦)، فإذا حلفَ فلا رجعةَ ولا سكنى ولا نفقةَ وعليها العدةُ، ولا تسقطُ برجوعها ^(٧)، ولو قال: أخبرتني بانتقضاءِ العدةِ وراجعتهَا مكذبًا لها فقالتْ ما كانتْ منقضيةً صحتْ الرجعةُ لأنه لا يقرُّ بانتقضائها، بل حكى عنها، ولو طلقَ زوجته الأمةَ واختلفا في الرجعةِ فحيثُ قلنا: القولُ قولُ الزوجِ إذا كانت حرةً فكذلك هنا، وحيثُ قلنا: القولُ قولُها فهنا القولُ قولُ السيد ^(٨).

(١) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "قال".

(٢) لأن الأصل عدم الدخول. انظر: المهذب (١٠٣/٢)، العزيز (١٩٤/٩).

(٣) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج): "ولذا".

(٤) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج): "التزوج".

(٥) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب) و (ج): "قبضت".

(٦) إذ الأصل عدمه. انظر: مغني المحتاج (٣٤٢/٣).

(٧) أي لا تسقط العدة برجوعها؛ لأنه رجوع عن الإثبات وقد علمت أن الرجوع عن الإثبات تناقض.

(٨) لأن نكاح الأمة حقه. هذا ما رجحه الرافعي والنووي، وقال الخطيب الشربيني: المذهب المنقول عن الشافعي أن القول قول الأمة بيمينها، وعمله في "الأم" بأن التحليل بالرجعة والتحرير فيها للأمة. انظر:

الأم (٢٤٧/٥)، العزيز (١٩٤/٩)، الروضة (٢٠٢/٦)، مغني المحتاج (٣٤٢/٣).

المبحث الثاني: الأيمان

المطلب الأول: التعريف بالأيمان وما يحلف به.

المطلب الثاني: المرجع في البر والحنث.

المبحث الثاني

كتاب الإيمان^(١)

المطلب الأول: التعريف بالإيمان وما يتعلق به

وهي تحقيق الأمر وتوكيده بذكر اسم الله تعالى، أو صفة من صفاته، (وتعقّد)^(٢) على الماضي والمستقبل، فإن حلف على الماضي بأن قال: ما فعلت كذا أو ما قلت كذا، وكان كاذباً فيه عالماً به ذكراً له عصى، ولزمته الكفارة وإن كان جاهلاً أو ناسياً، فلا كفارة كما لا طلاق

(١) الإيمان في اللغة بفتح الهمزة - جمع يمين ويعني الحلف، وسمي الحلف يميناً لأنهم كانوا يضعون أيديهم - أي اليد اليمنى - بعضها ببعض عند الحلف، وأصل اليمين القوة، وهي في الحلف مجازاً. النظر: لسان العرب، مادة: يمين (٤٥٩/١٣)، المصباح المنير (ص ٢٦١).

وفي الشرع هي تحقيق الأمر، وتوكيده بذكر اسم الله تعالى، أو صفة من صفاته، ويعقّد على الماضي والمستقبل. النظر: العزیز (٢٢٧/١٢)، الروضة (٣/٢)، تحفة المحتاج (٢/١٠)، مغني المحتاج (٤/٣٢٠)، نهاية المحتاج (١٧٣/٨).

والأصل فيه الكتاب والسنة:

أما الكتاب فقوله تعالى: (لَا يُؤْخَذُكُمْ اللَّهُ بِاللِّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤْخَذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ) [سورة المائدة: ٨٩] وقوله: (إِنَّ الَّذِينَ يُشْفِقُونَ بِعَبْثِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمًّا قَلِيلًا) [سورة آل عمران: ٧٧].

وأما السنة: فقد قال - صلى الله عليه وسلم - : "والله لأغزون قريشاً". أخرجه أبو داود (الإيمان

والنذور: ٢٨٥٩)، سنن البيهقي (٤٢/١٠) رواه مسعر عن سماك مرسلأ، ورواه البيهقي موصولاً ومرسلأ ورجح الأئمة إرساله. انظر: تلخيص الحبير (٢١٣/٣)، نصب الرأية (٣٠٢/٣).

وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي صلى الله عليه وسلم - كان كثيراً ما يحلف فيقول: "لا ومقلب القلوب". أخرجه البخاري (كتاب القدر: ٦١٢٧)، الترمذي (الإيمان والنذر: ١٤٦٠)، النسائي (الإيمان والنذور: ٣٧٠١)، أبو داود (الإيمان والنذور: ٢٨٤٠)، أحمد (مسند المكثرين: ٤٥٥٧)، مالك (النذور والإيمان: ٩٠٩)، الدارمي (النذور والإيمان: ٢٢٤٤).

ويروى أنه صلى الله عليه وسلم - كان إذا اجتهد في يمينه قال: "والذي نفسي بيده كما في حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "والذي نفسي بيده لقد هممت أن أمُر بحطّيب فيحطّيب ثم أمُر بالصلاة فيؤذن لها ثم أمُر رجلاً فيؤم الناس ثم أخالف إلى رجال فأحرق عليهم بيوتهم والذي نفسي بيده لو يعلم أحدكم أنه يجذ عرقاً سميماً أو مرماتين حسنتين لشبه العشاء". أخرجه البخاري (الأذان: ٦٠٨)، مسلم (المساجد ومواضع الصلاة: ١٠٤٠)، الترمذي (الصلاة: ٢٠١)، النسائي (الإمامة: ٨٣٩)، أبو داود (الصلاة: ٤٦١)، أحمد (بقي مسند المكثرين: ٧٠١)، مالك (الاداء للصلاة: ٢٦٦)، الدارمي (الصلاة: ١١٨٦).

(٢) كذا في (أ) و (ب) و (ج): "ويلعقد".

بمثله، ولو سبق لسانه إلى اليمين (ولا قصد) ^(١) كقوله: عند غضبي أو لجأج ^(٢) أو عجلة أو صلة كلام، لا والله، وبلى والله فلا كفارة، وكذا لو كان يحلف على شيء فسبق لسانه إلى غيره ولو حلف بالله وقال: لم أقصد اليمين بل الصلة أو غيرها صدق إن لم تكن ^(٣) قرينة مكذبة، وفي الطلاق والعتاق والإيلاء لم يصدق ^(٤).

ولو قال لأخيه: (أسألك) ^(٥) بالله أو أقسم (أو أقسمت) ^(٦) عليك بالله لتفعلن كذا، وقصد به الشفاعة ^(٧) أو يمين المخاطب فليس بيمين، وإن قصد يمين نفسه كان يميناً وإن أطلق كان شفاعة واستحب إيراد المقسم إن لم يتضمن محرماً أو مكروهاً ^(٨)، وكرة السؤال بوجه الله تعالى ورد من سأل به.

والحلف بالمخلوق كالنبي والكعبة (جبريل) ^(٩) والعرش والكرسي واللوحي والقلم (رأس) ^(١٠) السلطان والشيخ (والعالم) ^(١١) وتربية الرسول [صلى الله عليه وسلم] وشعره مكروه غير محرّم، ولا كفارة في كذبه، لكن لو اعتقد الحالف في المخلوف به من التعظيم ما يعتقده في

(١) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): بلا قصد.

(٢) أي إذا لازم الشيء وواضحه، انظر: المصباح للميز (ص ٢٠٩).

ويمين اللجاج ويسمى أيضاً بذنر اللجاج، هو التماذي في الخصومة، وسمي بذلك لوقوعه حال الغضب، والمراد به ما خرج مخرج اليمين بأن يقصد الحالف أو النازر منع نفسه أو غيرها من شيء أو بحث عليه أو يحقق خيراً أو غضباً بالتزام قرية. انظر: مغني المحتاج (٤/٣٥٥)، نهاية المحتاج (٨/٢١٩).

(٣) كذا في الأصل و (أ) و (ب) و (ج): "يكن".

(٤) لتعلق حق الغير به. انظر: العزيز (١٢/٤)، الروضة (٨/٤).

(٥) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "اسلك".

(٦) سقطت في (أ) وهي مثبتة في الأصل و (ب) و (ج).

(٧) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ) وردت زيادة أو غيرها. بعد قوله: وقصد به الشفاعة.

(٨) لما روي عن البراء بن عازب رضي الله عنهما قال: أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم يستنح وتنهان عن منيع فذكر عيادة المريض وتباعد الجنائز وتشميت العطاس ورد السلام وتصر المنطوم وإجابة الداعي وإيراد المقسم. أخرجه البخاري (المظالم والغصب: ٢٢٦٥)، مسلم (اللباس والزينة: ٣٨٤٨)، الترمذي (الأدب عن رسول

الله: ١٦٨٢)، النسائي (الجنائز: ١٩١٣)، ابن ماجه (الكفارات: ٢١٠٦)، أحمد (أول مسند الكوفيين: ١٧٧٣).

(٩) كذا في الأصل و (ب) وفي (أ): "جبرائيل" وفي (ج): "جبرائيل".

(١٠) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب) و (ج): "رأس".

(١١) سقطت من (ب) وهي مثبتة في الأصل و (أ) و (ج).

الله كُفْرًا، وعلى هذا حمل قوله (_ صلى الله عليه وسلم) ^(١) : " من حلف بغير الله فقد كفر " ^(٢) ولو سبق إليه لسانه بلا قصد فلا كراهة، وعلى هذا حمل قوله صلى الله عليه وسلم: " أفلح وأبويه إن صدق " ^(٣) .

ولو قال: إن فعلت كذا فأنا يهودي أو نصراني أو برئ من الله أو من رسوله (أو) ^(٤) من الإسلام أو الكعبة أو مستحل (للخمر) ^(٥) أو الميتة، فلا كفارة في كذبه ^(٦) ثم إن قصد (بتبعية) ^(٧) نفسه عنه لم يكفر، ويقول: لا إله إلا الله محمد رسول الله واستغفر (ندباً) ^(٨) (وإن قصد الرضا) ^(٩) بذلك أو التعليق كفر في الحال، ويستحب لمن (تكلم) ^(١٠) بقبيح أن يستغفر الله ويتوب إليه، وحروف القسم: الباء والتاء والواو فإذا قال: بالله أو تالله أو والله فهو يمين نوى أو لم ينو ^(١١)، والتاء (لا تستعمل) ^(١٢) إلا في الله دون الرحمن (و) ^(١٣) الرحيم وغيرهما.

(١) كذا في الأصل و(ب) و(في) (أ): " صعلم " و(ج): " عليه السلام ".

(٢) رواه الترمذي (النور واليمان عن رسول الله: ١٤٥٥) وفي هذه الرواية زيادة: " أو أشرك "، وقال أبو عيسى هذا حديث حسن. ورواه أحمد (مسند المكثرين من الصحابة: ٥٧٩٩) وفيه: " وأشرك ".

(٣) أخرجه مسلم (الإيمان: ١٢)، أبو داود (الإيمان والنور: ٢٨٣٠)، الدارمي (الصلاة: ١٥٣٢).

(٤) ساقطة في الأصل وهي مثبتة في (أ) و(ب) و(ج).

(٥) كذا في الأصل و(ب) و(ج) وفي (أ): " الخمر ".

(٦) لأنه ليس بيمين؛ لخلوه عن اسم الله تعالى وصفته. انظر: تحفة المحتاج (١٢/١٠)، مغني المحتاج (٣٢٤/٤).

(٧) كذا في الأصل و(ب) و(ج) وفي (أ): " بتبعية ".

(٨) كذا في الأصل و(ج) و(ب) و(في) (أ): " ندباً ".

(٩) كذا في الأصل وفي (أ) و(ب) و(ج): " وإن قصد به الرضا ".

(١٠) كذا في الأصل و(ب) و(ج) وفي (أ): " يتكلم ".

(١١) لأنها صريحة في إرادة اليمين، فلم تنفك عن النية. انظر: تحفة المحتاج (٩/١٠)، نهاية المحتاج (١٧٨/٨).

(١٢) كذا في الأصل و(ب) و(ج) وفي (أ): " لا يستعمل ".

(١٣) سقطت من الأصل و(ج) وهي مثبتة (أ) و(ب).

ولو قال الله رفعاً أو نصباً أو جرّاً بلا (حرف) ^(١) (القسم) ^(٢) لم يكن يميناَ إلا أن يريد هـ ^(٣)
ولو قال: والله برفع الهاء أو نصبها كان يميناَ ^(٤)، (ولو) ^(٥) قال: بله (مشكدة) ^(٦) لللام بلا ألف لم
يكن يميناَ إلا أن يريد هـ.

وما يحلف به أقسام:

الأول: ما يفهم منه ذات الله تعالى فقط كقوله: والذي أعبدُه أو (أسجد) ^(٧) أو أصلي له،
والذي (فلق الحبة) ^(٨) وبرأ (النسمة) ^(٩) والذي نفسي بيده فهو يمينٌ أطلق أو سوى الله تعالى أو
غيره، ولو قال: قصدتُ غيره لم يدين.

الثاني: ما يختص بالله تعالى من الأسماء والصفات كالله والإله والرحمن والرحيم، ورب
العالمين، ومالك يوم الدين، وخالق الخلق، والحي الذي لا يموت والأول الذي ليس قبله شيء،
والواحد الذي ليس كمثله شيء، وهذا كالقسم الأول مطلقاً.

الثالث: (ما يطلق) ^(١٠) في حق الله تعالى و(غيره) ^(١١) و(لكن) ^(١٢) يستعمل في حق الله
تعالى غالباً ويقيد في حق غيره كالجبار والحق والرب والمتكبر والقادر والقاهر والخالق
والرازق والرحيم فإن نوى به اليمين أو أطلق فيمين، وإن نوى غير الله فلا ^(١٣).

(١) كذا في الأصل و (ب) و (أ) وفي (أ): "حروف".

(٢) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "قسم".

(١٥) لأنه لم يأت بلفظ القسم. انظر: المذهب (١٣٠/٢)

(١٦) لأن اللحن لا يمنع الاعتماد. انظر: تحفة المحتاج (٩/١٠)، مغني المحتاج (٣٢٣/٤)، نهاية المحتاج

(١٧٨/٨).

(٥) سقطت في (ج) وهي مثبتة في (أ) و (ب) و (ج).

(٦) كذا في الأصل وفي (أ) (مشدودة) وفي (ب): "مشدة".

(٧) كذا في الأصل و (ب) وفي (أ) و (ج): "أو أسجده".

(٨) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "خلق الجنة".

(٩) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج): "النسبة".

(١٠) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "ما يطلق"، (هكذا ضبطت).

(١١) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "في غيره".

(١٢) كذا في الأصل و (أ) وفي (ب) و (ج): "يكن".

(١٣) لأنه قد يستعمل في حق غيره فيقال فلان رحيم القلب وجبار ورب إيل، ومتكبر وقادر على هذا، وقاهر

لفلان، انظر: المذهب (١٢٩/٢)، العزيز (٢٤١/١٢)، تحفة المحتاج (٦/١٠)، نهاية المحتاج (١٧٦/٨).

الرابع: (ما يطلق) ^(١) في حق الله تعالى وفي حق غيره على السواء كالحق والموجود والمؤمن والكريم والغني والسميع والبصير والعليم (والحليم) ^(٢) والحكيم، فإن نوى به غير الله أو أطلق فلا يمين وإن نوى اليمين فيمين ^(٣) وقيل: لا ^(٤).

الخامس: الصفات: فلو قال: وحق الله أو حرمة الله ونوى به اليمين أو أطلق فيمين ^(٥)، وإن نوى العبادات أو غيرها فلا ^(٦)، ولو قال: وحق الله رفعا أو نصبا ونوى اليمين فيمين، وإن أطلق فلا ولو قال: وقدرة الله (وسلطانه) ^(٧) وعلمه ومشيقته وسمعه وبصره وعظمته وكبريائه وعزته وجلاله (بقائه) ^(٨) ونوى اليمين أو أطلق فيمين ^(٩)، وإن أراد بالعلم المعلوم وبالقدرة والسلطة المقدور وبالسَّمع المسموع وبالبصر (المرئي) ^(١٠) فلا يمين ^(١١).

(١) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "ما يُطلق"، (هكذا ضبطت).

(٢) سقطت من الأصل و (ب) و (ج) وهي مثبته في (أ).

(٣) لأنها لما أطلقت عليهما سواء أشبهت الكذابات والاشتراك. انظر: تحفة المحتاج (٦/١٠)، نهاية المحتاج (١٢٦/٨).

(٤) والوجهان: أحدهما: يمين وبه قطع صاحب المذهب والتهذيب وفي شرح الموفق بن طاهر أن صاحب التقرير أباً يعقوب قطعاً به ونقله عن شيوخ الأصحاب، والثاني: وهو الأصح وبه إجاب الشيخ أبو حامد وابن الصباغ وسائر العراقيين والإمام والغزالي لا يكون يميناً لأن اليمين بإسم معظم والأسماء التي تطلق في حق الخالق والمخلوق إطلاقاً واحداً ليس لها حرمة ولا عظمة قلت الأصح أنه يمين وبه قطع للراقي في المحرر وصاحب التنبية والجرجاني وغيرهما من العراقيين لأنه اسم يطلق على الله وقد نواه وقولهم ليس له حرمة مردود والله أعلم والسميع والبصير والعليم والحكيم من هذا النوع لا من الثاني على الأصح. انظر: الوسيط (٢٠٨/٧)، العزيز (٢٤١/١٢-٢٤٢)، الروضة (١٢/٨).

(٥) الصحيح المنصوص الذي قطع به الجمهور أنه يمين؛ لأنه غلب استعماله في اليمين لتفسير هذه القرينة صارفة للفظ إلى معنى استحقاق الإلهية والعظمة، انظر: الروضة (٨/١٣)، تحفة المحتاج (٨/١٠).

(٦) لأنه يطلق عليها. انظر: تحفة المحتاج (٨/١٠).

(٧) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "وسلطته".

(٨) كذا في الأصل و (أ) وفي (ب) (بقائه) وفي (ج): "بقائه" (مع وجود همزة فوق الياء).

(٩) لأنها من صفات الذات لم يزل موصوفاً بها. انظر: للمذهب (١٢٩/٢)، نهاية المحتاج (١٢٧/٨).

(١٠) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "للمري".

(١١) لأنه قد يستعمل فيها. انظر: للمذهب (١٢٩/٢)، مغني المحتاج (٣٢٢/٤)، نهاية المحتاج (١٢٧/٨).

ولو قال: وكلام الله أو كتاب الله أو بالقرآن أو بالمصحف، أو بالمثبت أو (بـ) المكتوب^(١) فيه (أو بحرمة المكتوب فيه)^(٢) فيمين^(٣)، ولو أراد بالمصحف (الورق)^(٤) (أو)^(٥) الجلد فلا يمين، ولو قال: أقسم بالله أو أقسمت به (أو أحلف بالله)^(٦) أو حلفت (بـ)^(٧) وأراد اليمين أو أطلق فيمين وإن أراد الإخبار عن الماضي أو المستقبل فلا.

ولو قال: أشهد بالله أو شهدت به أو (أيم)^(٨) الله أو أيمين الله أو أعزم بالله أو عزمت بالله أو لاها الله أو لعمر الله أي (بقاؤه)^(٩)، (فإن)^(١٠) أراد اليمين فيمين^(١١)، وإن أراد غيرها أو أطلق فلا ولو قال: وعهد الله أو على عهد الله وميثاقه ودمته وأمانته وكفاله ونوى اليمين فيمين، وإن أراد العبادات أو أطلق فلا ولو قال: إن فعلت كذا أو إن لم أفعل كذا فعلي صوم أو (صلاة)^(١٢) أو صدقة أو نذر أو كفارة يمين وحنت لزمته كفارة يمين لا الملتزم، ولو قال: فعلي يمين وحنت فلا كفارة، ويسمى هذا التعليق يمين اللجاج^(١٣).

ولو قال لآخر: يميني في يمينك وأراد أنه إذا حلف الآخر صرت حالفاً فلفغو، وإن أراد أنه متى طلق امرأته طلقت (امرأته)^(١٤) أيضاً صح وطلقت امرأته إذا طلق الآخر، ولو قال إن

(١) كذا في الأصل و(ج) وفي (أ) و(ب): "المكتوب".

(٢) سقطت من (أ) وهي مثبتة في الأصل و(ب) و(ج).

(٣) لأنه كلام الله ومن صفات الذات. انظر: تحفة المحتاج (٨/١٠).

(٤) كذا في الأصل و(ج) وفي (أ) و(ب): "الورق".

(٥) كذا في (أ) وفي الأصل و(ب) و(ج): "و".

(٦) سقطت من (أ) وهي مثبتة في الأصل و(ب) و(ج).

(٧) كذا في الأصل و(ب) و(ج) وفي (أ): "بالح".

(٨) كذا في الأصل و(أ) و(ج) وفي (ب): "أو وأيم".

(٩) كذا في الأصل وفي (أ) (بقاؤه) وفي (ب) (بقاه) وفي (ج): "بقاؤه".

(١٠) كذا في الأصل وفي (أ): "فإن" وفي (ب): "فان" وفي (ج): "فانذا".

(١١) وقد ورد في الشرع ما يدل على أنها تستعمل في اليمين، قال الله تعالى: (إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ ... [سورة المنافقون: ١]).

(١٢) كذا في الأصل وفي (أ) و(ب) و(ج): "صلوة".

(١٣) تقدم بيانه ص ١٣٤.

(١٤) كذا في الأصل و(أ) و(ج) وفي (ب): "امرأتي".

فعلت كذا فأيمان البيعة لازمة لي، وكانت البيعة على عهد رسول الله (- صلى الله عليه وسلم)^(١) بالمصافحة (فأضاف)^(٢) إليها "الحجاج"^(٣) اسم الله تعالى والطلاق (والعتاق)^(٤) والحج والصدقة، فإن لم يرد ما رتبته "الحجاج"، فلا شيء (عليه)^(٥) (وإن)^(٦) (أراد)^(٧) ولم ينكر الطلاق والعتاق والحج والصدقة لفظاً فكذا، وإن ذكرها وقال: بطلاقها وعتاقها وحجها وصدقته فكذا في الطلاق والعتاق وفي الحج والصدقة للكفارة كيمين اللجاج .

واليمين (مكروهة)^(٨) إلا فيما شاع في طاعة كقوله: والله (لأصليين)^(٩) (للاصلاة)^(١٠) ولا أشرب الخمر، وكذا الأيمان اللازمة في الدعوى إذا كان (صادقاً)^(١١)، وإن كان كاذباً عصى وكفر حتى لو حلف في القسمات خمسين يمينا كاذباً لزمته خمسون كفارة ثم إن حلف على ترك مأمور (كالصلاة)^(١٢) المفروضة أو فعل منهي كالزنا عصى ووجب الحنث والتكفير.

وإن حلف على ترك مندوب كعبادة المريض أو فعل مكروه كالاستنجاء باليمين استحب الحنث والتكفير، وإن حلف على فعل مباح كالأكل والنوم أو تركه فحفظ اليمين أفضل من حنثه، ولو حلف أن لا يأكل ظبياً (و)^(١٣) لا يلبس ناعماً (لينا)^(١٤) اختلف في أنه يمين طاعة أو كراهة

(١) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج): "صلعم".

(٢) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "وأضاف".

(٣) هو أبو محمد الحجاج بن يوسف بن الحكم الثقفي، ولد في الطائف سنة (٤٠هـ - ٦٦٠م)، ونشأ فيها، قائد داهية، سفاك، سفاخ، وخطيب. نائب عبد الملك بن مروان، حيث كان عاملاً على العراق وخراسان، توفي سنة (٩٥هـ - ٧١٤م). انظر: الأعلام (١٦٨/٢)، وفيات الأعيان (٢٩/٢ وما بعدها).

(٤) كذا في الأصل و (أ) وفي (ب) و (ج): "والعتق".

(٥) سقطت في (ب) وهي مثبتة في الأصل و (أ) و (ج).

(٦) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "فإن".

(٧) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "أراد".

(٨) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "مكروه".

(٩) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "لا أصليين".

(١٠) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب) و (ج): "الصلوة".

(١١) سقطت في (أ) وهي مثبتة في (ج) و (ب) و (ج).

(١٢) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب) و (ج): "كالصلوة".

(١٣) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "أو".

(١٤) سقطت في (أ) و (ب) و (ج) وهي مثبتة في الأصل.

، والأصوب أنه يختلف باختلاف الناس وقصودهم، ويجوز أن يكفر قبل الجنت إن كفر بغير الصوم ^(١) وكان الحنث (جائزاً) ^(٢)، ولا يجوز (إن) ^(٣) كان محرماً .

ويجوز تقديم كفارة الظهار على العود وكفارة ^(٤) القتل على الموت، وتعجيل المنذور المعلق على الوجوب إن كان مالياً ^(٥) أما (إذا) ^(٦) كان بندياً كالصوم فلا ^(٧)، ويشترط أن يكون الحالف مكلفاً مختاراً ^(٨)، فلا كفارة على الصبي والمجنون والمكره ^(٩)، و(تجب) ^(١٠) على السكران والكافر.

-
- (١) أقوله - صلى الله عليه وسلم -: "كفر عن يمينك ثم انت الذي هو خير". أخرجه البخاري (الإيمان والنذور : ٦١٣٢) مسلم (الإيمان : ٣١٢٠)، النسائي (الإيمان والنذور : ٣٧٢٣)، أبو داود (الإيمان والنذور : ٢٨٥٢) أحمد (مسند الشاميين : ١٦٥٩٤)، الدارمي (النذور والإيمان عن رسول الله : ٢٢٤١) ، وستأتي تتمته في بيان جواز تقديم الكفارة .
- (٢) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب) و (ج) : "جائزاً".
- (٣) سقطت في (أ) وهي مثبتة في الأصل و (ب) و (ج).
- (٤) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب) : "كفارت".
- (٥) أقوله - صلى الله عليه وسلم -: "كفر عن يمينك ثم انت الذي هو خير". تقدم تخريجه في الصفحة نفسها . وستأتي تتمته في بيان جواز تقديم الكفارة .
- ولأنه حق مالي وجب بسببين -هما اليمين والحنث معاً- فجاز تعجيله بعد وجود أحدهما كالزكاة قبل الحول . انظر : مغني المحتاج (٣٢٧/٤)، نهاية المحتاج (١٨١/٨).
- (٦) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ) : "إن".
- (٧) لأنه عبادة بدنية فلم يجز تقديمها عن وقت وجوبها بغير حاجة كصوم رمضان . انظر : مغني المحتاج (٣١٦/٤)، نهاية المحتاج (١٨١/٨) .
- (٨) أقوله تعالى : (لَا يُؤْخَذُكُمُ اللَّهُ بِالْفُحْشِ فِي آيَاتِكُمْ وَلَكِنْ يُؤْخَذُكُم بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ) [سورة المائدة : ٨٩] .
- (٩) أقوله - صلى الله عليه وسلم - : "رفع القلم عن ثلاث : عن الصبي حتى يبلغ، وعن النائم حتى يستيقظ، وعن المجنون حتى يفوق". رواه الترمذي (الحدود : ١٣٤٣)، النسائي (الطلاق : ٣٣٧٨)، أبو داود (الحدود : ٣٨٢٢)، ابن ماجه (الطلاق : ٢٠٣١)، أحمد (مسند العشرة : ٨٩٦)، الدارمي (الحدود : ٢١٩٤)، صحيحه الحاكم وابن حبان، وقال الحاكم : على شرط مسلم . انظر : الدراية في تخريج أحاديث الهداية (٢٤٨/١)، نصب الرية (٢٣٣/٢)، خلاصة البدر المنير (٩١/١) .
- (١٠) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب) و (ج) : "يجب".

فصل

المرجع في البر^(١) والحنث^(٢) اتباع اللفظ وقد يتطرق إليه التقييد والتخصيص بالنية ، فإن كان له (معنيان)^(٣) أو أكثر ونوى واحداً منهما حمل عليه، وإن أطلق رجح بالحقيقة ثم (بالمعارف)^(٤) .
واللفظ أنواع:

النوع الأول: الدخول والمسكنة:

ولو حلف لا يدخل الدار حنث بالحصول في عرصتها^(٥)، وأبنيتها من الغرف وغيرها حتى الدهليز^(٦)، ولا يحنث بصعود سطحها من الخارج، (وإن)^(٧) كان محوطاً^(٨)، ولا بدخول الطاق خارج الباب^(٩)، ولا بالجلوس خارج الباب على العتبة قال "المتولي": (والزريبة)^(١٠) المختصة بالدار الداخلة في حدها من الدار، و(يحنث)^(١١) بدخولها إن كان لها باب مسقفة كانت

(١) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "الحنث".

(٢) كذا في الأصل و (ج) و (أ) وفي (ب): "معينان".

(٣) كذا في الأصل و (ج) وفي (أ) و (ب): "التعارف".

(٤) عرصه الدار مساحتها ، وهي البقعة الواسعة التي ليس فيها بناء ، والجمع عراض. انظر : لسان العرب ، مادة : عرص (٥٣/٧) والمصباح المنير (ص ١٥٣) .

(٥) لأن الجالس فيه يسمى عرفاً جالساً بدار فلان . انظر : تحفة المحتاج (٢٦/١٠) ، نهاية المحتاج (٨/٢٠٠) .

(٦) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "فان".

(٧) لأنه لا يسمى داخل الدار لغة ولا عرفاً ؛ ولأنه حاجز بقي الدار الحر والبرد فهو كحيطانها . انظر : تحفة المحتاج (٢٦/١٠) ، مغني المحتاج (٤/٣٣٢) ، نهاية المحتاج (٨/١٩١) .

(٨) لأنه وإن كان منها ويدخل في بيعها لا يقال لمن دخله إنه داخلها. انظر : تحفة المحتاج (٢٦/١٠) ، مغني المحتاج (٤/٣٣٢) ، نهاية المحتاج (٨/١٩١) .

(٩) كذا (ب) و (ج) في الأصل: "والزريبة" وفي (أ) (والزريبة) . والزرريبة: هي حظيرة الغنم، والجمع زرائب . انظر : لسان العرب سادة : زرب (١/٤٤٧) المصباح المنير (ص ٩٦) .

(١٠) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب) و (ج): "الحنث".

أو لم تكن^(١)، وإن لم يكن^(٢) لها باب، فلا يحنتُ بدخلها، ولو حلفَ ليخرجنُ من الدارِ برُ بصعودِ سطحها^(٣).

ولو حلفَ لا يدخلُ الدارَ وهو داخلٌ أو لا يخرجُ، وهو خارجٌ أو لا يتزوجُ وهو متزوجٌ أو لا يتطيبُ، وهو متطيبٌ أو لا يتطهرُ، وهو متطهرٌ أو لا يتوضأُ^(٤) وهو متوضئٌ أو لا يطأُ^(٥) وهو مجامعٌ أو لا يصومُ وهو صائمٌ^(٦) أو لا يغضبُ وهو غاضبٌ، أو لا يتختمُ وهو متختمٌ أو لا يتخضبُ وهو متخضبٌ فاستدامَ لم يحنتُ^(٧) ولو حلفَ لا^(٨) يلبسُ وهو لابسٌ أو لا يركبُ وهو راكبٌ أو لا يقومُ وهو قائمٌ^(٩) أو لا يقعدُ وهو قاعدٌ، أو لا يستقبلُ وهو مستقبلٌ أو لا يقيمُ، وهو مقيمٌ أو لا يسكنُ وهو ساكنٌ أو لا يساكنُ^(١٠) وهو مساكنٌ^(١١) فاستدامَ حنتُ^(١٢).

(١) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "يكن".

(٢) كذا في الأصلي و (ب) و (ج) وفي (أ): "تكن".

(٣) لأنه يصح أن يقال: ليس هو في الدار وإذا لم يكن فيها كان خارجاً. انظر: الروضة (٨/ ٢٥)

(٤) كذا في الأصل وفي (أ): "يتوضوء" وفي (ب): "يتوضأ" وفي (ج): "يتوضاء".

(٥) كذا في الأصل وفي (أ) (بطاءها) وفي (ب): "يطأ" وفي (ج) (بطاء).

(٦) كذا في الأصل وفي (أ): "صايم" (مع وجود همزة فوق الياء) وفي (ب) و (ج): "صايم".

(٧) أما عدم حنته بالدخول فلأن الدخول يعني الانفصال من خارج إلى داخل، والزواج عكسه ولم يوجد ذلك في الاستدامة، وأما غير الدخول والخروج فعدم الحنت فيها راجع إلى نسيان الشيء والغفلة عنه، إذ يقال:

مثلاً: تزوجت شهراً بل من شهر؛ لأن التزوج قبول العقد. انظر: المذهب (١٣٢/٢) تحفة المحتاج (٢٤٠-٢٤١/١٠)، مغني المحتاج (٣٣١/٤)، نهاية المحتاج (١٨٩/٨-١٩٠).

(٨) كذا في الأصل (أ) و (ب) وفي (ج): "أن لا".

(٩) كذا في الأصل وفي (أ) (قائم) وفي (ب) و (ج): "قائم".

(١٠) سقطت من (ج) وهي مثبتة في الأصل و (ب) (يساكن) وفي (أ): "يساكن".

(١١) سقطت في (ج) وهي مثبتة في الأصل و (ب) وفي (أ): "يساكن".

(١٢) لأنه يسمى لابساً وراكباً وساكناً ومقيماً، فهي تقدر بزمان، فيقال ليست يوماً وركبت يوماً وهكذا، بخلاف التزوج والتطيب ونحوه. انظر: المذهب (١٣٢/٢)، الروضة (٢٦/٨)، تحفة المحتاج (٢٤٠، ٢٤١/١٠)، مغني المحتاج (٣٣١/٤).

ولو حلف لا يسافر، وهو مسافر، فتوقف أو أخذ (في العود) ^(١) لم يحنث ^(٢)، (وإن سار) ^(٣) في وجه آخر حنث، ولو حلف لا يدخل الدار ثم أدخل في الدار يده أو رأسه أو رجله، وهو قاعد خارجها لم يحنث ^(٤)، وإنما يحنث إذا وضعهما فيها واعتمد عليهما ^(٥)، أو حصل في الدار متعلقاً بشيء، ولو دخلها ناسياً أو مكرهاً أو جاهلاً لم يحنث، وكذا لو حمل ^(٦) (أو) ^(٧) أدخل (بلا إذن) ^(٨) ولم (تتحل) ^(٩)، ولو حلف لا يخرج فأخرج يديه أو رجله وهو قاعد فيها لم يحنث. ولو حلف لا يدخل أو لا يسكن بيتاً فالبيت يقع على المبنى من طين وأجر ومدبر وخشب وقصب وصوف وبر وشعر وجلد، فإن نوى نوعاً منها حمل عليه وإن أطلق يحنث ^(١٠) بالكل قروباً كان أو بدوياً ولا يحنث ^(١١) بالبيع و(الكنائس) ^(١٢) والحمام و(الرحى) ^(١٣) والغار في الجبل

(١) سقطت في (ج) وهي مثبته في الأصل و (أ) و (ب).

(٢) لأنه أخذ في ترك السفر. انظر: المذهب (١٣٢/٢).

(٣) كذا في الأصل و (ج) وفي (أ) (فإن سافر) وفي (ب): "وإن سافر".

(٤) لأنه لا يسنى داخلاً، ولأن كمال الدخول والخروج لا يحصل بذلك. انظر: المذهب (١٣٢/٢)، تحفة المحتاج (٢٧/١٠)، مغني المحتاج (٣٣٢/٤)، نهاية المحتاج (١٩٢/٨). وقد ثبت أن النبي -صلى الله عليه وسلم- كان يخرج رأسه إلى عائشة -رضي الله عنها- وهو معتكف ولم يعد خروجاً مبطلاً للاعتكاف. أخرجه البخاري (كتاب الحيض: ٢٩٠)، النسائي (الحيض والاستحاضة: ٣٨٥).

(٥) لأنه يسنى داخلاً. انظر: تحفة المحتاج (٢٧/١٠)، مغني المحتاج (٣٣٢/٤)، نهاية المحتاج (١٩٢/٨).

(٦) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "و".

(٧) سقطت في (أ) وهي مثبته في الأصل و (ب) و (ج).

(٨) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج): "ينحل".

(٩) لأن البيت يطلق على جميع ذلك حقيقة ولغة، لأن أهل البادية يسمون بيت الشعر ونحوه بيتاً وإذا تبين هذا العرف عندهم ثبت عند سائر الناس. انظر: العزيز (١٢/٢٨٤)، تحفة المحتاج (٣١/١٠-٣٢)، نهاية المحتاج (١٩٥/٨).

(١٠) لأنها ليس للإيواء والسكن، ولا يقع عليها اسم البيت إلا بضرب تقييد. انظر: العزيز (١٢/٢٨٥) و (الروضة/٢٧/٨).

(١١) كذا في الأصل وفي (أ): "الكنائس" (بوجود همزة فوق اللام) وفي (ب) و (ج): "الكنائس".

(١٢) كذا في الأصل وفي (أ): "الرحاء" وفي (ب): "الرحى" وفي (ج): "الرحا".

والكعبة والمساجد^(١) ودلهيز دار وصحنها وصفتها^(٢)، ولو قال بالعجمية: درخانه نشوم أو نروم^(٣) لم يحنث بدخول بيت الشعر، والوبر والخيام لأن العجم لا يطلقون اسم البيت عليها.

قال "صاحب التهذيب في التعليقة: ولو قال: لا أدخل بيت فلان فدخل داره ولم يدخل بيته لم يحنث^(٤)، ولو قال: لا أدخل دار فلان فدخل بيته في الدار حنث، ولو قال بالفارسية: بخانه فلان نشوم^(٥) فدخل داره أو بيته (حنث)^(٦)، ولو قال: بسراري فلان در نشوم^(٧) وله بيت منفرد فدخله لم يحنث.

ولو حلف لا يسكن هذه الدار أو القرية أو البلدة أو لا يقيم فيها وهو عند الحلف فيها ومكث ساعة بلا عذر حنث^(٨)، (وإن)^(٩) أخرج أهله ومتاعه^(١٠)، ولو خرج وترك فيها أهله ومتاعه لم يحنث، ولو حلف لا يسكن داراً فانتقل إليها منفرداً بلا أهل (ومتاع)^(١١) حنث، ولو مكث لعذر بأن أغلق عليه أو مئع من الخروج، أو خاف على نفسه أو ماله لو خرج، أو كان

(١) لقول الله تعالى: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ أَنْ لَا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ [سورة الحج: ٢٦] وقوله تعالى: ﴿فِي بُيُوتٍ لِّذُنَّ اللَّهُ أَنْ تَرْفَعَ وَتَفْخَرْ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ [سورة النور: ٣٦]. انظر: العزيز (٢٨٦/١٢).

(٢) لأنها لا تسمى بيتاً عرفاً. انظر: المهذب (١٣٣/٢)، مغني المحتاج (٣٣٤/٤).

(٣) جملة فارسية تعني: "لا أدخل البيت".

(٤) لأن البيت خلاف الدار، فالدار اسم لجميع المنزل المشتغل على دلهيز وصحن وصفة وبيوت، والبيت اسم لمسكن واحد جزء من الدار أو غير جزء. انظر: حاشية الشرواني على تحفة المحتاج (٣٢٧-٣٣٠)، نهاية المحتاج (١٩٥/٨) ولم أعثر عليه في التعليقة للبغوي.

(٥) جملة فارسية تعني: "لا أدخل بيت فلان".

(٦) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "حنث".

(٧) جملة فارسية تعني: "لا أدخل قصر فلان".

(٨) لأن استدامة السكنى بمثابة الابتداء لذلك يقال: سكنت الدار شهراً كما يقال: البسيت شهراً، انظر: العزيز

(٢٨٦/١٢)

(٩) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "و أن".

(١٠) لأنه حلف على سكنى نفسه، لا أهله ومتاعه، انظر: الروضة (٢٨/٨)، مغني المحتاج (٣٢٩/٤).

(١١) كذا في الأصل و (ج) وفي (أ): "ولامتناع".

مريضاً أو زمنياً لا يقدر على الخروج ولا (على)^(١) من يخرج له لم يحنث، ولو وجده ولم يأمره حنث.

ولو مكث (مشتغلاً)^(٢) بأسباب الخروج بأن انتهض لجمع المتاع وإخراج الأهل ولبس الثياب لم يحنث^(٣) كما لو خرج في الحال، ثم عاد لنقل متاع أو زيارة أو عيادة أو عمارة، ولو عاد وليث من غير غرض مما ذكر حنث ولو احتاج إلى أن يبيت ليلة أو أكثر (فيها)^(٤) لحفظ المتاع أو خرج في الحال، ثم دخل من باب، وخرج من آخر لم يحنث، ولو تردد ساعة فيها بلا غرض حنث، ولو عاد مريضاً في الخروج لم يحنث، ولو قعد عنده حنث، ولو كان خارجاً وقت الحلف فدخل لم يحنث ما لم يمكث بلا غرض كنقل متاع وزيارة وعبادة وضيافة وعمارة وشبهها. ولو قال: والله لا أسكن فلاناً (وفارقه)^(٥) في الحال أو فارقه فلان فلا حنث^(٦)، وإن أقام^(٧) (و) للفلان حنث، وإن اشتغل واحد منهما بأسباب الخروج، فعلى ما ذكر في السكون، ولو أقام كل واحد منهما في دار فلا مساكنة (سواء)^(٨) كانتا صغيرتين أو كبيرتين، أو كانت (أحدهما)^(٩) كبيرة والأخرى صغيرة كحجرة بجنب دار وسواء كانا في درب نافذ أو (غيره)^(١٠)، ولو سكنا في بيتين من خان واحد أو دار كبيرة فلا مساكنة كانا متلاصقين أو متفرقين، ولا يشترط في الخان أن يكون على كل بيت منها باب وغلقي، وشرط ذلك في بيت

(١) كذا في الأصل و (أ) (ج) وفي (ب): "له".

(٢) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "واشتغل".

(٣) لأن المشتغل بذلك لا يعد ساكناً وإن طال مقامه لأجله. انظر: العزيز (٢٨٧/١٢)، تحفة المحتاج (٢٢١/١٠).

، مغني المحتاج (٣٣٠/٤).

(٤) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "منها".

(٥) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "وفارقه".

(٦) لانتفاء المساكنة إذ المفاصلة لا تتحقق إلا من اثنين. انظر: المهذب (١٣٢/٢)، تحفة المحتاج (٢٣/١٠).

، نهاية المحتاج (١٨٨/٨).

(٧) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب) و (ج): "أو".

(٨) كذا في الأصل و (ج) وفي (أ): "سواء" وفي (ب): "سوا".

(٩) كذا في الأصل و (ب) وفي (أ) و (ج): "أحدهما".

(١٠) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب) و (ج): "غيرها".

(الدار) ^(١) الكبيرة، فإن لم تكن ^(٢) أو سكنا صُفْتَيْنِ أو بيتاً وصُفَّةً فمساكنة، ولو أقاما في بيتين - من دارٍ صغيرةٍ فمساكنة، وإن كان لكل ^(٣) (واحد) منهما بابٌ وغُلَقٌ، ولو كان أحدهما في الدارِ وأخر في حجرةٍ منفردةٍ المرافق وبابها في الدارِ فلا مساكنة، والمرافقُ المستحم والمطبخُ والمرقى وغيرها.

وإذا قال: لا أسكنُ فلاناً فإن قَبِدَ المساكنةَ ببعضِ المواضعِ لفظاً بأن قال في هذه الدارِ أو البيتِ فيحنتُ بالمساكنةِ في ذلكِ الموضعِ، ولو كانا فيه وقتَ الحلفِ ففارقَ أحدهما فلا حنث، وإن مكثا فيه بلا عذرٍ حنثَ الحالفُ، وإن بني بينهما (حائِلٌ) ^(٤) من طينٍ أو غيرهٍ حنثٌ؛ لحصولِ المساكنةِ إلى إتمامِ البناءِ. نعم لو خرجَ أحدهما في الحالِ، وبني الجدارَ ثم عادَ فلا حنثٌ.

قال "المؤلفي" ^(٥): ولو أرخى بينهما (سترٌ) ^(٦) في الوقتِ، وأقام كل في جانبٍ حنثٌ إلا أن يكونا من أهلِ الخيامِ، وإن لم يقيدَ لفظاً ونوى موضعاً معيناً من دارٍ أو بيتٍ أو دربٍ أو خيمةٍ أو محلةٍ أو بلدٍ، فاليمينُ محمولةٌ على ما نوى، ولا يحنثُ بالمساكنةِ في غيره، والاعتبارُ في الانتقالِ بالبدنِ دونَ الأهلِ والمالِ كما سبق، ولو حلفَ لا يشتري في هذه القريةَ فأقامَ فيها أكثرَ الشتاءِ وفارقها قبل تمامه لم يحنثُ.

(١) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ) "دار".

(٢) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب) و (ج): "يكن".

(٣) استطت في (أ) وهي مثبتة في الأصل و (ب) و (ج).

(٤) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج): "حائِلٌ".

(٥) انظر قوله في مغني المحتاج (٣٣٠/٤).

(٦) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "سترٌ".

النوع الثاني: (الأكل)^(١) والشرب:

(ولو)^(٢) قال: لا أشرب من ماء هذه (الإدابة)^(٣) أو النهر أو (الجرة)^(٤) حنث (بشربة)^(٥)، أخذته وشرب أو كرع قل أو كثر، ولو قال: والله لأشربن من (مانئ)^(٦) بر بما شرب وإن قل؛ لأن من للتبعيض.

ولو قال: لا أشرب ماء هذه الإدابة أو (الجُب)^(٧) أو (المصنع)^(٨) أو غيرها مما يمكن شربه جميعاً، ولو في مدة طويلة لا يحنث إلا بشربه جميعاً إلا الليل الذي يبقى في العادة، ولو قال: لأشربن ماء هذه الإدابة أو (الجُب)^(٩) أو (المصنع)^(١٠) لم يبر إلا بشرب الجميع، ولو قال: لا أشرب ماء (هذا)^(١١) النهر أو البحر لم يحنث بشرب بعضه^(١٢) ولزمته الكفارة في الحال^(١٣)؛ لأنه معلق بالفعل، وتحقق العجز في الحال بخلاف ما لو قال: لا أشرب ماء هذا البحر، فإنه كف

(١) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "في الأكل".

(٢) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج): "فلو".

(٣) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "الإدابة".

(٤) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "الجرة".

(٥) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب) و (ج): "بشربة ماء".

(٦) كذا في الأصل وفي (أ): "مانية" (بوجود همزة فوق الياء) وفي (ب): "مانية" وفي (ج): "ماء".

(٧) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "الخب". والخب: اللبن، مذكر. وقيل: هي البئر لسم تطون. وقيل: هي الخيطة الموضوعة من الكلب. وقيل: هي البئر الكثيرة السماء البعيدة القعر. انظر: لسان

العرب مادة: جيب (٢٥٠/١).

(٨) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "المصنع".

(٩) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "الخب".

(١٠) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "المصنع".

(١١) كذا في الأصل و (ب) وفي (أ): "هذه" وفي (ج): "هذه".

(١٢) لعجزه عن شرب الجميع، انظر: العزيز (١٢/ ٢٩٠).

(١٣) لأن العجز متحقق في الحال والانتظار إنما يحسن فيما يتوقع حصوله، انظر: العزيز (١٢/ ٢٩١).

الروضة (٨/ ٣١).

وتحقق الكف كما في (تعليق)^(١) الطلاق بالمستحيل، ويضعف قول مَنْ رَجَعَ ثُمَّ الوقوع (وهنا)^(٢) المنع وكلاهما كَفٌّ.

ولو قال: لأصعدن السماء أو لأهلبن الحجر ذهباً أو لأشربن ماء هذه الإداوة ولا ماء فيها أو لأقتلن فلاناً وهو ميت فهو كقوله: لأشربن ماء هذا البحر. ولو قال: لا أصعدُ السماء، (أو)^(٣) لا أقتلُ الموتى لم ينعقد، فلا كفارة ويتأيد به تعليق الطلاق بالمستحيل، ويضعف (به)^(٤) قول الوقوع، ولو قال: لأقتلن فلاناً وهو يظنه حياً وكان ميتاً فلا كفارة.

ولو قال: لا أكلُ خبز الكوفة^(٥) أو بغداد^(٦) لم يحنث بأكل بعضه إلا أن (ينويه)^(٧).

ولو قال: لأشربن ماء هذه الإداوة^(٨) فأنصب قبل شربه، وبعد تمكنه أو مات حنثاً، وإن لم يتمكن فلا، ولو قال: لأشربنه ثم صبته في حوض ثم شرب من موضع يعلم أنه وصل إليه بر، ولو قال: لا أشربُ منه وصبه في حوض وشرب منه حنث، وكذا لو قال: لا (أشرب)^(٩) من لبن هذه البقرة فخلط بلبن غيرها، بخلاف ما لو قال: لا أكل هذه (للشجرة)^(١٠) فخلطها بصبرة^(١١) فإنه لا يحنث إلا بأكل الجميع.

(١) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "التعليق".

(٢) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "وهنا".

(٣) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "و".

(٤) سقطت في (أ) و (ب) و (ج) وهي مثبتة في الأصل.

(٥) الكوفة مدينة عراقية مشهورة، يطلق عليها وعلى البصرة العراقيين، سميت بالكوفة أو الكوفان والذي هو اسم أرض، وبذهبت جماعة إلى أنها سميت كوفة بموضعها من الأرض وذلك أن كل رملة يخالطها حصباء تسمى كوفة وقال آخرون سميت كوفة لأن جبل ساتئدا يحيط بها كالكتاف عليها وقال ابن الكلبي سميت بجبل صغير في وسطها كان يقال له: كوفان، وقد سبق ذكرها (ص ١١٢). انظر: معجم البلدان (٤/٤٩٠-٤٩٣).

(٦) تقدم التعريف بها ص ٥١.

(٧) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "ينوه".

(٨) الإداوة بالكسر: إناة صغير من جلد يُتخذ للسماء كالسطيحة ونحوها. وإداوة الشيء وأدواته: ألغته. انظر: لسان العرب، مادة: أدا (٤/٢٥٠).

(٩) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج): "لا أشرب".

(١٠) كذا في الأصل و (ب) وفي (أ) و (ج): "للشجرة".

(١١) الصبرة: الطعام المجموع كالكوسة. انظر: لسان العرب، مادة: صبر (٤/٤٤١) والمصباح المنير (ص ١٢٦).

ولو قال: لا أكل هذين الرغيفين أو لا ألبس هذين الثوبين لم يحنث إلا بأكلهما ولبسهما معاً أو على التعاقب أو بنزع أحدهما ولبس الآخر، ولو قال: لأكلنهما أو لألبسنهما لم يبرأ إلا بأكلهما ولبسهما (معاً) ^(١) (أو) ^(٢) على التعاقب، ولو قال: والله لا أكل السمك واللبن والخسبز لم يحنث بأكل البعض، ولو كرر لا يحنث بأكل البعض .

ولو قال: لا أكلم زيداً و(عمراً) ^(٣) أو لا أكل اللحم والعنب أو الخبز والجبن لم يحنث إلا (بتكليمهما) ^(٤) (أو أكلهما) ^(٥) إلا أن ينوي غير ذلك لأن الواو العاطفة تجعلهما كشيء واحد. و(أو أكلهما) ^(٦) ولا (عمراً) ^(٧) ولا أكل اللحم (والعنب) ^(٨) حنث بكل واحد منهما، و(أو أكلهما) ^(٩) لا (تحتل) ^(١٠) (أحدهما) ^(١١) يحنث الأخرى ^(١٢)، ولو قال: لا أكلم (أحدهما) ^(١٣) أو واحداً منهما ولم يقصد واحداً بعينه وكلم أحدهما حنث (ولا تحتل) ^(١٤).

ولو قال: لا أكل هذا الرغيف وهذا الرغيف، قال "الغزالي" في البسيط: قال الأصحاب: لا يحنث إلا بأكلهما، ثم قال: وهو مشكل، ولكن قطع الأصحاب بما (ذكرنا) ^(١٥) ^(١٦)، قال

- (١) سقطت من (ب) وهي مثبته في (أ) و (ب) و (ج).
- (٢) سقطت من (أ) وهي مثبته في الأصل و (ب) و (ج).
- (٣) سقطت من (ج) وهي مثبته في الأصل وفي (أ) و (ب): "وعمرؤ".
- (٤) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "بتكلمها".
- (٥) سقطت من (أ) وهي مثبته في الأصل و (ب) و (ج): "وأكلهما".
- (٦) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب) و (ج): "عمرؤ".
- (٧) كذا في (ط) وفي (أ) و (ب) و (ج): "ولا العنب".
- (٨) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "وهو".
- (٩) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج): "ينحل".
- (١٠) كذا في الأصل وفي (أ) و (ج): "أحديهما" وفي (ب): "أحدهما".
- (١١) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "الأخر".
- (١٢) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج): "فكلم أحديهما".
- (١٣) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب): "وتحتل".
- (١٤) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج): "ذكرناه".

(١٥) انظر: البسيط (٤٥/٩ب) حيث قال: وذكرنا نظير هذا في الطلاق في التعليق بشرطين وفي اليمين مزيد إشكال ليس في التعليق بالشرط، إذ قوله: والله لا أكل ولا أكلم زيداً معناه: والله لا أكل والله لا أكلم زيداً وهو كقوله: رأيت زيداً وعمراً معناه: رأيت زيداً ورأيت عمراً ولكن قطع الأصحاب بما ذكرناه، وقالوا:

"المتولي"^(١) ولو قال: لا ألبس هذا الثوب وهذا الثوب فهما يمينان؛ لوجود (حرف)^(٢) العطف؛ قال "الرافعي"^(٣)؛ وفيه توقف؛ لأن حرف العطف لو جعلهما يمينين لجعل قوله لا أكلم زيداً و(عمرأ)^(٤) يمينين، ولو قال: لا أكل هذا للرغيف لم يحنث بأكل بعضه، ولو أبقى ما يمكن التقاطه وأكله لم يحنث، ويتأيد قول "القاضي"^(٥) حسين في الطلاق^(٦) بهذا.

ولو قال: لا أكل ما على هذا الطبق من التمر فأكل ما عليه إلا ثمرة لم يحنث^(٧).

ولو قال: لأكلن (هذه)^(٨) الرمانة فترك حبة لم يبر، ولو قال: لا أكلها فترك حبة لم يحنث. ولو حلف لا يأكل الرأس أو لا يشتري أو قال: (سره)^(٩) بريان نخورم حمل على السذي بيان ويباع منفرداً وهو رأس الإبل والبقر والغنم دون رأس الطير والحوث والطبي (ونحوها)^(١٠) إلا أن (تباع)^(١١) (مفردة)^(١٢) في (بلد)^(١٣) فيحنث هناك، وفي (سائر)^(١٤) البلاد، ولو قصد أن لا يأكل ما يسمى رأساً حنث برأس السمك وغيره وإن قصد نوعاً خاصاً لم يحنث بغيره.

المعطوف والمعطوف عليه بمثابة الاسمين المذكورين في صفة التثنية وما من مسألة إلا وهي مبينة على قاعدة معنوية ولكننا ضبطناها بالصور لانتشارها.

(١) انظر قوله في العزيز (٢٩٣/١٢)، الروضة (٣٣/٨).

(٢) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "حروف".

(٣) انظر: العزيز (٢٩٣/١٢).

(٤) كذا في الأصل و (ب) وفي (أ) و (ج): "صرواً".

(٥) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "قاضي".

(٦) في أواسط النوع الحادي عشر: لو قال: إن أكلت هذا للرغيف فأنت طالق فأكلته إلا فتاتاً... إلخ.

(٧) للاحتشام من استيفائه أو لغير ذلك انظر: العزيز (٢٩٣/١٢)، الروضة (٣٣/٨).

(٨) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج): "هذا".

(٩) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "سره".

(١٠) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب) و (ج): "وغيرها"، ويعمل ذلك بأنه المتعارف حيث إنها تباع منفردة.

انظر: المذهب (١٣٤/٢)، تحفة المحتاج (٧٤/١٠)، مغني المحتاج (٣٣٥/٤)، نهاية المحتاج (١٩٧/٨).

(١١) كذا في الأصل و (ب) وفي (أ) و (ج): "يباع".

(١٢) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب) و (ج): "مفردة".

(١٣) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "بلد".

(١٤) كذا في الأصل وفي (أ): "سائر" (بوجود همزة فوق اللام) وفي (ب) و (ج): "سائر".

ولو حلف على البيض حمل على ما (يزايل)^(١) (بائضه)^(٢) حية^(٣) فلا يحنث ببيض السمك والجراد وغيرهما^(٤) ، ولا يحنث بخصية الشاة^(٥) ، وإن حلف بالعجمية ، ويحنث ببيض الدجاجة والحمام والنعام والبط والأوز والعصافير^(٦) ، ((ولو))^(٧) حلف على الخبز حنث^(٨) بخبز الشعير والبر والذرة والأرز والباقلية^(٩) والحمص والبطوط^(١٠) ، وإن لم يكن (معهود بلده)^(١١) ولم يشع^(١٢) كما لو حلف أن لا يلبس ثوباً حنث بأي ثوب كان ويحنث بالأقراص والرغفان والملق والمشحم وغيره سواء أكله ثريداً أو على (هيكته)^(١٣) .

- (١) كذا في الأصل و(ب) و(ج) وفي (أ): "يزايل" (برجود همزة فوق اللام). زلْ عُسْرُهُ ذَنْبٌ زَلْ مِنْهُ الشَّيْءُ كَذَلِكَ نَزَلَ عَنْ مَكَانِهِ زَلًّا مِنْ بَابِ ضَرْبٍ تَحْتَى عَنْهُ، وَقَوْسٌ زَلَاءٌ يَزِلُّ السُّهُمُ عَنْهَا لِسُرْعَةِ خُرُوجِهِ وَالْمَقْصُودُ بِهِ: أَيُّ مَفَارِقٍ. انظر: لسان العرب مادة: زل (٣٠٦/١١) والمصباح المنير (ص ٩٧).
- (٢) كذا في الأصل وفي (أ) و(ب) و(ج): "بائضة".
- (٣) لأنه الذي يفهم من البيض، انظر: العزيز (٢٩٤/١٢)، الروضة (٣٤/٨)، المذهب (١٣٤/٢)، نهاية المحتاج (١٩٧/٨).
- (٤) لأنه إما يزايله بعد الموت بشق البطن، هذا بالنسبة للسمك وأما الجراد فلكونه لا يؤكل منفرداً. انظر: المذهب (١٩٧/٨)، تحفة المحتاج (٣٥/١٠)، نهاية المحتاج (١٩٧/٨).
- (٥) لأنها تنعم عند الإطلاق، انظر: الروضة (٣٤/٨)، العزيز (٢٩٥/١٢).
- (٦) لأنه يخرج بعد الموت بشق البطن ويدخل فيه ببعض الدجاج والنعام والأرز والعصافير، انظر: العزيز (٢٩٥/١٢).
- (٧) لأنه المفهوم عند الإطلاق. انظر: تحفة المحتاج (٢٥/١٠)، مغني المحتاج (٣٣٦/٤).
- (٨) كذا في الأصل و(ب) و(ج) وفي (أ): "وإن".
- (٩) كذا في الأصل و(ب) و(ج) وفي (أ): "ولو حلف أن لا يأكل الخبز".
- (١٠) والباقلي: الفول، اسم ستراي، وحنث السجّحر، إذا شدّت اللام قصّرت، وإذا خففت مَدَدَتْ فَتَلَّتِ الباقلياء، واحدته باقلاءً وبقلاءة، والبقيل كل نبات اخضرى به الأرض. انظر: لسان العرب، مادة: بقل (٦٢/١١) والمصباح المنير (ص ٢٣).
- (١١) لأن الجميع خبز ولا يغير كونه غير معهود بلده، انظر: الروضة (٣٤/٨)، العزيز (٢٩٥ - ٢٩٦/١٢).
- (١٢) كذا في الأصل و(ج) وفي (أ): "معهود بلده" وفي (ب): "معهود بلده".
- (١٣) كذا في الأصل وفي (أ) و(ب): "يشع" وفي (ج): "يشع".
- (١٤) كذا في الأصل و(ج) وفي (أ): "هيكته" وفي (ب): "هيكته".

قال في العزيز^(١) والروضة^(٢) والعجاب^(٣): وسواء أبتلعه بعد (مضغ)^(٤) أو ابتلعه على هيئته وهذا نقيض لما ذكروا في الطلاق (وهو)^(٥) أنهم ذكروا هناك أنه لو علق على الأكل لم تطلق بابتلاعه بلا (مضغ)^(٦).

ولو حلف على اللحم (لا)^(٧) يحنث بشحم البطن والعين وبالإلية والسنام والمخ وبالأمعاء والطحال والكبد والكبد (والرئة)^(٨) والقلب وبالسمل والجراذ^(٩) ويحنث بشحم الظهر والجنب وبلحم الرأس والخد واللسان والأكارع بلحم النعم والخيل والوحش والطير (المأكول)^(١٠) ولا يحنث بغير المأكول كالذئب والحمار، ولا بالمأكول الميتة، والشحم يتناول شحم البطن لا شحم الظهر^(١١) والإلية ليست بلحم ولا شحم ولا سنام^(١٢)، والسنام ليس بلحم ولا شحم ولا إليه، والدم يتناول شحم الظهر والبطن والإلية، والسنام والأدهان كلها ولحم البقر يتناول لحم الجاموس والبقر الأهلي والوحشي^(١٣).

(١) انظر : (١٢ / ٢٩٦)

(٢) انظر : (٨ / ٣٥)

(٣) لم ألق على العجاب السذي هو شرح للبياب لعبد الغفار بن عبد الكريم بن عبد الغفار القزويني (٦٦٥ هـ). انظر حاشية الجبرمي (٣٢٨/٤)، فتح الوهاب (٣٤٩/٢)، طبقات الفقهاء (٢٨٩/١).

(٤) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب) و (ج) : " مضغ " .

(٥) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ) : " وهم " .

(٦) كذا في الأصل و (ج) وفي (أ) و (ب) : " مضغ " .

(٧) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج) : " لم " .

(٨) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب) و (ج) : " والرئة " .

(٩) لأنه لا يسمى لحماً في الحقيقة والعرف . انظر : المذهب (١٣٤/٢) ، تحفة المحتاج (٣٦/١٠) ، مغني

المحتاج (٣٣٦/٤) ، نهاية المحتاج (١٩٨/٨) .

(١٠) كذا في الأصل وفي (أ) و (ج) : " المأكول " وفي (ب) : " المالك " . وأما الحنث فيعود لصدق اسم اللحم

عليه . انظر : المذهب (١٣٤/٢) ، مغني المحتاج (٣٣٦/٤) .

(١١) لأنه يسمى لحماً . انظر : تحفة المحتاج (٣٦/١٠) ، مغني المحتاج (٣٣٧/٤) ، نهاية المحتاج (١٩٨/٨) .

(١٢) لمخالفتها في الاسم والصفة . انظر : المذهب (١٣٤/٢) ، تحفة المحتاج (٣٦/١٠) .

(١٣) لصدق اسم البقر على الكل . انظر : تحفة المحتاج (٣٧/١٠) ، نهاية المحتاج (١٩٩/٨) .

ولو حلف لا يأكل مينةً أو دماً لا يحنث بالسملك (و الجراد) ^(١) (وبالكبد) ^(٢) والطحال والزبد غير السمن وهما غير اللبن واللبن يتناول لبن الأنعام والصيد والحليب (والرائب) ^(٣) والماسن والشيراز والمخيض ^(٤) ، ولو حلف على اللبن (فأكل) ^(٥) الزبد، وكان اللبن ظاهراً فيه حنث وإن كان مستهلكاً فلا ولا يحنث بالسمن ^(٦) والجبن والمصل والأقط ولو حلف على السمن لا يحنث بالأدهان ولو حلف على الدهن لا يحنث بالسمن .

والشرب ليس بأكل وبالعكس، فإذا حلف بالعربية (لا يأكل) ^(٧) طعاماً فشرب ماءً أو غيره أو لا يشرب ماءً أو غيره فأكل طعاماً لم يحنث واللبن والدبس وسائر (المائعات) ^(٨) إذا حلف أن لا يأكلها وأكلها بخبز حنث ، وإن شربها فلا ^(٩).

ولو حلف لا يشربها انعكس الحكم ، ولو قال: لا أأطعم أو لا أتناول حنث بكل واحد من الأكل والشرب.

(١) سقطت في (ج) وهي مثبته في (أ) والأصل و (ب).

(٢) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب) و (ج): "والكبد".

(٣) كذا في الأصل و (ج) وفي (أ): "والذائب" وفي (ب): "والرايب".

(٤) قال الروياني: ويحتمل ألا يحنث إلا بالحليب؛ لأن الاسم في العرف لا يقع إلا عليه لكن العرب يسمي الجميع لبناً والعرف مضطرب، انظر: العزير (١٢ / ٢٩٩ - ٣٠٠)

و الماسن: يسكون السين وباء مثناة فارسية وهي اسم للحليب يغلى ثم يترك قليلاً ويلقى عليه قبل أن يبرد لبن شديد حتى يثخن ويسمى بالتركي: باغرت . انظر: المصباح المنير (ص ٢١٨) .

و الشيراز : هو اللبن الرائب يستخرج منه ماؤه ، وقال بعضهم: لبن يغلى حتى يثخن ثم ينشف حتى يتقرب ويميل طعمه إلى الحموضة . انظر: المصباح المنير ، مادة: شرز (ص ١١٧ - ١١٨) .

والمخيض: هو اللبن أخذ زبدته، وقد تمخض. و السمنخوض و السمنخوض: الذي قد مخض وأخذ زبدته. انظر: لسان العرب ، مادة: مخض (٢٢٩/٧) والمصباح المنير (ص ٢١٦) .

(٥) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "وأكل".

(٦) لأنه لا لبن فيه، انظر: العزير (١٢ / ٣٠٠)، وهي هكذا في الأصل و (ج) وفي (أ) و (ب): "حنث".

(٧) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "أن لا يأكل".

(٨) كذا في الأصل وفي (أ) و (ج): "المائعات" (وجود همزة فوق الياء) وفي (ب): "المائعات".

(٩) لعدم حصول الأكل؛ لأن الأفعال أجناس مختلفة كالأعيان. انظر: المذهب (٢ / ١٣٤)، مغني المحتاج (٣٣٩/٤)، نهاية المحتاج (٢٠١/٨) .

ولو حلف على السكر لا يحنث بالمتخذ منه إلا بالنية وكذا الحكم في التمر والعسل.

قال في العزيز^(١) والروضة^(٢) والعجاب^(٣) : ولو ابتلع السكر بلا (مضغ)^(٤) فقد أكله كما

لو ابتلع الخبز على هيئته وهذا تجديد عهد بالمناقضة ولو مضغه وازدرده ممضوغاً حنث وإن وضعه في (قمه)^(٥) فذاب، ونزل لم يحنث والحلواء كل حلوى ليس في جنسه حامض (كالخبيص)^(٦) دون العنب والرمان ويشترط أن يكون (متخذاً)^(٧) فيخرج منه العسل والسكر؛ لأن (الحلواء)^(٨) غير الحلوى .

ولو حلف على الرمان والعنب لا يحنث بعصيرهما ولا بامتصاصيهما ورمي (الثقل)^(٩).

ولو حلف أن لا يأكل السمن فأكله جامداً أو (ذائباً)^(١٠) مع خبز (أو)^(١١) دونه حنث^(١٢) وإن شربه (ذائباً)^(١٣) فلا، ولو جعله في عسيدة فإن ظهر فيها حنث بأكلها وإن لم يظهر فلا، ولو

(١) انظر : (١٢ / ٣٠١)

(٢) انظر : (٨ / ٣٨)

(٣) لم ألق عليه.

(٤) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب) : "مضغ".

(٥) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب) (فيه)

(٦) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ) : "كالخبيص".

(٧) كذا في الأصل و (أ) (ج) وفي (ب) : "متحداً".

(٨) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب) : "الحلوي".

(٩) كذا في الأصل و (ج) وفي (أ) و (ب) : "الثقل". وعدم الحنث؛ لأنه ليس أكلًا، انظر : العزيز (١٢ /

٣٠١) وروضة لطالبين (٨ / ٣٨) والثقل : ثقل كل شيء وثاقه : ما استقر تحته من كثرة. للبيت : الثقل مسا

رَسَب خُلُوتِه وعلا صفوه من الأشياء كلها، و ثَقُل الدواء ونحوه. و الثَقْل : ما ثقل من كل شيء. و الثاقل :

الرجيع، وقيل : هو كناية عنه. و الثَقْل : الحَب. انظر : لسان العرب ، مادة : ثقل (٨٤ / ١١) والمصباح

المعجم (ص ٣٢).

(١٠) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب) : "ذائباً". وفي (ج) : "ذائباً". (بوجود همزة فوق الياء).

(١١) كذا في الأصل و (أ) وفي (ب) و (ج) : "و".

(١٢) لأنه فعل المحلوف عليه وذاب فائسبه مالهو حلف لا يدخل على زيد فدخل على زيد وعمرو. انظر : مغني

المحتاج (٤ / ٣٤٠).

(١٣) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب) و (ج) : "ذائباً".

حلفَ على الخلِّ فجعله في سكباج^(١) فإنَّ ظهرَ فيه لونه أو طعمه حنثٌ، وإنَّ استهلكَ فلا، ولو حلفَ على الأكلِ أو الشربِ لم يحنثْ بمجردِ الذوقِ^(٢).

ولو حلفَ على أن لا يذوقَ فأكلَ أو شربَ حنثٌ^(٣) ولو أدرك طعمه (بالمضغ)^(٤) (و)^(٥) الإمساك في الفم، ولم يبتلعْ فكذلك^(٦)، ولو قال: لا أكلُ ولا شربُ ولا أذوقُ فأوجزَ في حلقه لم يحنثْ^(٧)، ولو قال: لا أطعمُ فأوجزَ حنثٌ^(٨)، ولو حلفَ لا يأكُلُ الفاكهةَ حنثٌ بالعنبِ والرمانِ والرطبِ والتفاحِ^(٩) والسرَّجِ والكمثرى والمشمشِ والخوخِ والإجاصِ والتوتِ والأترجِ والنارنجِ والليمونِ والموزِ والتينِ واللبيخِ^(١٠) ولببِ الفستقِ (والفندقِ)^(١١) والجوزِ واللوزِ^(١٢)، ولا يحنثُ بالقتاءِ والخيارِ (والبانجانِ)^(١٣) والجزرِ، ويدخلُ في اسمِ الفاكهةِ الرطبُ واليابسُ كالتمرِ والزبيبِ والتينِ ومغلقِ الخوخِ والمشمشِ.

(١) هو طعام يُملأ من اللحم والخل مع ثوابل وأقاربه، القطعة منه سكباجة. انظر: المعجم الوسيط، باب السنين (ص ٤٦٣).

(٢) لأنه لم يأكُل ولم يشرب. انظر: المهذب (١٣٤/٢)، مغني المحتاج (٣٣٩/٤).

(٣) لتضمنها الذوق، انظر: المهذب (١٣٤/٢)، العزيز (٣٠٢/١٢)، الروضة (٩٣/٨)، مغني المحتاج (٣٣٩/٤).

(٤) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب): "بالمضغ" وفي (ج): "في المضغ".

(٥) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "أو".

(٦) لأن الذوق عبارة عن إدراك الطعم وقد حصل. انظر: العزيز (٣٢/١٢)، الروضة (٣٩/٨).

(٧) لأنه لم يأكُل ولم يشرب ولم يذُق. انظر: مغني المحتاج (٣٣٩).

(٨) لأن معناه لأجعله طعاماً وقد جعله له طعاماً. انظر: العزيز (٣٠٢/١٢)، الروضة (٣٩/٨)، مغني المحتاج (٣٣٩/٤).

(٩) لو فوج اسم الفاكهة عليها، والعطف في قوله تعالى: ﴿فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَتَخْلُ وَرْمَانٌ﴾ [سورة الرحمن: ٦٨] لتخصيصها وتمييزها كما في قوله تعالى: ﴿وَمَلَائِكَتُهُ وَرَسُولُهُ وَجِبْرِيلُ وَمِيكَالُ﴾ [البقرة: ٩٨] انظر:

العزيز (٣٠٢/١٢)، الروضة (٣٩/٨)، مغني المحتاج (٣٤١/٤).

(١٠) لأن له نضجاً وإبراكاً، انظر: العزيز (٣٠٣/١٢)، الروضة (٣٩/٨).

(١١) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "البندق" لأنه يعد من يابس الفاكهة، انظر: إلى العزيز (٣٠٣/١٢)، الروضة (٣٩/٨).

(١٢) لوقوع اسم الفاكهة عليها، لأن الفاكهة ما يفتكه بها، أي يتنعم بأكملها. انظر: المهذب (١٣٥/٢) تحفة المحتاج (٤١٠-٤٠/٤)، مغني المحتاج (٣٤٠/٤)، نهاية المحتاج (٢٠١-٢٠٢/٨).

(١٣) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب) و (ج): "والبانجان".

(والشواء)^(١) يقع على اللحم خاصة دون السمك المشوي والمرق ما طبخ باللحم أي لحم كنان، وفيما طبخ بالشحم والكرش وجهان، والماء يتناول العذب والمالح وماء الأنهار والآبار والبحار والماء غير الجمد والتلج (والجمد)^(٢) غير مائهما، والتلج ليس بجمد وبالعكس.

والاعتبار في الطبخ بالإيقاد إلى الإدراك أو وضع القدر في التور بعد تسجيده مطلقاً، فإن حلف لا يأكل من طبخ زيد (فأوقد)^(٣) زيد تحت القدر حتى نضج أو وضعها في التور (المسجور)^(٤) ونضج فأكل حنث، سواء وجد نصب القدر (ونقطع)^(٥) اللحم وصب الماء وجمع التوابل وسجرت للتور منه أو من غيره، ولو أوقد أو وضع (في)^(٦) التور مع غيره لم يحنث لأنه لم يفرد بالإيقاد (أو)^(٧) الوضع، وكذا لو أوقد هذا ساعة وهذا ساعة ولو أوقد واحد حتى (سخن)^(٨) الماء، ثم (استمر)^(٩) الثاني فالطبخ له، ولو انتهى بالأول إلى ما يسمى طبخاً اضيف إليه ولو قال: لا أكل مما خبز فلان فالاعتبار بإلصاقه بالتور لا بالعجن (والتسجير)^(١٠) وقطع الرغفان ويسطها، ولو حلف لا يأكل ثريداً لم يحنث بخبز غير مشرود في مرق.

النوع الثالث: العقود:

قلو حلف (أن لا يأكل) (١١) طعاماً اشتراه زيد أو من طعام اشتراه أو لا يلبس ثوباً اشتراه لم يحنث بما ملكه إرثاً أو هبة أو أجره أو وصية أو رجع عليه بعيب أو إقالة أو قسمة أو اشتراه زيد وعمر وصفة أو كل نصفه بصفة ويحنث بما (ملكه)^(١٢) تولية أو

(١) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): والشوي.

(٢) سقطت من الأصل وهي مثبتة في (أ) و (ب) و (ج).

(٣) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): وأوقد.

(٤) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "المسجور".

(٥) كذا في (طا) و (أ) و (ج) وفي (ب): "ويقطع".

(٦) سقطت في (أ) وهي مثبتة في الأصل و (ب) و (ج).

(٧) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب) و (و).

(٨) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب): "تسخن" وفي (ج): "يسخن".

(٩) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "استمر".

(١٠) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب) و (ج): "والتسجير".

(١١) كذا في الأصل و (ج) وفي (أ) و (ب): "لا يأكل".

(١٢) كذا في الأصل و (ب) وفي (أ) و (ج): "ملكه".

(اشتراكاً) ^(١) أو سلماً ^(٢) وإن خرج من ملكه بالبيع وغيره ويحدث بما اشتراه لغيره وكالـ ^(٣) أو ولاية. وهل يحدث بما (ملكه) ^(٤) صلحاً ؟ المذكور في شرح اللباب ^(٥) والحاوي وتعليقه ^(٦) أنه لا يحدث، والأصح في الكبير ^(٧) والصغير ^(٨) والروضة ^(٩) أن يحدث .

(١) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (١): " اشتراكاً .

(٢) لأنها (التولية والاشترك، والسلم) شراء في الحقيقة والإطلاق، ولأنها بيع، انظر : العزيز (٣٠٥/١٢) ، الروضة (٤١/٨) ، تحفة المحتاج (٦٦/١٠) .

— والتولية في اللغة: التوكية في البيع: أن تشتري سلعة بثمن معلوم ثم توليها رجلاً آخر بذلك الثمن، وتكون التولية مصدرًا، ومنه ولي فلاناً عملاً : أي أقامه مقامه، انظر : لسان العرب ، مادة: ولي (٤١٤/١٥) ، معجم لغة الفقهاء (ص ١٣٢) .

وفي الشرع : نقل جميع المبيع إلى المولى بالفتح بمثل الثمن مثلا المثل أو قيمة المتقوم بلفظ وليتلك أو ما اشتق منه . انظر : حواشي الشرواني (٤٢٣/٤) ودقائق المنهاج (٦٠/١) .
والاشترك في اللغة : من شرك والشركة و الشراكة سواء: مخالطة الشريكين. يقال: اشتركتا بمعنى تشاركتا، وقد اشترك الرجلان وتشاركا وتشارك أحدهما الآخر. انظر: لسان العرب، مادة: شرك (٤٤٨/١٠) والمصباح الملمير (ص ١١٨-١١٩) .

وفي الشرع: ثبوت الحق في الشيء الواحد لشخصين فصاعداً على جهة الشيوخ، والإشراك نقل بعضه بنسبته من الثمن بلفظ أشركتك أو ما اشتق منه. انظر : حواشي الشرواني (٤٢٣/٤) وكفاية الأخيار (٢٦٩/١) .
والسلم في اللغة : سَلَمْتُ إليه الشيء فَمَسَلْتُهُ أي أخذته التسليم بذل الرضا بالحكم التسليم المُسَلَّم المُسَلَّم بالتحريك السَلَفُ أَسَلَمْتُ في الشيء سَلَمْتُ وأَسَلَفُ بمعنى واحد . انظر : لسان العرب ، مادة : سلم (٢٩٥/١٢) والمصباح المنير (ص ١٠٩) .

وفي الشرع : السلم والسلف بمعنى واحد ، وسمي بذلك ؛ لتسليم رأس المال في المجلس ، وسلفاً للتقديم رأس المال، والسلم : عقد على موصوف في الذمة ببذل عاجل بأحد اللفظين. انظر : كفاية الأخيار (٢٤٧/١) .
وانظر : أحكام السلم : الأم (٨٩/٣) والوسيط (٤٢٣/٣) وحاشية الجبيري (١٩٥/٢) .
والأصل فيه قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَعْتُمْ بَيْنَكُمْ فَمَنْ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ...﴾ [سورة البقرة: ٢٨٢] .

(٣) وذلك لأن إطلاق اللفظ يشمل . انظر : تحفة المحتاج (٦١/١٠) .

(٤) كذا في الأصل و (ب) وفي (١) و (ج): " يملكه " .

(٥) لم ألق عليه، ويحدث عن هذه المسألة في اللباب فلم أجدها .

(٦) انظر : الحاوي (٤٤٦/١٩) ولم ألق إلا على الجزء الأول من التعليقة والذي لا يحوي مادة تحقيقي كما ذكرت ..

(٧) انظر : (٣٠٥/١٢)

(٨) لم أعثر عليه في مكتبة الأسد لعدم وجود الجزء السادس منه والذي هو محل دراستي .

(٩) انظر : (٤١ / ٨) .

ولو اشترى زيد طعاماً وعمرو طعاماً وخطأ، وأكل منه فإن أكل قليلاً يمكن أن يكون اشتراه عمرو كعشر حبات أو عشرين لم يحنث^(١) وإن أكل قدراً صالحاً ككف أو كفتين حنث، ولو قال: (لا أكل)^(٢) طعام زيد فأكل طعاماً اشتراه لزيد وكيله حنث، ولو حلف لا يأكل طعام زيد فأكل طعاماً مشتركاً بينه وبين عمرو حنث.

ولو حلف لا يلبس ثوب زيد أو لا يركب دابته فلبس ثوباً مشتركاً أو ركب دابة مشتركة بين زيد (وغيره)^(٣) لم يحنث، ولو قال لا ألبس ملك فلان فلبس مشتركاً حنث ولو قال لا أدخل داراً اشتراها زيد لم يحنث بما (ملك)^(٤) زيد (بعضها)^(٥) بالشفعة ولا (بما)^(٦) اشترى وكيل زيد له، ويحنث بما اشتراه زيد لغيره وكالة أو ولاية.

ولو قال: لا أسكن دار زيد فسكن داراً له فيها حصّة قليلة أو كثيرة لم يحنث، ولو حلف لا يبيع أو لا يشتري أو لا (يؤجر)^(٧) فوكل من باع (له)^(٨) أو اشترى أو أجر لم يحنث، وقيل: يحنث^(٩)، وهو نقيض بعد ذلك أن يشتري وكيل زيد ليس بمشتره، ولو حلف لا يضرب فلاناً فأمر من (ضربة)^(١٠) لم يحنث أميراً كان أو غيره.

ولو حلف لا يزوج ابنته أو لا يطلق زوجته أو لا يعتق عبده، فوكل به فزوج للوكيل أو طلق أو أعتق لم يحنث وكذا لو فوض الطلاق إليها (فطلقت)^(١١) أو إلى العبد العتق فاعتق، ولو

(١) لأننا نتحقق أن فيه ما اشتراه زيد وإن لم يتعين لنا. انظر: العزيز (١٢/ ٣٠٦)، الروضة (٨/ ٤٢).

(٢) سقطت من (ب) وهي مثبته الأصل و (أ) و (ج).

(٣) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "وعمر".

(٤) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "بملك".

(٥) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "بعضه".

(٦) سقط من (أ) وهي مثبته في الأصل و (ب) و (ج).

(٧) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب) و (ج): "يؤجر".

(٨) سقطت من (ب) و (ج) هي مثبته في الأصل و (أ).

(٩) انظر: فتاوى القاضي حسين (١٣٥/ ١).

(١٠) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "بضربه".

(١١) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "وطلقت".

حلف لا يتزوج فوكل له قطع "البغوي" ^(١) بالحنث ، وهو المذكور في المحرر ^(٢) ، وقطع "الصيدلاني" ^(٣) و "الموردي" و "الإمام" ^(٤) و "الغزالي" بالمنع ^(٥) ، وهو المذكور في الحاوي ^(٦) ، وبه قطع في المذهب ^(٧) والتكثار والمجموع .

ولو حلف لا يبيع (أو) ^(٨) لا يشتري (فتوكل) ^(٩) فيهما حنث ^(١٠) ، ولو حلف لا يكلم زوجة زيد حنث (بتكليم) ^(١١) امرأة تزوجها له وكيله ، ولو حلف لا يبيع من زيد فباع من وكيله لم يحنث وهذه الصور عند الإطلاق فاما إن نوى أن لا يفعل أو لا يفعل بإذنه حنث إذا أمر (أو فعل) ^(١٢) .
ولو حلف لا يبيع لزيد مالا فباع ماله بإذنه أو بإذن القاضي بحجر أو امتناع حنث ^(١٣) و (إذا) ^(١٤) باع بغير إذن فباع حنث للحالف ، سواء علم زيد (أم) ^(١٥) لم يعلم ، ولو حلف لا يبيع أو لا يهب فباع ببعاً فاسداً ووهب هبة فاسدة لم يحنث ، لأن الألفاظ عند الإطلاق (تَنْزِلُ) ^(١٦) على

(١) انظر : العزيمز (٣٠٨/١٢) ، الروضة (٤٣/٨) .

(٢) انظر : فتاوى المحرر (ص ٢١١/أ) . واعتدت فتاوى المحرر لعدم وقوفي على المحرر كما ذكرت سابقاً . وجاء في معني المحتاج : ولو حلف لا يتزوج ثم جن فعقد له وليه لم يحنث لعدم إكثفه فيه . انظر : معني المحتاج (٣٥١/٤) .

(٣) انظر : العزيمز (٣٠٨/١٢) ، الروضة (٤٣/٨) .

(٤) انظر : فتاوى القاضي حسين (١/١٣٥) .

(٥) انظر : البسيط (٢٥٠/٩) .

(٦) انظر : الحاوي (٤٤٦/١٩) .

(٧) حيث قال : وإن حلف لا يتزوج أو لا يطلق فأمر غيره حتى تزوج له أو طلق عنه لم يحنث ؛ لأنه حلف على فعل نفسه ولم يفعل . انظر : المذهب (١٣٩/٢) .

(٨) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب) : "و" .

(٩) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج) : "فيوكل" .

(١٠) لأن اليمين منعقدة على نفي فعل وإطلاق اللفظ يشمل الوكالة . انظر : معني المحتاج (٣٥١-٣٥٠/٤) .

(١١) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج) : "بتكلم" .

(١٢) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب) و الأصل و (ج) : "وفعل" .

(١٣) لأن اليمين منعقدة على نفي فعل زيد وقد فعل باختیاره . انظر : العزيمز (٣١٠/١٢) ، معني المحتاج (٣٥١/٤) .

(١٤) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب) و (ج) : "إن" .

(١٥) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب) و (ج) : "أو" .

(١٦) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ) : "ينزل" .

للعقود الصحيحة، ولو حلف أن لا يبيع الخمر أو المستولدة أو مال زوجته أو غيرها بلا إذن، وأتى بصورة العقد فإن كان مقصوده أن لا يتلفظ بالعقد حنث، وإن أطلق^(١) فلا. (ولو حلف لا يبيع)^(٢) حنث بالفاسد^(٣)، ولو حلف لا يبيع بيعاً فاسداً لم يحنث بالفاسد^(٤).

ولو حلف لا يهب حنث بكل تمليك في (الحياة)^(٥) خال عن العوض كالهبة والهدية والصدقة والعمرى والرقي^(٦)، ولا يحنث بإعطاء (الزكاة)^(٧) وصدقة الفطر، ولا بالإعارة^(٨) والوصية^(٩) والضيافة وبالوقف عليه، ولا بالهبة بدون القبول ولا بالقبول بدون القبض، ولو حلف

(١) لأن البيع هو السبب المملك، وذلك لا يتصور في الخمر أو المستولدة أو مال زوجته أو غيرها بغير إذن، انظر : العزيز (١٢/٣١٠)، الروضة (٤٤/٨-٤٥)

(٢) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ) (ولو حج أو لا حج).

(٣) لأنه منعت يجب المضى فيه كالصحيح، انظر : العزيز (١٢/٣١١)، الروضة (٨/٤٥)، تحفة المحتاج (١١/١٠٠).

(٤) ورجح الإمام الحنث ومال إليه الأزرعي وغيره. وينبغي أن يجمع مجمل الأول على ما إذا أراد حقيقة البيع أو أطلق لانصراف لفظ البيع إلى حقيقته، والثاني على ما إذا أراد بالبيع صورته لا حقيقته. انظر : تحفة المحتاج (١٠/٦٦-٦٧).

(٥) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب) و (ج) : "الحياة".

(٦) لأنها أنواع خاصة من الهبة.

أما الرقي: وهي أن يعطي الرجل إنساناً شيئاً، فإن مات أحدهما كانت الحي منهما. وأما العمرى فهي جعل الشيء لشخص مدة عمره انظر : العزيز (١٢/٣١١)، الروضة (٨/٤٥)، كفاية الأخيار (١/٣١٠)، معجم لغة الفقهاء (ص ٢٠١، ٢٩١).

(٧) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب) و (ج) : "الزكاة".

(٨) إذ لا تمليك فيها، انظر : المهذب (٢/١٣٧)، العزيز (١٢/٣١٢)، الروضة (٨/٤٥).

والإعارة في اللغة: من استعرت منه عارية فأعاريها؛ قال الجوهري: العارية، بالتشديد، كأنها منسوبة إلى العار لأن طلبها عارٌ وعيب. انظر : لسان العرب، مادة : عور (٤/٦١٩)، المصباح المنير (ص ١٦٦).

وفي الاصطلاح: العارية معونة ندب إليها المعير وأرفق بها المستعير، وحقيقتهما شرعاً: إباحتها الانتفاع بما يحل الانتفاع به مع بقاء عينه ليرده، وهي مردودة ومضمونة إن تلفت وليس له إعارة ما استعمل ولا إجارته وإن قدرت بمدة لم يتجاوزها ولا يمنع المعير أن يرجع قبلها وإن أطلقت ردت إذا طلبت ومؤنة ردها على المستعير. انظر : الأم (٦/٢٣٨)، الإقناع للماوردي (١/١١٤)، دقائق المنهاج (١/٦٣)، كفاية الأخيار (١/٢٧٨)، معجم لغة الفقهاء (ص ٢٧٠).

(٩) لأنه تمليك بحد الموت والميت لا يحنث. انظر : العزيز (١٢/٣١٢)، الروضة (٨/٤٥).

لا يتصدق فتصدق فرضاً أو تطوعاً على (فقير)^(١) أو غني أو ذمي أو أعتق أو وقف حنث، ولو أعار أو أضاف أو وهب لم يحنث^(٢)، ولو حلف (لا يبرئ)^(٣) فلاناً دخل فيه جميع التبرعات من الهبة والهدية والإعارة والضيافة، والوقف والصدقة والإعتاق والإبراء لا (الزكاة)^(٤) والكتابة.

ولو حلف لا يضمن لفلان مالا فنكفّل ببدن مديونه أو من فلان فنكفّل ببدنه لم يحنث، ولو حلف لا مال له حنث بكل مال حتى (ثياب)^(٥) بدنه وداره التي يسكنها وعبد الذي يخدمه، ولا يختص بنوع إلا أن ينويه، ولو كان له دين حال أو مؤجل على مليء أو معسر أو جاحد من (جناية)^(٦) أو غيرها أو كان له عبد أبق أو مال ضال أو مغصوب أو مسروق أو مرهون أو مستأجر أو غير مستقر، أو مدبر أو معلق عتقه بصفة أو مستولدة أو مال أوصى به لغيره حنث^(٧)، ولا يحنث بالمكاتب والموقوف والمنفعة المستحقة بالإجارة^(٨)، أو الوصية ولو حلف لا ملك له حنث بالأبق والمغصوب وبأب الولد^(٩) والمنفعة المستحقة بالإجارة أو الوصية وبالدّين على الغير ولا يحنث بالزوجة والكلب والسرّجين والزيت والنّجس؛ ولو حلف لا رفيق له حنث بالمدير لا بالمكاتب.

والوصية في اللغة: أوصى الرجل ووصاه: عهد إليه، وأوصيته له بشيء. وأوصيته إليه إذا جعلته وصيفاً. وأوصيته ووصيته إصاءة وتوصية بمعنى. وتوأمى القوم أي أوصى بعضهم بعضاً. انظر: لسان العرب، مادة: وصي (٣٩٤/١٥) والمصباح المنير (ص ٢٥٤).

وفي الشرع: عبارة عن التبرع بجزء من المال مضاف إلى ما بعد الموت، وقد كانت واجبة في ابتداء الإسلام فنسخ بأية الموارث. انظر: الوسيط (٤٠١/٤)، كفاية الأخيار (٣٤٠/٢)، معجم لغة الفقهاء (ص ٤٧٥). (١) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "فقر".

(٢) لشمول الاسم للقسمين جميعاً، انظر: العزيز (٣١٢/١٢)، الروضة (٤٩/٨).

(٣) كذا في الأصل و (ب) وفي (أ) و (ج): "لا يبرئ".

(٤) كذا في الأصل و (أ) و (ب) و (ج): "الزكوة".

(٥) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "ثياب".

(٦) سقطت من (ج) وهي مثبتة في الأصل و (أ) و (ب).

(٧) لأنه متى شاء أخذه فهو كوديعة له عند إنسان، ولثبوت المال في ذمته. انظر: العزيز (٣١٣/١٢)،

الروضة (٤٩/٨).

(٨) لاحتمال أن يطرأ ما يوجب فسخ العقد ورد الأجرة، انظر: العزيز (٣١٣/١٢ - ٣١٤).

(٩) لأن رقيتها له وله منافعها وأرض الجنابة عليها، انظر: الروضة (٤٧/٨).

النوع الرابع: في الإضافات والصفات

ولو حلف لا يدخل دار زيد أو بيته أو لا يلبس ثوبه أو لا يركب دابته فالمطلق للملك^(١) حتى لو قال: هذه الدار لزيد وقال: (أردت)^(٢) أنها مسكنة لم يقبل^(٣)، فلا يحث بدخول دار (سكنها)^(٤) زيد بإجارة أو إعاره أو غصب أو وقف عليه أو على غيره وهو واقفه^(٥) إلا أن يريد المسكن، ويحث بدخول دار يملكها (وإن)^(٦) لم يسكنها إلا أن يريد المسكن^(٧)، ويحث (بداره)^(٨) المرونة والمكراهة.

ولو قال: لا أدخل مسكن فلان حث بدخول مسكنه المملوك والمستاجر و(المستعار)^(٩) والمغصوب، ولا يحث بدخول داره التي لا يسكنها، ولو أراد مسكنه المملوك لم يحث بغيره، ولو قال: لا أدخل دار زيد فباعها زيد، ثم دخلها لم يحث^(١٠)، وكذا لو قال: لا أكلم عبد فلان أو أجيره، أو زوجته فكلم بعد زوال (الملك والإجارة والنكاح)^(١١) وكذا لو قال: لا أكلم سيد هذا أو زوج هذه فكلم بعد زوال الملك والنكاح ولو اشترى زيد بعد ما باعها داراً أخرى فلان قال: أردت الأولى فلا حث بالثانية، وإن قال: أردت كل دار في ملكه فلا حث بالأولى، وإن قال: أردت كل دار جرى ملكه عليها حث بكلتيهما، وهذا إذا قال: دار زيد ولم يعين، وإن^(١٢) قال: لا

(١) تنلياً للحقيقة؛ لأنه لم يدخل داره ولم يلبس ثوبه ولم يركب دابته. انظر: تحفة المحتاج (٢٩/١٠)، مغني المحتاج (٣٣٣/٤).

(٢) سقطت في (ب) وهي مثبتة في الأصل و (أ) و (ج).

(٣) تنلياً للإشارة. انظر: مغني المحتاج (٣٣٣/٤)، نهاية المحتاج (١٩٣/٨).

(٤) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج): "يسكنها".

(٥) كذا في (أ) و (ب) وفي الأصل و (ج): "واقفه". وأما عدم الحث فلأن مطلق الإضافة إلى من يملك تقتضي ثبوت الملك حقيقة. انظر: مغني المحتاج (٣٣٣/٤)، نهاية المحتاج (١٩٢/٨).

(٦) كذا في الأصل و (ب) وفي (ج) وفي (أ): "وإن".

(٧) لأنه مجاز اقترنت به التية. انظر: المهذب (١٣٢/٢)، مغني المحتاج (٣٣٣/٤).

(٨) كذا في الأصل و (ب) وفي (أ): "بدخول داره".

(٩) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "المعار".

(١٠) لأنه لم يدخل دار زيد، انظر: الروضة (٤٨/٨).

(١١) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "الملك والنكاح والإجارة".

(١٢) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "فإن".

أدخل داره هذه فباعها، ثم دخلها حنث^(١)، كما لو قال: لا أكلّم زوجته هذه أو عبده هذا فكلّمهما بعد الطلاق والعنق، وكما لو قال: لا أكلّم لحم هذه البقرة، وأشار إلى شاة تغليبا للإشارة على الإضافة والصفة.

ولو قال: لا أكلّم زيدا هذا فبذل اسمه واشتهر بالمبذل، ثم كلمه حنث، ولو قال: (لا أدخل)^(٢) هذه وأشار إلى دار فأنهدمت حنث بدخول عرصتها^(٣). ولو قال: لا أدخل هذه الدار فأنهدمت، (وصارت)^(٤) فضاء أو جعلت مسجداً أو حتماً أو بستاناً، فدخل لم يحنث^(٥)، ولو أعيدت^(٦) الدار بغير الآلة الأولى فدخلها لم يحنث، وبذلك الآلة حنث، ولو قال: لا أدخل هذه الخيمة فقلعت^(٧) ونصبت في موضع آخر، ودخلها حنث.

ولو قال: لا أدخل هذا الباب، أو من (هذا)^(٨) الباب فدخل من باب آخر محدث أو عتيق لم يحنث. ولو قلع الباب وحول إلى منفذ آخر من تلك الدار فإن دخل من المنفذ الأول حنث^(٩)، (ومن الآخر فلا؛ لأن الاعتبار)^(١٠) بالمنفذ لا بالباب، ولو قال: أردت الأول أو الثاني أو كليهما قبل، ولو قلع ولم يحول إلى آخر حنث بدخول (المنفذ)^(١١). ولو قال: لا أدخل باب هذه الدار أو (هذه)^(١٢) الدار من بابها ففتح باب جديد فدخلها منه حنث. ولو قال: لا أدخلها من بابها فتسلق

(١) تغليبا للإشارة على الإضافة كما سبق. انظر: تحفة المحتاج (٣٠/١٠).

(٢) سقطت في (أ) وهي مثبتة الأصل و (ب) و (ج).

(٣) لأنها منها فكانه دخلها. انظر: تحفة المحتاج (٢٨/١٠)، نهاية المحتاج (١٩٢/٨).

(٤) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "فصارت".

(٥) لزوال مسمى الدار بحدوث اسم آخر، ومن ثم انحلت اليمين، فلو أعيدت لم يعد الحنث إلا إذا أعيدت بآلتها الأولى. انظر: المذهب (١٣٢/٢) تحفة المحتاج (٢٨/١٠)، نهاية المحتاج (١٩٢/٨).

(٦) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "أعيد".

(٧) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "فعلت".

(٨) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج): "هذه".

(٩) لأنه المحتاج إليه في الدخول، انظر: الروضة (٨/٤٩).

(١٠) كذا في (أ) أو الأصل: "ومن الآخر فالاعتبار في (ب) و (ج)": ومن الآخر فلا اعتبار.

(١١) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "بالمنفذ".

(١٢) سقطت في (أ) وهي مثبتة في الأصل و (ب) و (ج).

ونزل من السطح لم يحنث، ولو حلف لا يركب دابة (عبد زيد)^(١)، أو لا يدخل داره لا يحنث بالدار والدابة المنسوبتين إليه إلا أن يريد بالإضافة التعريف والاختصاص فيحنث. ولو قال: لا أركب (سرج)^(٢) هذه الدابة، فركب السرج المعروف بها حنث، وإن كان على دابة أخرى^(٣).

ولو كان في بلد خان^(٤) (مضاف)^(٥) إلى رجل خان أبي يعلى بقروين^(٦) والعقيقي بدمشق^(٧) والقطب بأردبيل^(٨)

فالنسبة للتعريف (لا للملك)^(٩). حتى لو حلف أن لا يدخل خان أبي يعلى مثلاً ودخله حنث (وإن)^(١٠) كان أبو يعلى ميماً والخان موروثاً أو مبيعاً مراراً.

وكذا الخكم في الدار والسوق ولو قال: لا ألبس ثوباً من به فلان علي أو ما من به فلان، فلبس ثوباً وهبة أو أوصى له به حنث، ولو لبس ما باعه منه (بمحاباة)^(١١) أو أبرأه من ثمنه أو

(١) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "عبد زيد".

(٢) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "سرج".

(٣) لأن الإضافة هنا لا تكون للتعريف إذ الملك غير متوقع، انظر: العزيز (٣١٨/١٢).

(٤) السخان: فارسي وهو الفندق بلغة أهل الشام والجمع السخانات: وهي التي ينزلها الناس مما يكون في الطريق والسدتن. انظر: لسان العرب، مادة: فندق (٣١٣/١٠).

(٥) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب) و (ج): "مضاف".

(٦) انظر: العزيز (٣١٨/١٢).

(٧) العقيق: بفتح أوله وكسر ثانيه وقافين بينهما ياء مثناة من تحت، قال أبو منصور: والعرب تقول لكل مسيل ماء شقه السيل في الأرض فأنهره ووسعه عقيق، قال: وفي بلاد العرب أربعة أعقة وهي أودية عادية شققها السيول وقال الأصمعي: الأعقة الأودية. والعقيقي، هو أحمد بن الحسين العلوي، توفي سنة (٣٧٨هـ). انظر: معجم البلدان (١٣٨/٤-١٣٩) وسير أعلام النبلاء (٤٣٨-٤٣٩).

(٨) القطب: الإمام العلامة شيخ الشافعية قطب الدين أبو المعالي مسعود بن محمود بن مسعود النيسابوري، ولد سنة خمس وخمس مئة وتوفي على أبيه ومحمد بن يحيى تلميذ الغزالي وعمر بن علي صرف بسططان، وثقه بمرور علي أبي إسحاق إبراهيم بن محمد، وتادب على أبيه وبرع وتقدم وأفتى ووعظ في أيام مشايخه ودرس بنظامية نيسابور نيابة وصار من فحول المناظرين وبلغ رتبة الإمامة، وأخذ عنه الفقه أبو نصر الدمشقي المعروف بابن الشيرازي، مات في سلخ رمضان سنة ثمان وسبعين وخمس مئة ودفن يوم العيد في مقبرة أنشأها جوار مقبرة الصوفية غربي دمشق. انظر: سير أعلام النبلاء (١٠٦/٢١-١٠٩)، طبقات الشافعية (٩٠/٢).

(٩) سقطت في (أ) و (ب) و (ج) وهي مثبته في الأصل.

(١٠) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "فلان".

(١١) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "بمحابات".

اشتراه بالثوب الذي وهبه أو أوصى له به أو بثمنه لم يحنث^(١)؛ لأن الإيمان تبنى على الألفاظ دون القصود، ولهذا لو من عليه رجل بشيء فقال: والله لا أشرب لك ماء من عطش فشربه من غير عطش، أو أكل له طعاماً، أو لبس له ثوباً لم يحنث^(٢)، وإن كان يقصد في مثل هذا الامتناع من الكل. ولو قال: والله ما ذقت لفلان ماءً لم يحنث (وإن)^(٣) أكل طعامه، قال "الإمام":^(٤)، ولو نوى الطعام لم يحنث (أيضاً)^(٥)؛ لأن حمل الماء على الطعام ميل بعيد عن موجب اللفظ، فلا أثر للنية^(٦).

ولو حلف لا يلبس من غزل فلانة أو ثوباً من غزلها فلبس ثوباً خيط بغزلها أو رقع برقعة منه أو التحف بلحاف من غزلها لم يحنث، وإن تعم بعمامة من غزلها حنث إن حلف بالعربية وبالفارسية فلا، وإن لبس ثوباً سداه من غزلها دون اللحمة أو العكس. فإن قال: لا ألبس ثوباً من غزلها لم يحنث^(٧)، وإن قال: لا ألبس من غزلها حنث، (وإراعى)^(٨) مقتضى اللفظ في هذا ونظائره فإن قال: لا ألبس ما من به فإنما يحنث بلبس ما تقدمت منته، ولا يحنث بما (من) بعد^(٩) وإن قال: لا ألبس ما غزلته فإنما يحنث بما غزلته من قبل لا بما (تغزل)^(١٠) من بعد، ولو قال: مما تغزله يحنث بما تغزل بعد اليمين دون ما غزلت قبلها.

(١) لأن المنة في نقص الثمن لا بالثوب. انظر: العزير (١٢/ ٣١٩)، الروضة (٥٠/ ٨).

(٢) لأن اللفظ لا يحتمله. انظر: مغني المحتاج (٣٥٣/ ٤).

(٣) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "فإن".

(٤) انظر: الوسيط (٢٢٨/ ٧) حيث قال بعد ذلك: إن لفظ الماء لا يصلح له.

(٥) سقطت في (ب) و هي مثبته في الأصل و (أ) و (ج).

(٦) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "لنيته".

(٧) لأنه ليس من غزلها بل منه ومن غيره. انظر: العزير (١٢/ ٣١٩).

(٨) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب) و (ج): "و يرى".

(٩) كذا في الأصل و (ب) وفي (أ): "بما يمين بعده" وفي (ج): "بما يمين من بعد".

(١٠) كذا في الأصل و (ج) في (أ): "تغزله" وفي (ب): "يغزل".

ولو قال: لا ألبسُ من غزلها دخل فيه الماضي والمستقبل، ولو قال: ثوباً من غزل فلانة فلبس ثوباً من غزلها وغزل غيرها لم يحدث، ولو حلف لا يلبس ثوباً حنث بلبس القميص^(١) والرداء^(٢) والسرَّويل^(٣) والجبَّة^(٤) والقباء^(٥) ونحوها المخيط وغيره من القطن والكتان والصوف والإبريسم^(٦) وغيرها سواء لبسه على الهيئة المعتادة أو بخلافها بأن ارتدى أو اتزر بالقميص أو تعمم بالسرَّويل ولا يحدث بلبس الجلود والمتخذ منها كالفرو، ولا بلبس اللحي والقنسوة^(٧) ولا بوضع الثوب على الرأس، ولا بفرشه والرقود عليه، ولا بالتكثر به.

ولو قال: لا ألبس قميصاً فارتدى به أو اتزر حنث ولو فتقه وارتدى به أو اتزر لم يحدث، ولو قال: لا ألبس هذا القميص فارتدى به أو اتزر أو لا ألبس هذا الرداء فساتزر به أو

(١) القميص الذي يلبس معروف مذكر، وهو ما يلبسه الإنسان مما يلي الجلد، وقد يُعنى به الدرع فيؤنث، والجمع أقمصة وقُمَصٌ وقُمَصَانٌ. انظر: لسان العرب، مادة: قمص (٨٢/٧)، المصباح المنير (ص ١٩٧)، معجم لغة الفقهاء (ص ٣٣٨).

(٢) والجمع أردية، وهو الرداء كقولهم الإزار والإزاره، وقد تردى به وارتدى بمعنى أي لبس الرداء. وإنه لحسن الرديئة أي الارتداء. و الرديئة: كالركبة من الركوب والجلسة من الجلوس، تقول: هو حسن الرديئة. و رديته أنا رديئة. و الرداء: الخطاء الكبير، حيث يوضع على المكينين وفوق الكتفين من ثوب ويرد ونحوهما. انظر: لسان العرب، مادة: ردي (٣١٧/١٤)، معجم لغة الفقهاء (ص ١٩٨).

(٣) السرَّويل: مفردا سهراول: فارسي مُعَرَّبٌ يُذَكَّر ويؤنث ولم يعرف الأصمعي فيها إلا للتأنيث، وهي لباس يغطي السرة والركبتين وما بينهما. انظر: لسان العرب، مادة: سرل (٣٣٤/١١)، معجم لغة الفقهاء (ص ٢١٧).

(٤) السجبة: ضرب من مقطعات الشيا بلبس، وهي ثوب طويل مقطوع للكم يلبس فوق الثياب وهو اليوم ثوب طويل بأقسام طويلة يلبس فوق الثياب، وجمعها جَبَبٌ وجباب. و السجبة: من أُنْمَاءِ الدَّرْع، وجمعها جببة. انظر: لسان العرب، مادة: جبب (٢٤٩/١)، معجم لغة الفقهاء (ص ١٣٨).

(٥) يفتح القاف لفظ معرب، والجمع أقبية: ثوب يلبس فوق الثياب ويتنطق عليه. انظر: معجم لغة الفقهاء (ص ٢٢٣).

(٦) هذه الكلمة معربة عن كلمة "إبريشم" الفارسية وتعني: "الحرير". وسبأتي الحديث عن الكتان ونحوه في النفقات.

(٧) أو القنسوة والقنساء والقنسية والقنسية والقنسية: من ملابس الرؤوس معروف، والسوا في قنسوة للزيادة غير الإلحاق وغير المعنى، أما الإلحاق فليس في الأسماء مثل قنسله، وأما المعنى فليس في قنسوة أكثر مما في قنساء، وجمع القنسوة والقنسية والقنساء قنسله وقنسله. انظر: لسان العرب، مادة: قنل (١٨١/٦)، معجم لغة الفقهاء (ص ٣٣٧).

فصار زبيياً أو لا اشربُ هذا العصيرَ فصارَ خمرأً أو هذا الخمرَ فصارَ خلاً أو لا أكلَ هذا النمرَ
(فاتخذتُ)^(١) منه عسيدهً ثم أكلَ أو شربَ لم يحنثُ.

ولو حلفَ لا يلبسُ الخاتمَ فجعله في غيرِ الخنصرِ من الأصابعِ.

قال "البغوي"^(٢): لا يحنثُ، كما لو قالَ: لا ألبسُ القلنسوةَ فجعلها في رجله وبهذا قطعَ
"صاحبها المذهب والتذكُّار"^(٣) وحكى "الرويانى" عن الأصحابِ الحنثَ^(٤).

النوع الخامس: في تأخير الحنث وتقدمه

ولو حلفَ ليأكلنَّ هذا الطعامَ غداً وأكله غداً بر وإن أخره مع إمكانِ الأكلِ حنثٌ^(٥)، ولو
تلفَ (قبلَ الغدِ)^(٦) أو بعده وقبلَ التمكنِ أو أتلفه أجنبيٌ، أو مات الحالفُ قبلَ الغدِ فلا حنثٌ^(٧)،
ولو تلفَ بعدَ الغدِ وبعدَ التمكنِ، أو أتلفه الحالفُ أو غيره أو مات الحالفُ حنثٌ، وكذا لو أتلفه
الحالفُ قبلَ الغدِ أو (بعدهً)^(٨) بأكلٍ أو غيره.

ولو قالَ: (لأكلنَّ)^(٩) قبلَ غدٍ فتلفَ قبله وبعدَ التمكنِ من الأكلِ حنثٌ^(١٠)، ولو قالَ: لأكلنَّه
اليومَ فعلى ما ذكرنا في الغدِ، ولو قالَ: واللهِ لأقضيَنَّ حقَّكُ وماتَ قبلَ القضاءِ وبعدَ التمكنِ منه

(١) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب) مع كتابة الدال ذالاً كما بيينا في وصف النسخ و (ج): "فاتخذ".

(٢) لم أقف على التهذيب.

(٣) وقال: لم يحنث، لأن اليمين يقتضي لیساً متعارفاً. انظر: المذهب (١٣٦/٢) والتذكُّار للنووي ولم أقف عليه
انظر الروضة (٥٢/٨).

(٤) انظر: الحالية (ص ١٧٩/ب).

(٥) لأنه فوت البر على نفسه باختياره. انظر: المذهب (١٤٠/٢) تحفة المحتاج (٤٧/١٠)، مغني المحتاج
(٣٤٤/٤)، نهاية المحتاج (٢٠٥/٨-٢٠٦).

(٦) سقطت من (أ) و (ب) و (ج) وهي مثبتة في الأصل.

(٧) لأن البر قد فات بغير اختياره فلم يبلغ زمن البر والحنث. انظر: العزيز (٣٣١/١٢)، تحفة المحتاج
(٤٦/١٠)، مغني المحتاج (٣٤٤/٤)، نهاية المحتاج (٢٠٥/٨).

(٨) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب) و (ج): "بعضه".

(٩) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "لا كلفه".

(١٠) لأنه فوت البر بنفسه مختاراً، انظر: العزيز (٣٣٣/١٢)، مغني المحتاج (٣٤٤/٤).

حَنْثٌ، وَإِنْ مَاتَ قَبْلَ التَّمَكُّنِ فَلَا، وَلَوْ قَالَ: (وَاللَّهِ) ^(١) لَأَقْضَيْنُ غَدًا وَمَاتَ قَبْلَ الْغَدِ أَوْ بَعْدَهُ وَقَبْلَ التَّمَكُّنِ فَلَا حَنْثٌ وَبَعْدَ التَّمَكُّنِ حَنْثٌ وَمَوْتُ صَاحِبِ الْحَقِّ لَا يَقْتَضِي الْحَنْثَ فِي صَوْرَتِي الْإِطْلَاقِ وَالتَّقْيِيدِ بِالْغَدِ لِإِمْكَانِ الْقَضَاءِ إِلَى الْوَرِثَةِ، (وَقَوْلُهُ) ^(٢) : لَأَقْضَيْنُ حَقَّكَ غَدًا كَقَوْلِهِ: لَا أَكْلُنْ هَذَا الطَّعَامَ غَدًا وَمَوْتُ صَاحِبِ الْحَقِّ هُنَا كَتَلَفِ الطَّعَامَ، فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ الْغَدِ أَوْ بَعْدَهُ (و) ^(٣) قَبْلَ التَّمَكُّنِ فَلَا حَنْثٌ، وَبَعْدَ التَّمَكُّنِ يَحْنُثُ وَمَوْتُ الْحَالِفِ وَالْحَالَةُ هَذِهِ قَبْلَ الْغَدِ وَبَعْدَهُ، كَمَا فِي مَسْأَلَةِ الطَّعَامِ، وَلَوْ قَضَاهُ قَبْلَ الْغَدِ حَنْثٌ إِلَّا أَنْ يَرِيدَ أَنَّهُ لَا يُوْخِرُ (عَنْ) ^(٤) الْغَدِ، وَلَوْ أَبْرَاهُ الْمَالِكُ فِي (هَذِهِ) ^(٥) الصُّورَةِ (بِرِيءٍ) ^(٦) وَلَمْ يَحْنُثْ.

ولو قال: لأقضين حَقَّكَ عند رأس الهلال أو مع رأس الهلال أو عند الاستهلال، أو مع رأس الشهر فهذه الألفاظ (تَقَعُ) ^(٧) على أول جزء من الليلة الأولى من الشهر ولفظتان: عند ومع يقتضيان (المقارنة) ^(٨) فإن قضاها قبل ذلك أو بعده حَنْثٌ، فينبغي أَنْ يَعدَّ للمال، ويترصد ذلك الوقت فيقضيه فيه وإذا أخذ (في الكيل) ^(٩) أو الوزن عند رؤية الهلال، و(تَأَخَّرَ) ^(١٠) للفراغ؛ لكثرة المال لم يَحْنُثْ ^(١١)، وكذا لو (ابتدأ) ^(١٢) حينئذٍ بأسباب القضاء ومقدماته كحمل الميزان، ولو أخطر القضاء عن الليلة الأولى للشك في الهلال، فبان كونها من الشهر لم يَحْنُثْ .

(١) سقطت من الأصل و (ب) و (ج) .

(٢) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ) : "قوله " .

(٣) سقطت من (ب) وهي مثبته في الأصل و (أ) و (ج) .

(٤) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ) : "من " .

(٥) سقطت من (ج) وهي مثبته في الأصل و (أ) و (ب) .

(٦) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب) و (ج) : "بريء" .

(٧) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب) و (ج) : "يقع " .

(٨) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب) : "المقارنة " .

(٩) كذا في الأصل و (ب) وفي (أ) و (ج) : "الكيل" .

(١٠) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب) و (ج) : "تأخر" .

(١١) لأنه أخذ في القضاء عند ميقاته . انظر : تحفة المحتاج (٤٩/١٠) ، مغني المحتاج (٣٤٥/٤) ، نهاية

المحتاج (٢٠٧/٨) .

(١٢) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب) : "ابتداء " وفي (ج) : "ابتداء " .

ولو قال: لأقضي أول الشهر أو بأول الشهر فهو كقوله عند رأس الشهر، ولو قال: أول اليوم فينبغي أن يشتغل بالقضاء عند طلوع الفجر، ولو قال: إلى رأس الشهر أو إلى رمضان وجب تقديم القضاء على رأس الشهر وعلى رمضان، ولو قال: لأقضي حقه إلى حين فكما لو قال لأقضي حقه فمضى قضاءه إليه أو إلى وكيله (برئ)^(١) وإنما يحنث إذا مات قبل القضاء مع التمكن ولو قال إلى زمان أو (إلى)^(٢) دهر أو حقب فجميع العمر مهلة له، ولو قال: لا أكلمك حيناً أو دهرأ أو زماناً أو حقبأ برأ بآذني زمان ولو قال: إلى مدة قريبة أو بعيدة لم (تتقدر)^(٣) (وهو)^(٤) كالحين.

ولو قال: إلى أيام (فتتقدر)^(٥) بثلاثة أيام إذا لم ينو مدة^(٦)، ولو حلف لا يفارق غريمه حتى يستوفي حقه ففيه (نظران)^(٧): الأول: في المفارقة فإن فارقه الحالف مختاراً حنث وناسياً أو مكرهاً فلا، ولو فارقه الغريم لم يحنث تمكن من (التعلق)^(٨) به، ومن متابعتيه، ولم يفعل أو لم يتمكن بل لو كانت مفارقتها بإذنه لم يحنث؛ لأنه حلف على فعل نفسه فلا يحنث بفعل الغريم، ولو كانا يتماشيان فمضى الغريم، ووقف الحالف أو بالعكس حنث.

وحيث لا يحنث بمفارقة الغريم، فلو فارق الحالف مكانه بعد ذلك لم يحنث، ولو قال: لا (تفارقني)^(٩) حتى أستوفي حقي منك أو حتى توفي (حقي)^(١٠) فاليمين منعقدة على فعل الغريم، فإن فارقه الغريم مختاراً حنث الحالف، سواء فارقه بإذنه أو دونه، وإن فارقه مكرهاً أو ناسياً

(١) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب) (بر) وفي (ج): "برا".

(٢) سقطت من (ب) وهي مثبتة في الأصل و (أ) و (ج).

(٣) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب) و (ج): "لم يتقدر".

(٤) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج): "وهي".

(٥) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب) و (ج): "يتقدر".

(٦) لأنه أقل لفظ يطلق على الجماعة. انظر: العزيز (١٢/ ٣٣٥).

(٧) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "طريقان".

(٨) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج): "التعلق".

(٩) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "يفارقني".

(١٠) سقطت من (ج) وهي مثبتة في الأصل و (أ) و (ب).

فلا، ولو فارق الحالف الغريم لم يحنث، ولو قال: لا أفارقك (وقد)^(١) بقي لي حق فإذا اعتاض أو أبرأه ثم (فارق)^(٢) لم يحنث ولو قال: لا افترقنا أنا (وأنت)^(٣) أو لا (نفترق)^(٤) أنا ولا أنت حتى استوفى فاليمين على (فعلهما)^(٥) فإيهما فارق (الآخر)^(٦) مختاراً حنث الحالف، ولو فارق ناسياً أو مكرهاً، فلا حنث ولو قال: لا افترقنا حتى (استوفى)^(٧) أو (لا نفترق)^(٨) حنث (بمفارقة)^(٩) أحدهما الآخر وحد المفارقة كما سبق في افتراق المتبايعين عن المجلس.

النظر (١٠): الثاني: الاستيفاء:

فإذا قال: لا أفارقك حتى استوفى حقي منك فأبرأه أو فارقه مختاراً ذكراً حنث^(١١)، ولو أفلس الغريم ففارقه باختياره حنث، وإن (كان)^(١٢) تركه واجباً، كما لو حلف لا يصلي فصللي، ولو منعه الحاكم من ملازمته ففارقه لم يحنث ولو أحاله الغريم على رجل أو أحوال هو على الغريم، ثم فارقه حنث إلا إذا نوى أنه لا يفارقه وعليه حقه ولو (اعتاض)^(١٣) شيئاً (وفارقه)^(١٤) حنث إلا أن ينوي ما ذكرنا ولو استوفى من وكيله (و)^(١٥) من، أجنبي تبرع به ثم فارقه حنث إن

(١) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب) وفي (ج): "فقد".

(٢) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "فارقه".

(٣) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "ولا أنت".

(٤) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج): "نفترق".

(٥) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "فعلهما".

(٦) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج): "الآخرى".

(٧) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "نستوفي".

(٨) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب) و (ج): "نفترق".

(٩) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج): "بتصرفه".

(١٠) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "الطريق".

(١١) لأنه فوت البر على نفسه باختياره، انظر: العزیز (١٢/٣٣٩)، الروضة (٨/٦٦)، تحفة المحتاج

(١٠/٥٦)، مغني المحتاج (٤/٣٤٨).

(١٢) سقطت من (أ) وهي مثبتة في الأصل و (ب) و (ج).

(١٣) كذا في الأصل وفي (ب) و (ج): "اعتاضه".

(١٤) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "وفارق".

(١٥) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب) و (ج): "أو".

كان قال: حتى أستوفي حقى منك، وكذا لو استوفى وكيله من المديون ولا يحدث إن اقتصر على قوله: حتى أستوفي حقى.

ولو استوفى وفارق ثم وجده ناقصاً لم يحدث إن كان من جنس حقه وإن لم يكن بأن كان حقه دراهم فخرج (المأخوذ) ^(١) نحاساً أو مغشوشاً فإن كان عالماً بالحال حدث، وإن كان جاهلاً أو ناسياً فلا، ولو حلف ليقتضيه حقه قبل أن يفارقه أو لا يفارقه، حتى يقضى حقه فالقول فسي مفارقتة مختاراً أو مكرهاً وفي الحوالة والمصالحة ويرأها على ما سبق، ولو حلف لا يعطيه حقه فأعطاه مكرهاً أو ناسياً لم يحدث.

ولو قال: لا (ياخذ) ^(٢) أو لا (يستوفى) ^(٣) فأخذ حدث سواء كان المعطي مكرهاً أو مختاراً، ولو كان الآخذ مكرهاً فلا حدث، ولو أخذ الكل إلا دانقاً ^(٤) فلا حدث.

النوع السادس: في أشياء متفرقة:

فإذا حلف ليضربن عبده أو زوجته مائة خشبة وشدّ (مائة) ^(٥) خشبة وضربه بها برّ، وإن ضربه بعنكال ^(٦) عليه مائة شمراخ ^(٧) ضربة واحدة برّ إن تحقق أن الجميع أصابه، وذلك بأن ينكبس بعض القضبان على بعض بحيث يناله ثقل الجميع ^(٨)، ولا يشترط أن

(١) سقطت من (ب) وهي مثبتة في الأصل و (أ) و (ج).

(٢) كذا في الأصل و (أ) و (ج) (مع إسقاط الهمزة) وفي (ب): تأخذ "بالدال".

(٣) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "تستوفى".

(٤) جمعه دوايق ودوايق، وهو ضرب من اللقود الفضية وزنه ثمانى حبات من الشعير غرلة ممثلة مقطوعة الرأس وما استطال منها = ٤٦٨، غرام. انظر: معجم لغة الفقهاء (ص ١٨٣).

(٥) كذا في الأصل وفي (أ) (مائة) وفي (ب) و (ج): "مايه".

(٦) العنكول والعنكول الشمراخ، وهو ما عليه البشر من عيدان الكياسة وهو في النخل بمنزلة العنقود من الكرم، فهو عنقود البلح. انظر: لسان العرب، مادة: عنكال (١٠/١١)، معجم لغة الفقهاء (ص ٢٧٤، ٢٣٦).

(٧) الشمراخ والعنكال بمعنى واحد وهو عنقود البلح، كما ذكرنا. انظر: فتح القدير (٤/٤٣٦).

(٨) لقوله تعالى في قصة أيوب عليه السلام - ﴿ وَخَذَ بَنِيكَ أَصْفًا فَأُضْرِبَ بِهِ وَلَا تُحْسَبْ ﴾ [سورة ص: ٤٤]. والضغث عنكال النخل بشماريخه وقيل: هو قبضة من حشيش مختلط رطبها بيباسها وقيل: الحزمة الكبيرة من

(تلاقي)^(١) كلها بدنه أو ملبوسه، ولو شك في إصابة الكل فلا حنث، وقيل: يحنث، ولو قال: ليضربه مائة مرة فضربه بالعتكال أو (بالمائة)^(٢) (المشدودة)^(٣) لم يبر^(٤) وكذا (لسو)^(٥) قال: (لأضربه)^(٦) مائة ضربة، ولو حلف على (الضرب)^(٧) بالسوط لم يبر^(٨) (بالعصا)^(٩) والشماريخ، ولو قال: (مائة)^(١٠) سوط لم يبر^(١١) بالعتكال، ولكن بأن يشد مائة سوط ويضربه بها مرة أو خمسين (ويضربه)^(١٢) مرتين أو سوطين ويضربه خمسين مرة.

ولو حلف ليضربه حتى يموت أو يغشى عليه، أو يبول حمل على الحقيقة، ولو حلف ليتبين على الله أحسن الثاء أو أجله أو أعظمه فالبر بأن يقول: سبحانك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك فلك الحمد حتى ترضى، ولو قال: لأحمدن الله بمجامع الحمد أو بأجل التحاميد، فالبر بأن يقول: الحمد لله حمداً يوافي نعمه، (ويكافي)^(١٣) مزيده.

ولو قال: لأدعونه باسمه الأعظم.

-
- القضبان وأصل المادة تدل على جمع المختلطات . انظر : المذهب (١٣٧/٢) ، العزيز (٣٤٠ / ١٢) ، تحفة المحتاج (٥٤/١٠) ، نهاية المحتاج (٢١٠/٨) وفتح القدير (٤٣٦/٤) .
- (١) كذا في (أ) وفي الأصل و (ب) و (ج) : "يلاقي".
- (٢) كذا في الأصل وفي (أ) و (ج) : "بالمائة" وفي (ب) : "بالمائة".
- (٣) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج) : "المشددة".
- (٤) لأنه لم يضربه إلا مرة والعدد مقصود هنا . انظر : المذهب (١٣٧/٢) ، العزيز (٣٤١ / ١٢) ، الروضة (٨/ ٦٨) ، تحفة المحتاج (٥٥/١٠) ، مغني المحتاج (٣٤٨/٤) ، نهاية المحتاج (٢١٠/٨) .
- (٥) سقطت من (أ) وهي مثبتة في الأصل و (ب) و (ج) .
- (٦) كذا في (أ) وفي الأصل و (ب) و (ج) : "أضربه".
- (٧) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب) : "الطرب".
- (٨) كذا في الأصل وفي (أ) و (ج) : "بالعصا" وفي (ب) : "بالعصي".
- (٩) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج) : "مايه".
- (١٠) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ) : "ويضرب".
- (١١) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب) و (ج) : "ويكافي".

قال "صاحب التهذيب" ^(١) في (كتابه) ^(٢) التعليقة: دعاه بتسعة وتسعين اسماً فيبر، ولو قال: لأصليين أفضل (الصلاة) ^(٣) فالبر (بأن) ^(٤) يقول: اللهم صل على محمد كلما ذكره الذاكرون، وكلما سها عنه الغافلون، وقيل: اللهم صل على محمد (وعلى آل محمد) ^(٥) كما صليت (وباركت) ^(٦) على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميدٌ مجيدٌ.

ولو حلف لا يصلي حنثاً (بالتحريم) ^(٧)، وإن فسدت أو أفسدها (وبصلاة) ^(٨) الجنابة، ولو أحرّم مع الإخلال ببعض الشروط لم يحنث، ولو حلف ما صليت، وقد أتى بصلاة فاسدة لم يحنث ولو حلف لا يصوم حنثاً بأن يصبح صائماً وفي الحج بأن يحرم.

ولو حلف لا يرى منكراً إلا رفعه إلى القاضي فلان لم يلزمه المبادرة بل مدة عمرهما مهلة له، فإن لم (يرفع) ^(٩) حتى مات هو أو القاضي حنثاً ^(١٠)، فإن لم يتمكن لحبس أو مرض فلا حنث، (وتكفي) ^(١١) الكتابة والرسالة ولو عزل القاضي، فإن كان نيته أن يرفع إليه وهو قاضٍ أو تلفظ به لم يبر بالرفع معزولاً ولم يحنث لأنه ربما ولي ثانياً فإن مات أو أحدهما قبله تبين الحنث، وإن نوى غيره أو أطلق بر بالرفع (إليه) ^(١٢) (معزولاً) ^(١٣)، ولو قال: إلا رفعتك إلى

(١) التهذيب في الفروع للإمام محيي السنة البيهقي، وهو تصنيف متين محرر مهذب عارٍ عن الأدلة غالباً، لخصه عن تعليق شيخه القاضي حسين وزاد فيه وأنقص، ثم لخصه الإمام حسين بن محمد المروزي وسماه لباب التهذيب. اختصره تاج الدين أحمد بن محمد السكندراني المتوفى سنة (٧١٩هـ). انظر: طبقات الفقهاء (٢٥٢/١) وطبقات الخافعية (٢٨١/٢) وكشف الظنون (٥١٧/١) و (١٦٤٤/٢). ولم أتمكن من الوقوف على التهذيب.

(٢) سقطت من (ج) وهي مثبته في الأصل و (أ) و (ب).

(٣) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج): "الصلوات".

(٤) كذا في الأصل و (ج) وفي (أ) و (ب): "إن".

(٥) سقطت من (أ) و (ج) وهي مثبته في الأصل و (ب).

(٦) سقطت من (ب) وهي مثبته في الأصل و (أ) و (ج).

(٧) كذا في الأصل و (ب) وفي (أ) و (ج): "بالتحريم".

(٨) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب) و (ج): "وبصلوة".

(٩) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "يرفعه".

(١٠) انتهى إليه البر باختصاره. انظر: تحفة المحتاج (٥٩/١٠)، مني المحتاج (٣٤٩/٤)، نهاية

المحتاج (٢١٣/٨).

(١١) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب) و (ج): "وكفي".

(١٢) سقطت من (ب) و (ج) وهي مثبته في الأصل و (أ).

(١٣) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "معزولاً ولم يحنث" (حيث جاءت زيادة كلمة "ولم يحنث").

قاضٍ برٌّ بالرفع إلى أي قاضٍ كان في ذلك البلد وغيره، ولو قال: إلا رفعته إلى القاضي ولم يعين لفظاً ولا نيةً اختصَّ بقاضي البلد^(١)، ولا يتعين المنصوب في الوقت حتى لو عزل وولي غيره برٌّ بالرفع إليه، ولو كان في البلد قاضيان (تخيّر)^(٢)، وإذا وجد القول أو الفعل المحلوف عليه إكراهاً أو نسياناً أو جهلاً لم يحنث سواء كان الحلف بالله تعالى أو (بالطلاق)^(٣)، ولا ينحل الحلف.

ولو حلف لا يدخل (طائعا)^(٤) ولا مكرهاً ولا ناسياً حنث مع الإكراه والنسيان، ولو حمل قهراً وأدخل لم يحنث^(٥) ولم (تتحل)^(٦)، ولو حمل بلا إثم ولم يمنع مع قدرته فلا حنث^(٧)، وإن حمل بإثم حنث كما لو ركب ودخل ومن الجهل أن يدخل داراً لا يعرف أنها المحلوف (عليها)^(٨) أو يسلم على زيد في ظلمة ولا يعلم أنه زيد وقد حلف أنه لا يسلم عليه، ولو سلم على قوم هو فيهم، ولم يعلم أنه فيهم لم يحنث، وإن علم واستثناء لفظاً أو نيةً فكذلك^(٩)، وإن نوى السلام عليه أو على الكل أو أطلق حنث، ولو أمّ وسلم (من)^(١٠) (الصلاة)^(١١) وكان زيده من المأمومين فعلى هذا للتفصيل. ولو قال: لا أدخل على زيد، فدخل على قوم هو فيهم (فاستثناء)^(١٢) بقلبه وقصد الدخول على غيره حنث^(١٣)، ولو دخل بيتاً فيه زيد ولم يعلم (لم يحنث)^(١٤)، سواء

(١) لأنه المعهود بالنسبة لإزالته. انظر: المذهب (١٣٨/٢)، تحفة المحتاج (٦٠/١٠).

(٢) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "خير".

(٣) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج): "بطلاق".

(٤) كذا في الأصل وفي (أ): "طائعا" (مع وجود همزة فوق الياء) وفي (ب) و (ج): "طائعا".

(٥) لأن اليمين على دخوله ولم يدخل وإنما أدخل ولهذا لا تحل اليمين والحالة هذه بلا خلاف، انظر: الروضة (٦٩/٨).

(٦) كذا في الأصل و (ب) وفي (أ) و (ج): "ينحل".

(٧) لأنه لم يدخل بل أدخل، انظر: الروضة (٦٩/٨).

(٨) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "عليها لم لا". (لم لا زيادة وردت في (أ)).

(٩) لأن اللفظ وإن كان عاماً إلا أنه يقبل التخصيص. انظر: المذهب (١٣٧/٢).

(١٠) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب) و (ج): "عن".

(١١) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب) و (ج): "الصلوة".

(١٢) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج): "واستثناء".

(١٣) لوجود صورة الدخول على الجميع؛ ولأن العام يجري على عموم مالم يخصص، والأقوال تقبل الاستثناء مخصص بخلاف الأعمال. انظر: العزيز (٣٤٤/١٢)، تحفة المحتاج (٢٣/١٠)، نهاية المحتاج (١٩٦/٨).

(١٤) سقطت من (ج) وهي مثبتة في الأصل و (أ) و (ب).

كان فيه غيره أو لم يكن، وسواء دخل لشغلٍ أو غيره، ولو دخل لشغل، وعلم أنه فيه ففي الحنث خلافً والأصح المنع، ولو كان الحالف في بيتٍ فدخل عليه زيدٌ لم يحنث، خرج الحالف أو لم يخرج، ولو حلف لا يدخل على فلان بيتاً فدخل عليه في المسجد أو الكعبة أو الحمام أو (الرحى)^(١) أو الخيمة لم يحنث.

ولو حلف لا يكلم الناس حنث إذا كلم واحداً من الرجال أو النساء أو الأطفال أو المجانين؛ لأنه للجنس، كما لو قال: لا أكل الخبز حنثٌ بما أكل منه، ولو حلف لا يكلم ناساً يحمل على ثلاثة.

قال الحنفية: ولو قال إن تزوجت النساء أو اشتريت العبيذ فأنت طالق وقع (بـتزوج)^(٢) واحدة وبشراء واحدة^(٣)، ولو قال: إن تزوجت نساءً أو اشتريت عبيداً حمل على ثلاثة، وقد تقدم في آخر الطلاق ما يناقضه منقولاً من الكبير والروضة^(٤).

ولو حلف لا يستخدم زيداً فخدمه زيدٌ من غير أن يطلبه الحالف لم يحنث ولو قال: لا أصلي على هذا المصلى ففرش فوقه شيئاً وصلى عليه فإن نوى أنه لا يبشره بجمعة (وجهته)^(٥) وثيابه لم يحنث وإلا حنث كما لو قال: لا أصلي في هذا المسجد فصلى على حصير فيه، (وإن)^(٦) علق به الطلاق ثم قال: أردت أني لا أبشره دين ولم يقبل.

(١) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): الرحاء، الرُحَا: معروفة، وتلثيتها رُحَوَان، والسياء أعلى و رُحَوَتُ الرُحَا: غلقتها، و رَحِيْتُ أكثر، وقال في السمعاني بالسياء: الرُحَى السَّجَرُ العظيم. قال ابن بري: الرُحَا عند الفراء يكتبها بالياء وبالألف لأنه يقال رُحَوَتُ بالرُحَا و رَحِيْتُ بها. ابن سيده: الرُحَى السَّجَرُ العظيم، أنثى. و الرُحَى: معروفة التي يُطْحَنُ بها، انظر: لسان العرب، مادة: رحل (٣١٢/١٤)، المصباح المنير (ص ٨٥)، معجم لغة الفقهاء (ص ١٩٦).

(٢) كذا في (ب) و (ج) وفي الأصل و (أ): بتزويج.

(٣) حيث قالوا: إنه يحمل على الجنس ولا يراعى فيه معنى الجمع حتى يحنث بوجود الفعل منه في واحد من الجنس وهذا لا يمكن اعتبار معنى الجمع لأن ذلك مما لا غاية له ولا نهاية فيحمل على الجنس. انظر: المبسوط للسرخسي (١٥٩/٢٧) وبدائع الصنائع للكاساني (٣٤٣/٧).

(٤) أي في أواسط النوع الثالث عشر، من قوله: ولو قال: أنت طالق إن تزوجت النساء عليك، لم تطلق إلا إذا تزوج ثلاث نسوة. انظر: العزيز (١٥٩/٩)، الروضة (١٨١/٦).

(٥) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): وجهته.

(٦) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): وإذا.

ولو حلفَ لا يكلمُ زيداً شهراً فولاه ثم قال: يا زيد افعل كذا حنثٌ ولو أقبلَ على الجدارِ، وقال: يا جدارُ افعل كذا لم يحنثَ وإن كانَ غرضه إيهامَ زيدٍ، وكذا لو أقبلَ على الجدارِ ولم يقل: (يا جدار) ^(١) ويا زيدُ.

ولو حلفَ لا يأكلُ من كسبِ زيدٍ فكسبه ما يملكه من (المباحات) ^(٢) أو (بالعقود) ^(٣) دون الميراثِ ولو كسبَ شيئاً وماتَ وورثه الحالفُ وأكلَ حنثاً.

(١) كذا في الأصل و (أ) و (ب) و في (ج): "زيادة _ يا جدار _ بعد قوله: يا جدار".

(٢) كذا في الأصل و (أ) و (ب) و في (ج): "المباحة".

(٣) كذا في الأصل و (أ) و (ج) و في (ب): "العقود".

خاتمة

قال (القفال)^(١): (الغدوة)^(٢) من طلوع الفجر إلى نصف النهار وفي آخره نظراً، والضحي من وقت زوال الكرامة إلى الزوال، والصباح من طلوع الشمس إلى ارتفاع الضحى، (والصيف)^(٣) والشتاء والربيع والخريف (المدة)^(٤) المعلومة (لاتغير)^(٥) السواء إلى الحرارة والبرودة والاعتدال.

ولو حلف لا يكلم زيداً فدىّ زيدَ البابَ فقال: من (هذا)^(٦) حنثٌ إن علمه، ولو قال لا أكله اليوم، ولا غداً أو اليوم أو غداً لم (يدخل)^(٧) الليلة المتخللة، وإن لم ينو (المواصلة)^(٨)، ولو قال لا أكله يوماً ولا يومين فاليمين على يومين، فإن كلمه في الثالث لم يحنث، ولو قال: يوماً ويومين فاليمين على ثلاثة.

ولو حلف ليهدمن هذه الدارَ وهدمَ سقوفها برء، ولو قال: لأهدمن (هذا)^(٩) (الحائط)^(١٠) اليوم أو (لأنقضه)^(١١) اشترط هدمه حتى لا يبقى منه ما يسمى (حائطاً)^(١٢)، ولو حلف ليكرسه لا يشترط ما يزيل اسم (الحائط)^(١٣)، لو حلف لا يزوره حياً وميتاً فشيخ جنازته لم يحنث، ولو حلف لا يدخل داره صوماً فادخل كبشاً عليه صوف لم يحنث، ولو قال: لا أجلس

(١) سقطت من الأصل و(ب) و(ج) وهي مثبتة في (أ)

(٢) كذا في الأصل و(أ) و(ج) وفي (ب): "الغدوة".

(٣) سقطت من (ج) وهي مثبتة في الأصل و(أ) و(ب).

(٤) كذا في الأصل و(أ) و(ج) وفي (ب): "المدد".

(٥) كذا في الأصل و(ب) و(ج) وفي (أ): "لا يتغير".

(٦) سقطت من (ب) وهي مثبتة في الأصل و(أ) و(ج).

(٧) كذا في الأصل و(أ) و(ب) وفي (ج): "تدخل".

(٨) كذا في الأصل و(أ) و(ج) وفي (ب): "المواصلة".

(٩) كذا في الأصل و(أ) و(ب) وفي (ج): "هذه".

(١٠) كذا في الأصل و(أ) و(ب) وفي (ج): "الحائط".

(١١) كذا في الأصل و(أ) و(ب) وفي (ج): "لأنقضه".

(١٢) كذا في الأصل وفي (أ) (حائطاً) وفي (ب) و(ج): "حائطاً".

(١٣) كذا في الأصل وفي (أ) (الحائط) وفي (ب) و(ج): "الحائط".

معه تحت سقف (فقعدا) ^(١) تحت (أزج) ^(٢) حنث، ولو حلف لا يفطر انصرف إلى الأكل والشرب والجماع، دون الردة والجنون والحض، ولو قال: بخدا انكذارم كه أزين خانة بيرون شوى ^(٣) فقام ذلك الغير ليخرج، فإن لم يتعلق به الحالف ولم يمنعه حتى خرج حنث، وإن تعلق ومنع (فغلبه) ^(٤) وخرج لم يحنث.

ولو قال لآخر: كَلِمَ فلاناً اليوم فقال (موصولاً) ^(٥): والله لا أكلُمُ العقد على الأبد إن نواه وإن قصد اليوم أو أطلق نزل على ذلك اليوم، وإن قال ذلك (بعد) ^(٦) زمنٍ طويلٍ انعقد على الأبد.

ولو قال: تغد معي فقال: لا والله ما أتغدى معك فعلى ما ذكرنا، ولو قال: لا أشرب الخمر فشرّب النبيذ قال "القاضي": لا يحنث ^(٧)، ولو قال: لا أبيع العبد (فباع نصفه) ^(٨) ووهب نصفه لم يحنث، ولو حلف أن لا يشتري لها ثوباً فاشتري ثوباً بنيتها لم يحنث، وإن حلف بالطلاق لم يقع؛ لأن (الشراء) ^(٩) وقع له لا لها إلا أن يشتري بوكالتها ولو قالت: لا ألبس ثوبه فاشتري ثوباً بنيتها فلبسته (حنث) ^(١٠)، وإن (ملكها) ^(١١) فلبست لم يحنث.

(١) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج): "فقعد".

(٢) كذا في الأصل و (أ) و (ج) و (ب) وفي (ب) جاء فوقها توضيح لها بأنها من حجر. والأزج: بيت بينى طولا، وزجته تازيجا إذا بنيت، ويقال: الأزج: السقف، والجمع أزاج. انظر: لسان العرب، مادة: أزج (٢٠٨/٢)، المصباح المنير (ص ٥).

(٣) جملة فارسية تعني: "أقسم بالله إنني لا أسمح لك بالخروج من هذا المنزل".

(٤) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "تغلبه".

(٥) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "موصلاً".

(٦) سقطت من (أ) وهي مثبته الأصل و (ب) و (ج).

(٧) لم أعر عليه في فتاوى القاضي حسين.

(٨) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب) و (ج): "جاءت زيادته أو باع نصفه بعد قوله: فباع نصفه".

(٩) كذا في الأصل وفي (أ) و (ج): "الشري وفي (ب): "الشرا".

(١٠) كذا في الأصل و (أ) وفي (ب) و (ج): "حنث".

(١١) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج): "ملكها".

ولو قال: والله (ما)^(١) فعلت كذا (و)^(٢) عنده أنه ما فعله، أو فعلت كذا، وعنده أنه فعله
ثم ذكر أن الأمر بخلافه فلا كفارة، ولو قال من بشرني بخير زيد فهو حر^٣ فأخبره بخير مكروه
كالموت فإن كان المستبشر صديقاً له لم يعتق وإن كان عدواً له (عتق)^(٣).

(١) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج): "لا".

(٢) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "أو".

(٣) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "يعتق".

المبحث الثالث: الإيلاء ومهلته

المبحث الثالث: الإيلاء ومهلتها

المطلب الأول: كتاب الإيلاء^(١)

وهو الحلف على الامتناع من الوطء، والامتناع بعذر ودونه بلا حلف لا يثبت حكم الإيلاء، وله أركان:

الأول: الحالف: وله شروط:

الأول: أن يكون مكلفاً مختاراً، فلا يصح من الصبي والمجنون و(المكروه)^(٢)، ويصح من العبد والكافر.

الثاني: أن يكون زوجاً، فلا يصح من الأجنبي، ولو قال لأجنبية، والله لا أجامعك (نقض)^(٣) يميناً فإن وطئها قبل النكاح أو بعده لزمته كفارة يمين^(٤)، ولو نكحها لا تضرب المدة.

(١) وهو في اللغة: ألى من نسائه إيلاءً، مثل أتى إيتاء إذا حلف لا يدخل عليهن. انظر: لسان العرب مادة: ألى (٤١/١٤)، المصباح المنير (ص ٨).

وفي الشرع: هو حلف زوج يصح طلاقه ليمتنع من وطئها مطلقاً أو فوق أربعة أشهر، انظر: تحفة المحتاج (٥٨/٨)، مغني المحتاج (٣/٣٤٣)، نهاية المحتاج (٦٨/٧).

والأصل فيه كتاب الله عز وجل وهو قوله تعالى: ﴿لَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرِيصَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (سورة البقرة: ٢٢٦-٢٢٧).

(٢) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "المكروه"، وعدم الصحة راجع إلى ما تقدم من أحاديث ترفع التكليف عن هؤلاء كما تقدم في (ص ١٠٦ و ٩٤).

(٣) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "فمحض"، فيلزمه قبل النكاح أو بعده كفارة بوطئها. انظر: تحفة المحتاج (١٦١/٨)، نهاية المحتاج (٧٠/٧).

(٤) وهي إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام، لقوله تعالى: ﴿لَا يُؤْخَذُكُمُ اللَّهُ بِالْفَوِّ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤْخَذُكُم بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَنَّا تَطْهِيمُونَ أَيْمَانَكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ﴾ [سورة المائدة: ٨٩].

الثالث: تصور الجماع منه، فمن جبّ ذكره أو شلّ أو قطع وبقي دون الحشفة^(١) لم يصح إيلاؤه^(٢)، ويصح من المريض والخصي ومن بقي من ذكره قدر الحشفة ومن العربي بالعجمية وبالعكس إذا عرف معنى اللفظ، وإلّا فعلى ما ذكرنا في الطلاق^(٣).

الركن الثاني: الزوجة، وشرطها: أن يتصور الجماع معها، فلا يصح من الرتقاء^(٤) والقرناء^(٥) ويصح من الصغيرة والمريضة المضناة^(٦)، ولكن لا تضرب المدة حتى تترك.

الركن الثالث: المحلوف به وهو أسماء الله تعالى وصفاته المذكورة في الأيمان أو التزم شيء يلزم بالنذر أو تعليق (طلاق)^(٧) أو إعتاق فلو قال: إن وطنك فعلي (صوم)^(٨) أو صلاة أو حج أو فعبدي حرّاً أو فأنت طالق أو فضرتك طالق، ونحو ذلك كان مولياً^(٩).

(١) تقدّم معناها (ص ١١٧).

(٢) لأنه لا يتحقق منه قصد الإيذاء والإضرار، لامتناع الأمر في نفسه بوجود المانع الحسي. نص عليه الشافعي في الإملاء، انظر: العريز (٩/ ١٩٧)، تحفة المحتاج (٨/ ١٦١)، مغني المحتاج (٣/ ٣٤٤)، نهاية المحتاج (٧٠/٧).

(٣) قيل الطرف الثالث من كتاب الطلاق، من قوله: "ولو لقن كلمة الطلاق بلغة لا يعرفها ففاتها جاهلاً بمعناها لم يقع...".

(٤) الرتق: ضد الفتح. ابن سيده: الرتق إلحام الفتح وإصلاحه. رتقه يرتقه ويرتقه رتقاً فارتق أي التأم، ورتقت المرأة رتقاً - من بابا تعب فهي رتقاء ورتقت الفتق من باب قتل، سددته فارتقت، انظر: لسان العرب، مادة: رتق (١٠/ ١١٤)، المصباح المئير (ص ٨٣)، معجم لغة الفقهاء (ص ١٩٥-١٩٦).

(٥) قرنت المرأة قرناً، إذا كان في فرجها قرن، وهو عظم مانع من ولوج الذكر، والقرن من عيوب الذكاح. انظر: معجم لغة الفقهاء (ص ٣٢٩).

وعدم صحة الإيلاء في الرتقاء والقرناء يعود لعدم تحقق قصد الإيذاء والإضرار، لامتناع الأمر في نفسه كما تقدّم بالنسبة للزوج. انظر: تحفة المحتاج (٨/ ١٦٠)، مغني المحتاج (٣/ ٣٤٤)، نهاية المحتاج (٧٠/٧).

(٦) الضئى: السقيم الذي قد طأن مرضه وثبت فيه، فالمرض لازمه حتى أشرف على الموت، بعضهم لا يقتضيه ولا يجتمع، يذهب به مذهب المصدر، وبعضهم يثبت به ويجمعه. انظر: لسان العرب، مادة: ضئى (٤٨٦/٤)، المصباح المئير (ص ١٣٨).

(٧) كذا في الأصل و (ب) وفي (ج) "الطلاق".

(٨) سقطت من (ب) وهي مثبتة في الأصل و (أ) و (ج).

(٩) على الجديد الأظهر؛ لأنه يمين يلزمه فيها حق فصح به الإيلاء كاليمين بالله عز وجل انظر: العريز (٩/ ١٩٩)، الروضة (٦/ ٢٠٦)، المذهب (٢/ ١٠٥)، تحفة المحتاج (٨/ ١٦٠)، مغني المحتاج (٣/ ٣٤٤)، نهاية المحتاج (٧٠/٧).

ويشترط في الملتزم أن يكون باقياً بعد أربعة أشهر، فلو قال: إن وطنتك فعلي أن أصلي هذا الشهر أو أصومه أو أصوم الشهر الفلاني، (وهو)^(١) منقضي قبل أشهر من اليمين فلا إيلاء ولا كفارة؛ للحاج^(٢).

ولو قال: إن وطنتك فعبيدي حرّ فباع العبد (أو)^(٣) اعتقه قبل الوطء انحل الإيلاء ولا يعود بعود الملك، ولو دبره^(٤) أو كاتبه^(٥) لم (ينحل)^(٦)؛ لإمكان الاعتاق، ولو قال: إن وطنتك فأنت طالق أو أنت طالق ثلاثاً فإذا أولج الحشفة في المدة أو بعدها وجب النزاع أو الرجعة إن كانت رجعية، فإن لم ينزع ولم يرجع عصى ولا حد ولا مهر، وإن نزع ثم أولج فلا حد إن كانت رجعية ولزم المهر وإن كانت بائنة وجهلاً بالحرمة فلا حد^(٧) ولزم المهر والعدة ويثبت النسب، وإن علما وجب للحد^(٨) (ولا مهر)^(٩) ولا نسب ولا عدة وإن علم (الحرمة)^(١٠) دونها أو علمت ولم تقدر على دفعه فلا حد عليها ولها المهر وإن جهل وعلمت وقدرت لزمها الحد ولا مهر لها، ولو قال إن وطنتك فأنت عليّ حرّام، ونوى الطلاق أو الظهار أو تحريم عيناها أو أطلق فيلإلاء^(١١).

(١) كذا في الأصل و (أ) وفي (ج) "فهو"

(٢) تقدم بيانه (ص ١٣٤).

(٣) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "و".

(٤) تقدم معناه (ص ٦٨).

(٥) وهي أن يكاتب الرجل عبده أو أمته على مال منجم ويكتب العبد عليه أنه يعتق إذا أدى النجوم فالعبد مكاتب بالفتح اسم مفعول، وبالكسر اسم فاعل، لأنه كاتب سيده، انظر: للمصباح المنير، (ص ٢٠٠).

(٦) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب) "ينحل".

(٧) للشبهة، انظر: العزيز (٢٠٧/٩)، الروضة (٢١٠/٦).

(٨) لأنه وطء مستأنف خال عن الشبهة. انظر: العزيز، (٢٠٧/٩).

(٩) سقطت من (ب) وهي مثبتة في الأصل و (أ) و (ج).

(١٠) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "حرمة".

(١١) إذا فرغنا على المذهب الجديد، انظر: العزيز (٢٢١/٩) واعلم أن الطلاق يقع إن نوى بالتحريم الطلاق وتجب عليه به كفارة الظهار إن نوى به الظهار وكفارة اليمين إن نوى به تحريم عيناها أو أطلق؛ لأن لفظ التحريم من ألفاظ الكفائيات.

ولو قال للنساء: (الأربع)^(١): والله لا أجتمعن لا يكون مولياً في الحال^(٢) فإذا جامع ثلاثاً صار مولياً عن الرابعة^(٣)، ولا يحنت إلا بوطء الجميع، ولزمت كفارة لكل^(٤)، ولو مات بعضهم قبل الوطء انحلت الإيلاء.

ولو قال: والله لا أجتمع كل واحدة منكن يكون مولياً من كلهن^(٥)، ولزم بوطء كل واحدة كفارة ولو قال: لا أجتمع واحدة منكن فإن أراد الامتناع من الكل، أو أطلق فمول عن الكل^(٦) وإن أراد واحدة معينة أو مبهمه فمول عنها (وبين)^(٧) (أو عين)^(٨).

الركن الرابع: المدة، وشرطها الزيادة عن أربعة أشهر^(٩)، فإن حلف (على)^(١٠) الامتناع أبداً أو أطلق فمول وإن قيد بأربعة أشهر فما دونها فلا إيلاء^(١١) وهو بمنى (إن)^(١٢) ذكر اسم الله تعالى أو صفاته أو التزم صوماً أو غيره وتعلق طلاق أو إعتاق إن التزمهما، وإن قيد بما فوقها

(١) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج): الأربعة.

(٢) لأنه لا يحنت إلا بوطء الجميع. انظر: نهاية المحتاج (٧٥/٧).

(٣) لحنته حينئذ بوطئها، انظر: المهذب (١٠٨/٢)، تحفة المحتاج (١٦٧/٨)، نهاية المحتاج (٧٥/٧).

(٤) لأن الكفارة حكم رتبة الشارع فلم يتعد لا بما يقتضي تعدد الحنث نصاً، ولم يوجد ذلك هنا. انظر: تحفة المحتاج (١٦٨/٨).

(٥) لمعم السلب لوطنه. انظر: تحفة المحتاج (١٦٧/٨)، نهاية المحتاج (٧٥/٧).

(٦) لأنه المعنى المشهور عند الإطلاق والاستعمال، ولذلك يقال: "الكرة سياق النفي تعم"، انظر: المزيـز (٩/٢١٦-٢١٧)، تحفة المحتاج (١٦٨/٨).

(٧) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "وتين".

(٨) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "أو تعين".

(٩) ووافق الشافعية في ذلك المالكية والحنابلة؛ لقوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْثِرُونَ مِنْ نِسَابِهِمْ نَرْصُدَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾

[سورة البقرة: ٢٢٦-٢٢٧] فدل على أنه لا يصير بما دونه مولياً، والفيء يكون بعد مضي الأربعة أشهر.

وخالفهم الحنفية حيث قالوا: أقل للمدة أربعة أشهر فأكثر فيكون مولياً في أربعة أشهر، لأن الفيء يكون قبل

مضيها. انظر: بدائع الصنائع (١٧١/٢)، القوانين الفقهية (١٦٠/١)، المهذب (١٠٦/٢)، كشاف القناع (٣٥٦/٥).

(١٠) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "عن".

(١١) لأن المرأة تصبر على الزوج مدة أربعة أشهر وبعد ذلك يفلى صبرها أو يشق عليها الصبر، انظر:

العزیز (٩/٢٢٤)، تحفة المحتاج (١٦٠/٨)، مغني المحتاج (٣٤٣/٣)، نهاية المحتاج (٦٩/٧).

وقد روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه سأل كم تصبر المرأة؟ فقيل شهرين وفي الثالث

يقال صبرها وفي الرابع ينفذ صبرها. انظر تلخيص الحبير (٣/٢٢٠).

(١٢) سقطت من (أ) وهي مثبتة في الأصل و (ب) و (ج).

كان مولياً. ولو قُتِلَ الامتناعُ بأمرٍ مستحيلٍ أو مستبعدٍ الحصولِ في أربعة أشهرٍ كنزولِ عيسى عليه السلام، وخروجِ يأجوج ومأجوج^(١) أو بأمرٍ يعلمُ (تأخره)^(٢) عن أربعة أشهرٍ كدخولِ مكة وقدم زيد وهما على مسافة لا تقطعُ في أربعة أشهرٍ فهو مولٍ، وإن علم وجوده قبل أربعة أشهرٍ كتمام الشهر ومجيء المطر عند غلبة الأمطار أو لا يستبعد حصوله، ولا يعلم ولا يظن كمرضه أو مرضها فليس بمولٍ، ولو قال: حتى أموت أو تموت أو يموت فلان أو عمري أو عمرك أو عمر فلان فمولٍ، ولو قال: والله لا أجامعك ثم قال: أردت شهراً دين، ولم يقبل.

الركن الخامس: المحلوف عليه: وهو الوطء فالحلف على الامتناع من القبلية والمضاجعة والمعانقة، وغيرها من الاستمتاعات ليس بإيلاء^(٣)، ولو قال: والله لا أجامعك في الحيض أو النفاس أو الدبر فقد أحسن ولا إيلاء^(٤) وهو يمينٌ فإن فعل كفر.

الركن السادس: اللفظ، وصريحة: النيك والجماع والوطء وتغيبب الذكر في الفرج والإيلاج^(٥) والإدخال فيه والافتضاض للبرك .

(١) هما اسمان أعجميان، يوهم قوم مفسدون في الأرض جعل الله تعالى بينهم وبين الناس سداً لا يستطيعون اختراقه وذلك على يد ذي القرنين كما جاء في سورة الكهف، وخروج يأجوج ومأجوج من علامات الساعة الكبرى انظر: تفسير القرطبي (٥٥/١١-٥٦)، تفسير الطبري (١٠٢/٨).

عن أبي سريحة خذيفة بن أسيد قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم في غرة فخرجت منة فإطلع إليني فقال: ما تذكرون قلنا: الساعة قال: إن الساعة لا تكون حتى تكون عشر آيات خسف بالشرق وخسف بالمرج وخسف في جزيرة العرب والدخان والجال وذابة الأرض ويأجوج ومأجوج وظلوع الشمس من مغربها وتار تخرج من قعره عن فرحل الناس قال شعبة وحكثي عبد العزيز بن رفيع عن أبي الطفيل عن أبي سريحة مثل ذلك لا يذكر النبي صلى الله عليه وسلم قال: في العائشة نزول عيسى ابن مريم .

رواه مسلم (الفتن وأشرط الساعة ٥١٦٣) والترمذي (الفتن عن رسول الله: ٢١٠٩) وأبو داود (الملاحم: ٣٧٥٧) وابن ماجه (الفتن: ٤٠٣١) وأحمد (أول مسند أجمعين: ١٥٥٥٥).

(٢) كذا في (ب) و (ج) وفي الأصل و (أ): "تأخيرته". واعتباره إيلاءً يرجع إلى أن الظاهر تأخره عن الأربع أشهر فلتتضرر هي بقطع الرجاء . انظر: نهاية المحتاج (٧١/٧) .

(٣) لأن الإيلاء هو اليمين بمنع بها نفسه من الجماع ؛ ولأن الإيلاء هو اليمين التي يقصد بها الإضرار بترك الوطء ، والوطء الذي يلحق الضرر بتركه هو الوطء في الفرج . انظر: المهذب (١٠٦/٢) .

(٤) لأنه أكد بيمينه على ترك مخرم .

(٥) ولج الشيء في غيره يلج من باب وعد ولوجاً، وأولجته إيلاًجاً: أدخلته. انظر: لسان العرب، مادة: ولج (٤٠٠/٢) المصباح المنير (ص ٢٥٧) .

وكناية: (المباضعة والملامسة والمباشرة)^(١) (والإتيان والغشيان والقربان)^(٢) والمسس والإفضاء والافتراش والدخول والمضي إليها وشبهها ولو قال: لا يجمع رأسي ورأسك وسادة أو لا نمت معك فكنائية^(٣).

المطلب الثاني: أحكام الإيلاء

فصل

يُنهَلُ المولي أربعة أشهر من وقت الإيلاء^(٤) ولا حاجة إلى ضرب الفاضي^(٥)، ولا فسوق بين الحر والعبد (والحررة)^(٦) والأمة (في المدة)^(٧) فإذا مضت بلا انحلال اليمين، وبلا مانع حسي

(١) في الجديد أنها كنايات تقتدر إلى النية؛ لأن لها حقائق غير الجماع، ولم تشتهر فيه اشتهاار الجماع والوطء، انظر: المذهب (١٠٦/٢)، العزيز (٢٣٠/٩)، الروضة (٢٢٤/٦)، تحفة المحتاج (١٦٣/٨)، مغني المحتاج (٣٤٦/٣)، نهاية المحتاج (٧٢/٧).
والسُّبُاطُضَةُ: السُّجَامَةُ، وهي البُضَاعُ. وفي المثل: كُتِّلِمَةُ أُمِّهَا البُضَاعُ. ويقال: ملك فسلان بُضْعَ فلانة إذا ملَّكَ عَقْدَةَ نكاحها، وهو كناية عن موضع الغشيان؛ و ابْتَضَعَ فلان و بَضِعَ إذا تزوج. انظر: لسان العرب، مادة: بضع (١٤/٨)، معجم لغة الفقهاء (ص ٣٦٩).
(٢) فيها طريقان:

أحدهما: القطع بأنها كنايات.

الثاني: على القولين كالمباشرة والملامسة وهو الأقوى، انظر: العزيز (٢٠٣/٩)، الروضة (٢٢٤/٦).

(٣) بلا خلاف؛ لأنه ليس من ضرورة الجماع اجتماع الرأسين على وسادة، انظر: المذهب (١٠٦/٢)، العزيز (٢٣٠/٩).

(٤) والحكمة في ذلك قلة صبر المرأة أو فناءه بعدها كما قدمنا.

(٥) لثبوته بالنص والإجماع، بخلاف مدة العنين؛ لأنها مجتهد فيها. انظر: تحفة المحتاج (١٧٠/٨)، مغني المحتاج (٣٤٨/٣).

(٦) سقطت من (ب) وهي مثبتة في الأصل و (أ) و (ج).

(٧) سقطت من (ج) وهي مثبتة في الأصل و (أ) و (ب) وهنا لا فرق بين الحر والعبد والحررة والامة؛ لأن المدة شرعت لأمر جبلي وهو قلة الصبر عن الزوج، وما يتعلق بالجبلة والطبع لا يختلف بالحرية والرق، انظر: العزيز (٢٣٢/٩)، تحفة المحتاج (١٧٠/٨)، مغني المحتاج (٣٤٨/٣)، نهاية المحتاج (٧٢/٧).

فيها في المدة كالنشوز والصغر المانع من الجماع والمرض المضي^(١) أو شرعي، كاعتكاف منذور أو صوم مفروض فلها المطالبة بالوطء، أو الطلاق إن لم يكن فيها مانع وطء كالحيض والنفساء والمرض^(٢)، وما لم تطلب لم يؤمر الزوج به، ولا يبطل حقها بالتأخير ولو عرض مانع في المدة وزال استأنفت المدة وكذا لو طلقها ثم راجعها، ولو ترك حقها بعد المدة أو قبلها لم تسقط^(٣).

وليس لولي الصغيرة والمجنونة ولا لسيد الأمة المطالبة^(٤)، وإذا وطئ المولي في المدة أو بعدها لزمته الكفارة، وانحل الإيلاء، ولو استدخلت ذكره (لم ينحل)^(٥) ولو لم يطأ، ولم يطلق بعدما طولب بالفدية طلق عليه القاضي طلاقاً واحدة وإن غاب عقيب الامتناع، فإن زاد^(٦) لم تقع الزيادة.

ولا يمهل ثلاثة أيام^(٧) لكن لو استمهل للفدية أمهل ما يتهيأ لها فإن كان صائماً أمهل حتى يفطر، وإن كان جائعاً فحتى يشبع، فإن كان ممثلاً فحتى يخف، وإن غلب النعاس^(٨) فحتى يزول.

ولو راجعها المولي استأنفت المدة إن بقيت أكثر من أربعة أشهر، فإذا مضت طالبته بالفدية أو الطلاق فإن أبي طلقها القاضي، فإن راجع استأنفت المدة إن بقيت أكثر من أربعة أشهر، فإذا مضت ولم يفء طلقها القاضي وقد بانث بثلاث، واحتاج إلى التحليل.

(١) تقدم معناه (ص ١٨٤).

(٢) لقوله تعالى: «الذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فإن فاءوا فإن الله غفور رحيم» [البقرة: ٢٢٦].

(٣) لتجدد الضرر كالإعصار بالنفقة، انظر: الروضة (٦/ ٢٢٨)، تحفة المحتاج (١٧٣/٨)، مغني المحتاج (٣٥٠/٣)، نهاية المحتاج (٧٩/٧).

(٤) لأن المطالبة تختص بالزوجة إذ هو حقها، انظر: الروضة (٦/ ٢٢٨)، مغني المحتاج (٣٥٠/٣).

(٥) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب) و (ج) لم تنحل.

(٦) أي على طلاق لم تقع الزيادة إذ الشرع إنما جوز له واحدة.

(٧) على الظاهر؛ لزيادة إضرارها بذلك. انظر: نهاية المحتاج (٨٠/٧).

(٨) هو أول النوم ويكون عندما يحتاج الإنسان إلى النوم ثم الوسن وهو ثقل النعاس. انظر: لسان العرب، مادة: نعس (٦/ ٢٣٣)، المصباح المنير (ص ٢٣٤).

ولو كان الزوج مريضاً طولب بالفئنة باللسان، وهي أن يعد بالوطء إذا قدر، ولو كان محرماً أو صائماً طولب فإن عصى بالوطء سقطت المطالبة، ولو آلى وغاب أو آلى غائباً حسبت المدة فإذا مضت رفع وكيلها إلى قاضي بلد الزوج ليأمره بالفئنة باللسان وبالسير إليها أو بحملها إليه أو الطلاق. فإن لم يفي (أو فاء)^(١) ولم يرجع (إليها)^(٢)، ولم يحمل حتى مضت مدة الإمكان طلقها القاضي بطلب وكيلها، وإن قال أرجع الآن ويعذر في التأخير لتهيئة أهبة السفر ولخوف الطريق .

ولو شهد عدلان أن فلاناً آلى ومضت المدة وهو ممتنع من الوطء والطلاق لم يطلق القاضي حتى يمتنع فلان بين يديه، ولو تعذر إحضاره لتمرّد أو توار أو غيبة^(٣) طلق، ولو ادعت الإيلاء وانقضاء مدته وأنكر الإيلاء أو الانقضاء صدق بيمينه^(٤).

(١) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب) "أو وفا"

(٢) سقطت من الأصل و (ب) و (ج) وهي مثبتة في (أ).

(٣) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج) "عيبته"

(٤) إذ الأصل عدم الإيلاء أو عدم انقضاء مدته. النظر : المذهب (١١١/٢) ، نهاية المحتاج (٨١/٧) .

المبحث الرابع: الظهار وكفارة

المظاهر إذا عاد

المطلب الأول: أركان الظهار.

المطلب الثاني: حكم الظهار.

المبحث الرابع: كتاب الظهار^(١)

المطلب الأول: وله أركان،

الأول: المظاهر، وله شروط: أن يكون مكلفاً فلا يصح من الصبي والمجنون، وأن يكون مختاراً، فلا يصح من المكره، وأن يكون زوجاً، فلا يصح من الأجنبية منجزاً ولا معلقاً بالانكاح وغيره. ويصح من العبد والكافر الخصي والمجبوب^(٢) والسكران.

الركن الثاني: المظاهرُ عنها، وشروطها: أن يلحقها الطلاق، فلا يصح من المختلعة^(٣) والأمة والمستولدة^(٤)، ويصح من الرجعية^(٥) ولا فرق بين الحرة والأمة^(٦) والصغيرة والمجنونة. والذمية والرتقاء والقراء والحائض والنفساء والمعتدة عن شبهة^(٧).

(١) والظهار في اللغة: مأخوذ من الظهر، لأن صورته الأصلية أن يقول لزوجته أنت علي كظهر أمي، ويخص بالظهار لأنه محل للركوب والمرأة مركوب الزوج. انظر: لسان العرب، مادة: ظهر (٥٢٨/٤)، المصباح المنير (ص ١٤٧).

وفي الشرع: تشبيه الزوج بزوجته غير البائن بأثني لم تكن حلاً له. انظر: مغني المحتاج (٣/ ٣٥٢). والأصل فيه كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم - فأما الكتاب فقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنكُم مِّنْ نِّسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ إِنَّ أُمَّهَاتَهُمْ إِلَّا اللَّاحِي وَلَدَتْهُنَّ وَإِنَّهُنَّ لَيَقُولُنَّ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا وَإِنَّ اللَّهَ لَخَفِيُّ غُفُورٍ﴾ [سورة المجادلة: ٢]. وأما السنة فلما روي أن أوس بن الصامت رضي الله عنه - ظاهر من زوجته خويلة بنت ثعلبة فأثنت رسول الله صلى الله عليه وسلم مشتكية منه فأنزل الله تعالى فيها قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها ... الآيات. رواه أبو داود (الطلاق: ١٨٩٣) وأحمد (مسند القبايل: ٢٦٠٥٦) وابن حبان والحاكم وقال صحيح الإسناد وقال في موضع آخر صحيح على شرط مسلم. انظر: خلاصة البدر المنير (٢٢٩/٢).

(٢) لأن الجماع ليس بمقصود هنا بخلاف الإبلاء. انظر: تحفة المحتاج (١٧٨/٨)، نهاية المحتاج (٨٢/٧). (٣) وهي المرأة التي تنفذي نفسها من زوجها بعموض وذلك إذا كرهته لخلقه أو لخلقتها أو دينه أو وضعفه أو نحو ذلك، لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَكُونَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ [سورة البقرة: ٢٢٩]. انظر: المعنى (٥١/٧).

(٤) هي يفتح اللام اسم مفعول، الأمة التي وطنها مالكاها فأثنت بولد. انظر: معجم لغة الفقهاء (ص ٣٩٧).

(٥) لأنها زوجة ويلحقها الطلاق، انظر: العزيز (٩/ ٢٥٤).

(٦) أي المنكحة.

(٧) كما قلنا في الرجعية.

الركن الثالث: اللفظ، وقوله: أنت (علي^(١)) أو إليّ أو معي أو عندي، أو مني أو لي كظهر أمي صريح، وكذا لو ترك (الصلة^(٢)) وقال: أنت كظهر أمي كما لو قال: أنت طالق ولم يقل مني، ولو قال: وجملك أو نفسك أو ذاتك أو جسمك أو بدنك عليّ كظهر أمي أو كبدن أمي أو جسمها أو كلها فكما لو قال: أنت عليّ كظهر أمي^(٣).

ولو شبهها بجزء لا يذكر للكرامة والإعزاز كاليد والرجل، والوجه والصدر والبطن والفرج والشعر فظهار^(٤)، ولو شبهها بجزء يذكر للكرامة كالعين والأنف والرأس وأراد الظهار فظهار^(٥) وإن أراد الكرامة أو أطلق فلا^(٦)، والروح كالعين، ولو قال: أنت عليّ كأمي أو مثل أمي أو أنت أمي وأراد الظهار فظهار^(٧)، وإن أراد الكرامة أو أطلق فلا^(٨)، ولو قال: رأسك أو يدك أو ظهرك أو فرجك أو شعرك أو نصفك أو ربعك عليّ كظهر أمي فظهار.

الركن الرابع: المشبه به، وهو الأم والجدة وكل محرمة عليه على التأييد نسباً^(٩) أو سبباً^(١٠) إلا أن (تكون^(١١)) حلاًلاً له وقتاً ما كالمرضعة وابنتها المولودة قبل أن ترضعه، وكالتي

(١) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ) : "عليّ حرام".

(٢) كذا في الأصل و (ج) وفي (أ) و (ب) : "الصلة". واعتبر صريحاً لتبادله للذهن . انظر : تحفة المحتاج (١٧٨/٨) ، نهاية المحتاج (٨٢/٧) .

(٣) أي صريح ، وذلك لتضمنه الظاهر . انظر : تحفة المحتاج (١٧٨/٨) ، مغني المحتاج (٣٥٣/٣) ، نهاية المحتاج (٨٢/٧) .

(٤) لأنه يحرم التلذذ به فكان كالظاهر ؛ ولأنه قول بوجوب تحريم الزوجة . انظر : المذهب (١١٢/٢) ، تحفة المحتاج (١٧٨/٨) ، مغني المحتاج (٣٥٣/٣) ، نهاية المحتاج (٨٢/٧) .

(٥) لأنه إذا كان مما يذكر للكرامة فهو كناية في الظاهر . انظر : تحفة المحتاج (١٧٨/٨) ، مغني المحتاج (٣٥٣/٣) ، نهاية المحتاج (٨٣/٧) .

(٦) أي فلاظهار .

(٧) لأنه شبهها بظهر امرأة لم تحل ولا تحل له بحال فأشبهه بالتشبيه بالأم ، فهن مساويات لكم في التحريم المؤبد . انظر : المذهب (١١٢/٢) ، تحفة المحتاج (١٧٩/٨) ، مغني المحتاج (٣٥٤/٣) ، نهاية المحتاج (٨٣/٧) .

(٨) والمحرمات بالسبب ضربان :

- أحدهما : المحرمات بالرضاع ، والأظهر منه أنه ظهار ؛ لأن حرمة الرضاع كحرمة النسب ، ولذلك يسوى بينهما في جواز الخلوة والمسافر .

- والثاني : المحرمات بالمصاهرة : والأظهر أن الحكم فيه كما في المحرمات بالرضاع ؛ لاستواء النوعين في المحرمية والحرمة المؤبدة ، انظر : العزيز (٢٥٨ - ٢٥٩) ، الروضة (٢٤١ / ٦) .

(٩) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب) و (ج) : "يكون".

نكحها أبوه بعد ولادته ، والتشبيه بالأجنبية والمطلقة (الثالث^(١)) وبأخت الزوجة والملاعنة^(٢) وبأزواج النبي - صلى الله عليه وسلم -^(٣) وبالأب والابن^(٤) ليس بظهار، وكذا لو قال: أنت علي كالمحرمة والمعتدة.

ويصح الظهار معلقاً ومؤقتاً^(٥)، فإذا قال: إن دخلت الدار أو إذا جاء (رأس)^(٦) الشهر، فأنت علي كظهر أمي ووجبت الصفة صار مظاهراً، ولو قال: إن دخلت الدار، فأنت (علي)^(٧) كظهر أمي ودخلت الزوج مجنون أو مكره أو ناس صار مظاهراً؛ لأن الإكراه والنسيان إنما يؤثران في فعل المحلوف عليه (حيث)^(٨) علق على فعل آخر.

ولو قال: أنت علي كظهر أمي يوماً أو شهراً أو شهرين أو ثلاثة أو أربعة صحح وتأقت^(٩) ولا يكون عائداً بالإمساك، بل بالوطء في المدة وعليه النزع كما (لو)^(١٠) غيَّب الحشفة وحرم العود إلى انقضاء المدة، ولا يحرم بعدها، وإن لم يكفر.

ولو لم يطأ في المدة أصلاً فلا شيء عليه وانحلَّ الظهار، ولو كانت المدة زائدة على أربعة أشهر ووطئ في المدة لزمته كفارتان؛ لأنه إيلاء^(١١) وظهار.

(١) كذا في الأصل و (ب) وفي (أ) و (ج): "الثلاثة".

(٢) لأن تحریمها وإن كان مؤبداً لكنه ليس للمحرمة والوصلة فلا يكون تشبيه الزوجة بها ظهاراً، انظر: العزيز (٢٥٩/٩)، تحفة المحتاج (١٧٩/٨)، مغني المحتاج (٣٥٤/٣)، نهاية المحتاج (٨٣/٧).

(٣) إذ تحريمهم لشرفه عليه الصلاة والسلام، فلا يكون التشبيه بهن ظهاراً. انظر: تحفة المحتاج (١٨٠/٨)، نهاية المحتاج (٨٣/٧).

(٤) لأنهما ليسا محلاً للاستمتاع، فلا يكون التشبيه بهما ظهاراً، انظر: المهذب (١١٣/٢)، العزيز (٢٥٩/٩)، تحفة المحتاج (١٧٩/٨)، نهاية المحتاج (٨٣/٧).

(٥) لأنه يتعلق به التحريم كالطلاق. انظر: مغني المحتاج (٣٥٤/٣)، نهاية المحتاج (٨٤/٧).

(٦) سقطت من (أ) وهي مثبته في الأصل و (ب) و (ج).

(٧) سقطت من الأصل و (ب) وهي مثبته في (أ) و (ج).

(٨) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "حيث".

(٩) صلاً بلفظه وتعليقاً لشبهه لليمين، انظر: المهذب (١١٣/٢)، الروضة (٢٤٨/٦)، تحفة المحتاج (١٨٠/٨).

(١٠) سقطت من (أ) و (ب) و (ج) وهي مثبته في الأصل.

(١١) على اعتبار أنه عاد للوطء بعد أربعة أشهر في تعليقه، أما لو عاد خلال الأربعة أشهر - مدة الإيلاء - فلا كفارة إيلاء عليه، كما تقدم (ص ١٨٦).

ولو لم يظأها أصلاً إلى أربعة أشهر، فلها المطالبة بالفيئة أو الطلاق فإن وطئ فعليه كفارتان، وإن طلق فلا شيء عليه وكذا إن لم تطالبه إلى انقضاء المدة ولم يجامعها، ولو قال: أنت علي حرام شهراً أو سنة ونوى (تحريم)^(١) عينا أو أطلق لزمته كفارة اليمين، ولو قال: أنت طالق كظهر أمي وأطلق أو قصد الطلاق بجملة (أو الظهار)^(٢) أو كليهما أو الظهار بقوله: أنت طالق والطلاق بقوله كظهر أمي، وقع الطلاق ولم يحصل^(٣) الظهار، وإن قصد الطلاق بأنك طالق والظهار بظهر أمي وقع الطلاق وحصل الظهار إن كان رجعي^(٤) وإن كان بائناً فلا ولو قال أنت علي حرام كظهر أمي أو كأمي أو كأختي، فعلى ما ذكرنا في الطلاق^(٥) في قوله: أنت علي حرام أو محرمة.

(١) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "التحريم".

(٢) سقطت من الأصل و (ب) وهي مثبتة في (أ) و (ج).

(٣) قال النووي: "إذا قال: أنت طالق كظهر أمي فله أحوال:

- أحدها: أن لا ينوي شيئاً فتطلق ولا يصح الظهار.

- والثاني: أن يقصد بكل كلامه الطلاق وحده وأكده بلفظ الظهار فيقع الطلاق ولا ظهار.

- والثالثة: أن يقصد بالجميع الظهار فتطلق ولا ظهار على الصحيح لأن لفظ الطلاق ليس بظهار والباقي ليس

بصريح في الظهار؛ لعدم استقلاله ولم ينو به الظهار وإنما نواه بالمجموع.

- والرابع: أن يقصد الطلاق والظهار فينظر إن قصدتهما بمجموع كلامه حصل الطلاق ولا يحصل

الظهار على الصحيح". انظر: الروضة (٦/٢٤٢).

(٤) لصحته من الرجعية مع صلاحية "كظهر أمي" لأن تكون كناية فيه. انظر: تحفة المحتاج (٨/١٨٢).

(٥) أي في الركن الثاني قريباً من أوله بنحو صفحة.

فصل

يجب على المظاهر الكفارة إذا عاد و يحرم الوطء إلى أن يكفر^(١)، فإن وطئ عصى وحرم العود إلى أن يكفر، ولا يحرم القبلة واللمس بالمشهورة وسائر الاستمتاع إلا ما بين السرة والركبة كالحائض^(٢)، وقيل: حرم الكل^(٣) والعود أن يمسه بعد الطهار زماناً يمكنه المفارقة بلا مفارقة^(٤)، ولو مات أحدهما عقيب الطهار، أو فسخ بسبب أو جن الزوج أو أطلق طلاقاً بائناً أو رجعية ولم يراجعها فلا عود، وكذا لو كانت أمة فاشتراها على الاتصال^(٥)، وإن راجعها فهو عائد، ولو علق طلاقها عقيب الطهار فعود.

(١) لقوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَنَاسَا﴾ (المجادلة: ٣) ثم قال: ﴿فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَنَاسَا﴾ (المجادلة: ٤) وكذلك الحكم لو كان يكفر بالإطعام، ولو لم تعرض الآية في الإطعام للتماس، وذلك حملاً للمطلق على المقيد عند اتحاد الواقعة، انظر: العزيز (٩/ ٢٦٦)، الروضة (٦/ ٢٤٤)، تحفة المحتاج (١٨٣/ ٨)، نهاية المحتاج (٨٨/ ٧).

وكذلك قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - لرجل ظاهر من امرأته وواقعها: "لا تقربها حتى تغسل ما أمرك الله به". رواه الترمذي، وقال هذا حديث حسن غريب صحيح (الطلاق واللعان عن رسول الله: ١١٢٠)، ابن ماجه (الطلاق: ٢٠٥٥).

(٢) لأن الطهار معنى لا يدخل بالملك، فأشبه الصوم والحيض؛ لأنه وطء حرام، لا يتعلق به مال، ولا تشاركه في التحريم مقدماته، كوطء الحائض، والقول الأظهر تحريم ذلك كله؛ لقوله - صلى الله عليه وسلم -: "لا تقربها حتى تغسل ما أمرك الله به" كما تقدم قبل قليل، ولأن ذلك يفضي إلى الوطء، وحملاً للمس في الآية على التقاء البشريتين. انظر: العزيز (٩/ ٢٦٧)، تحفة المحتاج (١٨٥/ ٨)، مغني المحتاج (٣٥٧/ ٣)، نهاية المحتاج (٨٨/ ٧) والحاوي (١٣/ ٣٦٤).

(٣) ظاهر كلام الشافعي في القديم تحريم ذلك؛ لقوله تعالى: ﴿مَنْ قَبْلَ أَنْ يَتَنَاسَا﴾ وحقيقة المس التقاء البشريتين، ولأنه بالطهار قد جعل تحريمها عليه كتحريم أمه وكل الاستمتاع بأمه حرام فكذلك في الطهار. انظر: الروضة (٦٢٤٤)، مغني المحتاج (١٣/ ٣٦٤).

(٤) لأن تشبيهها بالأم يقتضي أن يمسه كزوجة. انظر: تحفة المحتاج (١٨٣/ ٨)، مغني المحتاج (٣٥٦/ ٣)، نهاية المحتاج (٨٧/ ٧).

(٥) أي متصلاً بالطهار، انظر: الروضة (٦/ ٢٤٥).

وإذا وجبت الكفارة ثم طلقها لم تسقط كما لو مات أحدهما أو فسخ النكاح^(١)، ولو جدد نكاحها حرم الوطء وغيره إلى التكفير كما لو اشتراها بملك اليمين ولو علق (الظهار)^(٢) على صفة ووجدت ولم يعلم، فإن علق على فعل غيره فلا عود حتى يمسكها بعد علمه. وإن علق على فعل نفسه ونسي.

قال في الكبير^(٣) والروضة^(٤): والمشهور أنه عائد^(٥)، والأحسن أنه غير عائد إلى أن يتذكر فيمسك^(٦)، الأول: هو المفهوم من الحاوي^(٧) وإليه ميل "الرافعي" في الصغير^(٨).

ولو قال لأربع نسوة: أنتن علي كظهر أمي وأمسكن لزمته أربع كفارات^(٩)، ولو أمسك بعضهن وجبت بعددهن، ولو ظاهر منهن بأربع كلمات متواليات كان عائدًا عن الثلاث الأول^(١٠) وعليه ثلاث كفارات إن فارق الرابعة متصلاً، وإلا فأربع كفارات ولو قال: أنتن علي حرام وأطلق أو نوى تحريم عينهن تعددت للكفارة، ولو كرر لفظ الظهار في امرأة متواصلاً بقصد التأكيد أو مطلقاً فظاهراً، وإن قصد الاستئناف أو فاصل فظاهراً وبالمرة الثانية يحصل العود عن الأول وبالإمساك عقيب الثانية عن الثاني.

(١) أي بعد وجوب الكفارة.

(٢) كذا في الأصل وفي (١) و (ب) و (ج): "الطلاق".

(٣) انظر: الشرح الكبير - العزيز - (٢٧٤/٩).

(٤) انظر: الروضة (٢٤٧/٦).

(٥) لأنه سبيل من أن يتذكر تصرفه، فلا يعذر في نسيان الظهار، وهذا هو المعروف في المذهب. انظر:

العزيز (٢٧٤/٩)، الروضة (٢٤٧/٦).

(٦) وهذا كما بينا قول الرافعي والنووي وهو قول البغوي، انظر: العزيز (٢٧٤/٩)، الروضة (٢٤٧/٦).

(٧) لم أعثر عليه في الحاوي.

(٨) لم ألق عليه وذلك لأنني وجدت الجزء المتعلق بموضوعي مفقوداً كما ذكرت.

(٩) لوجود الظهار والعود في حق كل واحدة منهن، فإن امتنع العود في بعضهن بموت أو طلاق أو غيره.

وجبت الكفارة بعدد من عاد فيه منهن. انظر: تحفة المحتاج (١٨٧/٨)، مغني المحتاج (٣٥٨/٣)، نهاية

المحتاج (٨٩/٧).

(١٠) لأن عوده في الأولى بظهار الثانية وفي الثانية بظهار الثالثة وفي الثالثة بظهار الرابعة. انظر: تحفة

المحتاج (١٨٧/٨)، مغني المحتاج (٣٥٨/٣)، نهاية المحتاج (٨٩/٧).

ولو قال: إن دخلت الدار فأنت علي كظهر أمي وكرر، فإذا دخلت صارَ مظاهراً فإن عاد وقد قصدَ التأكيدَ أو أطلقَ لاحتدَّتْ الكفارةُ وإن قالها في مجالس، وإن قصدَ الاستئنافَ (تعددت) ^(١) ووجب الكل بعدد واحد بعد الدخول والعلم به، ولو طلقها عقبيه فلا كفارة.

ولو قال: إن لم أتزوج عليك فأنت علي كظهر أمي، فإن تزوج أو لم يتمكن منه بأن ماتَ عقيبَ الظهارِ فلا ظهارَ، ولا عودَ وإن تمكنَ ولم يتزوجَ فكذلك ^(٢)، وإنما يصيرُ مظاهراً إذا فاتَ التزوجُ مع إمكانِهِ وحصلَ اليأسُ بموتِ أحدهما فيحكمُ بالظهارِ قبيلَ الموتِ، ولا كفارةَ لأنه لا عودَ وعصى؛ لأنَّ الظهارَ حرامٌ ^(٣).

ولو قال: إذا لم أتزوجَ فإذا مضى من التعليقِ زمنُ إمكانِ التزوجِ ولم يستزوجْ صارَ مظاهراً.

(١) كذا في الأصل و (ب) و في (ج) : "تعددت".

(٢) جاء توضيح هذه العبارة في الروضة بقوله: "ولو لم يتزوج عليها مع الإمكان حتى جن فإن أفاق ثم مسات قبل التزوج فحكمه ما سبق، انظر : الروضة (٦ / ٢٥١) وبهذا يستقيم الكلام الوارد في المتن.

(٣) قال الأصحاب: الظهار حرام وليس قوله: أنت علي حرامٌ محرماً وإنما هو مكروه؛ لأن الظهار علقَ به الكفارة العظمى والمعلق بالتحریم كفارة اليمين واليمين والحنف ليسا محرمين، انظر : العزيز (٩ / ٢٥٢)، الروضة (٦ / ٢٣٥ - ٢٣٦).

المبحث الخامس: الكفّارة

المطلب الأول: الإعتاق.

المطلب الثاني: الصيام.

المطلب الثالث: الإطعام.

المبحث الخامس: كتابُ الكفارة^(١)

وهي مرتبةٌ ومخيرةٌ^(٢) والمرتبة للظهار و وقاع رمضان^(٣) (والقتل^(٤))، والمخيرة لليمين، ومنها^(٥) الإبلاء واللعان (كاذباً)^(٦) ونذر اللجاج^(٧)، ويشترطُ النيةُ في الكفارات^(٨)، ومقارنتها بالإعتاق أو الإطعام وبالتعليق إن علق العنق، وفي الصوم التبييت.

ويشترطُ التقييدُ بالكفارة، ولا يشترطُ تعيينُ الجهة حتى لو اجتمع عليه كفارتا ظهار ووقاع (و)^(٩) اعتقَ عبيدين بنية الكفارة أجزاءً عنهما، ولو اجتمعت ثلاثُ كفاراتٍ، (فاعتقَ)^(١٠) رقبةً بنيتها وقعت عن واحدةٍ منها وكذا لو اجتمع عليه الصوم أو الإطعام، ولو عيّن الجهة

(١) الكفارة في اللغة: من كفرته كفراً سترته، وسميت كفارة، لأنها تكفر الذنب، وسمي الكافر كافراً، لأن الكفر غطى قلبه كله وكفر عن يمينه إذا فعل الكفارة، انظر: لسان العرب، مادة: تكفر (١٤٨/٥)، الصباح المنير (ص ٢٠٤).

وفي الشرع: اسم لأشياء مخصوصة طلبها الشارع عند ارتكاب مخالفات معينة. انظر: تحفة المحتاج (١٨٨/٨)، مغني المحتاج (٣٥٩/٣).

(٢) هذان هما نوعا الكفارة فالمرتبة هي التي تترتب خصالها، والمخيرة هي التي يتخير الشخص في خصالها، انظر: العزيز (٢٩٢/٩).

(٣) أي الجماع في نهار رمضان.

(٤) كذا في الأصل وفي (ج) و(أ) و(ب): "للقتل".

(٥) أي الأيمان.

(٦) كذا في الأصل و(ب) و(ج) وفي (أ) كاذبة.

(٧) تقدم معناه (ص ١٣٤).

(٨) لقوله صلى الله عليه وسلم: "إنما الأعمال بالنيات" تقدم تخريجه (ص ٥٥)، ولأن الكفارات حق مالي، وجب تظهيراً، وتكفي فيه الكفارة ولا تحتاج إلى التقييد بالوجوب، لأن الكفارة لا تكون إلا واجبة، انظر: العزيز (٩/٢٩٢-٢٩٣)، الروضة (٢٥٣/٦)، تحفة المحتاج (١٨٨/٨)، مغني المحتاج (٣٥٩/٣)، نهاية المحتاج (٩٠/٧).

(٩) كذا في الأصل و(ب) و(ج) وفي (أ): "ولو".

(١٠) كذا في (ج) وفي الأصل و(أ) و(ب): "وأعتق".

وأخطأ لم (يجزه)^(١)، ولو أصاب وأراد صرفه إلى جهة أخرى لم يتمكن، وخصال المرتبة ثلاث: (منها)^(٢): الإعتاق ثم الصيام، ثم الإطعام ولا إطعام في القتل^(٣).

[المطلب الأول] الخصلة الأولى:

الإعتاق، ويشترط في الرقبة لتجزئ شروط:

الشرط الأول: الإسلام، فلا يجزئ الكافر^(٤)، ويجزئ الصغير المحكوم بإسلامه تبعاً^(٥) وكذا المجنون^(٦)، ولا يجزئ الجنين وإن انفصل قبل ستة أشهر ويعتق^(٧)، ويصح إسلام الكافر بجميع اللغات إذا عرف معناها أحسن العربية أو لم يحسنها كما يصح إسلام الأخرس بالإشارة المفهومة.

الشرط الثاني: السلامة من كل عيب مغل بالعلم^(٨)، فلا يجزئ الزمن^(٩) والأعمى

(١) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج) "يجز"، وعدم الإجزاء راجع إلى أنه نوى غير ما عليه، فلا ينصرف إلى ما عليه، انظر: العزيز (٩/ ٢٩٤).

(٢) سقطت من (ب) وهي مثبتة في (أ) و (ج) وفي الأصل: "الأول" وهذا خطأ بين.

(٣) إذ لا نص فيه والمتبع في الكفارات النص لا التماس، والمطلق إما يحمل على المقيد في الأوصاف كالإيمان في الرقبة لا الأشخاص كالإطعام في القتل، انظر: حاشية الكثرى (٣٠٠/٢) وأشار إلى أنه قول صاحب تحفة المحتاج ولم أعثر عليه في تحفة المحتاج.

(٤) لقوله تعالى في كفارة القتل: (وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا...) [سورة النساء: ٩٢]. وفي غيرها حلاً للمطلق في آية الظهار على المقيد في آية القتل بجامع حرمة السبب. انظر: العزيز (٩/ ٢٩٥-٢٩٦)، تحفة المحتاج (١٩٠/٨)، مغني المحتاج (٣٦٠/٣)، نهاية المحتاج (٩٢/٧).

(٥) وهو من كان لحد أبويه مسلماً أصلياً أو أسلم قبل انعقاده، انظر: الروضة (٦/ ٢٥٥).

(٦) أي حكم المجنون في تبعية الوالدين والدار حكم الصبي، انظر: الروضة (٦/ ٢٥٦).

(٧) لأنه لا يعطى حكم الأحياء وإذا بطل للخصوص بقي العموم، انظر: حاشية الكثرى على الأنوار لأعمال الأبرار (٣٠٠/٢).

(٨) لأن المقصود المالية فيؤثر ما ينقصها، فالمقصود تكميل حاله لينتفعر لوظائف الأحرار، وإما يحصل ذلك إذا استقل بكفاية نفسه. انظر: العزيز (٩/ ٢٩٩)، تحفة المحتاج (١٩٠/٨)، مغني المحتاج (٣٦٠/٣)، نهاية المحتاج (٩٢/٧).

(٩) رجل زمن: أي مَبْتَلَى الزَّمان والزَّمان العامة، زمن: يَزْمَنُ زَمَانًا وزَمَنَةً وزَمَانَةً فهو زَمِينٌ والسَّجْمُ زَمُونٌ وزَمِينٌ والسَّجْمُ زَمَنٌ لأنه جلس للبلايا التي يصابون بها ويدخلون فيها وهم لها كارهون انظر: لسان العرب، مادة: زمن (١٣/ ١٩٩).

والأشمل^(١) والمجنون أكثر الأوقات والمريض الذي لا يرجى بـروءه والمقطوع أحد الأطراف الأربعة ومقطوع أنملة^(٢) من إبهام اليد، ولا أنملتين من السبابة^(٣) أو الوسطى، ولا مقطوع الخنصر^(٤) والبنصر^(٥) من يد واحدة^(٦).

ويجزئ المغشئ عليه ومقطوع أنملة من غير الإبهام، ومقطوع الخنصر من يد والبنصر من أخرى ومقطوع أصابع الرجلين ونضو الخلق^(٧) القادر على العمل والأحمق^(٨) الذي يضغ الشيء في غير موضعه مع علمه بقبحه والشيخ الكبير القادر على العمل والأعرج القادر على متابعة المشي والأعور والأصم والأقرع والأجدع^(٩) والأخشم^(١٠) والأبرص^(١١)

(١) الشَّلَلُ: يَبْسُ السَّيْرَ وَذَهَابُهَا، وَقِيلَ: هُوَ فَسَادٌ فِي السَّيْرِ، شَلَّتْ يَدُهُ تَشَلُّ بِالْفَتْحِ شَلًّا وَشَلًّا وَاشْلَاهَا اللَّهُ. الْخَنَاصِرُ وَرَجُلٌ أَشْلَى: قَدْ أَشْلَى اللَّهُ يَدَهُ. انظر: لسان العرب، مادة: شلل (٣٦٠/١١).

(٢) أو الأنملة، بالفتح: السَّمْعَلُ الأعلى الذي فيه الظفر من الإصبع، والجمع أنامل وأنملات، وهي رؤوس الأصابع. انظر: لسان العرب، مادة: نمل (٦٧٩/١١).

(٣) هي الأصبع التي بين الإبهام والوسطى وهي المصبحة عند المصلين، ويقال لها المشيرة.. انظر: لسان العرب، مادة: سبب (٤٥٦/١).

(٤) الخنصر، بكسر الخاء والصاد، والخنصر: الإصبع الصغير، وقيل الوسطى، أنثى، والجمع خنصير. انظر: لسان العرب، مادة: خنصر (٢٦١/٤).

(٥) البنصر: الأصبع التي بين الوسطى والخنصر، مؤنثة، عن اللحياني؛ قال الجوهري: والجمع البنصير. انظر: لسان العرب، مادة: بنصر (٨١/٤).

(٦) لأن العمل بالثلاث يحتاج إلى الاستعانة بأحدهما، انظر: العزيز (٣٠١/٩)، نهاية المحتاج (٩٣/٧).

(٧) نضو: نضو: رمي به حتى يلبس. وقَدْ نَضُو: دَقِيقٌ؛ حَكَاهُ أَبُو حَنِيفَةَ. وَالنُّضِيُّ مِنَ الشَّهَامِ وَالرَّمَاخِ: السَّخْلُ. وَسَهْمٌ نَضُو: إِذَا قَسَدَ سَنَ كَثَرَتْ مَا رُمِيَ حَتَّى أَخْلَقَ، وَجَمَلٌ نَضُو: أَيِ مَهْزُولٍ. انظر: لسان العرب، مادة: نضا (٣٣١/١٥)، الصباح المنير (ص ٢٢٣).

(٨) السَّخْلُ: ضِدُّ الْعَقْلِ. السَّخْلُ: ضِدُّ الْعَقْلِ. ضَعُفُ قُوَّةِ الْعَقْلِ، ضَعُفُ يَخْلُقُ خَمَقًا وَخَمَقًا وَخَمَاقَةً، وَاسْتَحْضَقَ الرَّجُلُ إِذَا فَعَلَ فَعَلًا لَحْمَتِي. وَرَجُلٌ أَمْحَقُ وَخَمَقُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ. انظر: لسان العرب، مادة: حمق (٦٧/١٠).

(٩) الجذع: القطع، وقيل: هو القطع البائن في الأنف والأذن والشفة والسيد ولسحوها. جذعه وجذعه جذعاً، فهو جادع. وجمار مجذع: مقطوع الأذن. انظر: لسان العرب، مادة: جذع (٤١/٨).

(١٠) رجل أخشم بئى الخشم: وهو داء يعتري الأنف ولا يكاد الأخشم يشم شيئاً. انظر: لسان العرب، مادة: خشم (١٧٩-١٧٨/١٢).

(١١) أبرص: البرص: داء معروف، وهو بياض يقع في الجسد، برص برصاً، والأشئ برصاء. انظر: لسان العرب، مادة: برص (٥/٧).

والمجذوم^(١) والخصي^(٢) والمجبوب^(٣) والرتقاء^(٤) والقرناء^(٥) والأخرس الذي يفهم الإشارة ومقطوع الأذنين ومفقود الأسنان والفاسق، وولد الزنا وضعيف البطش، ومن لا يحسن صنعة وضعيف الرأي والأخرق^(٦) والأكرع^(٧) والوكيع^(٨) والمجروح دون المأمومة^(٩) والجائفة^(١٠).

الشرط الثالث: كمال الرق فلا يجزئ المستولدة^(١١) والمكاتب كتابة صحيحة، ويعتقان تطوعاً ولا القريب المشتري بنية الكفارة، ولا المشتري بشرط العتق، ولا الموصي بمنفعته ولا المستاجر، ولا الغائب المتقطع الخبر، ويجزئ المرهون والجاني حيث نفذ عتقهما^(١٢)، ويجزئ

(١) الجذم: القطع، والأجذم: مقطوع اليد، وقيل: هو الذي ذهب أنامله، و السجذام من الذاء: معروف ليجذم الأصابع وتقطعها. انظر: لسان العرب، مادة: جذم (٨٧/١٢-٨٧).

(٢) خصي: الفحل خصاء، ممدود: سأل خصيته، يكون في الناس والدواب والغنم، والخصية من أعضاء التناسل. انظر: لسان العرب، مادة: خصي (٢٢٩/١٤-٢٣٠).

(٣) الجنب: الفطخ، جنبه يجنبه جنباً وجباياً واجنبه وجنب خصاه جنباً: استأصله. وخصي: مجبوب بسنن السجباب. والمجبوب: الشخص الذي قد استؤصل ذكره وخصياه. انظر: لسان العرب، مادة: جيب (٢٤٩/١).

(٤) تقدم معناه (ص ١٨٤).

(٥) الخرق: بالتحريك: الذهن من الفزع أو السخاء. وقد أخرقه أي أذهشته. وقد خرق بالكسر، خرقاً، فهو خرق: ذهش وأذن خرقاء: فيها خرق نافذ. وشاة خرقاء: مثقوبة الأذن ثقاً مستديراً، وقيل: الخرقاء الشاة يثنق في وسط أذنها ثقب واحد إلى طرف أذنها ولا تيان. انظر: لسان العرب، مادة: خرق (٧٥/١٠-٧٦).

(٦) هو أكرع، وقفيه كرع أي دقة. والكرع أيضاً: دقة الساق، وقيل: دقة مقدمها. انظر: لسان العرب، مادة: كرع (٣٠٧/٨).

(٧) الوكاعة الشدة: وفس وكيع: صلب غليظ شديداً، ودابة وكيع. وكع الفرس وكاعة، فهو وكيع: صلب إهابه واشتد، والأثني بالهاء. انظر: لسان العرب، مادة: وكع (٤٠٩/٨).

(٨) لمة: أي شجة، أمه بالمد، وهي التي تبلغ أم الدماغ، حتى يبقى بليها ويسين الدماغ جلد رقيق. انظر: لسان العرب (٣٣/١٢)، معجم لغة الفقهاء (ص ٣٦٧).

(٩) هي الطعنة التي تبلغ الجوف. وطعنة جائفة: تخالط الجوف، وقيل: هي التي تتفذه والجائفة: الجرح في حدود الصدر والظهر والبطن إذا اخترقت القفص الصدري أو جدار البطن. انظر: لسان العرب، مادة: جوف (٣٤/٩)، معجم لغة الفقهاء (ص ١٣٦).

(١٠) لأنها مستحقة العتاق بجهة الاستيلاء، انظر: العزيز (٣٠٣/٩)، مغني المحتاج (٣٦١/٣).

(١١) لأن الإعتاق إذا نفذاه رفع حق تعلق الغير ورجع إلى الغداء، انظر: الروضة (٦٦٢/٦).

المدبر^(١) والمعلق عنه بصفةٍ، والحاملُ وعق الحمل وإن استثناء^(٢) والأبُ والمغصوبُ إذا علم
(حياتهما)^(٣)، ولو أعتقَ موسراً نصفه من مشتركٍ أو كله سرى وأجزأ.

الشرط الرابع: خلوا لإعتاق عن شوب^(٤) العوض، (فلو أعتقه)^(٥) عن كفارةٍ على أن يرد
إليه ديناراً مثلاً عتقَ مجاناً ولم يجزه^(٦)، ولو شرطَ على غيره بأن قال (لآخر)^(٧): أعتقه عمن
كفارتني بعشرةٍ عليك فقبلَ أو قال الآخرُ: أعتقه عن كفارتك، وعلى كذا ففعل عتق عن المعتق
ولم يجزِ عن الكفارة ولزمَ العوضُ على الآخرِ والعتقُ على مالٍ كالطلاقِ على مالٍ، فهو من
جانب المالكِ معاوضةً فيها شائبةُ التعليقِ ومن جانب المستدعي معاوضةً فيها (شائبة)^(٨) الجعالةِ
فإذا قال أعتقَ مسئولتك على ألفٍ فاعتقَ نفذَ وثبتَ الألف^(٩).

ولو قال: أعتقها عني على ألفٍ فاعتقَ نفذَ عن المعتق ولا عوض^(١٠)، والمكاتب
كالمستولدة، ولو قال: طلق زوجتك عني على الألفِ فطلقَ ثبتَ العوضُ؛ ولو قال أعتقَ عبدك
عني ذلك على كذا ففعل ثبتَ العوضُ، ولو قال: أعتقه عني ففعل فإن قال: مجاناً أو أطلق فلا
عوض وإن قال بعوض ثبتَ العوضُ إذا كان عليه عتق وقصدَ عنه فإن لم يكن أو لم يقصدَ
وقوعه عنه عتقَ ولا شيءَ عليه.

(١) تقدم معناه (ص ٦٨).

(٢) أي يُعتق الحمل تبعاً وإن استثناء كما لو استثنى عضواً من الرقيق عند إعتاقه.

(٣) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج) "حيوتهما".

(٤) الشوب: الخَلَطُ شاب الشيء شوباً: خَلَطَهُ. و شُبَّهَ أشوبه: خَلَطَهُ، فهو مثسوب. انظر: لسان

العرب، مادة: شوب (١/٥١٠)، الصباح المثير (١٢٥).

(٥) كذا في (أ) وفي الأصل و (ب): "ولو أعتقه" وفي (ج): "فلو أعتق".

(٦) لما مرَّ أنه إذا بطل الخصوص بقي العموم. انظر (ص ٢٠١).

(٧) كذا في (ج) وفي الأصل و (أ) و (ب): "الآخر".

(٨) كذا في (أ) وفي الأصل و (ب) و (ج): "شبه".

(٩) لما مرَّ أنه معاوضة. انظر الصفحة نفسها للشرط الرابع.

(١٠) لأنه التزم العوض على أن يحصل العتق عنه ولم يحصل فالمستولدة لا تنتقل من شخص إلى شخص، انظر

: العزيز (٩/٣١٠)، الروضة (٦/٢٦٧).

ولو قال: صلّ صلاتك لنفسك ولك ديناراً أجرأتها صلاته ولا ديناراً عليه، ولو قال: أعقته على كذا ولم يقلّ عني، ولا عتقك فأعتق فكما لو قال: عتقك، والعتق المعتق يدخل في ملكه المستدعي عقيب الفراغ من الإعتاق، ثم يترتب العتق عليه^(١).

ولو قال: ادفع كذا مدا^(٢) من الحنطة^(٣) ووصفها أو من هذه الحنطة إلى هذا المسكين من كفارتي أو عشرة دراهم عن زكاتي فأدى ولو بعد زمن طويل جاز ورجع إلا إذا قال مجاناً.

[المطلب الثاني] الخصلة الثانية،

الصيام^(٤)، فإن كان في ملكه عبد فاضل عن حاجته فواجبه الإعتاق، وإن احتساج إليه لزمانة أو مريض أو كبير أو ضخامة أو منصب فكالمدوم، وإن كان من أوسط الناس كالنجار لزمة الإعتاق^(٥)، ولو وجد ثمن عبد لزمة الإعتاق بشرط كونه فاضلاً عن دينه ونفقته وكسوته ونفقة عياله وكسوتهم سنة^(٦)، وعن المسكين ومالا بدله من الأثاث، ولو ملك داراً واسعة يفضل بعضها عن حاجته، وأمكن تحصيل عبد بثمن لزمه بيعه^(٧)، ولو ملك داراً نفيسة يجد بثمنها

(١) أي في زمانين لطيفين متصلين بلفظ الإعتاق؛ لأن وقوع عتقه عنه يستدعي تقديم الملك فإذا وجد ترتب العتق عليه، انظر: حاشية الكنتري على الأنوار (ص ٣٠٣).

(٢) بالضم والتشديد، الجمع: أمداد، وهورطلان عند الحنفية = ١٠٣٢ لتر = ٨١٥،٣٩ غراماً، وورطلاً وثلاثاً عند الأئمة الثلاثة = ٦٨٧،٠٤٣ لتر = ٥٤٣ غراماً. انظر: معجم لغة الفقهاء (ص ٣٨٧).

(٣) الحنطة: البر، وجمعها حنط. و الحنط: بائع الحنطة، والحنطة حرقته. انظر: لسان العرب، مادة حنط (٢٧٨/٧)، الصباح المنير (ص ٥٩).

(٤) إن عجز عن تحرير رقبة ينتقل إلى الخصلة الثانية وهي الصيام؛ لقوله تعالى في كفارة الظهار: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَابِهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ إِنَّا لَا وَجْهَ لَنَا فَأَلَّوْا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ من قبل أن يتماساً ذكركم توعظون به والله بما تعملون خبير. فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماساً. [سورة المجادلة: ٣-٤].

(٥) لأنه لا يلحقه ضرر شديد وإنما بقوله نوع رهاية، انظر: العزيز (٩/٣١٥)، مغني المحتاج (٣/٣٦٤).

(٦) لأن المونات تكرر فيها، ويجدر الإعداد لها، انظر: العزيز (٩/٣١٥)، الروضة (٦/٢١٧).

(٧) أي بيع بعض الدار الفاضل عن حاجته.

مسكناً يكفيه ويفضلُ ثمنُ رقبَةٍ لو كانَ له عبدٌ نفيسٌ يجذُ بثمانٍ عبداً يخدمُهُ وآخرَ يعتقُهُ لزمهُ
البيعُ والإعتاقُ إنْ لم يكونا مألوفينِ ولا فلا يلزمه^(١).

ولو كانَ له (رأسُ مالٍ)^(٢) يتجرُّ فيه أو ضيعةٌ يحصلُ منها كفايته بلا زيادةٍ ولو
صرفهما إلى الرقبَةِ تمسكن لم يكلفْ بالإعتاقِ^(٣) ولو زاد على ذلك كلف^(٤) ولو كانَ له ماشيةٌ
يحبسها فكالضيعةِ، ولو كانَ له ثيابٌ تزيد على حاجتهِ كلفَ ببيعها، ولو كانَ كسوباً (بصنعة)^(٥)
فإنْ كانَ قدرَ الكفايةِ صام، وإنْ زادَ فكذاكَ. وإنْ كانَ بحيثُ يجتمعُ عندهُ في زمنٍ قليلٍ كثلاثَةُ أيامٍ
ما يبلغُ قيمةَ الرقبَةِ، ولو غابَ ماله أو حضرَ ولم توجدِ الرقبَةُ لم يجزِ الصومُ كما في المخيرةِ^(٦)
ولو لم توجدْ إلا بثمانٍ غالٍ لم يلزمه شراؤها.

والاعتبارُ في اليسارِ والإعصارِ بوقتِ الأداءِ^(٧)، حتى لو كانَ موسراً وقتَ الأداءِ^(٨)
معسراً وقتَ الوجوبِ ففرضهُ الإعتاقُ ولو كانَ بالعكسِ ففرضهُ الصومُ، لكنْ لو (تكلفَ)^(٩)
الإعتاقُ باقتراضٍ أو غيرهِ أجزأه^(١٠).

(١) أي الإعتاق وينتقل إلى الصوم.

(٢) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "رأس مال تجارة".

(٣) لأن المصير إلى حالة المسكنة أشد من مفارقة الدار والعبد المألوفين، انظر: العزيز (٣١٦/٩)، تحفة
المحتاج (١٩٧/٨)، مغني المحتاج (٣٦٤/٣).

(٤) بالإعتاق.

(٥) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "بالصناعة".

(٦) لأن الكفارة على التراخي، وبمقدور أن يموت لا يفوت، بل تؤدي من تركته، انظر: العزيز
(٣١٦/٩)، الروضة (٢٧٢/٦).

(٧) لأن خصال الكفارة عبادات فيراعى فيها حالة الأداء كما في الوضوء والتيمم، انظر: العزيز (٣١٨/٩).

(٨) سقطت من (أ) وهي مثبتة في الأصل و (ب) و (ج).

(٩) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "كلف".

(١٠) لأنه ترقى إلى الرتبة العليا. انظر: مغني المحتاج (٣٦٥/٣).

ولو شرع في الصوم ثم أيسر لم يلزمه الاعتاق^(١)، ولو كان فرضه الإطعام فصام جاز^(٢)، ولو كان وقت الوجوب عاجزاً عن الاعتاق والصوم فأيسر ففرضه الاعتاق والعبد يكفر بالصوم^(٣)، فإن جرى للسبب بغير إذن السيد لم يصم إلا بإذنه ولو شرع فله تحليله وإن جرى بإذنه جاز بلا إذنه، ولو حلف وحنث بغير إذنه أو حلف بإذنه، وحنث بلا إذنه لم يصم إلا بإذنه إن أورث ضعفاً لطول النهار وشدّة الحرارة^(٤)، ولو صام أجزاء كما لو صلى (الجمعة)^(٥) بغير إذنه، ولو حلف وحنث بإذنه أو حنث بإذنه وحلف بغير إذنه جاز بلا إذنه طال اليوم أو قصر اشتدت الحرارة أو ضعفت.

ولو أراد صوم تطوع في وقت يضره لسيد فله المنع وفي غيره فلا والأمة كالعبد ومن بعضه حر كالحر في التكفير بغير اعتاق وليس له الاعتاق، وحيث يجب الصوم يجب أن يصوم (شهرين)^(٦) متتابعين، ويجب النية كل ليلة^(٧)، ولا يجب تعيين الجهة ولا نية التتابع^(٨).

ولو ابتداء في أول شهر هلال صام شهرين بالأهلة، وإن نقصا^(٩)، وإن ابتداء في هلال شهر تمم المنكسر ثلاثين، ولو وطئ بالليل عصى ولا يبطل التتابع ولو أفسد يوماً منه، ولو

(١) وإن أعقق كان أفضل، ووقع ما مضى من صومه تطوعاً، انظر: الروضة (٦/ ٢٧٤).

(٢) لأن الصوم واقع في رتبة أعلى من الإطعام فإذا جاز الأدنى فلا يجوز الأعلى أولى، انظر: العزیز (٩/ ٣١٩) بتصرف.

(٣) لأنه لا يملك بغير تملك سيده قطعاً، ولا يملكه على الجديد الأظهر، انظر: الروضة (٦/ ٢٧٥).

(٤) لأن لزوم الكفارة لا يلزم اليمين بل اليمين مانعة من الحنث فالإذن فيها لا يكون إنفاً في التكفير.

(٥) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج): "الجماعة".

(٦) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ب): "الشهرين".

(٧) كصوم رمضان؛ لقول الرسول -صلى الله عليه وسلم-: "من لم يبيت الصيام من قبل الفجر فلا صيام له وفي رواية: لا صيام لمن لم يفرضه من الليل". رواه الترمذي (الصوم عن رسول الله: ٦٦٢)، النسائي

(الصيام: ٢٢٩١)، أبو داود (الصوم: ٢٠٩٨)، ابن ماجه (الصيام: ١٦٩٠)، أحمد (بقي مسند

الأئصار: ٢٥٢٠٢)، مالك (الصيام: ٥٦٠)، الدارمي (الصوم: ١٦٣٦)، وإسناده صحيح إلا أنه اختلف في رفعه

ووقفه وصوب النسائي وقفه. انظر: الدراية في تخریج أحاديث الهداية (١/ ٢٧٥).

(٨) إكتفاء بالتتابع الفعلي؛ ولأن التتابع شرط في العبادة فلا تجب نيته كستر العورة في الصلاة. انظر: تحفة

المحتاج (١٩٨/٨)، مغني المحتاج (٣/ ٣٦٥)، نهاية المحتاج (٧/ ١٠٠).

(٩) لأنه المعبر شرعاً. انظر: تحفة المحتاج (٨/ ١٩٨)، نهاية المحتاج (٧/ ٩٩).

الأخير استأنف حتماً، ولا يكون ما مضى نفلاً^(١). والحيض لا يبطل التتابع في كفارة القتل، وكذا النفاس فتبني إذا طهرت والجنون والإغماء كالحيض والإفطار بالمرض والسفر وغلبة الجوع والعطش، والإكراه^(٢) وخوف الحامل، والمرضع على ولدهما أو أنفسهما والمبالغة في المضمضة والاستنشاق يقطع التتابع^(٣)، ولو نسي النية بالليل^(٤) أو نوى صوماً آخر استأنف ولو شرع في الصوم، ثم أراد أن يقطع ويستأنف بعد ذلك لم يجز^(٥).

[المطلب الثالث] الخصلة الثالثة،

إطعام ستين مسكيناً ستين مداً من غالب قوت البلد^(٦) ولا إطعام في القتل^(٧)، ولو صوف إلى واحد ستين مداً في ستين يوماً لم يجز^(٨)، ولو جمع ستين مسكيناً ووضع بين أيديهم ستين مداً وقال: ملكنكم هذا بالسوية أو أطلق وقبلوه جاز، ولو صرف ستين مداً إلى ثلاثين مسكيناً أجزأه ثلاثون والزيادة كالزكاة المعجلة^(٩).

ويجوز الصرف إلى الفقراء والمساكين من الذكور والإناث والصغار والكبار ويقبض الولي للصغار، ولا يجوز إلى الكافر والهاشمي والمطلبي^(١٠) رجلاً كان أو امرأة ولا إلى من

(١) وفي قول: يعتبر نفلاً، وهو كما إذا نوى الظهر قبل الزوال ونظائره، انظر: العزیز (٢٢٣/٩)، الروضة (٢٧٧/٦)، مغني المحتاج (٣/٣٦٥).

(٢) إذا قلنا: إنه أكره على الأكل فأكل يبطل صومه، انقطع تتابعه؛ لأنه سبب لادر، انظر: العزیز (٣٢٥/٩)، الروضة (٢٧٧-٢٧٨/٦).

(٣) لأنه لا ينافي الصوم وإنما قطعه بفعله بخلاف الحيض، انظر: العزیز (٣٢٤/٩)، الروضة (٢٧٧/٦).

(٤) نسيان النية في بعض الليالي يقطع التتابع كتركها عمداً ولا يجعل النسيان عذراً في ترك المأمور به، انظر: العزیز (٣٢٤/٩)، الروضة (٢٧٧/٦)، مغني المحتاج (٣/٣٦٥).

(٥) لأنه يبطل صفة الفرضية، انظر: العزیز (٣٢٥/٩)، الروضة (٢٧٩/٦).

(٦) قال تعالى: "فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً" (المجادلة: ٤).

(٧) لما مرّ بيانه.

(٨) لأن قوله تعالى: (فإطعام ستين مسكيناً)، يشتمل على وصف وهو المسكينة وعلى عدد وهو الستون، فكما لا يجوز الإخلال بالوصف لا يجوز الإخلال بالعدد، انظر: العزیز (٣٢٨/٩).

(٩) أي يسترد الأمداد الزائدة من الأولين إن شرط كونها كفارة، انظر: العزیز (٣٢٨/٩)، الروضة (٢٨٠/٦).

(١٠) لأن للصدقة لا تحل لهم؛ لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "لا تحل الصدقة لأل محمد إنما هي أوساخ الناس". رواه مسلم (الزكاة: ١٧٨٤) من رواية عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث مرفوعاً. والنسائي (الزكاة

يلزمه نفقته ولا إلى المكاتب، ولا إلى العبد للموسر مطلقاً^(١). ولها الصرف إلى زوجها، وللكل^(٢) إلى (عبد) ^(٣) المعسر له لا للعبد ولو دفع إلى واحد مداً ثم اشتراه ودفعه إلى آخر وهكذا حتى استوعب جاز بكره ولو وطئ في خلال الإطعام لم يستأنف.

ويشترط التمليك والتسليط، ولا يكفي التغذية^(٤) والتعشية^(٥)، ولا يجوز اللحم واللبن والسويق^(٦) والدقيق والخبز والقيمة^(٧)، ولو أراد أن يخرج الأرز في القشرة العليا أخرج ما يعلم اشتماله على مد من الحب، ولو عجز عن الصوم لهرم أو مرض، أو مشقة شديدة تلحقه من الصوم، أو لخوف زيادة في المرض عدل إلى الإطعام.

ويشترط في المرض: أن لا يرجى زواله^(٨) وقيل: لا يشترط ذلك بل يكفي دوامه شهرين بقول الأطباء أو بالعادة الغالبة^(٩)، ولو غلب عليه الشق^(١٠) عدل إلى الطعام.

٢٥٦٢: (أحمد (مسند الشاميين: ١٦٨٦٣) ومالك (الجامع، باب: ما يكره من الصدقة). وانظر: خلاصة البدر المنير (١٦٣/٢) ونصب الراية (٤٠٣/٢).

(١) أي بإذن السيد ودونه.

(٢) أي الزوجين وغيرهما.

(٣) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "العبد".

(٤) الغذاء: ما يتغذى به، وقيل: ما يكون به نماء الجسم وقوامه من الطعام والشراب واللبن، وقيل: اللبن غذاء للصغير، تحفة الكبير، و غذاء يغذوه غذاء. قال ابن السكيت: يقال غذوته غذاء حسناً، ولا تقل غذيته.

انظر: لسان العرب، مادة: غذا (١١٩/١٥)، الصباح المنير (ص ١٦٩).

(٥) تناول طعام العشاء أي في وقت العشاء. انظر: لسان العرب، مادة: عشا (١٥/٦٢)، الصباح المنير (ص ١٥٦).

(٦) ما يتخذ من الحنطة والشعير. انظر: لسان العرب، مادة: سوق (١٠/١٧٠)، الصباح المنير (ص ١١٣).

(٧) أي قيمة الأمداد.

(٨) وبه قال الأكثرون من أصحاب الشافعي. انظر: مني المحتاج (٣/٣٦٦)، نهاية المحتاج (١٠١/٧).

(٩) هذا ما قاله الإمام والغزالي، لقوله تعالى: "لَقَدْ نَجَّيْنَا فُصَيْيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا فَنَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَاِطْعَامَ سِتِّينَ مِسْكِينًا" [سورة المجادلة: ٤] ويقال للعاجز بالمرض الناجز: إنه غير مستطيع للصوم. انظر: الوسيط (٦/٦٤)، الروضة (٦/٢٨٢)، مني المحتاج (٣/٣٦٦)، نهاية المحتاج (١٠١/٧).

(١٠) الشَّقُّ: شدة الغلظة وطلب النكاح، يقال: رجل شَقٌّ وامرأة شَقِيَّةٌ، وشَقُّ الرجل، بالكسر، شَقًّا، فهو شَقِيٌّ: اشتد غلظته، وكذلك المرأة. انظر: لسان العرب، مادة: شَقِي (١٠/١٧١)، المعجم الوسيط (٤٩٦).

قال "المثولي": ولو كان لا بصير (عن^(١)) الطعام والشراب، ولو تكلف الصوم تأذى به انتقل إلى الإطعام^(٢). وقال "القفال" و"القاضي" و"البغوي"^(٣): ولو كان يغلبه الجوع ويعجز لا يجوز له الترك، بل يشرع فيه، فإذا عجز أظفر واستأنف لأن الخروج من الصوم بفطر الجوع يجوز بخلاف فطر الشبق، ولو عرضه سفر يجوز الفطر لم يعدل إلى الإطعام ولو عجز عن جميع الخصال استقرت في ذمته.

ولا يطل المظاهر حتى يأتي بالمقدور، ولا يجوز أن يصوم شهراً ويطعم ثلاثين مسكيناً^(٤).

وأما المخيرة فيخير الحالف بين إعتاق رقبة بالصفات المذكورة، وبين إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم، فإن عجز صام ثلاثة أيام^(٥)، والقول في جنس الطعام، وكيفية إخراجها، وفي المصروف إليه وإخراج القيمة وصرف الأمداد العشرة إلى بعض، وفي سائر المسائل على ما سبق^(٦).

ولو أطعم بعضاً وكسا بعضاً لم يجز^(٧)، ومن له أن يأخذ سهم الفقراء أو المساكين من (الزكاة)^(٨) والكفارات فله أن يكثر بالصوم؛ لأنه فقير في الأخذ (فكذلك)^(٩) في الإعطاء والقول في العجز عن الصوم على ما ذكر الآن^(١٠).

(١) كذا في الأصل و (ب) و في (أ) و (ج): "ومن".

(٢) لم أقف على التثنية.

(٣) انظر أقوالهم في الروضة (٢٨٣/٦).

(٤) فلا يجوز تفريق الكفارة للواحدة، انظر: العزيز (٣٣١/٩)، الروضة (٢٨٤/٦).

(٥) لقوله تعالى في كفارة اليمين: «فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ...». [سورة المائدة: ٨٩].

(٦) في المرتبة.

(٧) كما بينا في تعريف الكفارة الواحدة.

(٨) كذا في الأصل و في (أ) و (ب) و (ج): "الزكوات".

(٩) كذا في الأصل و (ب) و (ج) و في (أ): "وكذلك".

(١٠) من قوله ولو عجز عن الصوم لهم... الخ.

المبحث السادس: القذف واللعان

المطلب الأول: صريح القذف وكنائته.

المطلب الثاني: أحكام القذف.

المطلب الثالث: اللعان.

[المبحث السادس]

كتابُ القذف^(١) واللعان^(٢)

[المطلب الأول:] أَلْعَانُ الْقَذْفِ (صريعة)^(٣)، وَكُنْأَيَةٌ، وَتَعْرِضٌ.

أما الصريحُ فقوله: زَنَيْتَ أَوْ يَا زَانِي وَلِلْمَرْأَةِ زَنِيْتُ أَوْ يَا زَانِيَةً صَرِيحٌ وَلَوْ قَالَ لَهُ: زَنَيْتَ بِكَسْرِ التَّاءِ أَوْ يَا زَانِيَةً أَوْ لَهَا زَنَيْتَ بَفَتْحِ التَّاءِ أَوْ يَا زَانِي فَكَذَلِكَ^(٤)، وَالنِّيكُ وَالْجَمَاعُ وَالْوَطْءُ وَإِيلَاجُ الْحَشْفَةِ أَوْ الذَّكْرَ وَإِدْخَالُهُ فِي الْفَرْجِ أَوْ الدُّبْرَ مَعَ الْوَصْفِ بِالْتَّحْرِيمِ صَرِيحٌ^(٥) وَدُونُهُ كُنْأَيَةٌ.

وَالْإِصَابَةُ فِي الدُّبْرِ بَأَنْ قَالَ: (طَلْتُ)^(٦) أَوْ لَاطَ بِكَ فَلَنْ قَذَفَ خُوطِبَ بِهِ رَجُلٌ أَوْ امْرَأَةٌ وَلَوْ قَالَ: يَا لَوْطِي أَوْ يَا مُوَجِرُ أَوْ يَا مَابُونُ فَكُنْأَيَةٌ^(٧)

(١) القذف في اللغة: قذف المحصنة قذفاً رماها بالفاحشة، انظر: المصباح المئير (ص ١٨٩).

وفي الشرع: الرمي بالزنا تعبيراً. انظر: تحفة المحتاج (٢٠٢/٨)، مغني المحتاج (٣٦٧/٣)، نهاية المحتاج (١٠٣/٧).

(٢) اللعان في اللغة: مصدر لاعن لعناً: إذا فعل ما ذكر، أو لعن كل واحد من الاثنين الآخر، قال الأزهري: وأصل اللعان: الطرد والإبعاد، يقال: لعنه الله أي: باعده، انظر: لسان لعرب (٥/ ٤٠٤٤)، الصباح المنير (ص ٢١٢).

وفي الشرع: كلمات معلومة جمعت حجة للمضطر إلى قذف من لطم فرائشه وأحق العار به أو إلى نفي ولد، انظر: مغني المحتاج (٣٦٧/٣)، تحفة المحتاج (٢٠٢/٨)، نهاية المحتاج (١٠٣/٧).

(٣) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج) صريحٌ.

(٤) لأن اللحن بنحو تذكير المؤنث وعكسه غير مؤثر، ولا يمنع الفهم ولا يرفع العار، انظر: حاشية الكمثرى على الأتوار (٢/ ٣٠٨)، العزيز (٩/ ٢٤١)، تحفة المحتاج (٢٠٢/٨)، مغني المحتاج (٣٦٧/٣)، نهاية المحتاج (١٠٣/٧).

(٥) لأن مطلقهما يقع على الحلال والحرام، فلا يقبل التأويل. انظر: العزيز (٩/ ٣٣٥)، الروضة (٦/ ٣٨٦)، تحفة المحتاج (٢٠٣/٨).

(٦) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج) "لط".

(٧) وقوله: يا لوطي كناية لاحتمال إرادة كونه على دين قوم لوط. انظر: نهاية المحتاج (١٠٥/٧).

وقيل: يا لوطي صريح^(١).

ولو قال: زنى بذكائك أو فركك أو دبرك أو قبلك ففذف، ولو قال: زنى بسدك أو رجلك أو عينك فكناية، ولو قال: أتيت بهيمة فيعزر^(٢).

وأما الكناية: فكقوله يا فاسق^(٣) أو يا فاجر^(٤) خبيث^(٥)، وللمرأة يا خبيثة يا شعبة، وأنت تحبين الخلوة، ولا تردين يد لأمس، ولو قال: لم أرد (النسبة)^(٦) إلى الزنا صدق بيمنه، وليس له الحلف كاذباً دفعاً للحد وتحزراً عن الإيذاء، بل يلزمه الإظهار ليحد أو بعفي كمن قتل رجلاً في خفية يلزم الإظهار ليقصص^(٧) (أو يعفي)^(٨).

ولو قال: لم أجذب عذراء^(٩)، أو وجدت معك رجلاً فكناية^(١٠)، ولو قال: زنيت مع فلان فصريح في حقها وكناية في حقه^(١١).

ولو قال لأجنبية: زنيت بك فمقر بالزنا وقاذف لها ويقدم حد القذف^(١٢)، فإن رجع سقط حد الزنا دون القذف، ولو قال: لزوجتي زنيت، فقالت: زنيت بك أو معك فقاذف لها وقولها له

(١) وهذا ما رجحه النووي، وقال: قد غلب استعماله في الأفراد، لإرادة الوطء في الدبر بل يفهم منه إلا هذا، انظر: الروضة (٢٨٦/٦)، نهاية المحتاج (١٠٤/٧).

(٢) هذا إذا لم يجعل إتيان البهيمة زناً يوجب الحد، انظر: العزيز (٣٣٥/٩)، الروضة (٢٧٨/٦).

(٣) فسق فسوقاً أي خرج عن الطاعة والعصيان والترك لأمر الله عز وجل والسخروج عن طريق الحق، والاسم الفسق، ويسبق بالكسر لغة حكاهما الأخفش فهو فاسق والجمع فساق، انظر: لسان العرب، مادة: فسق (٣٠٨/١٠)، الصباح المنير (ص ١٨٠).

(٤) فجر العبد فجوراً فسق وزنى، انظر: لسان العرب، مادة: فجر (٤٧/٥)، الصباح المنير (ص ١٧٦).

(٥) خبيث الشيء خبيثاً خلاف طاب والاسم الخبيثة فهو خبيث وهي خبيثة ويطلق الخبيث على الحرام كالزنا وعلى الرديء المستكره طعمه أو تركه كالثوم والبصل. انظر: لسان العرب، مادة: خبيث (١٤٢-١٤١/٢)، الصباح المنير (ص ٦٢)، وأما للشبهة: فنقدم معناها (ص ٢٠٩).

(٦) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب) "التشبيه".

(٧) وردت زيادة في (ج) وهي: "عن الإيذاء" بعد قوله: "أو يعفي".

(٨) عذرة الجارية بكارتها والجمع عذر وامرأة عذراء أي ذات عذرة وجمعها عذاري، انظر: لسان العرب، مادة: عذر (٥٥١/٤)، الصباح المنير (ص ١٥١).

(٩) لاحتمال القذف وغيره. انظر: مغني المحتاج (٣٦٨/٣).

(١٠) لاحتمال أنه جامع بالشبهة وهي عالمه دونه، انظر: حاشية الكمثرى على الأنوار (٣٠٩/٢).

(١١) لأنه حق آدمي فيقدم، انظر: العزيز (٣٣٧/٩).

كناية^(١)، فإن أردتُ أنهما زنيا قبلَ النكاحِ فمقرّةٌ بالزنا وقاذفةٌ له، وسقطَ عنه حدُّ القذفِ لإقرارها
لكن يعزّر^(٢) وإن أردتُ أنها زنتْ به قبلَ النكاحِ نائماً أو مجنوناً فمقرّةٌ بالزنا ولا قذفتْ، ولو
قالتُ أردتُ أني لم أزنِ لأنه (لا)^(٣) يجامعني إلا هو في النكاحِ، فإن كان ذلك زناً فهو زانٍ أو
قالتُ: أردتُ أني لم أزنِ كما لم يزنِ هو صدقتْ بيمينها^(٤) كما (يقول)^(٥) الرجلُ لآخر: سرقتُ
معلك، ويريد نفي السرقة عنه وعن نفسه وإذا حلفتُ فلا حدَّ عليها ويجبُ عليه.

ولو قالتُ لزوجها: يا زاني، فقال: زينتُ بكِ فعلى هذا التفصيل.

ولو قال: يا زانيةً فقالت: أنتَ أزنِي مني فقاذهةٌ له إن أردتُ القذفَ^(٦)، ولو قالت: زينتُ
وأنتَ أزنِي مني، وقالت ابتداءً: أنا زانيةٌ وأنتَ أزنِي مني فقاذهةٌ (له)^(٧) ومقرّةٌ عنه الحدَّ،
ولو قالت: أنتَ أزنِي مني أو أزنِي من الناسِ، أو يا أزنِي الناسِ، فلا قذفٌ إلا أن يريده،
ولو (قال)^(٨): أردتُ أن الناسَ كلهم زناةٌ، وأنتَ أزنِي منهم فلا قذفٌ (لتحقق كذبه، ولو قال)^(٩)
أردتُ أنتَ أزنِي من زناتهم فقف.

ولو قالت: أنتَ أزنِي من فلان فلا قذفٌ إلا أن تريده، ولو قال: زني فلانٌ وأنتَ أزنِي
منه فقاذهةٌ لهما، ولو قال: في الناسِ زناةٌ وأنتَ أزنِي منهم أو أنتَ أزنِي زناةَ الناسِ فقف، ولو
قال: الناسُ كلهم زناةٌ وأنتَ أزنِي منهم فقف للعلم بكذبه، وكذا لو قال: أنتَ أزنِي من أهلِ
بغداد^(١٠) إلا أن يريدَ أنتَ أزنِي من زناةِ أهلِ بغداد، ولو قال: أنتَ أزنِي من فلانٍ ولم يصرّح

(١) لأن الجواب متردد محتمل، انظر: العزيز (٩/ ٣٣٧)، الروضة (٦/ ٢٨٨).

(٢) للإيذاء، انظر: العزيز (٩/ ٣٣٧)، الروضة (٦/ ٢٨٨).

(٣) كذا في الأصل و(أ) وفي (ب) و(ج): "لم".

(٤) لاحتمال ما تقوله، انظر: العزيز (٩/ ٣٣٧).

(٥) كذا في الأصل و(ب) و(ج) وفي (أ): "تقول".

(٦) لاحتمال أن تريد أنه أهدى إلى الزنا وأحرص عليه منها، انظر: العزيز (٩/ ٣٣٨).

(٧) سقطت من (ب) وهي مثبته في بقية النسخ.

(٨) أرى أن الأصوب "قالت" مع أن الوارد في جميع النسخ "قال".

(٩) كما قبلها.

(١٠) تقدمت ترجمتها (ص ٥١).

(باللفظ) ^(١) بزناه لكن ثبت زناه بالبينة أو بإقراره، فلا قذف وصدق في الجبل به، وإن علمه فقاذف لهما فيحد لمخاطبيه، ويعزر لفلان.

ولو قال لزوجه: يا زانية، فقالت: بل أنت زان فكل قاذف ^(٢)، ولو قاذف شخصان حد كل منهما ولا تقاص ^(٣)، ولو قال: زنت في الجبل فلا قذف إلا أن يريده ^(٤)، ولو قال: زنت في الجبل أو الدار فقذف ^(٥).

ولو قال لمشك ^(٦): زني ذكرك وفرجك فصريح، وإن ذكر أحدهما فكناية، ولو قال لامرأة: وطئك رجلان في وقت واحد عزر ولا حد ^(٧)، والنسبة إلى سائر الكباير عسير الزنا كالسرقة والشرب والقطع والإذاء بسائر الوجوه لا حد فيه وعزر، وكذا لو قرطبة أو دية ^(٨)، أو قال لامرأته: زنت بك فلانة.

وأما التعريض: فكقوله يا ابن الحلال ولما أنا قلت بزاني أو أمي ليست بزانية، أو يا ابن الإسكاف ^(٩)، أو الخباز وما أحسن اسمك أو ذكرك في الناس فلا قذف، وإن نواه ^(١٠) ولو قيل له:

(١) سقطت من الأصل و (ب) و (ج) وهي مثبته في (أ).

(٢) أي للآخر.

(٣) لأن التقاص إنما يكون عند اتحاد الجنس والتقدير والصفة، ومواقع الضربات، والسيوط والآم الضرب متفاوتة، انظر: العزیز (٩/ ٣٤٠)، الروضة (٦/ ٢٩١).

(٤) لأن معناه الصعود، انظر: العزیز (٩/ ٣٤٧)، الروضة (٦/ ٢٩١) تحفة المحتاج (٨/ ٢٠٥)، «معني المحتاج (٣/ ٣٦٨)، نهاية المحتاج (٧/ ١٠٥).

(٥) لظهوره فيه، وذكر الجبل أو الدار لبيان محله فلا يصرفه عن ظاهره. انظر: تحفة المحتاج (٨/ ٢٠٥)، نهاية المحتاج (٧/ ١٠٦).

(٦) هو الخنثى.

(٧) لاستحالة، وخروجه من التذنب إلى الكذب الصريح، فيعزر للأذى، انظر: الروضة (٦/ ٢٩٢).

(٨) أي لو قال له: يا قرطبان أو يا ديوت وقد تقدم معناهما (ص ١٠١).

(٩) الإسكاف واحد الأسكافة، الأسكف الأسكوف، الإسكاف كله الصانع أي كان وخص بعضهم به النجار وقيل: هو الخراز، انظر: لسان العرب، مادة سكف (٩/ ١٥٧) المصباح المنير (ص ١٠٧).

(١٠) إذ اللفظ إذا لم يشعر بالمعنى فلا تؤثر النية. انظر: حاشية الكمثرى على الأنوار (٢/ ٣١٠)، نهاية المحتاج (٧/ ١٠٦).

اليسَ فلانُ زانياً أو هل فلانُ زانٍ فقال: نعم لم يكنْ قَذْفاً^(١)، ولو قيل: ألسْتُ قَذَفْتَ فلاناً أو هل قَذَفْتَ فلاناً، فقال: نعم كانَ إقراراً، ولو قال لابنُه اللّاحقُ به لستُ بابني أو لستُ مني فليسَ بقَذْفٍ لأمي إلا أن يريده فيستفسرُ، فإن قال: أردتُ أنه من زنا فقذفتُ، وإن قال: أردتُ أنه لا يشبهني خلقاً أو خلقاً أو هو من زوج آخر أو لقيط أو مستعار صدقَ بيمينه.

ولو قال لآخر: لستُ ابنُ فلانٍ فقذفتُ لأمي إلا إذا كانَ منفياً وأرادَ نفيه شرعاً أو نفيه خلقاً أو خلقاً.

ولو قال لقرشي: يا نبطي^(٢) أو لتركبي^(٣) يا هندي^(٤) أو بالعكسين، وأرادَ قَذْفَ أمي أو جدّة من جدّاتي معنيّة فقذفتُ، ولو قال لعلوي: لستُ من علي بن أبي طالب _ رضي الله عنه _ وقال: أردتُ لستُ من صلبه قال "الرويانى"^(٥) وغيره: لم يصدقْ وقال "البغوي"^(٦) في التعليق: صدّقَ وهو الأقوى.

ولو قال: يا قواد^(٧) فكناية في قذف زوجته، ولو رمى بحجرٍ فقال: من رمانى فأمة زانية (فإن) كان يعرف الرامي فقذفتُ، وإن لم يعرف فلا.

ولو قال: من دخل داري أو ضربني فهو زانٍ لا يكونُ قَذْفاً في حقٍّ من دخل داره أو ضربته، ولو قذف امرأة رجل، ولا يعرفها ويعرف أن له امرأة فقذفتُ، ولو قذف امرأة، ولا يعرف هل له امرأة أم لا فلا قذف.

(١) لأن قوله: نعم، صريح في الإقرار فلا يكون صريحاً في القذف ونحوه، انظر: حاشية الكسرى على الأنوار (٢/ ٣١٠ - ٣١١).

(٢) هو المتولد من العرب والعجم، والنبط هو جبل من الناس كانوا ينزلون سواد العراق ثم استعمل في أخلاط الناس وعوامهم والجمع أبطاط. انظر: المصباح المنير (ص ٢٢٥) تحفة المحتاج (٨/ ٢٠٥)، مغني المحتاج (٣/ ٣٦٨)، نهاية المحتاج (٧/ ١٠٦).

(٣) انظر قوله في العزيز (٩/ ٣٤٦)، الروضة (٦/ ٢٩٥).

(٤) وانظر قوله في العزيز (٩/ ٣٤٦)، الروضة (٦/ ٢٩٥).

(٥) هو الساعي بين الرجل والمرأة للفجور، والأنثى قواد، ورجل قواد في الديانة وهو استعارة قريبة المأخذ. انظر: المصباح المنير، مادة: قواد (ص ١٩٨)، معجم لغة الفقهاء (ص ٣٣٩).

(٦) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ) "وإن".

ولو قال بالفارسية: أي روسي^(١) فصريح، ولو قال: يا سسياهة^(٢) أو أي سياه روي^(٣) فكناية، ولو قال: أحد أبويك زان، ولم يعين زان في السكة زان فلا حد، ولو قال: يا ابن الزانيين لزمه حدان، ولو قال: يا زاني ابن الزانيين لزمه ثلاثة حدود، ولو قال: يا ابن الحرام أو أي حرام زاده^(٤) فكناية، ولو قذف زوجته أو غيرها مرتين فصاعداً اتحد الحد أراد زناً واحداً أو أكثر^(٥).

تكملة

إذا كان المقدوف محصناً^(٦) والقاذف بالغاً عاقلاً مختاراً غير أصل^(٧) فعلى القاذف الحد، وإلا فالتعزير، ولو أكره آخر على قذف ثالث فقتل فلا حد على واحد منهما.

وشروط الإحصان: الإسلام والعقل والبلوغ والحرية والعفة من الزنا، فلو قذف كافراً أو مجنوناً أو صبيّاً أو عبداً أو زانياً فلا حد وعزر؛ للإيذاء.

(وتبطل)^(٨) العفة بكل وطء يوجب الحد، ومنه ما إذا وطئ جارية زوجته أو أحد أبويها أو المراهونة عنده^(٩)، وتبطل أيضاً بالإتيان في دبر زوجته وبوطء مملوكته التي هي أختها أو عمته أو خالتها من الرضاع أو النسب عالماً بالتحريم^(١٠)، وإن لم يوجب الحد.

(١) جملة فارسية تعني: أيها العاهرة.

(٢) جملة فارسية تعني: يا سوداء.

(٣) جملة فارسية تعني: يا أسود الوجه.

(٤) جملة فارسية تعني: ابن الحرام.

(٥) اتفق الفقهاء على أنه إذا قذف شخص شخصاً آخر مرات متكررة دون أن يقام عليه الحد، ثم رفع إلى القاضي فإنه يعاقب مرة واحدة على مجموع مرات القذف، لأن العقوبات كلها من جنس واحد لمستحق واحد فتداخل كما لو زنى ثم زنى. انظر: الاختيار (٣٤٥/٤)، حاشية الدسوقي (٣٤٧/٤)، المهذب (٢٨٨/٢)، المغني (٢٣٥/٨)، الشريعة الجنائي الإسلامي (٤٩٣/٢).

(٦) لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ...﴾ [الزور: ٤].

(٧) أي للمقدوف.

(٨) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "وتبطل".

(٩) أي عند القاذف.

(١٠) لدلالته على عدم عفته وقلة مبالاته، بل هذا لفحش من الزنا بأجنبية، انظر: العزيز (٣٤٨/٩)، الروضة (٢٩٦/٢)، تحفة المحتاج (٢١٠/٨)، مغني المحتاج (٣٧١/٣)، نهاية المحتاج (١٠٩/٧).

ولو قذف زوجته أو غيرها، وعجز عن إقامة البينة على زناها أو على إقرارها بزناها فله تحليفها على أنها لم تزن، أو لم تقر^(١) فإن نكلت وحلف سقط عنه الحد، ولا يجسب عليها بيمينه ولا تسمع الدعوى بالزنا والتحليف على نفيه إلا في هذه الصورة.

ولو قذف ميتاً وطلب وارثه الحد وطلب القاذف يمينه أنه لا يعلم زنا مورثه مكن، ولا يجب على الحاكم البحث عن حصانة المقدوف تغليظاً على القاذف^(٢).

وحد القذف وتعزيره حق آدمي يورث عنه، ويسقط بعفوه وعفو وارثه إن مات، أو قذف ميتاً وهو حق جميع الورثة، فإن لم يكن وارث بقيمة السلطان، ولو قال: يا ابن الزانية أو الزاني والأب أو الأم حي فالمطالبة له وإلا فلوارث، ولو قال لغيره: اقذفني أو أبحث لك القذف فقذفه فلا حد، ولو عفا بعض الورثة فللباقى الاستيفاء بتمامه^(٣) ولو قذف عبداً واجب التعزير والطلب والعفو له لا للسيد^(٤) حتى لو قذف السيد عبده كان له^(٥) الرفع إلى الحاكم للتعزير.

[المطلب الثاني: أحكام القذف]

فصل

الزوج كالأجنبي في صريح القذف وفي كتابته وفي أنه يلزمه الحد إن كانت محصنة والتعزير إن لم تكن^(٦) إلا أنه اختص بأنه يباح له القذف، وقد يجب عليه^(٧)، وبأنه ملاعن للدفع

(١) أي بالزنا.

(٢) لأن القاذف عاصي فغلظ عليه بإقامة الحد بظاهر الإحصان، انظر: الروضة (٣٠٠/٦).

(٣) لأن الحد يثبت لهم ولكل واحد منهم، كولاية التزويج وحق الشفعة، انظر: الروضة (٣٠١/٦).

(٤) لأن عرضه له لا للسيد، انظر: العزيز (٣٥٥/٩)، الروضة (٣٠٢/٦).

(٥) أي للعبد.

(٦) أي لم تكن محصنة.

(٧) إذا كان ثم ولداً، ويتيقن أنه ليس منه، فإن ترك النفي يتضمن الاستحقاق، واستحقاق من ليس منه لا يجوز لقول الرسول - صلى الله عليه وسلم -: "أَيُّمَا امْرَأَةٍ أَدْخَلْتَ عَلَى قَوْمٍ رَجُلًا لَيْسَ مِنْهُمْ فَلَيْسَتْ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ وَلَا يَدْخُلُهَا اللَّهُ جَنَّتْهُ وَأَيُّمَا رَجُلٍ خَذَّ وَقْدَهُ وَهُوَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ احْتَجَبَ اللَّهُ عَنْ وَجْهِهِ وَقَضَخَهُ عَلَى رُؤُوسِ

دُونَ الْأَجْنَبِيِّ فَمَتَى يَتَيَقَّنَ أَنَّهَا زَنْتُ بَانَ رَأَاهَا تَزْنِي أَوْ ظَنَّهُ^(١) ظَنًّا مُؤَكَّدًا بَانَ أَقْرَبَتْ بِهِ أَوْ سَمِعَهُ مِمَّنْ يَثْقُ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَدْلًا أَوْ اسْتِفَاضَ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ فَلَانًا يَزْنِي بِهَا، وَانْضَمَّتْ إِلَى الْاسْتِفَاضَةِ قَرِينَةً بَانَ رَأَاهَا فِي خُلُوعٍ أَوْ يَخْرُجُ مِنْ عِنْدِهَا جَارًا لَهُ الْقَذْفُ، وَلَمْ يَجِبْ أَنْ لَمْ يَكُنْ (نَمَّ)^(٢) وَلَذَ^(٣) وَلَمْ يَتَيَقَّنْ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَسْتَرْ عَلَيْهَا وَيَفَارِقَهَا بِالطَّلَاقِ أَوْ يُمْسِكَهَا، وَلَوْ رَأَاهَا مَعَهُ مَرَاتٍ كَثِيرَةً فِي مَحَلِّ الرِّيبَةِ أَوْ مَرَّةً تَحْتَ شَعَارٍ عَلَى هَيْئَةٍ مُنْكَرَةٍ فَكَالِاسْتِفَاضَةِ مَعَ الْقَرِينَةِ وَإِنْ كَانَ (هَنَّاكَ)^(٤) وَلَدَ (يَتَيَقَّنُ)^(٥) أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُ وَجِبَ الْقَذْفُ وَالنَّفْيُ، وَإِنَّمَا يَتَيَقَّنُ ذَلِكَ بَانَ لَمْ يَطَّأَهَا أَصْلًا وَأَنْتَ بِهِ لَسَدُونَ سِتَّةَ أَشْهُرٍ أَوْ لَأَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ مِنَ الْوُطْءِ، وَلَوْ أَنْتَ بِهِ لَأَكْثَرَ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَلَسَدُونَ أَرْبَعِ سِنِينَ فَإِنْ لَمْ يَسْتَرْبِئْهَا بِحَيْضٍ لَمْ يَحِلَّ لَهُ النَّفْيُ، وَإِنْ اسْتَبْرَأَهَا وَرَأَى بَعْدَهُ مَخِيلَةَ الرِّيبَةِ حُلًّا لَهَا النَّفْيُ، وَإِلَّا فَلَا.

وَلَوْ كَانَ يَطَّأُ وَيَعْزُلُ^(٦) فَلَا يَحِلُّ وَلَوْ يَتَيَقَّنُ زَنَاها وَلَسَتْ بَوْلًا يُمْكِنُ مِنْهُ وَمِنْ الزَّنا لَمْ يَحِلَّ لَهُ النَّفْيُ وَلَا الْقَذْفُ وَلَا اللَّعَانُ^(٧).

الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ * النِّسَائِيُّ (الطَّلَاق : ٣٤٢٧) ، أَبُو دَاوُدَ (الطَّلَاق : ١٩٢٨) ، الدَّارِمِيُّ (النِّكَاح : ٢١٤٠) ، صَحَّاحُ ابْنِ حَبَّانَ . انْظُرْ : كَشَفُ الْخُفَاءِ (٣١٧/١) .
(١) أَي زَنَاها .

(٢) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ وَ (ب) وَ (ج) وَهِيَ مُثَبَّتَةٌ فِي (أ) .

(٣) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ وَ (ب) وَهِيَ مُثَبَّتَةٌ فِي (أ) وَ (ج) .

(٤) سَقَطَتْ مِنْ (أ) وَهِيَ مُثَبَّتَةٌ فِي الْأَصْلِ وَ (ب) وَ (ج) .

(٥) كَذَا فِي (ب) وَ (ج) وَفِي الْأَصْلِ وَ (أ) : " يَتَيَقَّنُ " .

(٦) أَي يَصِيبُ الْمَنِي خَارِجَ الْفَرْجِ، فَلَا يَحِلُّ النَّفْيُ وَالْقَذْفُ إِذَا الْمَاءُ قَدْ يَسْبِقُهُ وَلَا يَشْعُرُ بِهِ، انْظُرْ : حَاشِيَةُ الْكُمُتَرِيِّ عَلَى الْأَوَّلِ (٣١٣ / ٢) ، تَحْفَةُ الْمُحْتَاجِ (٢١٥ / ٨) ، مَغْنَمِي الْمُحْتَاجِ (٣٧٤ / ٣) ، نَهَايَةُ الْمُحْتَاجِ (١١٣ / ٧) .

(٧) لِأَنَّ اللَّعَانَ حُجَّةَ ضَرُورِيَّةٍ، إِنَّمَا يَصَارُ إِلَيْهَا لِدَفْعِ اللَّسَبِ، أَوْ قَطْعِ النَّكَاحِ حَيْثُ لَا وَلَدَ، خَوْفًا مِنْ أَنْ يَحْدِثَ وَلَدٌ عَلَى الْفَرَّاشِ الْمُلْطَخِ وَقَدْ حَصَلَ الْوَلَدُ هُنَا فَلَمْ يَبْقَ فَائِدَةٌ، وَلَئِنْ فِي إِثْبَاتِ زَنَاها تَعْيِيرُ الْوَلَدِ إِطْلَاقَ الْأَكْسَةِ فِيهِ، وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ حِينَ نَزَلَتْ آيَةُ الْمُلَاعَنَةِ : إِنَّمَا امْرَأَةٌ ادْخُلَتْ عَلَى قَوْمٍ رَجُلًا لَيْسَ مِنْهُمْ فَلَيْسَتْ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ وَلَا يُدْخِلُهَا اللَّهُ جَنَّتَهُ وَإِنَّمَا رَجُلٌ جَحَدَ وَلَدَهُ وَهُوَ يُنْظَرُ إِلَيْهِ احْتِجَابَ اللَّهِ عَنْ وَجَلٍ مِنْهُ وَقَضَحَهُ عَلَى رُءُوسِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ . نَقَدَمَ

ولو أثبت بولد لا يشبهه حسناً أو قبحاً أو بولد أبيض وهما أسودان، أو بالعكس حرم النفي^(١)، انضمت إليه قرينة الزنا أو لم تنضم، كان على لوني من يتهمها به أو لم يكن، وله اللذف واللعان.

وإنما يحتاج إلى نفي الولد باللعان حيث لحقه الولد لولا اللعان وذلك عند الإمكان، فإن لم يمكن بأن أنت لست أشهر من العقد أو تكخ امرأة وطلقها (في المجلس)^(٢) أو تكحها وأحدهما بالمشرق وآخر بالمغرب فلا حاجة إلى اللعان^(٣).

وإمكان إحبال زوجة الصبي أول السنة العاشرة فإن ولدت لستة أشهر وساعة تسع الوطء بعد زمن الإمكان يلحقه ولكن لا يحكم بالبلوغ به، فلا لعان له نعم لو قال: بعد ذلك أنا بالغ بالاحتلام فله اللعان، ولو كان الزوج ممسوحاً فلا يلحقه الولد ولا لعان له^(٤)، ولو كان (بالي) ^(٥) الذكر دون الأنثيين أو بالعكس يلحقه فله اللعان.

وحق نفي الولد على الفور فإن أخره سقط حقه والحمل، وإن جاز نفيه في الحال جاز أن يؤخر إلى الوضع، ولو قال: أخرت لأني لم أعلم الوضع صدق باليمين إن كان غائباً أو حاضراً واحتمل المدة، ولو قيل له متعت بولدك فقال: آمين أو نعم، فلا نفي له، ولو قال جزاك

تخريجه (ص ٢٢٠). ولا عبرة بالريبة أو شبهة تخيل، انظر: العزيز (٣٥٩/٩)، الروضة (٣٠٦/٦)، مغني المحتاج (٣٧٤/٣).

(١) لما روي عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءه أعرابي فقال: يا رسول الله إن امرأتي ولدت غلاماً أسوداً فقال: هل لك من إبل؟ قال: نعم، قال: فما ألوانها، فقال: حمز، قال: هل فيها من أورو؟ قال: نعم، قال: فأنى كان ذلك؟ قال: أراه عرق نزغة، قال: ففعل ابنك هذا نزغة عرق. أخرجه البخاري (الحدود: ٦٣٤١)، مسلم (اللعان: ٢٧٥٦)، الترمذي (الولاء والهيبة عن رسول الله: ٢٠٥٤)، النسائي (الطلاق: ٣٤٢٤)، أبو داود (الطلاق: ١٩٢٧)، ابن ماجه (التكايف: ١٩٩٢)، أحمد (بالي مسند المكثرين: ٦٨٩٢).

(٢) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "في الحال".

(٣) لانتفاء الولد بغير اللعان، انظر: الروضة (٣٠٦/٦).

(٤) لأن المقصود الأصلي من اللعان نفي الولد. انظر: حاشية الكمثرى على الأئوار (٣١٤/٢).

(٥) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "البالي".

الله خيراً أو بارك الله عليك فله النفي^(١) وللزوج أن يلاعن وإن تمكن من البينة (على)^(٢) زناها^(٣).

ويجوز للعان لنفي الولد، وإن عفت^(٤) عن الحد وانقطع النكاح بطلاق أو غيره ويجوز في رفع الحد وإن انقطع النكاح ولا ولد وكذا لدفع التعزير إلا أن يكون تعزيراً تأديبياً بأن قذف صغيرة لا يوطأ مثلها^(٥)، ولو عفت عن الحد أو سكنت عن طلبه أو أقام بينة على زناها أو صدقته ولا ولد لم يجز العان^(٦) ولو أبانها بعد القذف فله العان لنفي الولد ولدفع الحد إن طلبته. ويشترط في الملاعن أهلية اليمين^(٧) فلا يصح لعان الصبي والمجنون، ويصح لعان الذمي والرقيق والمحدود في القذف، وعن الذمية والرقيقة والمحدودة وأن يكون زوجاً فلا لعان للأجنبي ولا للسيد في ولد يمكنه من مستولديه، أو أمته الموطوءة.

ولو أبان زوجته بطلاق أو (غيره)^(٨) ثم قذفها بزنا مطلق أو مضاف إلى النكاح فله العان^(٩) إذا كان ثم ولد أو حمل يلحقه بالنكاح السابق، ويسقط عنه الحد، ويجب عليها إن

(١) لاحتمال أنه مكافأة الدعاء بالدعاء، انظر : حاشية الكمثرى على الأنوار (٣١٤ / ٢).

(٢) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب) "عن".

(٣) لأن كلا منهما حجة تامة، انظر : حاشية الكمثرى على الأنوار (٣١٤ / ٢).

(٤) أي المرأة زوجها عن الحد.

(٥) لأنه لا يعزر للقذف، فإنه أتى بمحال لا يلقها به عار، وإنما يعزر؛ منعاً له من الإيذاء والخوض بالباطل، انظر : العزيز (٣٦٣ / ٩)، الروضة (٣٠٧ / ٦)، وكلمة "مثلها" سقطت من (أ) و (ب) و (ج) وهي مثبتة في الأصل.

(٦) لأن للعان لإظهار الصديق وإثبات الزنا، والصديق ظاهر، والزنا ثابت، فلا معنى لعان، انظر : العزيز (٣٦٣ / ٩).

(٧) لأن المعروف عند أصحابنا - الشافعية - أن العان يمين مؤكدة بلفظ الشهادة، ويؤيده ما روي أنه - صلى الله عليه وسلم - قال لهلال ابن أمية: "أحلف بالله الذي لا إله إلا هو أنك لصادق"، وأنه لما أئنت المرأة بالولد على النعت المكروه، قال: "لولا الإيمان، لكان لي ولهما شأن". أخرجه البخاري (الطسلاق: ٤٨٩٥)، السترمذي (تفسير القرآن عن رسول الله: ٣١٠٣)، ابن ماجه (الطلاق: ٢٠٥٧)، أحمد (ومن مسند بني هاشم: ٢٢٣٩).

(٨) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج) : "بغيره".

(٩) لنفي الولد وإسقاط عقوبة القذف، انظر : العزيز (٣٧٢ / ٩)، الروضة (٣١١ / ٦).

أضاف الزنا إلى حالة النكاح ويسقط عنها بالعان وحرمت مؤبداً بلعانه^(١)، ولو قذفها بزناً مضافاً إلى ما قبل النكاح، ولا ولد فلا لعان وحذ إن لم يأت ببينة الزنا^(٢)، ولو كان ثم ولد أو حمل فله اللعان، ويندفع الحد به وقيل لا لعان له إلا أن ينشئ قذفاً جديداً .

ولو وطئ امرأة بنكاح فاسد أو شبهة وقذفها وأراد اللعان فله ذلك إن كان ثم ولد^(٣) وسقط عنه الحد^(٤)، ولا يجب عليها فلا تلاعن وتحرم عليه أبداً وإن لم يكن ولد فلا لعان كفسى قذف الأجنبي، ولو قذف امرأته أو أجنبياً غائباً بمحض القاضي وجب عليه^(٥) إيداعه بذلك ليطالبه إن شاء ولو أقر عنده بدين لآخر لم يلزمه الإخبار.

[المطلب الثالث، اللعان وعقوبته]

فصل

إذا قذف جماعة من الأجانب أو للزوجات (بكلمة)^(٦) واحدة أو بكلمات وجب لكل واحد حد^(٧) و(أقرنت)^(٨) كل واحدة من الزوجات بلعان على ترتيب القذف إن ترتب ولو لاعتنن لعاناً

(١) لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: المتلاعنان إذا تفرقا لا يجتمعان أبداً، قال صاحب التتقيح: إسناده جيد . انظر: سنن البيهقي الكبرى (٤٠٩/٧)، سنن الدارقطني (٢٧٦/٣)، نصب الراية (٢٥٠/٣).

ولأن اللعان معنى لو وجد في صلب النكاح، أوجب التحريم المؤبد فذلك إذا وجد خارجه كالرضاع. انظر: العزيز (٣٧١/٩).

(٢) لأنه لا حاجة به إلى القذف بذلك الزنا، انظر: العزيز (٣٧٣/٩).

(٣) ذهب الحنفية: لا لعان بقذف المنكوحه بنكاح فاسد؛ لأنها أجنبية وأما بقية الأئمة فأجازوا اللعان من امرأة نكاحها فاسد؛ لثبوت النسب به، ولكن ذلك مقيد عندهم بوجود ولد بينهما يريد الزوج نفيه، فإن لم يكن ولد حذ الزوج ولا لعان بينهما. انظر: فتح القدير (٢٥٩/٣)، الشرح الصغير (٦٥٨/٢) معني المحتاج (٣٧٨/٣) وما بعدها، المغني (٣٩٨/٧-٤٠٠).

(٤) سقطت من (أ) و(ج) وهي مثبتة في الأصل و(ب).

(٥) أي على القاضي إيداعه، إذ استيفاء الحد يتعلق بالقاضي، وبه فارق ما بعده من المال المقر به، انظر: حاشية الكمثرى على الأنوار (٣١٥/٢).

(٦) كذا في الأصل و(ب) و(ج) وفي (أ) كلمة.

(٧) لأن حد القذف من الحقوق المقصورة للعباد، فلا تتداخل كالديون وأيضاً فإنه أدخل للعار عليهم فلا فرق بين قذفهم بكلمة واحدة أو بكلمات، انظر: العزيز (٣٨٨/٩) بتصرف.

(٨) كذا في (أ) وفي الأصل و(ب) و(ج): أقرد.

واحداً لم يجزْ وإن رضين بذلك^(١) كما لو رضي المدعون بيمين واحدة، ولو قال: زنيته بفلان لزمه حدان^(٢)، ولو قال لزوجه: يا زانية بنت الزانية كذلك، ولو طلبتا قدم للألم، لأنه أقوى^(٣)، ولو قال لأجنبية: يا زانية بنت الزانية قَدْ لَبِنتِ^(٤).

وكيفية اللعان^(٥) أن يقول الزوج أربع مرات: أشهد بالله إنني لمن الصادقين فيما رميتُ به زوجتي هذه من الزنا إن حضرت ثم ويسميها ويرفع في نسبها بحيث يتميز إن غابت عن المجلس لحبض ونحوه^(٦)، ويقول في الخامسة: أن لعنة الله علي إن كنت من الكاذبين فيما رميتها به من الزنا ويعرفها في الغيبة والحضور في للكلمات الأربعة وإن كان ثم ولد ينفيه ذكره في الكلمات الخمس، فيقول: وإن الولد الذي ولدته أو هذا الولد إن حضر (من الزنا)^(٧) ليس مني، ولو قال: من زنا واقتص عليه كفى، ولو قال: ليس مني واقتص عليه لم يكف^(٨) ولو أغفل ذكر الولد في بعض الكلمات احتاج إلى إعادة اللعان لنفسه.

وإذا لاعنت المرأة تقول أربع مرات: أشهد بالله إنه لمن الكاذبين فيما رماني به من الزنا وتقول في الخامسة أن غضب الله علي^(٩) إن كان من الصادقين فيما رماني به والقول في تعريفه حاضر أو غائباً على ما ذكرنا في جانبه.

(١) لأن اللعان يمين، والأيمان المتعلقة بحق جماعة لا تتداخل، انظر: العزیز (٩/ ٣٨٨)، الروضة (٦/ ٣٧٠).

(٢) حد لزوجه وحد فلان الذي قذفها به.

(٣) فإن حداها لا يسقط باللعان انظر: العزیز (٩/ ٣٨٩)، الروضة (٦/ ٣٢١).

(٤) لسبق قذفها مع سقوط وجه نقديسم الأم في الوجه المصور في الزوجة، انظر: العزیز (٩/ ٣٨٩)، الروضة (٦/ ٣٢١) بتصرف، وهي هكذا في الأصل و (أ) وفي (ب) و (ج): "البنت".

(٥) وتفصيله في قوله الله تعالى: (وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ • وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ • وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ • وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ) [سورة النور: ٦-٩].

(٦) دفعاً للشبهة. انظر: تحفة المحتاج (٨/ ٢١٦)، نهاية المحتاج (٧/ ١١٤).

(٧) سقطت من الأصل و (ب) و (ج) وهي مثبتة في (أ).

(٨) لاحتمال إرادة عدم الشبه، انظر: الروضة (٦/ ٣٢٤).

(٩) خص اللعان الذي هو البعد عن رحمة الله بالزوج والغضب الذي هو الانتقام بالعذاب بالزوجة؛ لأن جريمة زناها أفتح من جريمة قذفه، انظر: حاشية الكثرى على الأنوار (٢/ ٣١٦).

ولا تحتاج هي إلى ذكر الولد^(١) ولو تعرضت لم يضر ولا يثبت شيء من ثمرات اللعان من الحرمة والحد وغيرهما^(٢)، إلا بالكلمات الخمس بتمامها، ولو حكم حاكم بالفرقة بأكثر الكلمات لم ينفذ^(٣).

ولو قال بدل أشهد: أحلف بالله أو أقسم بالله إني لمن الصادقين، أو قال بالله إني لمن الصادقين، أو أبدل اللعن بالإبعاد أو الغضب بالمسخط، أو اللعن بالغضب بطل^(٤).

ويشترط تأخير لفظني اللعن والغضب عن الكلمات الأربع والموالة بين الكلمات الخمس وأن يأمرهما الحاكم به ويلقنهما الكلمات، فإن بدأ به بطل وأن يتأخر لعانه عن لعانه^(٥)، ويصح بالعربية وغيرها أحسنها أو لم يحسن^(٦)، ويستحب التغليظ بالزمان بأن يكون بعد صلاة العصر يوم الجمعة^(٧)، وبالمكان بأن يكون في أشرف مواضع البلد ففي مكة بين الركن الأسود

(١) لأن لعانها لا يؤثر فيه، النظر: الروضة (٦/ ٣٢٥)، تحفة المحتاج (٨/ ٢١٧)، مغني المحتاج (٣/ ٣٧٥)، نهاية المحتاج (٧/ ١١٥).

(٢) من الفرقة وانتفاء السب وسقوط حد القذف.

(٣) لأن حكمه غير جائز بالإجماع، فلا ينفذ كسائر الأحكام الباطلة، النظر: الروضة (٦/ ٣٢٥).

(٤) لأنه مخالف للنص القرآني الذي تقدم بياحه (ص ٢٢٤)، انظر: العزيز (٩/ ٣٩٦).

(٥) لأن لعانها لدرة الحد عنها، فلا يجب عليها قبل لعانه، انظر: حاشية الكمثرى على الأنوار (٢/ ٣١٧) تحفة المحتاج (٨/ ٢١٨)، نهاية المحتاج (٧/ ١١٦).

(٦) لأن اللعان يمين أو شهادة وهما باللغات سواء. انظر: تحفة المحتاج (٨/ ٢١٨)، مغني المحتاج (٣/ ٣٧٦)، نهاية المحتاج (٧/ ١١٧).

(٧) لقوله تعالى: (تَحْسِبُونَهُمَا مِنْ بَغْرِ الصَّلَاةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنْ اَرْتَبْتُمْ لَا نُشْفِيْ بِهٖ فَمَتَّأٍ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَلَا تَكُنَّ شَهَادَةُ اللّٰهِ اِنْ اِذَا لَمِنَ الْاَبْيَٰثِيْنَ) [سورة المائدة: ١٠٦].

وعن أبي هريرة- رضي الله عنه- أن النبي- صلى الله عليه وسلم- قال: "ثلاثة لا يكلمهم الله، ولا ينظر إليهم ولهم عذاب أليم" رجل حلف يميناً على مال فاقتطعه ورجل حلف يميناً بعد صلاة العصر لقد أعطني بسلعته أكثر مما أعطني وهو كاذب ورجل منع فضل الماء". أخرجه البخاري (الشهادات: ٢٤٧٦)، مسلم (الإيمان: ١٥٤)، الترمذي (السير: ١٥٢١)، النسائي (الزكاة: ٢٥١٦)، أبو داود (اللباس: ٣٥٦٥)، ابن ماجه (التجارات: ٢١٩٨)، أحمد (بأبي مسند المكثرين: ٧١٣١)، الدارمي (اليبوع: ٢٤٩١).

وقال صلى الله عليه وسلم: "إن في الجمعة لساعة لا يوافقها مسلم قائم يصلي يسأل الله شيئاً إلا أعطاه إياه". أخرجه البخاري (الجمعة: ٨٨٣)، مسلم (الجمعة: ١٤٠٧)، الترمذي (الجمعة عن رسول الله: ٤٥٠)، النسائي (الجمعة: ١٣٥٦)، أبو داود (للصلاة: ٨٨٢)، ابن ماجه (إقامة الصلاة والسنة فيها: ١١٢٧)، أحمد (بأبي مسند المكثرين: ٦٨٥٤)، مالك (الدعاء للصلاة: ٢٢١)، الدارمي (الصلاة: ١٥٢٣).

من خلال الآية والأحاديث يتبين لنا قيد التغليظ.

والمقام^(١) وفي المدينة (عند)^(٢) منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٣)، وفي بيت المقدس عند الصخرة^(٤) وفي سائر البلاد في الجامع على المنبر، وفي الكنيسة لليهود وفي البيعة للنصارى وفي بيت النار للمجوس، ومن لا ينتحل ديناً كالدهرى^(٥) والزندقي^(٦) لا يغلط بالمكان بل يلاعن في مجلس الحكم كالوثني^(٧).

ويستحب التغلظ بحضور جماعة من أعيان البلد وصلاتهم^(٨)، وأقلهم أربعة^(٩) ويستحب أن يخوفهم القاضي بالله تعالى، ويعظهما ويقول إن عذاب الآخرة أشد وأبقى^(١٠) ويبلغ فيه عند الكلمة الخامسة وأن يلاعنا (من)^(١١) قيام.

(١) هو مقام إبراهيم عليه السلام - ويسمى ما بينهما بالحطيم . انظر : مغني المحتاج (٣٧٧/٣) .

(٢) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ) "على".

(٣) لقوله - صلى الله عليه وسلم - "من حلف على منبري هذا بيمين آتية نبأ مقعده من النار". قال الحاكم صحيح على شرط الشيخين. رواه أبو داود (الآيمان والنذور: ٢٨٢٥)، ابن ماجه (الأحكام: ٢٣١٦)، أحمد (بإسناد المكثرين: ١٤١٧٩) ، مالك (الأقضية: ١٢١٤) سنن البيهقي (٣٩٨/٧) تلخيص الحبير (٢٢٩/٣) ، خلاصة البدر المنير (٢٣٦/٢) .

(٤) لأنها قبلة الأكبياء . انظر : نهاية المحتاج (١١٧/٧) .

(٥) هو الذي ينكر اليوم الآخر وما فيه من بعث وحساب وعقاب. انظر : معجم لغة الفقهاء (ص ١٨٨) .

(٦) هو من لا يدين بدين ، أو هو من يُعطى الكفر ويظهر الإسلام ، وكان يسمى في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم بالمانق . انظر : معجم لغة الفقهاء (ص ٢٠٩) .

(٧) لأنه لا يعظم بقعة ولا زماناً، فلا ينزجر، انظر : العزيز (٤٠١/٩)، الروضة (٣٢٨/٦) .

(٨) للاتباع ، ولأن فيه ردعاً للكذاب . انظر : تحفة المحتاج (٢٢٠/٨) ، نهاية المحتاج (١١٩/٧) .

(٩) اثبت الزنا بهذا العدد . انظر : تحفة المحتاج (٢٢٠/٨) ، نهاية المحتاج (١١٩/٧) .

(١٠) ويرأ عليها (إن الذين يشترون بعث الله وآياتهم ثمناً قليلاً أولئك لا خلاق لهم في الآخرة ولا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم يوم القيامة ولا يزكهم ولهم عذاب أليم) (سورة آل عمران: ٧٧) ، وعن سعيد بن جبير قال: سألت ابن عمر رضي الله عنهما عن حديث المتلاعنين فقال: قال النبي صلى الله عليه وسلم للمتلاعنين: حسبكما على الله أخذكما كاذب، لا سبيل لك عليهما قال مالي قال لا مال لك إن كنت صدقت عليهما فهن بما استحللت من فرجها وإن كنت كذبت عليهما فذاك أئذ لك قال سفيان خفيته من عمرو وقال أبو بصير سعيد بن جبير قال قلت لابن عمر رجل لآعن امرأته فقال بإصبعيه وقرق سفيان بين إصبعيه السبابة والوسطى فسرق النبي صلى الله عليه وسلم بين أخوي بني العجلان وقال الله يعلم إن أخذكما كاذب فهل منكما تائب ثلاث مولات . أخرجه البخاري (الطلاق: ٤٩٠٠)، مسلم (للان: ٢٧٤٢)، الترمذي (الطلاق عن رسول الله: ١١٢٤)، النسائي (الطلاق: ٣٤١٩)، أبو داود (الطلاق: ١٩٢٤)، ابن ماجه (الطلاق: ٢٠٥٩)، أحمد (مسند العشرة المبشرين

بالجنة: ٣٧٥)، مالك (الطلاق: ١٠٣٦)، الدارمي (النكاح: ٢١٣٣) .

(١١) كذا في الأصل و (ب) وفي (أ) و (ج) "عن".

وإذا لاعن الزوجُ حرمتُ عليه مؤبدًا^(١) وسقطَ عنه الحدُّ، ووجبَ عليها وانتفى الولدُ المنفي منه، وإذا لاعنتُ سقطَ عنها الحدُّ ولا يجبُ عليها.

ولو ذكرَ في اللعانِ الرجلَ المَقْذُوفَ (به)^(٢) وقال: أشهدُ باللهِ أني لمن الصادقينَ فيما رميتها به من الزنا بفلانٍ سقطَ حقهُ أيضاً ووجبَ عليه^(٣) الحدُّ كما وجبَ عليها، ولو لم يذكره^(٤) لم يسقطْ فإن أرادَ السقوطَ بالطريقِ أن يعيدَ اللعانَ ويذكره فيه، ولو أقامَ بينةً على زناها أو على إقرارها به سقطَ عنه الحدُّ ووجبَ عليها، ولو أرادتُ أن تلاعنَ لسقوطه لم يجز^(٥)، ولو استوفى المَقْذُوفُ الحدَّ بنفسه لم يقعَ الموقِعُ، ولو كَذَبَ نفسه بعدَ اللعانِ حدٌّ، ولم تحلْ له ويلحقه الولدُ^(٦)، ولو ادعتُ أنه قذفها فأنكرَ القذفَ، وأقامتَ بينةً به ثم أرادَ اللعانَ فله ذلك، ولو قال: ما قذفتك (ولا)^(٧) ما زنيته حدٌّ إذا قامتَ البينةُ لإقراره بعفتها ولو قال: قذفتك وأنا مجنونٌ وقد عهدَ له ذلك أو صبيٌّ وأمكن ذلك صدقَ بيمينه وإلا فالمرأةُ، ولو قال: جرى على لساني وأنا نائمٌ لم يقبلْ، بعده ولو قذفها بكراً وطلقها وتزوجتْ بآخرٍ وثابت^(٨) قذفها الثاني ولاعن الزوجانِ ولم تلاعنَ جلدتْ ثم رجعت^(٩).

(١) كما من.

(٢) سقطت من (ج) وهي مثبته في الأصل و (أ) و (ب).

(٣) أي على الرجل المَقْذُوف به.

(٤) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج) " يتذكره".

(٥) إذ البينة حجة قوية، واللعان حجة ضعيفة فكيف تسقط القوية بالضعيفة، انظر: حاشية الكُمثرى على الأنوار (٣١٧/٢).

(٦) وعدم الحل؛ لأنه حقه بل عود حدٍّ ونسب؛ لأنها حق عليه. انظر: نهاية المحتاج (٢٢١/٧).

(٧) سقطت من (أ) وهي مثبته في الأصل و (ب) و (ج).

(٨) أي صارت ثيباً عنده بالوطء.

(٩) فقد ثبت عليها بلعان الأول زنا بكراً، وبلعان الثاني زنا محصنةً فيلزمها الجلد ثم الرجم، ولا تدخل هنا لعدم الاتفاق في الحدين، انظر: الروضة (٣١٥/٦).

المبحث السابع: العدة

المطلب الأول: اجتماع العدتين من واحد.

المطلب الثاني: عدة الوفاة ومدتها.

المطلب الثالث: حق المعتدة بالسكنى.

المطلب الرابع: أسباب الاستبراء.

المبحث السابع

كتاب العدة^(١)

المطلب الأول: عدة الطلاق

وهي قسمان:

[القسم الأول: أن يتعلق بفرقة تحصل في (الحياة)^(٢) كالطلاق والغسغ واللعان وغيرها^(٣)، ولا (تجب)^(٤) هذه إلا بعد الدخول^(٥) أو استكمال مني الزوج أو من تظنه زوجاً، ولا فرق بين أن يكون شغل الرحم معلوماً أو موهوماً حتى لو وطئ في الدبر أو وطئ الصبي الذي لا يولد لمثله، وفسخت نكاحه بعيه وجبت العدة ولو علّق الطلاق على براءة الرحم بقيتاً وحصلت الصفة، فذلك.

ولو غاب عنها أربع سنين فما فوقها بعد ما دخل بها ثم طلقها، وجبت العدة، وكل وطء لا يوجب على الواطئ الحد وإن وجب عليها يوجب العدة عليها كما لو زنى مراهقاً ببالغسة أو

(١) العدة في اللغة : عدة المرأة أيام أقرانها مأخوذ من العد والحساب، وقيل تربصها المدة الواجبة عليها والجمع عدد، انظر : لسان العرب، مادة: عدد(٢/٢٨٤)، المصباح المنير(ص ١٥٠).

وفي الشرع : اسم لمدة تربص فيها المرأة براءة رحمها أو للتعبد أو لتفجعها على زوجها وشرعت صيانة للنسب وتحصيئاً لها من الاختلاط رعاية لحق الزوجين والولد والنكاح الثاني، انظر : تحفة المحتاج (٢٢٩/٨) مغني المحتاج (٣/ ٣٨٤) بنهاية المحتاج (١٢٦/٧).

والأصل فيها قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ (سورة البقرة: ٢٢٨) وقوله تعالى: ﴿وَاللَّاتِي يَكْسَنُ مِنَ الْحَيْضِ مِنْ نِيْمَاتِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّاتِي لَمْ يَحْضُنَّ وَأُولَاتُ الْأَخْفَافِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضُنَّ حَمْلَهُنَّ﴾ (سورة الطلاق: ٤).

(٢) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب) و (ج) "للحيوة".

(٣) كالخلع ووطء الشبهة.

(٤) كذا في الأصل و(ب) وفي (أ) و (ج) "يجب".

(٥) إن قوله تعالى: يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها؟ (الأحزاب: ٤٩). ولأن العدة تجب لبراءة الرحم، وقد تيقنا براءة رحمها. انظر: المهذب (١٤٢/٢).

مجنونٌ بعاقلةٍ أو مكرهٌ بطائعةٍ ولو وطئَ الخصي^(١) وطلقَ وجبتِ العدةُ، ولو وطئَ مقطوعَ الذكرِ باقِيَ الأنتيينِ وطلقَ فلا عدةٌ إلا أنْ يظهرَ الحملُ فتعتدُّ به ولو طلقَ مقطوعَ الذكرِ والأنتيينِ، وهو الممسوحُ فلا عدة^(٢).

والعدةُ أنواعٌ:

الأولُ: أنْ تكونَ بثلاثةِ أقراء^(٣): وهي (الحرّةُ)^(٤) تحيضُ، وتطهرُ كانت تحتَ حرٍ أو عبدٍ والقرءُ هنا للطهرِ فإذا طلقتُ طاهرةً فحاضتْ ثم طهرتْ ثم حاضتْ ثم طهرتْ ثم حاضتْ فقد انقضتِ العدةُ، وإن طلقتُ وهي حائضٌ فإذا شرعتْ في الحيضةِ الرابعةِ انقضتْ عدتها، ولا حاجةٌ إلى مضيِّ يومٍ وليلةٍ من الحيضةِ الثالثةِ والرابعةِ والقولُ قولها في أنها وقتُ الطلاقِ كانت في الحيضةِ أو الطهرِ^(٥)، حتى لو قالت: كنتُ طاهرةً، وقد حضتُ بعد لحظةٍ قبلَ والقولُ قولُة في وقتِ الطلاقِ لو اختلفا فيه^(٦).

(١) مرّ تعريفه.

(٢) لأنه لا يتصورُ منه الدخولُ، انظر: العزيز (٩ / ٤٢٤)، الروضة (٦ / ٣٤١).

(٣) القرءُ: السحيضُ، والطهرُ صيدٌ. وذلك أنْ القرءَ الوقتُ، فقد يكونُ للسحيضِ والطهرِ. قال أبو عبيد: القرءُ يصلحُ للسحيضِ والطهرِ بفتحِ القافِ، ويقالُ بضمها، وزعم بعضهم أنه بالفتحِ الطهرُ وبالضمِ السحيضُ، والصحيحُ أنهما يقعان على الحيضِ والطهرِ لغةً انظر: لسان العرب، مادة: قرأ (١ / ١٣٠)، والمراد بالأقراء في العدة: الأطهارُ بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ﴾ [الطلاق: ١]. والمعنى في زمانِ عدتهن، انظر: العزيز (٩ / ٤٢٦)، الروضة (٦ / ٣٤١)، والأصل في هذا النوعُ قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [سورة البقرة: ٢٢٨].

أقوال الفقهاء في المعنى المراد بالقرء: يرى الحنفية والحنابلة أن المراد بالقرء الحيضُ ؛ لأن الحيضَ معرفتُ لبراءة الرحم وهو المقصود من العدة.

ويرى المالكية والشافعية أن القرء هو الطهرُ ؛ لأنه تعالى أثبت الناء في العدد ثلاثة: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] فدلَّ على أن المعدود مذكرٌ وهو الطهرُ لا الحيضة . انظر: الاختيار (٣ / ٢٢١)، بداية المجتهد (٢ / ١٥٠ وما بعدها)، الأم (٥ / ٢٠٩)، الروض المربع (٢ / ٣١٧).

(٤) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "الحرّة".

(٥) لأنها مؤنثة في العدة، ولعسر إقامة البيئة على ذلك، انظر: حاشية الكعشى على الأنوار (٢ / ٣١٨).

(٦) لما مرّ حيث إنه لما كان مصدقاً في أصله كان هو المصدق في وقته.

ولا بحسب طهره التي لم تحض أصلاً قرأ؛ لأنَّ المعتمد في القرء أن يكون محتوشاً بدمين والمستحاضة تعتد بأقرائها المردودة إليها من العادة أو التميز^(١) أو الأقل^(٢). والأمة التي تحيض وتطهر تعتد بقراين^(٣) تحت حر كانت أو عذر، والمكاتب والمديرة والمستولدة ومن بعضها حر كالقننة^(٤)، ولو وطئت أمة بنكاح فاسد أو شبهة نكاح فعدتها بقراين، ولو وطئت بشبهة ملكو اليمين استبرئت بحيض، ولو عتقت أمة في العدة فإن كانت رجعية فتكمل عدة الحرائر^(٥) وإن كانت بائنة فعدة الإمام.

النوع الثاني: أن تكون بثلاثة أشهر^(٦) وهي للحررة المتحيرة والصغيرة الآيسة عن الحيض، والبالغة التي لم تحض أصلاً أما المتحيرة فإن انطبق طلاقها على أول الهلال تعتد بثلاثة أشهر هلالية، وإن وقع في الأثناء فإن كان الباقي أكثر من خمسة عشر يوماً يحسب قراء (و)^(٧) تعتد بعده بهلالين، وإن كان خمسة عشر أو أقل فلا يحسب شيئاً لاحتمال أن يكون كل سنة حيضاً وتعتد بعده بثلاثة أشهر هلالية سوى الباقي.

(١) فالمعتادة مردودة إلى عاداتها، والمميزة مردودة إلى التمييز انظر: العزيز (٤٣٢/٩).

(٢) هذا بالنسبة للمبتدأة. انظر: العزيز (٤٣٢/٩).

(٣) لماروي عن عمر رضي الله عنه أنه قال: "يطلق العبد تطليقتين وتعتد الأمة بقراين" موقوف، أخرجه البيهقي (٤٢٥/٧).

(٤) تقدمت معانيها (ص ١٨٥، ١٩٢، ٦٨) على التوالي) وأما القن فهو الرقيق الكامل الرق إذا لم يحصل فيه شيء من أسباب العتق أو مقدماته كالمكاتب والتدبير ونحو ذلك، ويجمع على أقنان وأقنة قال الكسائي: القن: من يملك هو وأبواه وأما من يغلب عليه ويستعبد فهو عبد، انظر: المصباح المنير (ص ١٩٧ - ١٩٨)، معجم لغة الفقهاء (ص ٣٣٨).

(٥) إذ الرجعية زوجة في أكثر الأحكام فكانها عتقت قبيل الطلاق، انظر: حاشية الكمثرى على الأنوار (٢/ ٣١٩) بنهاية المحتاج (١٣١/٧).

(٦) لقوله تعالى: (وَاللَّاتِي يَسْتَحِضُّ مِنْ مَحِيضٍ مَنْ يَسْأَلُكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّاتِي لَمْ يَحْضُنَّ « [الطلاق: ٤].

(٧) كذا في الأصل وفي (أ) و(ب) ويعرف وفي (ج) وتعرف.

والحرّة الصغيرة والإيسة والبالغة التي لم تحضّ إن طُلقت في الأول فكالمتحيرة، وإن طُلقت في الأثناء يعتبر شهران بالهلال، ويكمل المنكسر ثلاثين من الرابع ولو كانت تعتد بالأشهر فحاضت قبل تمامها انتقلت إلى الأقراء.

ولو ولدت ولم ترَ حيضاً قط ولا نفاساً اعتدت بثلاثة أشهر والأمة الصغيرة والإيسة والمتحيرة والبالغة التي لم تحضّ أصلاً تعتدّ بشهر ونصف^(١)، واللواتي انقطع دمهنّ لعدة تعرف كرضاعٍ ومريضٍ أو لا لعدة تعرف يصبرن إلى أن يحضن (فيعتدن)^(٢) بالأقراء أو إلى أن يئسن فيعتدن بالأشهر^(٣).

ومنّ اليأس سنّ (آيسة)^(٤) من الحيض من بلغت (سُها)^(٥)، والنظر فيه إلى من جميع النساء في العالم أو إلى بعضها قولان: قال في الكبير^(٦) والصغير^(٧) والروضة^(٨): أرجحهما عند الأكثرين الأول^(٩)، ولا يمكن (طوف)^(١٠) العالم والتفحص عن سكان الأقاليم ولكن المراد ما يبلغ خبره (فيعرف)^(١١) وعلى هذا القول هو اثنان وستون سنة.

(١) لأن الأصل فيما ينقص بالرق من الأعداد النصف، والشهر قابل للتصنيف بخلاف الأقراء، كما أنها تعتد عن الوفاة بشهرين وخمسة أيام، انظر: العزيز (٤٣٧/٩) ،مغني المحتاج (٣٨٧/٣).

(٢) سقطت من (ب) وهي مثبتة في الأصل و (أ) و (ج).

(٣) لأن الاعتداد بالأشهر إما ورد في اللاتي يئسن أو لم يحضن وهذه خرجت عن اللاتي لم يحضن فينتظر دخولها في اللاتي يئسن، انظر: المهذب (١٤٣/٢) ،العزيز (٤٣٨/٩) ،نهاية المحتاج (١٣٣/٧).

(٤) كذا في (أ) وفي الأصل و (ب) و (ج): "أيسن".

(٥) سقطت من الأصل و (ب) و (ج) وهي مثبتة في (أ).

(٦) انظر: الشرح الكبير - العزيز - (٤٤١/٩).

(٧) لم ألق عليه لما ذكرت سابقاً.

(٨) انظر: الروضة (٣٤٨/٦).

(٩) لبناء العدة على الاحتياط وطلب اليقين باعتبار ما يبلغنا خبره ويُعرف. انظر: نهاية المحتاج (١٣٤/٧).

(١٠) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج): "طواف".

(١١) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "للخير".

والقول الثاني: (إن^(١)) النظر إلى بعضهن فعلى هذا فالنظر إلى نساء عشيرتها من الأبوين^(٢) فإذا بلغت سناً (ينقطع)^(٣) حيضهن ولم ترَ الدَّم فقد آيسَتْ وهذا هو المذكور في شرح اللباب^(٤) والحاوي^(٥) والمرجح في المحرر^(٦) ولو رأت الدَّم بعد اليأس وقبل تمام الأكثر أو بعده وقبل النكاح انتقلت إلى الأقراء^(٧).

النوع الثالث: أن تكون بالحمل^(٨): فمن طلق زوجته أو مات عنها، وهي حامل فبالعدة بوضعها حرة كانت أو أمة ترى الدَّم أم لا، وضعتها في الحال أو بعد مدة طويلة (أو قصيرة)^(٩)، دون أربع سنين ولانقضاء العدة به شرطان:

أحدهما: أن يكون منسوباً إلى صاحب العدة ظاهراً أو احتمالاً كالمنفَى باللعان^(١٠)، أما إذا لم يتصور أن يكون منه بأن مات صبي لا ينزل وامراته حامل فلا تنقضي عدتها بالحمل^(١١)، بل بأربعة أشهر وعشر، ولو مات ممسوح وامراته حامل فذلك الحكم، ولو مات خصي أو مقطوع الذكر باقي الأنثيين وامراته حامل انقضت عدتها بوضعه^(١٢)، ولو مات كامل^(١٣) عن زوجته أو طلقها وهي كامل بولد لا يمكن أن يكون منه بأن وضعتها لسنة أشهر من العقد أو لأكثر وكان

(١) سقطت من (ج) وهي مثبتة في الأصل و (أ) و (ب).

(٢) لتقاربهم في الطبع والخلق ونزوع بعضهم إلى البعض، انظر: المذهب (١٤٤/٢)، العزيز (٩/٤٤١)، تحفة المحتاج (٢٣٨/٨)، مغني المحتاج (٣٨٧/٣)، نهاية المحتاج (١٣٤/٧).

(٣) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "تنقطع".

(٤) لم أفت على شرح اللباب كما ذكرت.

(٥) حيث ذكر الماوردي القولين من غير ترجيح. انظر الحاوي (٧١٧/١٤).

(٦) انظر: فتاوى المحرر (ص ١٦٢/أ)، مغني المحتاج (٣٨٧/٣-٣٨٨).

(٧) لأن ما تراه حيض، ولا اعتداد بالأشهر مع الأقراء، وما مضى يحسب قرأً بلا خلاف، فنضم إليه قرءين آخرين، انظر: العزيز (٩/٤٤٢).

(٨) لقوله تعالى: "وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ" (الطلاق: ٤)، ولأن المعتبر من العدة براءة الرحم وهي حاصلة بالوضع. انظر: مغني المحتاج (٣٨٨/٣).

(٩) سقطت من (أ) و (ب) و (ج) وهي مثبتة في الأصل.

(١٠) لأنه يمكن أن يكون الأمر كما تزعمه، انظر: العزيز (٩/٤٤٤)، الروضة (٣٤٩/٦).

(١١) بناء على أن الولد لا يلحقه، انظر: الروضة (٣٥٠/٦) بتصرف.

(١٢) لأن الولد يلحقه، انظر: العزيز (٩/٤٤٤).

(١٣) أي كامل الخلقة، فلا هو خصي ولا مقطوع الذكر ونحوه.

بينهما مسافة لا تقطع في تلك المدة لم تنقض به عدتها ثم إن لحق بغيره لشبهة أو غيرها انقضت عدته به^(١). وإن كان من زنا اعتدت عدة الوفاة من يوم الموت وعدة الطلاق من يومه، وتنقضي العدة (معة)^(٢) بالأشهر للوفاة والأقراء للطلاق إن رأت الدم، ولو زنت في عدة الطلاق أو الوفاة وحبلت من الزنا لم يمنع انقضاء العدة، ولو كان الحمل مجهول الحال حمل على أنه من (زنا)^(٣) ولو نكح حاملاً من الزنا صح نكاحه، وله وطؤها قبل وضعه، ويكره .

الشرط الثاني: أن ينفصل بتمامه^(٤)، فلو كانت حاملاً بولدين، فلا (تنقضي)^(٥) إلا بوضعهما، حتى لو كانت رجعية ووضعت أحدهما فله الرجعة قبل أن تضع الثاني، ولو وضعت الثاني قبل مضي ستة أشهر فهما توامان، ولا تنقضي العدة بخروج بعض الولد^(٦)، ولا يثبت حكم ما^(٧) .

ولو كانت تعتد بالأقراء أو الأشهر فظهر بها حمل من الزوج فعدتها بالوضع^(٨)، وإن ارتابت لم يجز أن تنكح حتى تزول الرية، ولو عرضت الرية بعد تمام العدة وبعد ما نكحت فلا يحكم بالبطلان^(٩) (إلا)^(١٠) إذا تحقق حملها يوم النكاح بأن ولدت ستة أشهر من النكاح^(١١)، ولو

(١) لأنه ليس منه، انظر : العزيز (٤٤٥/٩).

(٢) سقطت من (أ) وهي مثبتة في الأصل و (ب) و (ج).

(٣) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "الزنا".

(٤) لقوله تعالى: "أن يضعن حملهن" [الطلاق: ٤].

(٥) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج): "ينقضي".

(٦) لأنه لا تحصل به براءة الرحم ولا وضع الحمل، انظر : العزيز (٤٤٧/٩).

(٧) كمنع توريثه وعدم إجزائه عن الكفارة ونحوه.

(٨) ولا اعتبار بما مضى من الأقراء والأشهر، لأنهما إنما يدلان على البراءة ظاهراً ووضع الحمل يدل عليها قطعاً، وإنما يكفي بالظاهر بدلاً عن القطع المطلوب؛ لتعذر تحصيله، فإذا قدرنا على الأصل بطل البطلان، انظر :

العزيز (٤٤٩/٩).

(٩) لأننا حكمنا بصحته ظاهراً وهو لا يرفع إلا باليقين، حيث حكمنا بانقضاء العدة فلا يبطله بالشك، انظر :

العزيز (٤٥٠/٩)، الروضة (٣٥٣-٣٥٤) وحاشية الكثرى على الأنوار (٢/ ٣٢٠-٣٢١).

(١٠) سقطت من الأصل و (أ) وهي مثبتة في (ب) و (ج).

(١١) فيحكم بالبطلان؛ لأنه تبين أنه كان باطلاً، ويحكم بالولد للأول، انظر : العزيز (٤٥٠/٩) ، نهاية المحتاج

(١٣٧/٧).

ارتأبت بعد تمام العدة وقبل النكاح استحَبُّ أن تصيرَ إلى زوالِ الرِّبَّةِ فإنْ نَكَحَتْ صَحَّ إلا إذا تحققَ ما يقتضي البطلانَ.

ولو أبانَ زوجته بطلاقٍ أو (غيره)^(١) ولم تنزَّجْ وأنتَ بولدٍ لأربعِ سنينَ فما دونها من وقتِ الفراقِ، وإمكانِ العلوقِ لحقه لأنَّ أكثرَ مدَّةِ الحملِ أربعَ سنينَ، ولا فرقَ بينَ أنْ تقرَّ بانقضاءِ عدتها، أو لمْ تقرَّ ولو كانت رجعيةً وأنتَ بولدٍ فكَذلكَ الحكمُ والمدةُ تحتسبُ من وقتِ الطلاقِ^(٢).

ولو ولدتَ لأكثرَ من أربعِ سنينَ وقبلَ التَّزْوَجِ وادعتُ أنَ الزوجَ راجعها أو جددَ نكاحها أو وطنها بشبهةٍ، فإنْ صدقها الزوجُ فعليه المهرُ والسكنى في التجديدِ والنفقةُ والسكنى في الرجعةِ ولحقه الولدُ، وإنْ أنكرَ صدقَ يمينه، وعليها البينةُ فإنْ نكلَ حلفتُ و(ثبتَ) ^(٣) النسبُ إنْ لمْ (ينفقه)^(٤) باللعانِ، ولو ادعتُ ذلكَ على وارثِهِ صدقَ واليمينُ^(٥) على نفْيِ العلمِ.

ولو نَكَحْتَ بعدَ عدتها وأنتَ بولدٍ لدونِ ستَّةِ أشهرٍ فكأنها لم تنكحْ^(٦)، وإنْ أنتَ لستَ أشهرٍ فأكثرَ فللثاني، ولو نَكَحْتَ في العدةِ لم تنقطعِ العدةُ وتسقطُ نفقتها وسكنائها فإنْ وطنها الثاني عالماً بحرمته حدٌّ، وإنْ جهلَ لظنِّه انقضاءُ العدةِ أو أنَّ المعتدةَ لمْ تحرمْ انقطعتِ العدةُ ودعوى الجهلِ بتحريمِ المعتدةِ لا تقبلُ إلا من قريبِ العهدِ بالإسلامِ، ودعوى الجهلِ بكونها معتدةً تقبلُ من كلِّ

(١) كذا في (أ) و (ب) وفي (ج): "غيره".

(٢) لأنها كالبائنة في تحريم الوطء، فكَذلكَ في أمرِ الولدِ الذي هو نتيجة، انظر: العزيز (٤٥٢/٩).

(٣) كذا في (أ) و (ب) وفي (ج) و (ج): "لثبت".

(٤) كذا في الأصل و(ب) و(ج) وفي(أ): "ينفقه"

(٥) أي يمين الوارث.

(٦) والحكم كما مر من أنه لو أنتَ بولدٍ لأربعِ سنينَ فما دونها الخ.

أحد^(١) وإذا فرق بينهما تكملُ عدةُ الأولِ ثم تعتدُ (للثاني)^(٢)، وقيل التفريق والتفريق^(٣) لم تحتسب المدة من العدة.

ولو فرقهما القاضي أو تفرقا بأنفسهما أو مات الزوج، أو طلقها على أن النكاح صحيح، أو تغيب على أن لا يعود إليها حسبت بعده، ولو أنت بولم لزمان الإمكان من الأول لا الثاني لحق الأول وانقضت عدته به ولزمن الإمكان من الثاني بأن أنت لأكثر من أربع سنين من طلاق الأول لحق الثاني وانقضت عدته به، ولزمن الإمكان منهما عرض على القاذف فمن ألحقه به لحقة، وتعد للأخر.

ويشترط للحقوق الولد في النكاح الفاسد الإقرار بالوطء كما في ملك اليمين ولا يكفي العقد المجرد والإمكان ولو أبان امرأته بخلع أو فسخ أو وطئ امرأة خلية بشبهة وتزوج بها في العدة صَحَّ النكاح.

فصل

إذا (اجتمعت)^(٤) عدتان من واحد بأن طلقها ووطئها في عدتها جاهلاً أو عالماً والطلاق رجعي^(٥) تدخلا أي تعتد من وقت الوطء بثلاثة أقرأ أو أشهر^(٦)، ويندرج فيها البقية من الأولى، ولو كانت إحداهما بالحمل بأن طلقها حائلاً، ووطئها وأحبلها أو حاملاً، ووطئها قبل الوضع تدخلت الأقرأ أو الأشهر في الحمل وانقضت بوضع^(٧).

(١) وهذا بين فالمرأة قد تكون معتدة أو لا تكون وهذا لا يظهر فيعذر جهله، بخلاف ما قبله فالجهل بتحريم المعتدة جهل بحكم رعي ظاهر، والجهل بالأحكام الشرعية لا يعذر به في دار الإسلام إلا من قريب عهد كما ورد في المتن.

(٢) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "الثاني".

(٣) التفريق: تفريق الحاكم، والتفريق: بأنفسهما.

(٤) كذا في (ط) و (ب) و (ج) وفي (أ): "اجتمع".

(٥) أي لا بائن؛ لأنه زان حينئذ. انظر: حاشية الكثرى على الأنوار (٣٢٢/٢)، نهاية المحتاج (١٤٠/٧).

(٦) أي ثلاثة.

(٧) لأنهما من شخص واحد فأشبهتهما المتجانستين، انظر: العزيز (٤٥٩/٩).

وله الرجعة إلى الوضع والتجديء إن كان بائناً وإن كانتا من شخصين بأن كانت في عدة زوج أو شبهة فوطئها آخر بالشبهة أو في نكاح فاسد ، أو كانت المنكوحة في عدة شبهة فطلقها زوجها فلا تداخل^(١) ثم إن لم يكن حمل قدمت عدة الطلاق سابقة كانت أو لاحقة^(٢) .

وله الرجعة والتجديء في عدته دون غيره و(كما)^(٣) راجع أو جدد شرعت في عدة الغير ، فليس له^(٤) الاستمتاع إلى انقضائها^(٥) وإن كان هناك حمل قدمت العدة به سابقا كان أو لاحقاً وله الرجعة والتجديء في عدته وعدة الغير وليس له الوطء إلى الوضع إن كان الحمل من الآخر ، وإن كان منه فجائز .

ولو طلق زوجته وهجرها أو غاب عنها انقضت عدتها بمضي الأقران أو الأشهر ولو لم يهجرها وكان يعاشرها ويخالطها معاشرة الأزواج ، وإن لم يطأها فإن كان بائناً انقضت ، وإن كان رجعيّاً فلا^(٦) . ولا رجعة إلا في الأقران أو الأشهر ، وكفي في المعاشرة الخلوة ولا يكفي دخول دار هي فيها ، ولا يشترط تواصل الخلوة بل يكفي الخلوة في الليل والمفارقة (في النهار)^(٧) كما هو معتاد بين الزوجين ، ولو طالت المفارقة ثم جرت خلوة بكت على الأول ولم تنقطع^(٨) .

ولو خالط المعتدة أجنبيّاً عالماً فلا (يوثر)^(٩) ، وبشبهة فلا يحتسب من العدة ، ولو كانت حاملاً فلا شك أن المعاشرة لا تمنع انقضاء العدة ، ولو وطئ منكوحة رجلً بشبهة حرم على

(١) لأهلها حقان مقصودان لأدميين فلا يتداخلان كالدينيين، انظر: العزیز (٩/ ٤٦١) ، تحفة المحتاج (٢٤٩/٨) ، نهاية المحتاج (١٤١/٧) .

(٢) إذ عدة الطلاق أقوى باستنادها إلى عقد جائز وسبب مسوغ ، انظر: العزیز (٩/ ٤٦١) .

(٣) هكذا في جميع النسخ ، وأرى أنها "كلماً" ليستقيم المعنى والله تعالى أعلم .

(٤) أي للزوج .

(٥) لأنها معتدة من غيره ، حاملاً كانت أو لم تكن . انظر: نهاية المحتاج (٧/ ١٤٢) .

(٦) لأن مخالطة البائن محرمة بلا شبهة ، فأشبهت الزنا بها ، وفي الرجعية الشبهة قائمة . انظر: العزیز

(٩/ ٤٧٣) ، الروضة (٦/ ٣٧١) .

(٧) كذا في الأصل و (أ) وفي (ج) و (ب) : " بالنهار "

(٨) كذا في الأصل و (أ) وفي (ب) و (ج) : " ينقطع "

(٩) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ) : " يؤثر " .

زوجها المعاشرة إلى مضي عدته، فإن لم يترك لم تنقص العدة، ولو نكح معتدة على ظن الصحبة، ووطنها لم يحتسب زمن استفراده من عدة الطلاق^(١)، بل ينقطع من وقت وطنها^(٢) ولا تحسب عليه مؤبد^(٣)، ولو طلق رجعيًا حائلاً وراجعها ثم طلقها استأنفت العدة أصابها بعد ما راجعها أو لم (يصب)^(٤)، ولو كانت حاملاً فطلقها قبل الوضع انقضت بالوضع أصابها أم لم يصبها، وإن طلقها بعد الوضع استأنفت أصابها أم لم يصبها.

ولو خالغ المدخول بها حائلاً وجدد نكاحها في العدة وأصابها ثم طلقها ثانياً استأنفت العدة ودخلت البقية فيها، وإن لم يصبها بنت، ولم تستأنف ولم يلزمه إلا نصف المهر^(٥)، ولو كانت حاملاً انقضت بالوضع أصابها أو لم يصبها ولو مات بعد التجديد كفت عدة الوفاة (وسقطت)^(٦) البقية كما لومات عن رجعية.

فصل

القسم الثاني : عدة الوفاة ومدتها في حق الحرة الحائِل أربعة أشهر وعشرة أيام بلياليها^(٧)، وفي حق الأمة شهران وخمسة أيام^(٨)، ولا فرق بين ذوات الأقران وغيرها والمدخول بها وغيرها وزوجة الصبي والممسوح وغيرها .

(١) كما لو نكحت في العدة زوجاً جاهلاً بالحال، انظر : الروضة (٣٧١/٦).

(٢) لأن النكاح الفاسد لا حرمة له، انظر : العزيز (٤٧٥/٩)، الروضة (٣٧٢/٦).

(٣) لأنه وطء بشبهة فلا يقتضي التحريم المؤبد كالوطء في النكاح بلا ولي وشهود، انظر : حاشية الكمشري على الأنوار (٣٢٣/٢).

(٤) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ) : "يصبها" .

(٥) لأن هو النكاح جديد طلقها فيه قبل الميس، فلا يتعلق به العدة ولا كمال المهر، بخلاف ما سبق في الرجعية فإنها تعود بالرجعة إلى ذلك لنكاح، انظر : الروضة (٣٧٥/٦).

(٦) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج) : "سقط".

(٧) لقوله تعالى: «وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَنكُم وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا» [سورة البقرة: ٢٣٤]. وإنما قال المؤلف رحمه الله بلياليها لأن الأزواج والأصم قالوا: تعدد بأربعة أشهر وعشر ليال وتسعة أيام، قالوا: لأن العشر تستعمل في الليالي مؤثـ دون الأيام، والحكمة في ذلك أن الأربعة بها يتحرك الحمل وينفخ فيه الروح وذلك يستدعي ظهور حمل إن كان وزيدت العشرة استظهاراً. انظر : مغني المحتاج (٣٩٥/٣) ، نهاية المحتاج (١٤٥/٧).

(٨) كما مر عند الكلام عن النوع الثاني من أنواع العدة.

ويشترط أن يكون النكاح صحيحاً^(١)، فإن كان فاسداً فلا عدة إلا بالدخول، ثم هي بثلاثة أجراء أو بثلاثة أشهر إن كانت حرة وبقرتين أو (بشهر)^(٢) ونصف إن كانت أمة، وتخصب المدة بالهلال ما أمكن فإن انطبق الموت على أول الهلال حسب أربعة أشهر بالأهلة، وضمت عشوة أيام بليلتها (اليها)^(٣)، وإن مات في الأثناء، وكان الباقي دون عشرة فتعدت أربعة أشهر بالهلال، وتكمل العشرة من الشهر السادس.

ولو ماتت والزوجة في عدة الطلاق، فإن كان رجعيًا انتقلت إلى عدة الوفاة، وإن كان بائنًا فلا وهذا إذا كانت حائلاً، (فإن)^(٤) كانت حاملاً فعدتها على الوضع على الوجه الذي ذكرنا وعلى الشرط الذي (قدمنا)^(٥)، حرة كانت أو أمة.

والغائب إن لم ينقطع خبره أنفق الحاكم على زوجته من ماله، فإن لم يكن ثم مال له كتب إلى حاكم بلده ليطلبه بحقها وإن تعذر أو تسر فسُخ نكاحها، وإن انقطع خبره ولم يوقف عن حاله لم يجز لها أن تنكح حتى يتبين موته أو طلاقه^(٦) وانقضاء عدتها أو يفسخ^(٧) نكاحه؛ لعدم النفقة، ولو حكم حاكم بأنها تتريص أربع سنين^(٨) فتعدت عدة الوفاة ثم تنكح ولو تربصت، وحكم ثانياً

(١) وإن لم يكن هناك دخول؛ لأن عدة الوفاة لو شرط فيها الدخول لم يؤمن أن ينكر الدخول حرصاً على الأزواج، وليس هنا من ينازعها، فيفرض الأمر إلى اختلاط المياه، انظر: العزيز (٩/ ٤٨١).

(٢) كذا في الأصل و (ب) وفي (أ) و (ب) "شهر".

(٣) سقطت من (ج) وهي مثبته في الأصل و (أ) و (ب).

(٤) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ)؛ "وإن".

(٥) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ)؛ "قدمناه".

(٦) على المذهب الجديد، أما القديم؛ فتتريص أربع سنين ثم تعدت عدة الوفاة، ثم تنكح، انظر: المذهب (١٤٦/٢) "مغني المحتاج (٣٩٧/٣)، نهاية المحتاج (١٤٨/٧).

والدليل على الجديد، ما روي عن المغيرة بن شعبه - رحمه الله - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "إن امرأة المفقود تتريص حتى يأتها بيقين موته أو طلاقه". الدارقطني من حديثه بلفظ حتى يأتها بالخبر والبيهي بلفظ حتى يأتها بالبيان وإسداؤه ضعيف وضعفه أبو حاتم والبيهقي وعبد الحق وابن القطان وغيرهم، سئل عنه أبو حاتم فقال مكر. مسند الترمذي (٤٤٤/٧)، مسند الدارقطني (٣١٢/٣)، الدراية في تخريج أحاديث الهداية (١٤٣/٢)، تلخيص الحبير (٢٣٢/٣).

(٧) أي: أو حتى يفسخ، فعند ذلك يجوز لها أن تنكح.

(٨) بناء على القول القديم في المذهب الشافعي كما قدمنا.

بالفرقة واعتدت ونكحت نقض حكمه^(١) إلا إذا بان أنه كان ميتاً وقت الحكم^(٢)، ولو ظهر أنه حي وجاء يطلبها سلمت إليه بلا عدة إن لم يدخل الثاني وبعد عدته إن دخل، والولد الحاصل للثاني لا أن يدعي^(٣) القدوم عليها في المدة، والإصابة مع الإمكان فيعرض على القائف^(٤).

ولو أخبرها عدل بوفاته جاز لها التزوج فيما بينها وبين الله تعالى، ولو طلق غائب زوجته أو مات فعدته من وقت الطلاق والموت لا من وقت بلوغ الخبر حتى لو مات أو طلق وانقضت عدتها، ثم أخبرت حل لها النكاح في الوقت ويجب على من مات زوجها الإحدا^(٥) حرة كانت أو أمة، صغيرة كانت أو كبيرة مجنونة (كانت)^(٦) أو عاقلة، والإثم على وليهما بالترك، ولا يجب على غير الزوجة من المعتدات، ويستحب للبانة^(٧) ويجوز على غير الزوج ثلاثة أيام فما دونها ويحرم ما فوقها^(٨).

(١) لمخالفته التماس الجلي، لأن جعله ميتاً في النكاح دون قسمة المال الذي هو دون المال في طلب الاحتياط، انظر: المذهب (١٤٦/٢)، تحفة المحتاج (٢٥٤/٨)، مغني المحتاج (٣٩٨/٣).

(٢) إذ الاعتبار في العقود بما في نفس الأمر كما لو باع مال أبيه مع ظن الحياة فإن ميتاً فإنه يصح، انظر: الروضة (٣٧٩/٦) بتصرف.

(٣) أي الأول القدوم.

(٤) وهو الذي يعرف الشبه ويميز الأثر، سمي بذلك؛ لأنه يقتو الأشياء أي يتبعها، والمراد هنا أنه الذي يعرف النسب بفراسته ونظره إلى أعضاء المولود والوالد، والجمع القافة. انظر: لسان العرب، مادة: قوف (٢٩٣/٩)، المصباح المنير (ص ١٩٥).

(٥) لما روي عن حفصة عن أم عطية رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قالت كنا ننهي أن نحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً ولا نكتحل ولا نطبخ ولا نلبس ثوباً مصبوغاً إلا ثوب غصب وقد رخص لنا عند الطهر إذا اغسلت إحدانا من مخيضها في نبذة من كمثر أظفار وكنا ننهي عن اتساع الجنائز. أخرجه البخاري (الحيض: ٣٠٢)، مسلم (الطلاق: ٢٧٣٩)، النسائي (الطلاق: ٣٤٧٨)، أبو داود (الطلاق: ١٩٩٥)، ابن ماجه (الطلاق: ٢٠٧٨)، أحمد (أول مسند البصريين: ١٩٨٦٤)، الدارمي (الطلاق: ٢١٨٤).

(٦) سقطت من الأصل و (ب) و (ج) وهي مثبتة في (أ).

(٧) ولا يجب؛ لأنها معتدة عن طلاق، وأيضاً فهي مجنونة بالطلاق فلا يلحق بها تكلف التفجع بخلاف المتوفى عنها زوجها، انظر: العزيز (٤٩٣/٩)، تحفة المحتاج (٢٥٥/٨)، مغني المحتاج (٣٩٨/٣) نهاية المحتاج (١٤٩/٧).

(٨) الحديث السابق، ولقوله صلى الله عليه وسلم: "لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً". أخرجه البخاري (الجنائز: ١٢٠١)، مسلم (الطلاق: ٢٧٣١)، الترمذي (الطلاق واللعان: ١١١٦)، النسائي (الطلاق: ٣٤٤٣)، أبو داود (الطلاق: ١٩٥٤)، ابن ماجه (

حرة كانت أو أمة، صغيرة كانت أو كبيرة مجنونة (كانت)^(١) أو عاقلة، والإثم على ولّهما بالترك، ولا يجب على غير الزوجة من المعتدات، ويستحب للباننة^(٢) ويجوز على غير الزوج ثلاثة أيام، فما دونها ويحرم ما فوقها^(٣).

والإحداد في ثلاثة أشياء:

الأول: ترك (التزيين)^(٤) في الملبوس ولا يحرم جنس القطن والصوف والوبر والشعر والكتان^(٥) والقصبة^(٦) والديبقي^(٧) والخز^(٨) والعتابي^(٩) والأبريسم الأبيض^(١٠).

(١) سقطت من الأصل و (ب) و (ج) وهي مثبتة في (أ).

(٢) ولا يجب؛ لأنها معتدة عن طلاق، وإيضاً فهي مجفوة بالطلاق فلا يليق بها تكلف التمتع بخلاف المتوفى عليها زوجها، انظر: العزيز (٤٩٣/٩)، تحفة المحتاج (٢٥٥/٨)، مني المحتاج (٣٩٨/٣) نهاية المحتاج (١٤٩/٧).

(٣) للحديث السابق، ولقوله صلى الله عليه وسلم: "لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً". أخرجه البخاري (الجنائز: ١٢٠١) مسلم (الطلاق: ٢٧٣١)، الترمذي (الطلاق واللعان: ١١١٦) النسائي (الطلاق: ٣٤٤٣)، أبو داود (الطلاق: ١٩٥٤)، ابن ماجه (الطلاق: ٢٠٧٦) أحمد (باقي مسند الأنصار: ٢٢٩٦٣) مالك (الطلاق: ١٠٩٦)، الدارمي (الطلاق: ٢١٨٢).

(٤) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "التزيين".

(٥) الكتان، بالفتح: معروف، عربي سمي بذلك لأنه يُخَيَس ويُلقى بعضه على بعض حتى يكتن، وهونيات تستخرج من ليفه خيوط يصنع منها القماش. انظر: لسان العرب، مادة: كتن (٣٥٥/١٣)، معجم لغة الفقهاء (ص ٣٤٥).

(٦) هو كل نبات يكون ساقه أنابيب وكعوباً قاله في مختصر العين والواحدة قصبة والمقصبة بفتح الميم والصاد موضع نبت القصب، والقصب: ثياب من كتان ناعمة، انظر: المصباح المئير (ص ١٩٢).

(٧) هو من أرق ثياب مصر منصوب إلى بلدة دبيق. انظر: المصباح المئير، مادة: دبيق (ص ٧٢).

(٨) هو اسم دابة ثم أطلق على الثوب المتخذ من وبرها، والجمع خروز، انظر: لسان العرب، مادة: خرز (٣٤٥/٥) المصباح المئير (ص ٦٤).

(٩) هو الذي غلب فيه الأبريسم. انظر: العزيز (٤٩٣/٩)، الروضة (٣٨٣/٦).

(١٠) الأبريسم يكسر الهزمة والراء وفتح السين: لفظ معرب: وهو أجود أنواع الحرير، أو الحرير المنقوص قيل أن تخرج الدودة من الشريقة. انظر: معجم لغة الفقهاء (ص ١٧).

ولو صبغ ما لم يحرم فإن كان مما يقصد منه الزينة غالباً كالأحمر والأصفر والورد^(١)
 حرم لبثاً كان أو خشناً ويدخل في هذا المنقش والحريز الملون والمصبوغ قبل النسخ كالبرود^(٢)،
 وإن كان مما لا يقصد به الزينة بل يعمل للمصيبة أو احتمال الوسخ كالأسود والكحلي^(٣)
 والعودي^(٤) جاز لبسه وإن كان متردداً بين الزينة وغيرها كالأخضر والأزرق، فإن كان صافياً
 برزاً حرماً، وإن كان كبراً^(٥) أو شبعاً^(٦) أو أكهب^(٧) والطرز^(٨) إن كبر حرم وإن صغر
 ونسخ مع الثوب حل، وإن ركب فلا^(٩).

الثاني : ترك (التحلي)^(١٠) فلا يجوز لها لبس الحلي من الذهب والفضة واللآلئ خاتماً أو
 غيره^(١١).

(١) نسبة إلى الورد، بالفتح مشوم معروف والواحدة وردة، انظر : لسان العرب مادة: ورد (٤٥٦/٣)، المصباح
 المنير (ص ٢٥١).

(٢) مفردتها بردة وهي كساء صغير مربع، ويقال: لحساء أسود صغير، انظر : المصباح المنير (ص ١٧).

(٣) نسبة إلى الكحل، وهو سواد يعلو الجفون، انظر : المصباح المنير (ص ٢٠١).

(٤) هو لون يشبه لون العود، وعود الخشب جمعه أعواد، انظر : المصباح المنير (ص ١٦٦) بتصرف.

(٥) كدر الماء كدراً زال صفاءؤه فهو كدر، انظر : لسان العرب، مادة: كدر (١٣٤/٥)، المصباح المنير
 (ص ٢٠١).

(٦) هو اسم لما يشبع به أيكثر بما ليس عنده، والشبع أن يشبع من اللون الذي يصبغ به، انظر : لسان
 العرب، مادة: شبع (١٧١/٨)، المصباح المنير (ص ١١٥).

(٧) الكهبة: غبرة مشربة سواداً في ألوان الإبل، زاد الأزهري: خاصة. يعبر أكهب: بئس الكهب، وناقصة
 كهباء. الجوهري: الكهبة لون مثل القهبة. قال أبو عمرو: الكهبة لون ليس بخالص في السخمة، وهو
 في السخنة خاصة. انظر : لسان العرب، مادة: كهب (٧٢٨/١)، المعجم الوسيط (٨٣٨).

(٨) هو علم الثوب، وهو معرب، وجمعه طرر، وطرزت الثوب تطريزاً جعلت له طرازاً، ومنه ثوب مطرر
 بالذهب، انظر : المصباح المنير (ص ١٤٠ - ١٤١).

(٩) المركب محض الزينة، انظر : العزيز (٤٩٤/٩)، الروضة (٣٨٣/٦).

(١٠) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "الحلي".

(١١) لإطلاق الخبر، حيث قال صلى الله عليه وسلم: "لا تلبس المعصر من الثياب ولا المشقة ولا الحلي". رواه
 النسائي (الطلاق: ٣٤٧٩) وأبو داود (الطلاق: ١٩٦٠) وأحمد (بإسناد الأوصاف: ٢٥٣٦٩) إسناده حسن، وقال
 البيهقي: روي موقوفاً. انظر : تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج (٤١٧/٢) وتلخيص الحبير (٢٣٨/٣) وخلاصة للبحر
 المنير (٢٤٤/٢).

الثالث : تركُ (التطبيب)^(١) فلا يجوزُ لها التطبيبُ في بدنها وثيابِها^(٢)، ولا أنْ (تأكلَ)^(٣) طعاماً فيه طيبٌ كالزعفرانِ^(٤) وشبهه، ولا أنْ تكتحلَ بكلِّ فيه طيبٌ^(٥)، ولا أنْ تدهنَ رأسها بدهنٍ فيه والطيبُ ما ذكرنا في كتاب الحجِّ^(٦). وأما الكحلُّ الذي لا طيبَ فيه فإنْ كان أسودَ كالإثمدِ^(٧) فحرامٌ على السوداءِ والبيضاءِ جميعاً إلا أنْ (تحتاجَ)^(٨) إليه لرمسٍ ونحوه فتكتحلُ ليلاً، وتمسحه نهاراً. ولو دعتُ ضرورةً إلى الاستعمالِ نهاراً جاز، ويجوزُ استعمالُهُ في غير العينِ إلا في الحاجبِ وإنْ كان أصفرَ كالصبرِ فحرامٌ أيضاً^(٩)، ويحرمُ أنْ تطلّى الوجهَ، وإنْ كان أبيضَ كاللوتيا^(١٠) فلا يحرمُ إذْ لا زينةَ فيه، ويحرمُ استعمالُ الكلكونِ^(١١) والاسفيداجِ^(١٢)

(١) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "التطبيب".

(٢) لما روي عن أم عطية- رضي الله عنها- قالت: "كنا نهني أن نحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشرًا، وأن نكتحل، وأن نطيب وأن نلبس معصراً..." تقدم تخريجه (ص ٢٤٠). والإحداد هو ترك الزينة وما يدعو إلى المباشرة. انظر: المذهب (١٤٩/٢).

(٣) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "ياكل".

(٤) نبات بصلي معتر من الفصيلة السوسنية، منه أنواع بريّة، ونوع صبغي طبّي. انظر: المعجم الوسيط (٤١٨).

(٥) الحديث أم عطية رضي الله عنها- السابق. طاب الشيء يطيب طيباً إذا كان لذيذاً وتطيب بالطيب وهو من العطر، نظر لسان العرب، مادة: طيب (٥٦٤/١)، المصباح المنير (ص ١٤٥).

(٦) والضابط أن كل ما حرم على المحرم من الطيب والدهن حرم هنا، لكن لا فدية لعدم النص. انظر: نهاية المحتاج (١٥١/٧).

(٧) الإثمد بكسر الهمزة والميم الكحل الأسود، فهو حجر يكتحل به، وقال البيطار في المنهاج هو الكحل الأصفهانى، انظر: المصباح المنير (ص ٣٣)، معجم لغة الفقهاء (ص ٢٠).

(٨) كذا في الأصل و (ب) و (ج): "يحتاج".

(٩) لما روي أنه صلى الله عليه وسلم- دخل على أم سلمة- رضي الله عنها- وهي حادة على أبي سلمة رضي الله عنه- وقد جعلت على عينها صبراً، فقال: ما هذا يا أم سلمة؟ فقالت: يا رسول الله إنما هو صبر، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "اجعليه بالليل وامسحيه بالنهار" ويقاس عليه الكحل. وهو منقطع وقد روي بإسناد موصل، أعلاه عبدالحق والمنذري بجهالة حال المغيرة ومن فوقه. سنن البيهقي (٧٤٠/٧)، تحفة الأحوذى (٣١٨/٤)، تلخيص الحبير (٢٣٩/٣).

(١٠) نوع من أنواع الكحل، فهو حجر يكتحل بمسحوقه. انظر: المصباح المنير (ص ٣٠)، المعجم الوسيط (ص ١١٠).

(١١) هو طلاء تحرم به المرأة وجهها، انظر: المصباح المنير (ص ٢٠٥).

(١٢) لم أعثر على معنى لها في المعاجم.

والاختصابُ بالحناءِ ونحوه فيما ظهرَ من البدنِ كاليدِ والرجلِ دونِ ما بطنَ ، والغالية^(١) كالخضابِ . قال "الإمام" : وتجعيد^(٢) الأصداغ^(٣) وتصنيف الطرة^(٤) كالحلي^(٥) .

قال "المولي" : وننقُ بعضَ الشعورِ لتسويةِ الطرةِ أو الحاجبينِ حرامٌ مطلقاً ، ويجوزُ لها (التزيينُ)^(٦) في الفرشِ والستورِ وأثاثِ البيتِ والتتظيفُ بغسلِ الرأسِ بالسدرِ^(٧) والامتنشاطُ ودخولِ الحمامِ وقلمِ الأظافرِ والاستحداد^(٨) ، وإزالة الأوساخِ وتزيينِ الأولادِ والجواري^(٩) ، ولو تركتِ الإحداثَ الواجبَ في المدةِ كلّها أو بعضها عصتْ ولتقصتْ للمدةِ وكذا لو تركتْ ملازمةَ المسكنِ وخرجتْ بلا عذرٍ .

(١) هي أخلاط من الطيب، وتعلبت بالغالية إذا تطيبت بها، انظر : المصباح المنير (ص ١٧٢) .
(٢) جعد الشعر جعودة إذا كان فيه التواء وتقبط فهو جعد وذلك خلاف المسترسل ، فهو خلاف السبط، ومنه جعدت الشعر تجعيداً، انظر : لسان العرب ، مادة: جعد (١٢١/٣) ، المصباح المنير (ص ٣٩) .
(٣) جمع صدغ وهو : ما بين لحظ لعين إلى أصل الأذن، ويسمى الشعر الذي تكلى على هذا الموضع صدغاً، انظر : لسان العرب ، مادة: صدغ (٤٣٩/٨) ، المصباح المنير (ص ١٢٨) .
(٤) هو ما تطره المرأة من الشعر المؤفسي على جبهتها وتصففه، وهي القُصّة . انظر : المعجم الوسيط (ص ٥٨٠) .

(٥) انظر قوله في العزيز (٤٩٦/٩) ، الروضة (٣٨٥/٦) .
(٦) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب) : "التزيين" .
(٧) إذا أطلق في الغسل فالمراد به الورق المطحون ، والسدره : شجرة اللبّق ، والسدر نوعان : أحدهما يلبت في الأرياف فينتقع بورقة في الغسل وثمرته طيبة ، والآخر نبت في البر ولا يلتقع بورقة في الغسل وثمرته عسقة ، انظر : المصباح المنير (ص ١٠٣) .

(٨) هو حلق شعر العانة ، مأخوذ من الحديدية وهي : الموس أو الشفرة . انظر : لسان العرب ، مادة: حدد (١٤٢/٣) ، معجم لغة الفقهاء (ص ٣٩) .
(٩) انظر : العزيز (٤٩٦/٩) ، الروضة (٣٨٣/٦) .

المطلب الثاني، حق المصلحة السكنى

تستحقُّ المعتدة على الزوج السكنى المطلقة أو (غيرها) ^(١) رجعية أو بائنة ^(٢) حاملاً أو حائلاً ^(٣)، ولو طلقها ناشئة ^(٤) فلا سكنى لها ولو نشزت في العدة انقطع حقها ^(٥)، ولو طلقها غائبة ولا مسكن لهُ ولا مالَ (لِهِ) ^(٦) ولا متطوع بالسكنى استقرضَ عليه القاضي أو يأذن لها فيه، فإن لم يكن وإن لم يفعل فبنفسها ^(٧) ورجعت إن أشهدت، ولو مضت المدة أو بعضها ولم تطلب السكنى سقط، ولم يصر ديناً في ذمته ويجب أن تسكن في المسكن الذي كانت فيه وقت الفراق، وليس لهُ ولا لأهلِهِ إخراجها منه، ولا لها الخروج ^(٨).

ولو اتفقا على الانتقال إلى مسكن آخر بلا حاجة لم يجز، وعلى الحاكم المنع ^(٩)، ولو انتقلت إلى مسكن آخر بإذنه ثم طلقها أو مات (لزمها) ^(١٠) الإقامة في الثاني وكذا لو وجبت بعد

(١) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج): "غيره". وتدخل فيها المتوفى عنها زوجها، لما قالت زينب وسُميت أمي أم سلمة تقول جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله إن ابنتي توفي عنها زوجها وقد اشكت عينيها فكنكها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تزني أو ثلاث مرات كل ذلك يقول: لا ثم قال: إنما هي أربعة أشهر وعشراً وقد كانت إحدكن في الجاهلية ترمي بالبرعة على رأس الحول. أخرجه البخاري (الطلاق: ٤٩٢٠)، مسلم (الطلاق: ٢٧٣٢) يرواه الترمذي (الطلاق) واللعان عن رسول الله (١١١٨) وقال حديث حسن صحيح. انظر: مغني المحتاج (٤٠٢/٣) نهاية المحتاج (١٥٤/٧).

(٢) لكونه على عوض، أو لاستيفاء الثلاث، نظر العزیز (٤٩٦/٩).

(٣) لقوله تعالى: "لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ" [سورة الطلاق: ١]. ولقوله تعالى: "اسْكُنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْهِكُمْ" [سورة الطلاق: ٦].

(٤) أي عاصية لزوجها معقمة عليه، والنشوز هو الارتفاع، انظر: لسان العرب، مادة: نشز (٤١٧/٥) المصباح المنير (ص ٢٣١).

(٥) لأنها لا تستحق النفقة والسكنى في صلب للنكاح، لتعديها فلأن لا تستحق بعد الطلاق أولى، انظر: العزیز (٥٠٠/٩) بتصرف.

(٦) سقطت من الأصل و (ب) و (ج) وهي مثبتة في (أ).

(٧) أي تنفق على السكنى من مالها.

(٨) لقوله تعالى: ﴿لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ﴾ (الطلاق، ١).

(٩) لأن في العدة حق لله تعالى؛ وقد وجب في ذلك المسكن، فكما لا يجوز إبطال أصل العدة بإفراقها لا يجوز إبطال صفاته وتوابعه، انظر: العزیز (٥٠٠/٩) نهاية المحتاج (١٥٥/٧).

(١٠) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج): "لزمته".

الخروج من الأول وقبل الوصول إلى الثاني، وإن انتقلت بلا إذن^(١) في الأول، ولو أذن بالاعتداد فيه كان لو انتقلت بالإذن .

ولو أذن لها في الخروج ثم وجبت العدة قبل الخروج لم يجز الخروج، ولو خرجت إلى بلد أو قرية بإذنه أو بلا إذن لها بالانتقال ثم وجبت العدة فعلى ما ذكرنا^(٢)، ومنزل البدوية وبيتها من شعر أو صوف كمنزل الحضرية، فإن كان أهلها نازلين على ماء لا يظعنون^(٣) إلا لحاجة فكان الحضرية وإن ضعنوا ارتحل معهم، ولو ارتحل بعضهم وأهلها مما لا يرتحل، وفي المقيمين قوة وعدد فلا ترتحل، فإن ارتحل أهلها، وفي المقيمين قوة وعدد تخيرت بين الإقامة والرحلة^(٤)، ولو خرجت في سفر الحج أو التجارة بالإذن (ووجبت)^(٥) العدة قبل الخروج، أو قبل العبور من العمرانات فلا تخرج .

ولو وجبت في الطريق تخيرت بين المضي والانصراف^(٦)، فإن اختارت المضي وقضت حاجتها أو لم تنقضي لزمها الانصراف للبقية إن أمن الطريق ووجدت الرفقة، ولو خرجت إلى دار غير مأوفة وطلقتها وقالت: خرجت بذلك، وأنكر صدق بيمينه^(٧)، ولو كان الاختلاف مع الوارث صدقت بيمينه^(٨)، ولو قال: أذنك في الخروج لغرض كذا فعودي وقالت: حولتني إليه صدق بيمينه^(٩) وإذا كان مسكن النكاح يليق بحالها فلا تعدل عنه ولا يصح بيعه إلى انقضاء المدة إن اعتدت بالأقراء أو الحمل^(١٠)، وإن اعتدت بالأشهر فيصح.

(١) كذا في الأصل و (ب) وفي (أ) و (ج): "فيعد".

(٢) أي في الانتقال من مسكن إلى آخر.

(٣) ظن ظناً أي ارتحل، والاسم ظن بفتحتين، ويتعدى بالهمزة وبالحرف فيقال: أظننته وظننت به، انظر:

لسان العرب، مادة: ظن (٢٧٠/١٣)، المصباح المنير (ص ١٤٦).

(٤) لأن مقارنة الأهل عسرة موحشة، انظر: العزيز (٥٠٦/٩)، الروضة (٣٩١/٦).

(٥) كذا في الأصل و (ب) وفي (أ) و (ج): "وجبت".

(٦) لأن عليها ضرراً في إبطال سفرها وفوات غرضها، انظر: العزيز (٥٠٢/٩)، الروضة (٣٨٨/٦).

(٧) إذ الأصل عدم الإذن فترجع بعد حلفه للمأوفة.

(٨) إذ وجود الانتقال يقوي جانبها، انظر: العزيز (٥٠٦/٩).

(٩) إذ الأصل عدم الحوالة.

(١٠) لعدم العلم بمدتها، فكأنه باع داراً واستثنى منفعة مدة مجهولة، انظر: حاشية الكثرى على الأنوار.

(٣٢٨/٢).

ولو كان المسكن مستعاراً لزمته الملازمة ما لم يرجع المعير^(١) وإذا رجع فإن لم يرض بأجرة تبذل نقلت إلى غيره، وكذا لو كان مستأجراً وانقضت الإجارة، ولو كان مسكن النكاح لا يليق بها بأن أسكنها داراً نفيسة فوق سكنى أمثالها، فله نقلها إلى لائق بها قريب منها تماماً، ولو أسكنها داراً خسيصة دون سكنى أمثالها فلها أن لا ترضى به، وتطلب النقل إلى لائق بها قريب منها وجوباً .

وفي كل موضع يجوز لها الخروج أو له الإخراج وجب تحري قريب ما أمكن^(٢). ولو امتدت المدة وهي تطلب السكنى أو الرجعية النفقة والسكنى، فقال الزوج: انقضت عدتك، وأنكرت صدقت بيمينها^(٣).

وحرم على الزوج مساكنة المعتدة ومداخلتها^(٤) إلا في (صورتين)^(٥):
(إحدهما)^(٦): أن يكون في الدار محرم لها من الرجال أو له من النساء أو زوجة أخرى له أو جارية له أو لها ولا بد في المحرم ومن في معناه من التمييز، ولا عبرة بالمجنون والصبي الذي لا يميز.

واشترط الشافعي: البلوغ، ومنع أبو حامد^(٧) والنسوة الثقات كالمحرم، ويكفي واحدة، ولا يجوز أن يخلو رجلان بامرأة، ويجوز أن يخلو رجل بامرأتين^(٨)، وهذا إذا كان في الدار زيادة على سكنى مثلها، فإن لم يكن كذلك فعليه تخليتها للمعتدة والانتقال عنها .

(١) لأن السكنى ثابتة في المستعار بثبوتها في المملوك فشمقتها الآية . انظر : مغني المحتاج (٤٠٦/٣) .

(٢) تنظيلاً لزمن الخروج .

(٣) إذ الأصل عدم انقضائها .

(٤) أي مخالفتها، وعلة التحريم تعود إلى أن مداخلتها تؤدي إلى الخلوة بها، وخلوته بها خلوته بالأجنبية .

انظر : الروضة (٣٩٥/٦)، مغني المحتاج (٤٠٧/٣) ، نهاية المحتاج (١٦٣/٧) .

(٥) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج) : " الصورتين " .

(٦) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب) : " أحدهما " وفي (ج) : " أحديهما " .

(٧) وعلى الشافعي قوله بأن من لم يبلغ لا تكليف له . انظر قوليهما _ الشافعي _ وأبسي حسام _ في العزيز (٥١٣/٩) ، الروضة (٣٩٥/٦) وعلى الشافعي قوله بأن من لم يبلغ لا تكليف له .

(٨) لأن استحباب المرأة من المرأة فوق استحباب الرجل من الرجل، انظر : حاشية الكمثرى على الأنوار (٣٢٩/٢) ، نهاية المحتاج (١٦٢/٧) .

[الصورة] الثانية: إن كان في الدار حجرة فأراد أن يسكن هو إحداهما وتسكن هي الأخرى ، فإن كانت مرافق الحجرة كالمطبخ والمستراح والبنز والمرقى^(١) في الدار لم يجز إلا بشرط المحرم ، وإن كانت في الحجرة جاز كالحجرتين والدارين المتجاورتين ، وحكم السفلى والعلو حكم الدار والحجرة ، ويشترط أن لا يكون ممر أحدهما على (الأخرى)^(٢) وأن يغلق الباب بينهما ، ولو كانت الدار واسعة ، ولم يكن فيها إلا بيت والباقي صفق^(٣) لم يجز أن يساكنها وإن كان معها محرم ، ولو كانا في بيتين من دار كبيرة وانفرد كل باب (يغلق)^(٤) جاز .

(١) هو موضع الرقي وهو العلو ، انظر : للمصباح المنير (ص ٩٠).

(٢) كذا في (أ) وفي الأصل و (ب) و (ج) " الآخر " .

(٣) من صفقت الباب صفقاً أي أغلقه وفتحته فتكون من الأضداد ، انظر : المصباح المنير (ص ١٣١)

(٤) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج) : " تغلق " .

تذويب

يجبُ على المعتدة ملازمة المسكن^(١) إلا إذا خافت على نفسها أو مالها من هدم أو حرق أو لصوص أو فسقة هناك، أو (تتأذى)^(٢) من الجيران أو الأحماء^(٣) وإلا إذا احتاجت إلى شراء طعام أو قطن أو بيع غزل ولا نائب لها، ولها أن تخرج بالليل إلى الجيران للغزل والحديث، ولا يجوزُ المبيت عندهم^(٤)، ولا الخروج لأغراض تعد من الزيارات كالزيارة وللمسيرة والتجارة وشبهها.

ولو توجهت عليها يمين في دعوى، فإن كانت برزّة^(٥) أخرجت وحلفت، وإن كانت مخدرة^(٦) بعث الحاكم من يحلفها أو يحضر بنفسه^(٧) والمعتدة التي لا سكنى لها لو قال صاحب العدة أو ورائه: أنا أسكنها في موضع إلى انقضاء العدة فله ذلك ولا منع لها.

(١) للآية المتقدمة (ص ٢٤٥) وهي قوله تعالى: ﴿لا تخرجوهن من بيوتهن﴾.... (الطلاق: ١).

(٢) كذا في الأصل و (ب) وفي (أ) و (ج): "يتأذى".

(٣) جمع حمأ، وهو أب الزوج وأبو امرأة الرجل، وقال في المحكم أيضاً: وحرم الرجل أبو زوجته أو أخوها أو عمها فحصل من هذا أن اللحم يكون من الجانبين كالصهر، النظر: لسان العرب، مادة: حمأ (١٩٧/١٤)، المصباح المنير (ص ٥٩).

(٤) لما روي عن مجاهد قال: ثم استشهد رجال يوم أحد فأم نساؤهم وكن متجاورات في دار فجنن النبي _

صلى الله عليه وسلم _ فقتل: يا رسول الله إنا نستوحش بالليل فنبيت ثم إحدانا فإذا أصبحنا تبدرنا إلى بيوتنا فقال النبي _ صلى الله عليه وسلم _: تتحدثن ما بدا لكن فإذا أردتن اللوم فلتؤب كل امرأة منكن إلى بيتها. سنن البيهقي الكبرى (٤٣٦/٧) رواه عبد الرزاق في مصنفه، وقال عبد الحق: إنه مرسل ولكن له شواهد تعضده.

انظر: خلاصة البدر المنير (٢/٢٤٦).

(٥) برز بروزاً أي ظهر، وهو برز والأنثى برزّة، وامرأة برزّة أي عفيفة تبرز للرجال وتتحدث معهم، وهي المرأة التي أسنت، انظر: المصباح المنير (ص ١٧).

(٦) الخدر هو السر، والجمع خدر، ويطلق الخدر على البيت إن كان فيه امرأة وإلا فلا، وأخسدت الجارية لزمت الخدر، وخدروها، أهلها - بالتثنية - بمعنى ستروها عن الامتثال والخروج لقضاء حاجتها، انظر: المصباح المنير (ص ٦٣).

(٧) والدليل على التفريق بين البرزّة والمخدرة بما روي أن الغامدية لما أتت النبي - صلى الله عليه وسلم - واعتزفت بالزنا رجمها بعد وضع الحمل. رواه مسلم (الحدود: ٣٢٠٧)، أبو داود (الحدود: ٣٨٤٦)، أحمد (بإسناد الأئصار: ٢١٨٧١)، الدارمي (الحدود: ٢٢١٧).

وقال في قصة العسيف: "وإني لآيس على امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها". أخرجه البخاري (الوكالة: ٢١٤٧)، مسلم (الحدود: ٣٢١٠)، الترمذي (الحدود: ١٣٤٩) للنسائي (آداب القضاء: ٥٣١٥)، ابن

فصل

للاستبراء^(١) (سببان)^(٢)؛

الأول: حصولُ الملك: فمن ملك جارية خلية^(٣) بارتٍ أو هبةٍ أو شراءٍ أو وصيةٍ أو سبي^(٤) أو عادَ ملكه فيها بالردِّ بالعيبِ أو الإقالة^(٥) أو التحالف^(٦) أو الرجوع في الإفلاسِ أو الهبة لزمه استبراؤها، سواء كان قبل القبض أو بعده، سواء كان الانتقال من امرأة أو صبيٍّ أو

ماجه (الحدود: ٢٥٣٩)، أحمد (مسند الشاميين: ١٦٤٢٣)، الذارمي (الحدود: ٢٢١٤) ولم يأمر

بإحضارها.

(١) وهو في اللغة: مأخوذ من التبري وهو التخلص نبرأت من كذا وأنا براء مئة وخلاء، لا يثنى ولا يجمع، لأنه مصدرٌ في الأصل، مثل منيع سماعاً، فإذا قلت: أنا بريء مئة وخلفي منه ثنيت وجمعت وأثنت. انظر: لسان العرب، مادة: براء (٣١/١)، معجم لغة الفقهاء (ص ٣٧).

وفي الشرح: للكشف عن حال الأرحام عند انتقال الأملاك مراعاة لحفظ النسب، أو هو عبارة عن التبرص الواجب بسبب ملك الميم حدوداً وزوالاً وخص بهذا الاسم، لأن هذا التبرص مقدر بأكل ما يدل على البراءة من غير تكرار وتعدد فيه، انظر: العزيز (٥٢٣/٩)، تحفة المحتاج (٢٧٠/٨)، مغني المحتاج (٤٠٨/٣)، نهاية المحتاج (١٦٣/٧)، معجم لغة الفقهاء (ص ٣٧).

(٢) كذا في الأصل و (١) و (ج) وفي (ب): "أسباب".

(٣) خلا المكان والشيء يخلو خلواً وخلاءً وأُخْلِى إذا لم يكن فيه أحد ولا شيء فيه، وهو خالٍ. وخلت المرأة من مانع النكاح خلواً فهي خلية ونساء خليات، انظر: لسان العرب، مادة: خلا (٢٣٧/١٤) المصباح المنير (ص ٦٩).

(٤) السباء: الأسرُ معروف سبي العدو وغيره سبياً سبياً إذا أسره فهو سبيٌّ وكذلك الأنثى بغير هاء من نسوة سبياً وسبيت العدو سبياً من باب رمى والاسم السباء، والغلام سبيٌّ ومسبى، والجارية سبية ومسبية وجمعها سببايا، انظر: لسان العرب، مادة: سبي (٣٦٧/١٤) المصباح المنير (ص ١٠١).

(٥) والإقالة في اللغة: بكسر الهمزة قالة السبع قَيْلاً وأقاله إقالةً، وحكي للسحياني أن قَلَّه لغة ضعيفة. واستقالني: طلب إلي أن أقبله. و تقابل البئمان: تفاسخا صفتتهما. وتركتهما يتقابلان السبع أي يستقبل كل واحد منهما صاحبه. وقد تقايلا بعدما تبايعا أي قتاركا. انظر: لسان العرب، مادة: قبال (٥٧٩/١١)، المصباح المنير (ص ١٩٩).

وفي الشرح: إقالة العقد أو البيع: فسخه برضا المتعاقدين. انظر: معجم لغة الفقهاء (ص ٦٢).

(٦) الحلف: بالكسر، العهد يكون بين القوم. وقد حالفه أي عاهدته، وتحالفوا أي تعاهدوا. انظر: لسان العرب، مادة: حلف (٥٣/٩)، المصباح المنير (ص ٥٦).

غيرهما، وسواء كانت الأمة صغيرة أو كبيرة أو أيسة بكرة أو ثيباً، وسواء استبرأها البائع قبل القبض أو لم يستبرئها .

ولا يجب على البائع استبرأها قبل البيع وإن وطئها ويستحب^(١)، ولو افترضها من محرّم لها واستردها قبل تصرفه فيها أو كاتبها، وفسخ أو عجزت ففسخ أو ارتدت وعادت إلى الإسلام أو ارتدت السيّد وعاد أو زوجها وطلقت قبل الدخول أو باعها بشرط الخيار للمشتري، وعادت بالفسخ أو تم ملكه على جارية مشتركة وجب الاستبراء^(٢).

ولو حرّمت على السيد لصلاة أو صوم أو اعتكاف أو إحرام أو رهن أو حيض أو نفاس فلا استبراء^(٣)، ودام الحل، ولو اشترى مزرّعة أو معتدة عالماً بالحال أو جاهلاً وأجاز فلا استبراء فإن طلقت قبل الدخول أو بعده وانقضت لزمت الاستبراء^(٤).

ولو كانت المشترة محرّمة له أو اشترى امرأة أو رجلان أمة فلا استبراء إلا للتزويج^(٥)، ولو اشترى أمة يطؤها البائع، فلا يجب إلا استبراء واحد، ولو اشترى من رجلين أو أكثر قد وطأها لزمها استبرآن^(٦)، ولو أراد تزويجها فذلك ويقدم الأول فالأول، فإن استبرأت بحبضة وحبلت قبل الثانية .

قال "القفال": انقضى من كليهما^(٧).

(١) أما أنه لا يجب ؛ لأنه لم يتجدد حلّ ولأنه لا يؤدي إلى اختلاط ماء، وأما استحبابه فليتميز ولد النكاح عن ولد اليمين، فإنه في النكاح ينعقد مملوكاً ثم ينعق ولا تصير به أم ولد وفي اليمين ينعقد حراً وتصير أم ولد، انظر : الروضة (٤٠٥/٦) ، تحفة المحتاج (٢٧٣/٨) ، مغني المحتاج (٤٠٩/٣) ، نهاية المحتاج (١٦٥/٧) .
(٢) لأنه زال ملك الاستمتاع ثم عاد، انظر : المهذب (١٥٤/٢) ، الروضة (٤٠٤/٦) .
(٣) لأنه لا خلل في الملك وإنما حرّمت بهذه العوارض، انظر : العزيز (٥٣١/٩) .
(٤) لأنه زال ملك الاستمتاع ثم عاد كما تقدم هامش رقم (٢) .
(٥) فإذا أراد تزويجها حينئذ لزمه استبرأها ثم يزوجه، انظر : حاشية الكمثرى على الأنوار (٣٣٠/٢) .
(٦) كما تعتد عتبتين من شخصين، انظر : الروضة (٤٠٧/٦) .
(٧) لم أقف على فتاوى القفال .

وقال "القاضي": القياسُ إلحاقُ بالثاني^(١)، والاستبراء لحدوثِ الملكِ إن وقع قبل القبضِ فمعتدٌ به إن حصلَ الملكُ بغيرِ الهبةِ وبالهبةِ فلا، ولو اشترى مجوسيةً أو مرتدةً ومضى حيضُ أو نفاسُ، ثمَّ أسلمتْ لم (يُعتد) ^(٢)بما مضى ^(٣).

السببُ الثاني: زوالُ الفرائضِ عن الموطوءةِ بملكِ اليمين: فإذا اعتقَ موطوءةً أو مستولدةً، أو ماتَ عنها وليسَ في عدةٍ ولا في زوجيةٍ لزمها الاستبراء^(٤)، ولو مضتْ مدةُ الاستبراءِ عليها ثم اعتقها أو ماتَ عنها لزمها الاستبراءُ^(٥).

ولو استبرأ الموطوءةُ ثم أعتقها فلا استبراءَ عليها^(٦) ولها التزوجُ في الحالِ ولو لم تكنِ الأمةُ فرأشاً، فلا استبراءَ عليها بالإعتاقِ^(٧)، ولو أرادَ تزويجها قبل الاستبراءِ لم يجزَ إن وطئها البائعُ إلا أن يزوجهَا منه^(٨)، وإن لم يطأها البائعُ (أو)^(٩) استبرأها قبلَ البيعِ أو انتقلتْ من امرأةٍ أو صبيٍّ جازَ في الحالِ، ولو أرادَ أن يعتقها ويتزوجَ بها في الحالِ، فإن انقضتْ عدتها والسيدُ حيٌّ تعودَ فرأشاً له بلا استبراءٍ.

(١) انظر: فتاوى القاضي حسين (٤٤/١ ب)، العزيز (٥٣٤-٥٣٥/٩)، الروضة (٤٠٥/٦-٤٠٦).

(٢) كذا في (ب) و (ج) وفي الأصل و (أ): "لم تعتد".

(٣) لأن الاستبراء استباحة الاستمتاع، وإنما يعتد بما يستعقب حل الاستمتاع، انظر: العزيز (٥٢٩/٩)، الروضة (٤٠٨/٦) والنهية (١٦٥/٧).

(٤) لأنه زال عنها الفرائض، فأشبهت الحرة، ويكون استبرأؤها بقرء كالملك، انظر: العزيز (٥٣٦/٩)، الروضة (٤٠٩/٦).

(٥) كما لا تعتد المنكحة بما تقدم من الإفراء على ارتفاع النكاح، انظر: العزيز (٥٣٧/٩)، الروضة (٤٠٩/٦) والنهية (١٦٧/٧).

(٦) لأن فرائض الموطوءة، لا يشبه فرائض المنكحة بخلاف فرائض المستولدة، انظر: الروضة (٤٠٩/٦).

(٧) لأنها لم تكن فرأشاً كفرأش النكاح، انظر: الروضة (٤٠٩/٦).

(٨) أي من البائع.

(٩) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج) "و".

قال في الروضة: نعم^(١)، وفي شرح اللباب: لا^(٢)، (وإذا)^(٣) كانت المستبرأة من ذوات الأقرء فاستبرأوها بحيض كامل^(٤)، ولا (يكفي)^(٥) حيض حتى لو كانت حائضاً عند وجوبه لم ينقض الاستبراء حتى تطهر، ثم تحيض ثم تطهر وإن كانت من ذوات الأشهر.

فاستبرأوها بشهر واحد، ولو كانت حاملاً بوضع الحمل، وإن كان من الزنا ولا فرق بين أن يكون الاستبراء لزوال الفرائش أو لحصول الملك، ولا بين أن يكون الحصول بالسبي أو الشراء أو الهبة أو غيرها .

وأقل مدة إمكان الاستبراء إذا جرى السبب في الطهر: يومٌ وليلةٌ ولحظتان^(٦)، وفي الحيض: ستة عشر يوماً ولحظتان^(٧) ولو ارتابت المستبرأة في المدة أو بعدها في الحمل فكما لو ارتابت المعتدة .

(١) انظر : الروضة (٤١٣/٦) وهو الوجه لأن لها حقاً في ذلك.

(٢) والأصح أن لها تحليفه، لأن لها حقاً في ذلك وعليها الامتناع من تمكيه. انظر : أسنى المطالب (٤١٣/٣) .

(٣) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ) : "ولو".

(٤) الفترة المعتبر في الاستبراء هو الحيض، لما روي أنه صلى الله عليه وسلم قال في سبأيا أوطاس: "لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تحيض". رواه الترمذي (المسير : ١٤٨٩) ، أبو داود (اللكاح : ١٨٤٣) ، أحمد (باقي مسند المكثرين : ١١٦٨) ، الدارمي (الطلاق : ٢١٩٣) ، سنن البيهقي (٤٤٩/٧) وإسناده حسن ، صححه الحاكم وقال على شرط مسلم. انظر : تحفة الأحسودي (٢٣٦/٤) والدراسة في تخريج أحاديث الهداية (٧٢/٢) ونصب الراية (٢٣٣/٣) وخلاصة البدر المنير (٨٣/١) .

وتخالف العدة، فإن الأقرء يتكرر هناك، فيعرف بتخلل الحيض براءة الرحم، وما هنا لا يتكرر فيعتمد الحيض الدال على البراءة، انظر : العزيز (٥٢٤/٩).

(٥) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ) : "تكفي".

(٦) لحظة للحيض الأول ولحظة للطعن في الطهر الثاني، واعلم أن هاتين اللحظتين ليستا من الاستبراء، انظر : حاشية الكشوري على الأنوار (٣٣٢/٢)

(٧) كما تقدم في انقضاء العدة (ص ٢٣٣).

خاتمة

لا نصيرُ الأمةَ فراشاً بمجردِ الملكِ والخلوِّ بها ،ولو ولدتُ ولداً يمكنُ أن يكونَ منهَ لِم يلحقهُ^(١) وإنما نصيرُ فراشاً بوطنه^(٢) ، ويعرفُ ذلك بإقراره أو ببنية ولو أقرَّ بوطنها وأنت بولدٍ يمكن أن يكونَ منهَ لحقهُ ولو نفاهُ وادعى الاستبراءَ وصدقته ، فإن أنت به لدونِ ستةِ أشهرٍ مسن الاستبراءِ لحقهُ ولستَ أشهرٍ فصاعداً لم يلحقهُ .

ولو أنكرتُ الاستبراءَ صدقَ بيمينه^(٣) ، ولها التحليفُ وكفى الحلفُ على أنه ليسَ منه ولا حاجةَ إلى التعرضِ للاستبراءِ فإن نكلَ ففي وجهٍ يلحقهُ^(٤) وفي وجهٍ تردُّ عليها^(٥) ، ولو ادعتُ الوطءَ بعد الاستبراءِ وأنكرَ صدقَ بيمينه ، ولو ادعتُ أميةَ الولدِ وأنكرَ السيدُ أصلَ الوطءِ فلا يحلفُ^(٦) .

ولو قال: كنت أطوها وأعزل لحقهُ^(٧) ، ولو قال كنت أطوها في الدبرِ أو (فيما)^(٨) دونَ الفرجِ فلا يلحقهُ ولو اشترى زوجتهَ الأمةَ وولدتَ بعدَ الشراءِ وأنت لستَ أشهرٍ فصاعداً من

(١) لتعارض الوطء والاستبراء فتساقطاً فبقي مجرد الإمكان وهو لا يكفي هنا بخلاف النكاح، انظر: حاشية الكُمثرى (٣٣٣/٢)

(٢) لما روي أن سعد بن أبي وقاص- رضي الله عنه- وعبد بن زمة تنازعا عام الفتح في ولد وابدة زمعة، وكان زمعة قد مات فقال سعد: يا رسول الله- صلى الله عليه وسلم- إن أخي كان قد عهد إليّ فيه، وذكر لي أنه أمّ بها في الجاهلية، وقال عبد: هو أخي، وابن وابدة أبي ، ولد على فراشه، فقال رسول الله- صلى الله عليه وسلم-: يا عبد زمعة هو لك، الولد للفراش وللماهر الحجر" البخاري (البيوع: ١٩١٢) ، مسلم (الرضاع: ٢٦٤٥) ، الترمذي (الرضاع: ١٠٧٧) للنسائي (الطلاق: ٣٤٢٩) ، أبو داود (الطلاق: ١٩٣٥) ابن ماجه (النكاح: ١٩٩٧) ، أحمد (مسند العشرة: ٣٩٢) ، مالك (الأفضية: ١٢٢٤) ، الدارمي (النكاح: ٢١٣٧) . ووجه الاستدلال أنه أثبت الفراش لزمنة، وألحق الولد به من غير استلحاقه.

(٣) لأن الاستبراء مفوض إلى أمانة السيد كما قدمنا.

(٤) أي ينكوله.

(٥) فإن نكلت، توقفنا إلى بلوغ الصبي فإذا حلف بعد البلوغ لحقهُ، انظر: العزيز (٥٤٦/٩)

(٦) وإنما حلف في الصورة السابقة؛ لأنه سبق منه الإقرار بما يقتضي ثبوت النسب، انظر: الروضة (٤١٦/٦).

(٧) لأنه قد سبق الماء، وهو لا يحس به، وأيضاً فإن كونها فراشاً حكم من أحكام الوطء فلا يشترط فيه الإنزال كسائر أحكام الوطء، انظر: العزيز (٥٤٧/٩)، الروضة (٤١٦/٦).

(٨) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب) و (ج): "بما".

الوطء ودون (أربع) ^(١)سنتين من الشراء ولم تدع الاستبراء بعد الوطء فهو للملك ^(٢)وهي مستولدة، وإن أنثت به لستة أشهر فصاعداً من الاستبراء فلا يلحقُ بواحدٍ منها فلا استيلادُ فيقالُ ضابطاً ^(٣): إن احتمل من النكاح فقط لحق به وإن احتمل من الملك أو احتملها لحق به وإن لم يحتمل واحداً منهما فلا إلحاق .

(١)كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ) "لأربع".

(٢)فيكون حرّاً.

(٣)أي من جهة الضبط.

المبحث الثامن: الرضاع والنفقات

المطلب الأول: الرضاع:

الفرع الأول: أركان الرضاع.

الفرع الثاني: من يحرم من الرضاع.

الفرع الثالث: في دعوى الرضاع وحكمها.

المطلب الثاني: النفقات:

الطرف الأول: نفقة الزوجة وواجباتها.

الطرف الثاني: كيفية الإنفاق.

الطرف الثالث: موانع النفقة.

الطرف الرابع: الإعسار.

الطرف الخامس: نفقة الأقارب.

الطرف السادس: الحضانة.

الطرف السابع: نفقة المملوك.

المبحث الثامن: الرضاع والنفقات

المطلب الأول: محتايه الرضاع^(١)

يثبت به حرمة النكاح والمحرمية^(٢) ولا يثبت به الميراث والنفقة والعسق والولاية وسقوط القصاص وحدّ القذف وردّ الشهادة^(٣).

[الفرع الأول :وله أركان:

الركن الأول: المرضعة، ولها شروط:

— الأول: أن تكون امرأة، فليّن البهيمة والرجل لا يحرم^(٤)، وليّن الخنثى لا (يحرم)^(٥) في الحال، فإنّ بان أنه أنثى حرم.

(١) الرضاع في اللغة: رضع الصبي رضعاً من باب تعب، لغة لأهل نجد، ورضع من باب ضرب، لغة لأهل تهامة، وأهل مكة يتكلمون بها، وعلى هذا فهو مصدر سماعي لا قياسي، لأن المصدر القياسي من الباب الأول: مرضعاً يفتح وراء الضاد مع القصر، والمصدر من الباب الثاني: رضعاً بسكون الضاد، انظر: لسان العرب، مادة: رضع (١٢٥/٨-١٢٦)، المصباح المنير (ص ٨٧).

وفي الشرع: اسم لحصول لبن المرأة أو ما حصل منه في معدة طفل أو دماغه، انظر: تحفة المحتاج (٢٨٣/٨)، مغني المحتاج (٤١٤/٣) [نهاية المحتاج (١٧٢/٧)].
والأصل فيه كتاب الله وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم - :

أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضَاعَةِ﴾ [سورة النساء: ٢٣]. وأما السنة فقول - صلى الله عليه وسلم -: "يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة". أخرجه البخاري (للنكاح: ٤٨٣٨)، مسلم (الرضاع: ٢٦١٦)، النسائي (النكاح: ٣٢٤٩)، أبو داود (النكاح: ١٧٥٩)، ابن ماجه (النكاح: ١٩٢٧)، أحمد (باقي مسند الأنصار: ٢٣٠٤١)، مالك (الرضاع: ١١٠٢)، الدارمي (للنكاح: ٢١٤٨)

(٢) لما تقدّم من الكتاب والسنة.

(٣) لتصور هذه الأمور على النسب، انظر: تحفة المحتاج (٢٨٤/٨)، مغني المحتاج (٤١٤/٣).

(٤) لأنه ليس معداً للتغذية فلم يتعلق به التحريم كغيره من المانعات، هذا بالنسبة للرجل وأما البهيمة فلأن الأخوة فرع الأمومة فإذا لم يثبت الأصل لم يثبت الفرع. انظر: المذهب (١٥٧/٢)، تحفة المحتاج

(٢٨٤/٨)، مغني المحتاج (٤١٤/٣) [نهاية المحتاج (١٧٢/٧)].

(٥) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج) "تحرم".

...الثاني: أن تكون حية ، فلو ارتضع من ميتة ولو المرة الخامسة أو حلب لبنها ميتة، وأوجر خمساً فلا تحریم^(١) كما لا يثبت المصاهرة بوطئها ولو حلب حية وأوجر بعد موتها حرم^(٢)، قال الأصحاب^(٣): (و) (١) لبن الميتة نجس وعلوه به^(٤).

...الثالث: أن تحتمل البلوغ ، فإن ظهر لصغيرة دون تسع سنين لبن لم يحرم^(٥) ولبننت تسع بحرم، وإن لم يحكم ببلوغها^(٦)، ولا فرق بين الزوجة والخلية والبكر والثيب والحررة والأمة والمسلمة والكافرة والعاقلة والمجنونة .

الركن الثاني: الرضيع وله شروط :

- الأول: أن يكون حياً (وإن)^(٨) أوجر ميتاً خمساً فلا تحریم^(٩)، ولو أوجر نائماً حرم

(١) لأنه لبن حرام قبل انفصاله، فلم يتعلق به التحريم، كاللبن المنفصل من الرجل، وأيضاً فإن اللبن ضعفت حرمة بموت الأصل، حيث إنها بعد الموت جثة منعكسة عن الحل والحرمة، ولذلك لا تثبت حرمة المصاهرة بوطء الميتة، انظر : العزيز (٥٥٤/٩).

(٢) لأنه انفصل منها، وهو حلال محرم، انظر : العزيز (٥٥٥/٩) تحفة المحتاج (٢٨٥/٨)، مغني المحتاج (٤١٥/٣) بهاية المحتاج (١٧٣/٧).

(٣) انظر : العزيز (٤٤٥/٩)

(٤) سقطت من (ب) وهي مثبتة في بقية النسخ .

(٥) أي علوا عدم ثبوت الحرمة بكون لبن الميتة نجساً، والنجس لا يثبت به الحرمة.

(٦) لأنها لا تحتمل الولادة، واللبن فرع الولد، وهذا كما إذا رأت دماً لم يحكم بكونه حياً، انظر : العزيز (٥٥٥/٩) تحفة المحتاج (٢٨٥/٨).

(٧) لأنه وإن لم يحكم ببلوغها باللبن ، فاحتمال البلوغ قائم ، والرضاع صنو النسب ، فيكتفى فيه بالاحتصال . انظر : العزيز (٥٥٥/٩) .

(٨) كذا في الأصل و (أ) و (ب) في (ج) " فلن " .

(٩) فلا اثر لوصول اللبن إلى معدة الميت، لخروجه عن التغذية ونبات اللحم، انظر : العزيز (٥٦١/٩).

- الثاني: أن يكون دون الحولين^(١) فإن بلغ حولين فلا تحريم بإرضاعه ويعتبران أن بالأهله، فإن انكسر الأول اعتبر ثلاثة وعشرون^(٢) بالأهله وكمل المنه سر من الخامس والعشرين، ويحسب ابتداء الحول من الانفصال بتمامه.

- الثالث: أن يتيقن الإرضاع في الحولين فإن شك في أنه كان قبل تمامهما أم لا فلا حرمة^(٣).

الركن الثالث: اللبن، ولا يشترط بقاءه على هيئته فلو تغير (بموضه)^(٤) أو انعقاد أو إغلاق أو جعله جبناً أو مخيضاً^(٥) أو أخرج زبده وأطعم صبياً خمساً حرم^(٦).

ولو نرد^(٧) فيه طعام أو عجن به دقيق وخبز حرم، ولو خلط بمائع حلال^(٨) أو حوام^(٩) وأوجز الصبي خمساً فإن غلب على الخليط طعاماً أو لونا أو رائحة حرم، وإن شرب بعضه فلا

(١) لقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرُّضَاعَةَ﴾ [سورة البقرة: ٢٣٣].
ولقوله - صلى الله عليه وسلم -: "لا رضاع إلا ما كان في الحولين". مالك (للرضاع: ١١١٥)، سنن الدارقطني (١٧٤/٤)، ولم يستدع عن ابن الهيثم بن جميل وهو ثقة حافظ، وأعله ابن القطان بالرؤي عن الهيثم وهو أبو الوليد بن برد الأنطاكي، وقال: لا يعرف، وقال البيهقي: وقفه على ابن عباس هو الصحيح. النظر: تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج (٤٢٤/٢) ولصوب الراية (٢١٨/٣) وخلاصة البدر المنير (٢٥٠/٢).

(٢) أي ثلاثة وعشرون شهراً.

(٣) إذ الأصل عدم الإرضاع في الحولين وأيضاً فالأحكام لا تبني على الشك.

(٤) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "لموضه".

(٥) يخض اللبن يَمْخُضُهُ و يَمْخُضُهُ و يَمْخُضُهُ مَخْضاً ثلاث لغات، فهو مَمْخُوضٌ و مَخِضٌ: أخذ زُبده، وقد مَخَضَ. و المَخِضُ و المَمْخُوضُ: الذي قد مَخِضَ وأخذ زُبده. مَخَضَتِ اللبن مَخْضاً إذ استخرجت زبده بوضع الماء فيه وتحريكه، فهو مخيض، والممخضة بكسر الميم، الوعاء الذي يخصص فيه، النظر: لسان العرب، مادة: مخض (٢٢٩/٧)، المصباح المنير (ص ٢١٦).

(٦) لو وصول اللبن إلى الجوف، وحصول التغذية، انظر: العزيز (٥٥٦/٩)، الروضة (٤٢٠/٦).

(٧) التَّزْيِدُ معروف. و التَّزْدُ: الهَشْمُ؛ ومنه قيل لما يَهْشَمُ من الخبز ويُنَلَّ بماء القنير وعصيره: تَزِيدَة. و التَّزْدُ: الفت، تَزْدُهُ تَزْدُهُ تَزْدًا، فهو تَزِيد. تَزِدَتْ الخبز تَزْدًا أي تَفَتَتْ ثم تَبَلَّ بمرق، والاسم للتزده، انظر: لسان العرب، مادة: تزد (١٠٢/٣)، المصباح المنير (ص ٣٢).

(٨) كالماء أو لبن بهيمة.

(٩) كالخمر.

يحرم إلا أن يتحقق وصول اللبن قدر ما يمكن أن يسقى منه خمس دفعات لو انفرد عن الخليط حرم، وإن شرب بعضه لا يحرم إلا أن يتحقق وصول اللبن إلى المشروب، أو الباقي أقل من اللبن.

ولو زالت الأوصاف الثلاثة اعتبر قدر اللبن بما له لون قوي يستولي على الخليط، فإن كان يظهر في الخليط لو قدر حرم وإلا فلا ولو اختلط لبن امرأة بلبن أخرى وأوجر خمسا حرم عليهما^(١).

الركن الرابع: الإرضاع، وله شروط:

الأول: أن يكون خمسا، فإن كان أقل فلا حرمة^(٢).

(ولو)^(٣) حكم حاكم برضعة أو بثلاث لم ينقص^(٤)، ولا يشترط الشبع ولا القريب منه (بل يحرم)^(٥).

قال "صاحب التهذيب" وغيره^(٦): ولو لم يحصل في جوفه إلا خمس قطرات في كل رضعة قطرة حرم.

(١) هذا على اعتبار تعليق التحريم بالمغلوب.

(٢) لما روي عن عائشة أنها قالت: "كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم ثم تسخن بخمس معلومات فتؤفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيما يقرأ من القرآن". أخرجه مسلم: (الرضاع: ٢٦٣٤) والترمذي (الرضاع: ١٠٦٩) والنسائي (النكاح: ٣٢٥٥) وأبو داود (النكاح: ١٧٦٥) وابن ماجه (النكاح: ١٩٣٢) ومالك (الرضاع: ١١١٨) والدارمي (النكاح: ٢١٥٢).

وروي عنه - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: "لا تحرم المصة والمصتان". أخرجه مسلم: (الرضاع: ٢٦٢٨) والترمذي (الرضاع: ١٠٦٩) والنسائي (النكاح: ٣٢٥٨) وأبو داود (النكاح: ١٧٦٦) وابن ماجه (النكاح: ١٩٣١) وأحمد (باقي مسند الأئصار: ٢٣٥٠٣) والدارمي (النكاح: ٢١٥١).

(٣) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج) فلان.

(٤) رعاية لمن قال به، فالرضعة قال بها أبو حنيفة ومالك والثلاث هي مذهب أبي ثور، وعن أحمد روايتين: رواية كمذهب أبي حنيفة ومالك، والأخرى كمذهب الشافعي. انظر: الاختيار (١٥٤/٣)، حاشية الدسوقي

(٥٠٢/٢)، (العزيز: ٥٦٧/٩)، (المغني: ٥٣٥/٧).

(٥) سقطت من (ب) وهي مثبتة في بقية النسخ.

(٦) انظر: الإقناع للشريبي (٤٧٨/٢)، (مغني المحتاج (٤١٦/٣) والتهذيب لم ألف عليه.

الثاني: أن يكون يقيناً ، فإن شك في أنها أرضعته خمساً أو (دونها) ^(١) أو هل وصل اللبن

في الرضعات أو في بعضها إلى جوفه فلا حرمة ^(٢) .

والرجوع في العدد ^(٣) إلى العرف، ويعتبر باليمين على الأكل ^(٤)، ويأتي على الأكثر ^(٥)، فإن شك فرضعة ومهما تخلل فصل طویل تعدد ولو ارتضع ثم قطع إعراضاً واشتغل بشيء آخر ثم عاد وارتضع تعدد وكذا لو قطعته للرضعة، ثم عادت إلى الإرضاع ولا يتعد بأن يلفظ الثدي ثم (يلتقمه) ^(٦) في الحال، ولا بأن يتحول من ثدي إلى ثدي لنفاد أو غيره ولا بأن يلهو ^(٧) عن المصن والثدي في فيه، ولا بأن يقطع للنفس، ولا بأن يتخلل النوم الخفيفة ولا بأن (يقوم) ^(٨) وتشتغل بشغل خفيف وتعود إلى الإرضاع.

ولو نام طويلاً في حجرها وانتبه والثدي في فيه فرضعة، وإن بان من فيه فرضعتان ويعتبر العدد بمرات الأكل فإذا حلف لا يأكل في اليوم إلا مرة واحدة فأكل لقمة، ثم عرض واشتغل بشغل طویل ثم عاد وأكل حنث، ولو أطلأ الأكل على المائدة من أول اليوم إلى الآخر وكان ينتقل من لون إلى لون ويتحدث في خلال الأكل ويقوم، ويأتي بالخبز والطعام عند نفاذهما أو ينتظر ليحمل إليه الطعام والشراب، فلا حنث ولا يشترط أن يكون اللبن في المرات على صفة واحدة، بل لو ارتضع في بعضها، وأوجز في بعضها وأسعط ^(٩) في بعضها حتى تم

(١) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب) "دونه".

(٢) لأنه كما قدمنا لا تبنى الأحكام على الشك وطريق الورع لا يخفى.

(٣) أي عدد الرضعات.

(٤) أي ويعتبر العدد بالعرف بالقياس على اليمين على الأكل.

(٥) أي على العقب من قوله: فإذا حلف لا يأكل في اليوم الخ، انظر : حاشية للكمثرى على الأنوار (٣٣٦/٢).

(٦) كذا في الأصل و (ب) وفي (أ) و (ج): "يلقمه".

(٧) اللهو: ما نهوت به ولعيت به وشغلك من هوى وطرب ونحوهما. وهو السلو والمرتك، انظر : لسان

العرب، مادة: لها (٢٥٨/١٥)، المصباح المنير (ص ٢١٣).

(٨) كذا في الأصل و (أ) وفي (ب) و (ج): "يقوم".

(٩) المسعوط: دواء يصب في الأنف، وأسعط الطفل اللبن أي صب في أنفه، انظر : لسان

العرب، مادة: شق (٣٥٣/١٠)، المصباح المنير، مادة: سعط (ص ١٠٥).

العدد حرم، ولو حلبَ دَفْعَةً وأُوجِرَ خمسةَ دفعاتٍ أو حلب خمسَ دفعاتٍ، وأُوجِرَ دَفْعَةً فَرَضَةً واحدةً^(١).

ـ الثالث: أن يصلَ إلى المحلِّ وهو معدة^(٢) الصبِّي أو دماغه بالصبِّ بالأنفِ أو المامومة^(٣)، ولو ارتضع وتقياً في الحالِ حرم، ولو امتصَّ وأخرجَ من الفم ولم يبتلعْ فلا حرمة^(٤)، ولو حقنَ باللبنِ أو قطرَ في أنفه أو في إحلليهِ^(٥)، ووصلَ إلى مثانته^(٦) فلا حرمة والصبُّ في العينِ وتدخينِ الرأسِ به وبزبدِهِ لا يؤثرُ،

ـ الرابع: أن يكونَ يقيناً، فإن شكَّ في أنه وصلَ إلى جوفهِ أو دماغهِ، فلا حرمة، ولو كانَ لرجلٍ خمسُ مستولداتٍ أو زوجاتٍ نكحهنَّ في الكفر أو في الإسلام وإحداهنَّ بائمةٌ ولها لبنٌ منه، أو أربعُ زوجاتٍ ومستولدةٍ (فأرضعن طفلاً)^(٧) كلُّ واحدةٍ رضعةٌ لم يصرنَّ أمهاتٍ له^(٨)، ويصيرُ الرجلُ أباهُ^(٩) وحرمنَ على الرضيعِ؛ لأنهنَّ موطوءاتُ أبيه ولو كانَ له خمسُ بناتٍ أو أخواتٍ فأرضعن صغيراً لم تثبتَ الحرمة بين الرضيع وبين أبيهن^(١٠).

(١) اعتباراً بالتعدد حالتي الانفصال والإيجار، انظر: العزيز (٥٦٨/٩) وحاشية الكمثرى (٣٣٦/٢).

(٢) السبعة موضع الطعام قبل أن يتحدَّر إلى الأمعاء، وقال الليث: التي تَسْتَوِعُ الطعامَ من الإنسان، فهي مقر الطعام والشراب، وتخفض بكسر الميم وسكون العين، وجمعت على معد، مثل سدره وسدر، انظر: لسان العرب، مادة: معد (٤/٣-٤٠٥)، المصباح المنير (ص ٢٢٠).

(٣) وهي التي تصل إلى أم الدماغ وهي أشد الشجاج، والشجَّة الأُمَّة التي تُهَجَّم على الدماغ. و أمُّه يؤمُّه أمًا، فهو مأمومٌ وأميم: أصاب أم رأسه. السجوهري: أمُّه أي شجَّة أمِّه، بالمد، وهي التي تَلْبَغُ أمَّ الدماغ، حتى يبقى بينها وبين الدماغ جِلْدٌ رقيق. انظر: لسان العرب، مادة: أمم (٣٣٦/١٢)، المصباح المنير (ص ٩).

(٤) لعدم وصوله إلى الجوف، ولعدم حصول التغذية به.

(٥) هو بكسر الهمزة مخرج اللبن من الضرع والثدي، ومخرج البول أيضاً وهو المراد هنا، انظر: لسان العرب، مادة: جلل (١١/١٧٠)، المصباح المنير (ص ٥٧).

(٦) هي مُسْتَقَرُّ البول من الإنسان والحيوان، وموضعها من الرجل فوق المعى المستقيم ومن المرأة فوق الرحم، وفوق الرحم المسمى المستقيم، انظر: لسان العرب، مادة: مثن (١٣/٣٩٩)، المصباح المنير (ص ٢١٥).

(٧) سقطت من (أ) و (ب) و (ج) وهي مثبته في الأصل.

(٨) لعدم توافر شروط التحريم التي ذكرناها ومنها خمس رضعات.

(٩) لأن لبن الجميع منه. انظر: تحفة المحتاج (٨/٢٩١)، مغني المحتاج (٣/٤١٨)، نهاية المحتاج (٧/١٧٧).

(١٠) لاختلاف الجهات فلا يجوز أن يكون بعض الرضيع ابن أخت وبعضه ابن أخت، انظر: العزيز (٩/٥٧٢)، تحفة المحتاج (٨/٢٩١) بتصرف.

[الفرع الثاني: من يُحرّم من الرضاع]

فصل^(١)

أبَاءُ المَرْضَعَةِ من النَسَبِ أو الرضاعُ أجدادُ الرضيع، وأمهاؤها جداتها، وأولادها إخوته وأخواته، وإخوتها وأخواتها أخواله وخالاته، والفعلُ الذي منه اللبنُ أبوه وأمهاؤها جداتها، وأبأؤه أجداده، وأولاده من المَرْضَعَةِ وغيرها إخوته وأخواته، وإخوته وأخواته أعمامه وعماته، وأولادُ الرضيع من النَسَبِ والرضاعُ أحفادُ المَرْضَعَةِ والفعلُ، ولا (تنتشر)^(٢) الحرمةُ إلى آبائِهِ وأمهاها وإخوته وأخواته^(٣)، فيجوزُ لأبيه وأخيه أن ينكحَ المَرْضَعَةَ وبَنَاتِهَا وانتسابُ اللبنِ إلى الفعلِ بانتسابِ الولدِ للنازلِ عليه اللبنُ بالنكاحِ أو بوطءِ الشبهة، فالنازلُ على ولدِ الزنا لا حرمةُ له في الزاني، وله حرمةُ في حقِّ المَرْثِي بها^(٤).

ولو نفى ولداً باللعانِ انقطعَ اللبنُ للنازلِ عليه عنه دونها وإذا وطئتْ منكوحَةً بشبهةٍ أو وطئَ اثنتانِ امرأةً^(٥) أو نكحَ معتدَّةً جاهلاً، وأنتَ بولدِ فاللبنُ تابعٌ^(٦) لهُ فمنْ لحقَهُ بالحقِّ أو غيره^(٧) كانَ اللبنُ له ولا ينقطعُ نسبةُ اللبنِ عن الزوجِ وأقاربه بوفاءٍ أو طلاقٍ وغيرهما، وإنْ زادتِ المدةُ على أربعِ سنينَ، وإنْ انقطعَ اللبنُ (وعادَ بعدَ الانقطاع)^(٨).

(١) القاعدة في من يحرم من الرضاع تنلخص في أن التحريم بالرضاع يتعلق بالمرضعة والفعل الذي له اللبن، والطفل الرضيع فهم الأصول في الباب ثم تنتشر الحرمة منهم إلى غيرهم، انظر: المذهب

(٢) (١٥٥/٢)، العزيز (٥٧٦/٩)، الروضة (٤٢٨/٦) والنهائية (١٧٧/٧).

(٣) كذا في الأصل و (ب) وفي (أ) و (ج): "ينتشر".

(٤) أي أباء الرضيع وأمهاها وإخوته وأخواته.

(٥) فتصير أمًا للرضيع.

(٦) أي خلية بالشبهة.

(٧) أي للولد، فالذي يلحق به الولد فاللبن يتبعه.

(٨) أي إلحاق الكائن أو غيره كالتحصين الإمكان فيه، وكانتساب الولد بعد موته إليه بعد كماله للفقد الكائن، انظر

الروضة (٤٢٩/٦ - ٤٣٠).

(٩) سقطت من (ب) وهي مثبته في الأصل و (أ) و (ج).

وإن نكحت وحبلت من الثاني ودخل (وقت) (١) ظهور اللبن منه (٢) فمن شرب منه حرم على أقارب الميت، وعلى المطلق وأقاربه، ولو نزل للبكر لبن وتزوجت وحبلت فقبل الولادة هو لها وحدها ولا أب للرضيع، وبعد (٣) لهما، ولو حبلت من الزنا ولها لبن من زوج فقبل الولادة للزوج (٤)، وبعد لها وحدها ولو نكحت (٥) ولا لبن لها وحبلت (٦) ونزل لها لبن فهو للأول قبل الولادة وقد يطرأ الرضاع على النكاح فيقطعه فلو كانت صغيرة تحت صغير أرضعتها أمه (٧) من النسب أو الرضاع أو جدته (٨) أو أختها (٩) أو زوجة أبيه (١٠) أو جده (١١) أو أخيه (١٢) بلبانهم انفسخ النكاح ولها نصف المسمى على الزوج إن صح ونصف مهر المثل إن فسد، وله على المرضعة نصف مهر المثل (١٣)، ولو كان الانفساخ من الصغيرة بأن دبت وارتضعت من نائمة فلا شيء لها (١٤) ولا غرم على النائمة (١٥)، ولو حلب أجنبي لبن أم الزوج، أو كان محلوباً فأوجره للصغيرة فالغرم عليه ولو أكرهت على الإرضاع فالغرم عليها وحدها.

(١) سقطت من (ب) وهي مثبته في الأصل و (أ) و (ج).

(٢) أي من الثاني عطف على نكحت وحبلت.

(٣) أي بعد الولادة.

(٤) ولها أيضاً.

(٥) أي زوجاً ثانياً.

(٦) أي من الثاني.

(٧) فتكون الصغيرة أختها.

(٨) فتكون الصغيرة خالته.

(٩) فتكون بنت أختها.

(١٠) فتكون أختها.

(١١) أي زوجة جده فتكون الصغيرة عمته أو خالته.

(١٢) أي زوجة أخيه فتكون الصغيرة ابنة أخيه.

(١٣) أي تدفعه للزوج، وذلك لأن البضع مضمون بالعقد في الخلع، فذلكلا يضمن بالإتلاف كالأموال، ولا فرق بين أن تقصد بالإرضاع فسخ النكاح أو لا تقصده، ولأن يجب عليها الإرضاع بأن لا يكون هناك مرضعة أخرى

أو لا يجب فغرامة الإتلاف لا تختلف بهذه الأسباب، انظر: العزير (٥٨٤/٩)، الروضة (٤٣٣/٦).

(١٤) لأن الانفساخ بفعلها، وهو مسقط له قبل الدخول. انظر: تحفة المحتاج (٢٩٥/٨) نهاية المحتاج (١٨٠/٧).

(١٥) لأنها لم تصنع شيئاً. انظر: نهاية المحتاج (١٨٠/٧).

ولو نكح صغيراً صغيرةً هي بنتُ عمه أو عمتُه فأرضعتْ جدتهما (أحدهما)^(١) فكذلك ولو نكح صغير بنت خاله أو خالته الصغيرة فأرضعتْ جدتهما (أحدهما)^(٢) فكذلك، ولو (كانت)^(٣) لرجلٍ امرأتان فأرضعتْ (أحدهما)^(٤) غلاماً وأخرى جاريةً حرم النكاحُ بين الرضيعين^(٥).

[الفرع الثالث: في دعوى الرضاع وحكمها]

فصل

إذا قال: فلانة أختي من الرضاع أو قالت فلانٌ أخي منه، وأمكن ذلك اتفاقاً على ذلك، أو اختلفا حرمَ النكاحَ ، ولو رجعا أو أحدهما لم يقبل^(١)، وإن (لم)^(٢) يمكنَ بأن قال فلانة بنتي وهي أكبرُ منه فلعنو، ولو (اتفقَ)^(٣) للزوجان على أن بينهما رضاعاً محرماً فرّق بينهما، ووجب مهرُ المثل إن دخل بها^(٤)، وإلا فلا مهر. ولو ادعاه الزوجُ وأنكرته قُبِلَ في حقِّه وفرق بينهما، ولو قال: غلطُ لم يقبلَ ولها المسمى أو نصفه إن حلفت، وإن أنكرتْ وحلفَ فلا شيءَ لها إن لم يدخل، وإن

(١) سقطت من (أ) وهي مثبتة في الأصل و (ب) و (ج) وهي في (ب) و (ج) "أحديهما" ومكرر بدلاً منها في (أ) "جدتهما".

(٢) سقطت من (أ) وهي مثبتة في الأصل و (ب) و (ج) وهي في (ج) "أحديهما".

(٣) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "كان".

(٤) كذا في الأصل و (ب) وفي (أ) و (ج): "أحديهما".

(٥) ثبتت الأخوة بينهما.

(٦) لأن حرمة الرضاع مؤبدة، فذلك فارق ما لو أنكرت الرجعة واقتضت الحال تصديقها ثم رجعت حيث يقبل، انظر: حاشية الكمثرى (٣٣٩/٢).

(٧) سقطت من (أ) وهي مثبتة في بقية النسخ.

(٨) كذا في الأصل و (ب) وفي (أ) و (ج) "اتفقا".

(٩) للشبهة بخلاف ما لو مكنته عالمة بالرضاع مختارة فإنه لا يجب لها شيء، لأنها زانية يغي النظر تحفة المحتاج (٢٩٨/٨) بنهاية المحتاج (١٨٣/٧).

دخل فله مهر المثل، وإن ادعت الرضاع وإنكره الزوج فقد سبق التفصيل والخلاف في آخر كتاب النكاح^(١).

وليس لها المطالبة بالمسمى ولا بمهر المثل إن لم يدخل ولو كان ذلك بعد دفع الصداق فلا استرداد له^(٢)، ولو أقرت أمة بأخوة للرضاع لغير سيدها قبل، وحرمت عليه ولو أقرت لسيدها فإن كان بعد ما مكنته لم يقبل، وإن كان قبله قبل، ولو ادعت أخوة النسب عليه لم يقبل. وإذا آل الأمر إلى الحلف فمكرك الرضاع يحلف على نفي العلم^(٣)، ومدعية على البت^(٤) يستوي فيه الرجل والمرأة فمن رده منهما اليمين عليه الحلف على البت^(٥) أيضاً، ولو ادعت الرضاع فشكك الزوج ولم يقع في نفسه صدقها ولا كذبها فله الحلف^(٦)، ويثبت للرضاع بشهادة رجلين ورجل وامرأتين وبأربع نسوة يشهدن على الإرضاع أو الارتضاع ولو شهدن على الشرب من الطوب أو الحلب أو الإيجار لم يثبت بشهادتهن منفردات^(٧)، ولا يثبت الإقرار بالرضاع إلا برجلين^(٨)، ولا (تقبل)^(٩) شهادة المرضعة وحدها ولا مع غيرها إن ادعت أجره^(١٠)، وإن لم تدع قبلت مع ثلاث نسوة أو رجل وامرأة وتعرضت لفعالها، وقالت: أرضعتهما أو لم تتعرض، وقالت: ارتضعا مني.

(١) في أول الطرف الرابع عشر، وتوضيح ذلك: أنه إذا جرى للتزويج برضاها، لم يقبل قولها، بل يصدق الزوج بيمينه، وإن جرى بغير رضاها، فأيهما المصدق بيمينه؟ وجهان، ظاهر كلام الشافعي وبه أجاب العراقيون، وصححه الغزالي أنه المصدق والأصح عند الشيخ أبي علي وجماعة أنها المصدقة، وبه أجاب المتولي والبعوي ونقله القفال عن النص، انظر: العزیز (٥٩٨/٩)، الروضة (٤٤٣/٦)، نهاية المحتاج (١٨٣/٧-١٨٤).

(٢) لزعمه أنه لها.

(٣) لأنه ينفي.

(٤) لأنه يثبت فعل الغير.

(٥) لأنها مثبتة، انظر: الروضة (٤٤٤/٦).

(٦) إن قلنا الحلف على نفي العلم، انظر: الروضة (٤٤٤/٦).

(٧) لأنه لا يختص باطلاع النساء، انظر: العزیز (٦٠٠/٩)، الروضة (٤٤٤/٦).

(٨) لأن الإقرار مما يطلع عليه الرجال غالباً، بخلاف نفس الرضاع، انظر: العزیز (٦٠٠/٩).

(٩) سقطت من (أ) وهي مثبتة في الأصل و (ب) و (ج).

(١٠) لوجود التهمة فإنها تشهد لنفسها. انظر: العزیز (٦٠١/٩)، مغني المحتاج (٤٢٤/٣)، نهاية المحتاج

(١٨٥/٧).

ولو شهدت أم الزوجة أو جدتها بالرضاع والمدعي الزوج قبلت^(١)، وإن كان بنتها^(٢) فلا^(٣)، ولو شهدت أم الزوج على الرضاع والزوجة مدعية قبلت وإن كان الزوج فلا^(٤)، ولو شهدنا من غير تقدم دعوى قبلت^(٥)، لأن شهادة الحسبة في الإرضاع مقبولة.

ولو شهدت الزوجة وابنها أو ابناها ابتداءً على أن زوجها طلقها قبلت، ولو ادعت الطلاق ثم شهدا لم تقبل^(٦)، وإذا لم يتم نصاب شهود الرضاع فالورع أن يترك نكاحها، وأن يطلقها إن كان بعد النكاح، ولو شهد اثنا بالرضاع وقالوا نعلمنا النظر إلى الثدي لا لتحمل الشهادة، قال في الكبير: لم يقبل لفسقهما^(٧)، وقال في الروضة: قبلت لأنه معصية صغيرة^(٨)، وهو الأسح ولو شهدا أن بينهما رضاعاً محرماً أو حرمة الرضاع أو لختة أو بنوته لم تقبل، بل يشترط التفصيل^(٩)، والتعرض للشرائط من الوقت والعقد وغيرهما بأن يشهدا أنها أرضعتها أو ارتضع منها في الحولين خمس رضعات متفرقات، ووصل اللبن في كل مرة^(١٠) جوشة، ولو أطلق الشاهد

(١) لأنها شهادة على البنت أو بنت البنت، فلا مهمة فيها، انظر: العزيز (٦٠٠/٩)

(٢) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): كانت مدعية.

(٣) أي إذا كان مدعي الرضاع هو البنت - الزوجة - فلا تقبل شهادة أمها أو جدتها؛ لأنها شهادة الأصل للفسوق، انظر: العزيز (٦٠٠/٩)، بتصرف.

(٤) كما سبق في شهادة أم الزوجة أو جدتها، إلا أنه هنا تقبل شهادة أم لزوج إذا كانت للزوجة المدعية ولا تقبل إذا كان الزوج - ابنها - مدعياً.

(٥) لأنها شهادة حسبه.

(٦) لأن شهادة الزوجة هنا شهادة لنفسها فهي متهمة في شهادتها، وشهادة ابنتها أو ابنها لا تقبل لكونها شهادة فرع لأصل.

(٧) انظر: الشرح الكبير (٦٠٢/٩)

(٨) انظر: الروضة (٤٤٦/٦)

(٩) لأن مذاهب الناس مختلفة في شرائط الحرمة، فلا بد من التفصيل ليعمل القاضي باجتهاده، انظر: العزيز (٦٠٢/٩)، بنهاية المحتاج (١٨٥/٧-١٨٦).

(١٠) للكر: الرجوع. يقال: كرهه وكره بنفسه، يتدنى ولا يتدنى. و للكر: مصدر كره عليه بكر كراً وكُروراً و تَكَرَّرَ، فهي الرجعة وزناً ومعنى، انظر: لسان العرب، مادة: كَرَر (١٣٥/٥)، المصباح المنير (ص ٢٠٢)

فالقاضي مستفصلة، ولا يشترط التفصيل في الإقرار بأخوة الرضاع^(١) وفي قبول الشهادة المطلقة على الإقرار به وجهان^(٢).

ولتحمل الشهادة على الرضاع شروط: أن يعرفها الشاهد ذات لبن، وأن يشاهد الصبي قد النقم^(٣) الثدي مكشوفة وأن (يراه)^(٤) بمصها، ويحرك الحلق بالتجرع^(٥) والازدراج^(٦).

فإذا اجتمعت هذه القرائن أو تيقن وصول اللبن إلى جوفه بمعاينة الحلب والإجبار والازدراج جاز له أن يشهد، بل يجب ولا يجوز بأن يراها أخذت طفلاً تحت ثيابها وأدنته منها كهيئة المرضعة ولا بأن يسمع صوت امتصاصه، قد يمتص (أصبعه)^(٧)، ولا بأن يشاهد النقم الثدي والامتصاص وهيئة الازدراج، ولا يعلم أنها ذات لبن أم لا^(٨).

(١) لأن المقر يحاط لنفسه، فلا يقر إلا عن تحقيق، وبه فارق الشهادة، انظر: العزیز (٦٠٣/٩)، الروضة (٤٤٦/٦).

(٢) أحدهما: تقبل، كما لو شهد على أن بينهما رضاعاً محرماً أو حرمة رضاع أو أخوته أو بنوته، وهو الوجه. والآخر: لا تقبل شهادة الرضاع مطلقة بل لا بد من التفصيل، وبه قال الأكثرون كالقاضي والمتولي، انظر: العزیز (٦٠٢/٩)، الروضة (٤٤٦/٦) وأسنى المطالب (٤٢٥/٣) وحاشية الرملي على أسنى (٤٢٥/٣) لا يثبت الرضاع إلا بالمشاهدة، ولقمة لقمة إليه. لقمة لقمة و اللقمة و اللقمة لياه، و لقمة اللقمة لقمة إذا أخذتها بغيرك، و اللقمة غيري لقمة فلقمة. ولقمة الشيء لقمة، و اللقمة أكلته بسرعة، انظر: لسان العرب، مادة: لقمة (٥٤٦/١٢)، المصباح المنير (ص ٢١٣).

(٤) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب): "يريه" وفي (ج): "يره".
(٥) جرّع السماء و جرّع يجرّع جرّعاً، وأنكر الأصمعي جرّعت، بالفتح، و اجترّع و تجرّع: بقرعه. وقيل: إذا تابع الجرّع مرة بعد أخرى جرّع الماء جرّعاً، من باب نفع، والجرعة من الماء كاللقمة من الطعام، وهو ما جرّع مرة واحدة، والجمع جرّع، انظر: لسان العرب، مادة: جرّع (٤٦/٨)، المصباح المنير (ص ٣٧-٣٨).

(٦) زرد الرجل واللقمة يزردا من باب تعب زرداً ابتلعها وازدردا مثله، انظر: لسان العرب، مادة: زرد (١٩٤/٢)، المصباح المنير (ص ٩٦).

(٧) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "بأصبعه".

(٨) لأن الأصل عدم اللين، انظر: العزیز (٦٠٤/٩).

وحيث جاز له الشهادة لاجتماع القرائن جزم في الأداء على وجه يعتبر، ولا يحكى بأن
يقول رأيتُ النقمَ نديها وامتنصُ وحرك الشفةَ والخلقَ في التجرع والازدراء فإنه لا يكفي^(١).

(١) فلا بد من التعرض لوصول اللبن إلى الجوف، فإن أطلعت على وصول اللبن، فيحرم به على قاعدة
الشهادات، انظر: العزيز (٦٠٥/٩)، الروضة (٤٤٨/٦).

والنظر في (أطراف)^(٢):

[الطرف الأول: في نفقة الزوجة^(٣) بولها واجبات:

الأول: الطعام، ويختلف بحال الزوج يساراً وإعساراً^(٤) ولا (عبرة)^(٥) بحالها شرفاً وخسرة ورقاً وحرية فعلى المومس مدان^(٦)، وعلى المعسر مد وعلى المتوسط مد ونصف^(٧)، فمن لا يملك شيئاً أو ما يخرج به^(٨) من المسكنة فمعسر، ومن (ملك)^(٩) ذلك ولا يرجع إلى المسكنة لو كلف بمدين فمومس وإن رجع فمتوسط.

(١) النفقة في اللغة: نفقت الدراهم نفقاً من باب تعب نفدت، ويتعدى بالهزمة فيقال: أنفقتها أي أخرجتها وصرفها والنفقة اسم منه، انظر: لسان العرب، مادة: نفق (١٠/٣٥٧-٣٥٨)، المصباح المنير (ص ٢٣٦). وفي الشرع: هي جمع نفقة من الإنفاق، وهو الإخراج ولا يستعمل إلا في الخير. انظر: تحفة المحتاج (٣٠١/٨)، مغني المحتاج (٤٢٥/٣) نهاية المحتاج (١٨٧/٧).

(٢) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج) "أطرافه".

(٣) الدليل على وجوب نفقة الزوجة قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمُؤْتَدِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [سورة البقرة: ٢٣٣].

(٤) لقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمُؤْتَدِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [سورة البقرة: ٢٣٣] وقوله تعالى: ﴿يُؤْتِيقُ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعِيهِ وَمَن قَدَّرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا﴾ [سورة الطلاق: ٧].

(٥) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ) "اعتبار".

(٦) تقدم تعريف المد (ص ٢٠٥).

(٧) تعود هذه التقديرات إلى استقراء ما قدره الشرع في الكفارات فأكثرها للمسكين الواحد مدان وذلك في كفارة الأذى، وأقلها للواحد مد واحد وذلك في كفارة اليمين والظهار والوقاع في نهار رمضان، فاعتبرنا النفقة بهما، لأن كلا منهما مال يجب بالشرع ويستقر في الذمة، فأوجبنا على المومس الأكثر وعلى المعسر الأقل، وجعلنا المتوسط بينهما، انظر: العزيز (٥/١٠) تحفة المحتاج (٣٠٢/٨)، مغني المحتاج (٤٢٦/٣) نهاية المحتاج (١٨٨/٧).

(٨) أي لا يملك ما يخرج به الخ.

(٩) سقطت من (ب) وهي مثبتة في بقية النسخ.

وعلى الموسر رطلان وعلى المتوسط رطل ونصف، حيث يقل ويزداد حيث
يكثر، وقيل^(١): (يجب)^(٢) في وقت الرخص على الموسر في كل يوم رطل وعلى المتوسط في
يومين أو ثلاثة رطل وعلى المعسر في كل أسبوع رطل وفي وقت الغلاء في أيام مرة على ما
يراه القاضي، ولو تبرمت بجنس من الأدم فلا يلزمه الإبدال ولها أن تأخذ وتبدل، ولو قنعت بالخبز
ولم تأكل اللحم لم يسقط (عنه)^(٣).

الثالث: آلات الطبخ والأكل والشرب كالكوز^(٤) والجرة^(٥) والقدر^(٦) والمغرفة^(٧)
والقصعة^(٨) ونحوها، ويكفي من خشب أو حجر أو خزف^(٩) ويلزمه الماء للشرب والطبخ، ومؤنة
الحمل^(١٠) البوايع: الكسوة^(١١) على قدر الكفاية، وتختلف^(١٢) بطول المرأة أو قصرها، وهزلها

(١) وينسب هذا القول إلى صاحب التهذيب - البغوي - انظر: العزيز (٨/١٠)، الروضة (٤٥٢/٦).

(٢) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "لم يجب".

(٣) كما لا يسقط حقها من الطعام بأن لا تأكل بعضه، انظر: العزيز (٩/١٠)، الروضة (٤٥٣/٦)، مغني

المحتاج (٤٢٩/٣). وهي هكذا في الأصل وفي (أ) و (ب) و (ج): "منه".

(٤) الكوز: من الأواني، معروف، وهو مشتق من ذلك، والجمع أكواز وكيزان وكوزة، وقال أبو حنيفة:
الكوز فارسي؛ قال ابن سيده: وهذا قول لا يُعْرَج عليه، بل الكوز عربي صحيح. انظر: لسان العرب، مادة:

كوز (٤٠٣-٤٠٢/٥)

(٥) السجرة: إنباء من خزف كالفخار، وجمعها جز و جزار. انظر: لسان العرب، مادة: جرز (١٣١/٤)

(٦) هي آنية يطبخ فيها، وهي مؤنثة، انظر: المصباح المنير (ص ١٨٨).

(٧) غرَبَ السماءَ والسَّمَرَقَ ونحوهما يُغْرِفُ غَرْفًا وَاغْتَرَفَهُ وَاغْتَرَفَ مِنْهُ، وفي الصحاح: غَرَفَتُ السَّمَاءَ
بِيَدِي غَرْفًا. وَ الْغَرْفَةُ وَالْغَرْفَةُ: مَا غُرِفَ، وقيل: الْغَرْفَةُ الْمَرْءُ الْوَاحِدَةُ، وَ الْغَرْفَةُ مَا اغْتَرَفَ. وَالْمِغْرِفَةُ:

مَا غُرِفَ بِهِ، انظر: لسان العرب، مادة: غرِف (٢٦٣/٩)، المصباح المنير (ص ١٦٩).

(٨) الْقَصْعَةُ: الضَّعْفَةُ تُشَبِّحُ الْعِشْرَةَ، وَالْجَمْعُ قِصَاعٌ وَقِصْعٌ. وَقِصْعُ السَّمَاءِ قِصْعًا: ابْتَلَعَهُ خُرْعًا. انظر:
لسان العرب، مادة: قصع (٢٧٤/٨)، المصباح المنير (ص ١٩٣).

(٩) هو الطين المعمول آنية قبل أن يطبخ وهو الصلصال فإذا شوي فهو الفخار، انظر: المصباح (ص ٦٤)

(١٠) ودليل وجوبها قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمُؤَلَّدِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [سورة البقرة: ٢٣٣].

وسئل رسول - صلى الله عليه وسلم - عن حق الزوجة على الزوج، فقال: "أن تطعمها إذ طعمت وتكسوها إذ
اكتميت". رواه أبو داود (النكاح: ١٨٣٠) وابن ماجه (النكاح: ١٨٤٠)، قال الحاكم: صحيح الإسناد. انظر:
خلاصة البدر المنير (٢/٢٥٣). ولأن الكسوة كالقوت في أن البدن لا يقوم إلا بهما. انظر: العزيز (١٤/١٠).

(١١) كذا في (أ) وفي الأصل و (ب) و (ج): "تختلف".

أوسمتها وباختلاف البلاد في الحرّ والبرد ولا يختلف عددها ببسار الزوج وإعساره، ويختلف (جودتها) ^(١) وردائها بهما، ويجب في الصيف قميص وسراويل وخمار ومكعب أو نعل ^(٢)، وفي الشتاء قميص وسراويل وخمار ومكعب وجبة محشوة، وقد يقام الإزار مقام السراويل والفرو مقام الجبة عادة ولا يلزمة الجلاب (٣) وجنسها غالب ثياب نساء البلد من القطن أو الكتان أو الحرير (أو القز) ^(٤) أو الخز، وتفاوت بين الموسر والمعسر والمتوسط في كل جنس، وليس المراد بالبلد البلد خاصاً بل الموضع الذي يسكنه الزوجان من البلد أو القرية أو غيرها على ما صرح به بعضهم، ولو كانت عادة البلد الثياب بلبس الثياب الرقيقة كالقصب ^(٥) الذي لا يكون ساتراً ولا تصح الصلاة فيها لم يجز أن يعطيهما منه، ولكن من الصفيق القريب منه في الجودة كالديقي والكتان ^(٦) المرتفع.

(١) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "جودها".

(٢) النعل و النعل: ما وقّيت به القدم من الأرض، مؤنثة. قال ابن الأثير: النعل مؤنثة وهي التي تلبس في السنن تسمى الآن ناسومة، ووصفها بالفرد وهو مذكر لأن تأنيثها غير حقيقي، والفرد هي التي لم تُخصف ولم تطارق وإنما هي طاق واحد. انظر: لسان العرب، مادة: نعل (١١/٦٦٧)، المصباح المنير (ص ٢٣٤).

(٣) هو ثوب أوسع من الخمار ودون الرداء، وقال ابن فارس: الجلاب ما يغطي به من ثوب وغيره، والجمع جلابيب، انظر: المصباح المنير (ص ٤٠).

(٤) سقطت من (أ) و (ب) وهي مثبته في الأصل و (ج).

(٥) تقدم معناه (ص ٢٤١).

(٦) تقدم معناها (ص ٢٤١).

الخامس: ما (تفرشه)^(١١) للقعود عليه، ويختلف بحالهِ (فعلى)^(١٢) الموسم طنفسة^(١٣) في الشتاء ونطع^(١٤) في الصيف وزليّة^(١٥) (تبسطها)^(١٦) (تحتها)^(١٧)، وعلى المعسر حصير^(١٨) في الصيف ولبد^(١٩) في الشتاء، وعلى المتوسط زليّة في الصيف والشتاء.

السادس: ما (تفرشه)^(٢٠) للنوم وهو مضربة^(٢١) وثيرة^(٢٢) أو قطيفة^(٢٣) ولحاف^(٢٤) وكساء^(٢٥) في الشتاء في البلاد الباردة، وتكون لامرأة الموسم من المرتفع، والمعسر من النازل والمتوسط بينهما وكل ذلك مبني على العادة نوعاً و(كيفية)^(٢٦)، حتى لو كانوا لا يعتادون في الصيف غير لباسهم لا يلزمه شيء.

(١) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "بفرشه".

(٢) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "وعلى".

(٣) الطنفسة والطنفسة، بضم الفاء الأخيرة عن كراع: التمرقة فوق الرجل، وجمعها طنافيس؛ وقيل: هي البساط الذي له خمل رقيق، انظر: لسان العرب، مادة: طنافس (١٢٧/٦)، المعجم الوسيط، باب الطاء (ص ٥٩٥).

(٤) النطع: هو المتخذ من الأديم معروف وفيه أربع لغات، فتح اللون وكسرها، ومع كل واحد فتح الطاء وسكونها والجمع انطاع ونطوع، انظر: المصباح المنير (ص ٢٣٣).

(٥) لفظ معرب، وهو البساط من الصوف ونحوه. انظر: المعجم الوسيط، باب الزاي (٤٢٣)، معجم لغة الفقهاء (ص ٢٠٨).

(٦) كذا في (ب) وفي الأصل و (أ) و (ج): "يبسطها".

(٧) كذا في (أ) و (ب) وفي الأصل و (ج): "تحتها".

(٨) حصير الأرض: وجهها والحصير الحبس، والحصير البادية، انظر: المصباح المنير (ص ٥٣).

(٩) هو ما يتلبّد من شعر أو صوف، واللبدّة أخصى منه، واللبادة ما يلبس للمطر، انظر: المصباح المنير (ص ٢٠٩).

(١٠) كذا في (ج) وفي الأصل و (أ) و (ب): "تفرش" وفي (ب): "يفرش".

(١١) هي كساء أو غطاء كاللحاف ذو طاقين مخيطين خياطة كثيرة بينهما قطن ونحوه. انظر: المعجم الوسيط، باب الضاد (ص ٥٦٣).

(١٢) وثر الشيء وثارة: لأن وسهل فهو وثر وفراش وثر أي ثخين ولين، انظر: المصباح المنير (ص ٢٤٨).

(١٣) هي دثار له خمل، والجمع قطائف وقطف بضمين، انظر: المصباح المنير (ص ١٩٤).

(١٤) هو كل ثوب يتغطى به، والجمع لحف، انظر: المصباح المنير (ص ٢١٠).

(١٥) هو اللباس وهو معروف والجمع أكسيه، انظر: المصباح المنير (ص ٢٠٤).

(١٦) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج): "كيفية".

السابع: الحطب والقحم في البلاد الباردة التي (لم يستغن)^(١) بالثياب عن الوقود، ويجب ذلك بقدر الحاجة.

الثامن: مؤنة طحن الحب وخبزه ومؤنة طبخ اللحم وخياطة الثوب وغيرها.

التاسع: آلات التنظيف، كالمنشط والدهن وما يغسل به الثياب من الصابون والأشنان^(٢) أو القلى^(٣) وما يغسل به الرأس من السدر^(٤) أو الخطمي^(٥) أو الطين على عادة البلد والرجوع في قدرها إلى العادة، ويجب من الدهن ما يعتاد استعماله غالباً كالزيت والشيرج^(٦) وغيرها.

ولو اعتادوا الطيب بالورد أو البنفسج^(٧) وجب مطيباً ولا يلزمه الكحل والخضاب^(٨)، ولو هيات لها لزماً وكذا الطيب وجب المرتك^(٩) وما في معناه لدفع الصنان إذا لم ينقطع بالماء والستراب، ولا يلزمه الدواء ولا أجره الطبيب والفصاذ^(١٠).

(١) كذا في (١) و(ب) وفي الأصل: "لا تستغني" وفي (ج): "لا يستغن".

(٢) الإنسان من الحوض: معروف الذي يُغسل به الأيدي، انظر: لسان العرب، مادة: أشن (١٨/١٣).

(٣) القلى: حب يشبه به العصف. وقال أبو حنيفة: القلى يتخذ من الحمض وأجوده ما تتخذ من الخرض، ويتخذ من أطراف الرمث وذلك إذا استحكمت في آخر الصيف واصفر وأورس. الليث: يقال لهذا الذي يغسل به الثياب قلى، وهو رماد الغضى والرمث يحرق رطباً ويرش بالسما فينعد قلىاً. انظر: لسان العرب، مادة: قلا (١٥/١٩٨-١٩٩).

(٤) تقدم معناه (ص ٢٤٤).

(٥) الخطمي والخطمي: ضرب من النبات يُغسل به. وفي الصحاح: يُغسل به الرأس، قال الأزهري: هو بفتح الخاء، ومن قال خطمي، بكسر الخاء، فقد لحن. لسان العرب، مادة: خطم (١٢/١٨٨)، المصباح المنير (ص ٦٧).

(٦) تقدم معناه (ص ٢٧١).

(٧) نبات زهري من جنس "فبرلا" من الفصيلة البنفسجية بزرع للزينة ولزهوره، عطر الرائحة. انظر: المعجم الوسيط (٩١) ..

(٨) لأنه مما يقصد به التلذذ والاستمتاع، انظر: العزيز (١٠/١٨) والخضاب هو الحناء ونحوه، انظر: المصباح المنير (ص ٦٦).

(٩) هو ما يعالج به الصنان، وهو فارسي معرب. انظر: لسان العرب، مادة: مرتك (١٠/٤٨٦)، المصباح المنير (ص ٢١٦).

(١٠) اللص: شق العرق؛ فصده يَصْدُهُ فصداً، وفصداً، فهو مَفْصُودٌ وفصيذ. و فَصْدٌ: الناقة: شق عرقها ليستخرج دمه فيشربه. وقال الليث: الفصد قطع العروق، والفصاذ من يقوم بذلك. انظر: لسان العرب، مادة: فصد (٣/٣٣٦).

والْحَجَّامُ^(١) وَالْخَتَّانُ^(٢) وَلَكِنْ يُلْزِمَةُ الطَّعَامُ وَالْإِدَامُ فِي الْمَرْضَى فَلَهَا أَنْ تَأْخُذَ وَتَصْرِفَ إِلَى السِّدَوَاءِ وَيُلْزِمُهُ أَجْرُهُ الْحَمَامُ فِي كُلِّ شَهْرٍ مَرَّةً إِلَّا إِذَا كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ لَا يَعْتَادُونَ دَخُولَهُ، وَلَوْ احتاجتُ إِلَى شَرَاءِ الْمَاءِ لِلغَسْلِ، فَإِنْ كَانَ مِنَ الْجَمَاعِ أَوْ النِّفَاسِ لَزِمَةُ^(٣) (وَمِنْ الْإِحْتِلَامِ أَوْ الْحَيْضِ فَلَا^(٤)).

الْعَاشِرُ: الْمَسْكَنُ^(٥) فَيَجِبُ لَهَا مَسْكَنٌ يَلُوقُ بِهَا^(٦) عَادَةً مَلَكًا أَوْ لِجَارَةٍ أَوْ إِعَارَةً^(٧).

الْحَادِي عَشَرَ: الْخَادِمَةُ، فَمَنْ لَا تَخْدُمُ نَفْسَهَا فِي عَادَةِ الْبَلَدِ فَعَلَيْهِ إِخْدَامُهَا^(٨) لِبَحْرَةٍ أَوْ أُمَةٍ مُسْتَأْجَرَةٍ أَوْ مَمْلُوكَةٍ أَوْ بِالْإِنْفَاقِ عَلَى مَنْ حَمَلَتْهَا مَعَهَا مِنْ أُمَةٍ أَوْ حُرَةٍ مُوسِرًا كَانَ الزَّوْجُ أَوْ مَعْسِرًا قَنًا أَوْ مَكَاتِبًا، وَالْإِعْتِبَارُ بِحَالِهَا فِي بَيْتِ أَبِيهَا وَإِنْ ارْتَفَعَتْ عَلَى الْإِنْتِقَالِ إِلَى الزَّوْجِ فَلَا عِبْرَةَ بِهِ.

(١) الْخَجَمُ: الْمَصْرُ؛ يُقَالُ: خَجَمَ الصَّبِيُّ نَدَى أُمِّهِ إِذَا مَصَّهُ. وَمَا خَجَمَ الصَّبِيُّ نَدَى أُمِّهِ مَا مَصَّهُ.

وَيُنَادِي مَخْجُومَ أَيِّ مَمْنُوعٍ. وَ الْحَجَّامُ: الْمُصْطَاصُ. قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: يُقَالُ لِلْحَاجِمِ حَجَّامٌ لَامْتِصَاصِهِ فَمِ الْمَخْجَمَةِ، انْظُرْ: لِسَانُ الْعَرَبِ مَادَّةُ: حَجَمَ (١١٧/١٢)، الْمَصْبِيحُ الْمُنِيرُ (ص ٤٧).

(٢) هُوَ الَّذِي يَقُومُ بِخَتْنِ الصَّبِيِّ، وَخَتْنُ الْغُلَامِ وَالْجَارِيَةِ يُخْتَبِمُهَا وَيُخْتَبِمُهَا خَتْنًا، وَالْأَسْمُ الْخَتْنُ وَالْخَتَّانُ، وَهُوَ مَخْتُونٌ، وَقِيلَ: الْخَتْنُ لِلرِّجَالِ، وَالْخَفْضُ لِلنِّسَاءِ. وَ الْخَتْنَيْنِ: الْمَخْتُونُ، الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى فِي ذَلِكَ سَوَاءً. وَ الْخَتَّانَةُ: صِنَاعَةُ الْخَتْنِ انْظُرْ: لِسَانُ الْعَرَبِ مَادَّةُ: خَتَنَ (١٣٧/١٣)، الْمَصْبِيحُ الْمُنِيرُ (ص ٦٣).

وَعَلَّةٌ عَدَمُ لَزُومِ هَذِهِ الْأُمُورِ عَلَى الزَّوْجِ كَوْنِهَا لِحِفْظِ الْأَصْلِ فَكَانَتْ عَلَيْهَا كَمَا يَكُونُ عَلَى الْمَكْرِيِّ مَا يَحْفَظُ الْعَيْنَ الْمَكْرَاةَ، انْظُرْ: الْعَزِيزُ (١٨٠/١٩-١٩٠)، الرُّوضَةُ (٤٦٠/٦)، نَحْفَةُ الْمُحْتَاجِ (٣١٢/٨) نِهَايَةُ الْمُحْتَاجِ (١٩٥/٧).

(٣) لِأَنَّهُ بِسَبَبِهِ، انْظُرْ: الرُّوضَةُ (٤٦٠/٦)، نَحْفَةُ الْمُحْتَاجِ (٣١٣/٨)، مَغْنِي الْمُحْتَاجِ (٤٣١/٣) نِهَايَةُ الْمُحْتَاجِ (١٩٦/٧).

(٤) لِأَنَّهُ لَيْسَ بِسَبَبِهِ.

(٥) فَقَدْ سَبَقَ أَنْ انْعَمَدَ تَسْتَحَقُّهُ فَالْمَمْلُوكَةُ أَوْلَى، وَلِأَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْهُ، انْظُرْ: الْعَزِيزُ (١٩٠/١٩).

(٦) اعْتَبِرَ السَّكَنُ بِهَا لِعَدَمِ مَلِكِهَا لِإِدَالِهِ إِذْ هُوَ إِمْتَاعٌ. انْظُرْ: نِهَايَةُ الْمُحْتَاجِ (١٩٦/٧).

(٧) لِاحْتِصَالِ الْمَقْصُودِ. انْظُرْ: نِهَايَةُ الْمُحْتَاجِ (١٩٧/٧).

(٨) لِأَنَّهَا مِنَ الْمَعَاشِرَةِ بِالْمَعْرُوفِ، وَهُوَ مَأْمُورٌ بِالْمَعَاشِرَةِ بِالْمَعْرُوفِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَالِمُؤْمِنُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [سُورَةُ النِّسَاءِ: ١٩]. انْظُرْ: نَحْفَةُ الْمُحْتَاجِ (٣١٤/٨)، مَغْنِي الْمُحْتَاجِ (٤٣٢/٣) نِهَايَةُ الْمُحْتَاجِ (١٩٧/٧).

ويشترط: أن يكون الخادم امرأة أو صديقاً أو محرماً لها ولا يشترط أن يملكها أمة ولو قالت أنا أخدم نفسي، وأطلب الأجرة أو نفقة الخادم فلا يلزمه الإجابة^(١)، ولو اتفقا على ذلك فكالاعتياض عن النفقة ولو قال: أنا أخدمها ليسقط عني مؤنة الخادمة لم تلزمها الإجابة^(٢).

ولو تنازعا في تعيين (الخادمة)^(٣) من جواريه والمستأجرة اتبع رايه^(٤) إلا إذا ألفت واحدة أو حملتها معها وأراد إيدالها فلا يجوز^(٥) إلا إذا ظهرت ربيبة أو خيانة فله الإبدال، ولو أرادت استخدام ثانية (و)^(٦) ثالثة من مالها فله منعهم من دخول داره كما له إخراج مالها من داره.

ولو حملت معها أكثر من واحدة فله إخراج الزيادة وله منع أبويها من الدخول عليها وإخراج ولدها من غيره إلا إذا استصحبته، ولو كانت المنكوحة رقيقة ولكنها (جميلة)^(٧) تخدم فهي العادة لم يجب إخدامها^(٨).

والمراد من خدمتها ما يؤول إلى خاصتها كحمل الماء إلى الماستح وصبه على يدها، وغسل خرق الحيض ونحوها، وأما الطبخ والكس والغسل ونحوها، فليس شيء منها على المرأة مخدومة كانت أو لم تكن ولا خادمتها إلا أن (تبرعا)^(٩)، بل هو على الزوج إن شاء فعل (بنفسه)^(١٠) وإن شاء بغيره، والتي تخدم نفسها في العادة لا يجب إخدامها، لكن لو احتاجت إلى الخدمة لزمانه أو مرض لزمه إخدامها وتمريضها بواحدة فأكثر بحسب الحاجة حرة كانت أو

(١) لأنها أسقطت حقها ولا بدالها بذلك. انظر: العزيز (١١/١٠) تحفة المحتاج (٣١٦/٨)، مغني المحتاج (٤٣٣/٣).

(٢) لأنها تستحي منه وتعتز به، انظر: العزيز (١٢/١٠)، الروضة (٤٥٤/٦).

(٣) كذا في الأصل و (أ) وفي (ب): "الخادم" وفي (ج): (الخدم) بالتشديد.

(٤) لأن الواجب عليه أن يكفيها الخدمة دون أن تكفي تلك المعيلة، انظر: العزيز (١٢/١٠)، الروضة: (٤٥٥/٦).

(٥) لأنها تنضرر بقطع المألوف، انظر: العزيز (١٣/١٠)، الروضة (٤٥٥/٦)، مغني المحتاج (٤٣٢/٣).

(٦) كذا في (ب) و (ج) وفي الأصل (أ): "أو".

(٧) سقطت من (ب) وهي مثبتة في الأصل و (أ) و (ج).

(٨) لأنها ناقصة بالرق وحققا أن تخدم دون أن تستخدم، انظر: العزيز (١٣/١٠)، الروضة (٤٥٥/٦).

(٩) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "تتبرعا".

(١٠) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "نفسها".

أمة، ولو أرادت أن تتخذ خادماً^(١) من مالها فله (منعه)^(٢) من دخول داره و على الزوج حمل الطعام والماء إلى التي لا يجب إخدامها.

الثاني عشر: مؤنة الخادمة من النفقة والكسوة وغيرهما فإن أخذها بمستأجرة فليس عليه إلا الأجرة، وإن أخذها (بمملوكته)^(٣) (فعلية)^(٤) نفقتها بالملك، (وإن)^(٥) أخذها بمن حملتها معها من حرة أو أمه فهذا موضع وجوب نفقة الخادمة، وجنس طعامها كجنس طعام المخدومة ولكن دونه في النوع، ويختلف بحاله فعلى المعسر والمتوسط مد وعلى الموسر مد وثلاث وجنس أدمها كجنس أدم المخدومة ودونه في النوع وكسوتها قميص ومقنعة وخف وما تلتف به عند الخروج، وفي السراويل وجهان، أصحهما عند "البغوي" و "الرويانى": الوجوب^(٦)، وهو المذكور في شرح اللباب^(٧)، والثاني: المنع^(٨). قال في الكبير^(٩) والروضة^(١٠): وإليه مال أكثرهم ولا بد لها من شيء (تجلس)^(١١) عليه كبارية^(١٢) في الصيف وقطعة لثيب^(١٣) في الشتاء ومن مخدة وشئ تتغطى به في الليل من كساء ونحوه وما وجب لها يجب مما يليق بها جنساً ونوعاً دون كسوة المخدومة.

(١) كذا في (أ) و (ب) وفي الأصل و (ج): "خادمة".

(٢) كذا في (ب) وفي الأصل و (أ) و (ج): "منعه".

(٣) كذا في الأصل و (ب) وفي (أ) و (ج): "بمملوكة".

(٤) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج): "فعلية".

(٥) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "فلن".

(٦) انظر قوليهما في العزيز (١٧/١٠)، الروضة (٤٥٨/٦) والطيبة (ص١٥٣/١) وبـ (١٥٤/١).

(٧) لم ألق على شرح اللباب، ولم أعر على هذه المسألة في اللباب.

(٨) وكلام الجمهور يميل إلى عدم الوجوب لأن المقصود من السراويل الزينة وكمال السر، والخادمة لا تحتاج إلى الزينة ولا إلى كمال السر إذا كانت أمة فلن كانت ساقها ليست من العورة، كما تقدم (ص٢٥٢). انظر:

العزيز (١٧/١٠)، الروضة (٤٥٨/٦) وشرح اللباب لم ألق عليه.

(٩) انظر: (١٧/١٠).

(١٠) انظر: (٤٥٨/٦).

(١١) كذا في الأصل و (ب) وفي (أ) و (ج): "يجلس".

(١٢) البارية: هي الحصير الخشن، انظر: لسان العرب (١٩٦/٤)، المصباح للمبر (ص١٨).

(١٣) تقدم تعريفها (ص٢٧٤).

قال "الرافعي"^(١) و"النووي"^(٢) بقياس مسائل الباب أن يجب زيادة على الجبة الواحدة، حيث يشتد البرد ولا يكفي الواحدة، ويكتفي بالفرو كما ذكر (لولا)^(٣) ولا يجب لها آلات التنظيف إلا أن يكثر الوسخ وتآذت بالهوام^(٤)، فيلزمه أن يعطيها ما تنرفقه به، ويلزمه تجهيزها إذا ماتت كالمخدومة.

الطرف الثاني:

في كيفية الإنفاق: يجب التملك في الطعام والإدام وما يستهلك بالاستعمال كالدهن (الطيب)^(٥)، وإذا قبضت النفقة وتلفت لم يلزمه الإبدال، وإن بقيت فلها التصرف بالإبدال والبيع والهبة وغيرها لكن لو قُترت على نفسها بما يضرها فله منعها والذي يجب تملكها الحب لا الخبز والدقيق. ولو طلبت غير الحب لم يلزمه الإجابة ولو بذل غيره لم يلزمها القبول، وليس له تكليفها بالأكل معه مع التملك ودونه، ولو أكلت معه على العادة سقطت نفقتها إن كانت بالغة أو صغيرة بإذن الولي^(٦)، ولو اعتاضت عن النفقة دراهم أو دنائير أو ثياباً جاز^(٧)، ولو اعتاضت خبزاً أو دقيقاً فلا^(٨).

(١) انظر: العزيز (١٧/١٠).

(٢) انظر: الروضة (٤٥٩/٦).

(٣) سقطت من (أ) و (ب) وهي مثبتة في الأصل و(ج).

(٤) هام يهيم: أي خرج على وجهه لا يدرى أين يتوجه فهو هائم إن سلك طريقاً مسلوكاً، فإن سلك طريقاً غير مسلوك فهو راكب التماسيف، انظر: لسان العرب، مادة: هيم (٤٢٦/١٢)، المصباح المنير (ص ٢٤٧).

(٥) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب) و (ج): "الطين".

(٦) لجريان الناس عليه في الأعصار، واكتفاء الزوجات به، ولأنها لو طلبت النفقة عن الزمن الماضي والحالة

هذه لاستنكر: انظر: الروضة (٤٦٢/٦).

(٧) لأنه طعام مستقر في الذمة لمعين، فأشبهه المعاوضة مع الطعام المخصوص المتلف، انظر:

العزيز (٢٢/١٠)، تحفة المحتاج (٣٠٥/٨).

(٨) أي فلا يجوز، لأنه ربا، انظر: العزيز (٢٣/١٠)، الروضة (٤٦٣/٦)، تحفة المحتاج (٣٠٦/٨).

ولا يجوز الاعتياضُ عن نفقةِ زمنٍ مستقبلٍ والنفقةُ تلزمُ يوماً بيومٍ في كل يومٍ صبيحته^(١) ولو قبضت نفقةُ يومٍ وماتت أو بانَتْ في أثائه فلا استرداد^(٢)، والمدفوعُ ميراثٌ (منها)^(٣)، ولو ماتت في أثائه بلا قبضٍ فدينٌ في ذمته ميراثٌ منها ولو نشزت في أثائه استردَّ، ولو قبضت نفقةُ أيامٍ أو (أشهر)^(٤) أو سنةً ملكتها مع الزيادة^(٥)، ولو نشزت استردَّ نفقةُ المدة الباقية أو وارثه إن مات هو في الأثناء^(٦).

ويجبُ التملكُ في الأثناءِ ويجبُ تملكُ الكسوةِ أيضاً كالطعام (والإدام، فلا يجوزُ أن يكسوها مستأجراً أو مستعاراً، هو هل يجبُ التملكُ في اللحافِ والفرشِ وظُروفِ الطعامِ)^(٧) والشرابِ والمشطِ وغيرها مما ينتفعُ به مع بقاءِ عينه؟ قال "الغزالي": لا^(٨)، وهو المذكورُ في شرح اللباب^(٩) والحاوي^(١٠).

وقال "صاحبُ التهذيبِ": نعم^(١١)، وهو المذكورُ في المحررِ^(١٢) وتعليقِ الحاوي^(١٣) وينفعُ الكسوةُ إليها في كلِّ سنةٍ أشهرٍ فالصيفُ بالصيفِ وللشتاءِ بالشتاءِ، نعم ما يبقى سنةً أو أكثرَ

(١) فلا يلزمها الصبر إلى الليل، لأنها تحتاج إلى الطحن والخبز، فلو لم تسلم إليها في أول النهار لم تنله عند الحاجة، انظر: العزير (٢٣/١٠)، تحفة المحتاج (٣٠٤/٨).

(٢) لوجوبه بأول النهار، انظر: العزير (٢٣/١٠)، الروضة (٤٦٣/٦).

(٣) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "فيها".

(٤) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "شهر".

(٥) كالأجرة والزكاة للمعجلة، المقصود بالزيادة أي الزيادة على نفقه اليوم، انظر: العزير (٢٣/١٠)، الروضة (٤٦٤/٦).

(٦) كالأجرة المعجلة، انظر: العزير (٢٣/١٠)، الروضة (٤٦٤/٦).

(٧) سقطت من (ج) وهي مثبتة في بقية النسخ.

(٨) انظر: الوسيط (٢١٢/٦).

(٩) لم ألق على شرح اللباب، ولم أعر على هذه المسألة في اللباب.

(١٠) انظر: (٢٣/١٥) فإذا أرادت بيعها وشراء ما هو أدنى منها لم يكن لها ذلك.

(١١) كالنفقة والإدام، وليست الكسوة كالمسكن، فإن الكسوة تدفع إليها بخلاف المسكن فإنه يسكنها معه، انظر: العزير (٢٤/١٠) ولم ألق على التهذيب.

(١٢) انظر: فتاوى المحرر (ص ١٦٨/أ)، منهاج الطالبين (١١٩/١)، مغني المحتاج (٤٣٤/٣-٤٣٥).

(١٣) انظر: الحاوي (٢٥/١٥).

كالغراش والبسط والمشط فيجدد إذا لم يبق، وكذلك جبة الخز الإبريسم لا يجدد كل (شوة) ^(١) بلى إذا (انمحقت) ^(٢) على العادة.

ولو سلم كسوة الصيف فأنلفتها ^(٣) أو تمزقت أو سرقت قبل مجيء الشتاء ((بقتصير)) ^(٤) أو دونه لم يلزمه الإبدال ^(٥) ولو ماتت هي أو الزوج أو أبنائها فلا استرداد ^(٦)، ولو جاء الشتاء ^(٧)، وهي باقية لرفقها بها لزمته للشتاء أيضاً ^(٨)، ولو لم يكسبها مدة صارت عليه ديناً. ويجوز الاعتياض عن الكسوة، ولا يجوز تسليم ثمنها لتشتري هي ولا استرداد المدفوع لإبرضاها ولها بيعها بعد القبض كالطعام (والإدام) ^(٩)، وليس لها أن تلبس دون ما باعت. وحيث يجب التملك لا يشترط اللفظ، ولكنها (تملك) ^(١٠) بالقبض كسائر الحقوق المقبوضة من الذمّة.

(١) كذا في الأصل و (أ) وفي (ب): "سنة" وفي (ج): "شهرة".

(٢) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج): "تحقت".

(٣) كذا في (أ) وفي الأصل و (ب) و (ج): "أنلفتها".

(٤) سقطت من (ج) وهي مثبتة في الأصل و (أ) و (ب).

(٥) بناء على أن الكسوة تملك، وإن قلنا: إنها إمتاع فعليها قيمة ما ألفت وعليه الإبدال، انظر: التعزيز

(٢٥/١٠)، الروضة (٤٦٥/٦).

(٦) على اعتبار أنها تملك، انظر: الروضة (٤٦٥/٦).

(٧) سقطت من (ج) وهي مثبتة في الأصل و (أ) و (ب).

(٨) على القول بالتملك أيضاً، انظر: الروضة (٤٦٥/٦).

(٩) سقطت من (ب) وهي مثبتة في الأصل و (أ) و (ج).

(١٠) كذا في الأصل و (أ) وفي (ب) و (ج): "تملكه".

تذنيب^١

ولو أراد الخروج إلى سفر فلها أن تطالبه بنفقة مدة الذهاب والمقام والإياب (كفي)^(١) سفر الحج ولو قام بواجب الزوجات تماماً وأراد أن يتبرع على بعضهن خاصة بشيء فلا منع ولا يستحب.

الطرف الثالث: في موانع النفقة، وهي ستة:

- الأول: (الصغر)^(٢)، فإن كانت صغيرة فلا نفقة لها، كان الزوج صغيراً أو كبيراً^(٣)، ولو كانت كبيرة وهو صغير وجبت^(٤)، والمراد من الصغير والصغيرة من لا يتأتى جماعه ومن الكبير والكبيرة من يتأتى ويدخل فيه المراهق و(المراهقة)^(٥).
- الثاني: عدم التمكين فإن النفقة لا تجب بالعقد بل بالتمكين^(٦)، ولو لم يطالبها بالزفاف^(٧) ولم (تتمتع)^(٨) هي ولا عرضت نفسها ومضت مدة فلا نفقة^(٩).

(١) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "كسفر".

(٢) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج): "الصغيرة".

(٣) لأنه تعذر الاستمتاع بها، فأنشبت ما إذا نشزت وليست كالمریضة فإن المرض بطلاً وبزول، ولا يوت الأُس وجميع الاستمتاع، انظر: العزيز (٣٣/١٠)، تحفة المحتاج (٣٣٠/٨)، نهاية المحتاج (٢٠٨/٧).

(٤) لأنه لا منع من جهتها، ولتعذر جاء من جهته.

(٥) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "المراهقة".

(٦) لأن المهر يجب بالعقد، والعقد لا يوجب عوضين مختلفين، ولأن النفقة مجهولة الجملة، والعقد لا يوجب مالا مجهولاً وإذ لم تجب النفقة بالعقد فتجب بالتمكين يوماً فيوماً، انظر: العزيز (٢٧/١٠).

(٧) ليلة العرس، وهي إهداء الزوجة إلى زوجها، انظر: المصباح المنير، مادة: زف (ص ٩٦)، المعجم الوسيط (٤٢٠).

(٨) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج): "بتمتع".

(٩) لعدم التمكين، انظر: العزيز (٢٨/١٠).

ولو بعثتُ بأني مسلمةٌ نفسي إليك لزمتهُ النفقة من بلوغ الخبر، فإن كان غائباً رفعتُ (إلى الحاكم ليكتب) ^(١) إلى حاكم بلده ليعلمه، فإن سارَ بعد إعلامه أو بعثَ وكيلًا فتسلمها وجبتُ النفقة وإن لم يفعل ومضى زمنُ الوصول إليها فرضَ القاضي نفقتها (في) ^(٢) (ماله) ^(٣)، وإذا لم تعرض نفسها على الحاضر ولم تبعثْ إلى الغائب فلا نفقة وإن طالَّت المدة ولا (تؤثر) ^(٤) غيبته بعد التسليم ما قامت على الطاعة وإن طالَّت المدة .

ولو كانتُ مراهقةً أو مجنونةً (أو) ^(٥) الزوجُ مراهقاً أو مجنوناً فالاعتبار بعرضِ الولي والعرضُ عليه، ولو سلمت المراهقة نفسها أو تسلمها الزوج وحملها إلى داره فلها النفقة وبدون الحمل لا يجب، ولو اختلفا في التمكن صدق بيمينه ^(٦)، ولو اتفقا عليه وادعى النشوز أو أداء نفقة المدة الماضية وانكرت صدقت بيمينها ^(٧) كان الزوجُ حاضراً أو غائباً كانا في دارٍ أو دارين .

الثالث: النشوز ^(٨)، فلانفقةً للناشزة ^(٩)، وإن قدرَ على ردها إلى الطاعة قهراً ولو نشزت بعض النهار سقطت كلها ولو امتنعت من الوطء أو الاستمتاع أو الزفاف بغير عذر فناشزة ^(١٠) . ولو قالت: سلم المهر لأسلم نفسي وكان مؤجلاً أو جرى الدخول فناشزة ^(١١) وإن كان حالاً ولم يجرِ الدخول فلا ^(١٢)، ولو كانت مريضة أو جريحاً يضرها الوطء فمعذورة في الامتناع ولها

(١) سقطت من (أ) وهي مثبتة في الأصل و (ب) و (ج) .

(٢) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (أ) : "من" .

(٣) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج) : "مالها" .

(٤) كذا في الأصل و (ج) وفي (أ) و (ب) : "يؤثر" .

(٥) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج) : "و" .

(٦) لأن الأصل البراءة وعدم التمكن انظر : العزيز (٢٧/١٠) ، الروضة (٤٦٧/٦) .

(٧) لأن الأصل عدم النشوز وعدم أداء النفقة .

(٨) من تعريفه .

(٩) لأن النفقة وجبت لكون الزوجة معطلة المنافع بسبب الزوج محبوسة عنده، انظر : العزيز (٣٠/١٠) .

(١٠) لأنه ليس لها الامتناع، انظر : الروضة (٤٦٨/٦) .

(١١) لأنه ليس لها الامتناع والحالة هذه، انظر : العزيز (٣٠/١٠) ، الروضة (٤٦٨/٦) .

(١٢) أي فليست ناشزة وتستحق النفقة .

النفقة إن كانت عنده^(١) وكذا لو كان عبلاً^(٢) بحيث لا تحتمله فإن أنكر القرح^(٣) فلها إثباته بقول أربع نسوة^(٤).

ولو قالت: لا أمكن إلا في بيتي أو في موضع كذا أو (في)^(٥) بلد كذا فناشزة^(٦)، ولو هربت منه أو خرجت بلا إئنه من بيته أو سافرت فناشزة واستثنى من الخروج ما إذا أشرف البيت على الخراب، أولم يكن له فأخرجت (منه)^(٧) أو طولبت بأجرة^(٨).

ولو خرجت إلى بيت أبيها لزيارة أو عيادة لا على النشوز فلها النفقة^(٩) ولو سافرت بإئنه فإن كانت معه أو لحاجته فلها النفقة، وإن سافرت وحدها (أو)^(١٠) لحاجتها فلا نفقة لها^(١١) والإحرام بالحج كالسفر، ويجب للمريضة والرتقاء^(١٢) والحائض والنفساء

(١) لأنها أضرار دائمة، وقد سلمت التسليم الممكن، وتمكن من الاستمتاع بها من بعض الوجوه، انظر العزيز (٣١/١٠)، الروضة (٤٦٩/٦).

(٢) المبلى: الضخم من كل شيء. وفي صفة سعد بن معاذ: كان عبلاً من الرجال أي ضخماً، والأكثر غلبة، وجمعها عبال. وقد عبل بالضم، عبالاً، فهو أعبل، عبل الشيء عبالاً أي ضخم ضخامة فهو ضخم وزناً ومعنى، انظر: لسان العرب، مادة: عبل (٤٢٠/١١)، المصباح المنير (ص ١٤٨).

(٣) القرح: والقرح لغتان: عض السلاح ونحوه مما يجرح الجسد ومما يخرج بالبدن؛ وقيل: القرح الأثار، والقرح الأنس؛ وقال يعقوب: كان القرح الجراحات بأعيانها، وكان القرح أنمها؛ وفي حديث أخذ: بعدما أصابهم القرح؛ هو بالفتح وبالضم: الجرح قرح الرجل قرحاً فهو قرح أي خرجت به قروح وقرحته قرحاً من بابا: نفع أي جرحته، وهو المراد هنا، نظر لسان العرب، مادة: قرح (٥٥٧/٢)، المصباح المنير (ص ١٨٩).

(٤) لأنه شهادة يسقط بها حق الزوج، انظر: العزيز (٣٠/١٠)، الروضة (٤٦٩/٦).

(٥) سقطت من (ج) وهي مثبتة في الأصل و (أ) و (ب).

(٦) لأن التمكن التام لم يوجد، انظر: المهذب (١٥٩/٢)، العزيز (٣١/١٠).

(٧) سقطت من (ب) وهي مثبتة في الأصل و (أ) و (ج).

(٨) لأن هذه الأمور لا يد لها فيها، فلا تكون ناشزة.

(٩) لأنه لا يعد نشوزاً عرفاً وظاهراً. انظر: تحفة المحتاج (٣٣٠/٨).

(١٠) سقطت من (ب) وهي مثبتة في الأصل و (أ) و (ج).

(١١) لأنها غير ممكنة، انظر: العزيز (٣١/١٠).

(١٢) الرقيق: ضد النقي. ابن سيده: الرقيق إلحام الفلق وإصلاحه. رقيقه يزيقه ويؤرقه رقيقاً فارتقى أي التام. يقال: رقيقاً فتقهم حتى ارتقى، و الرقيق: السمزوق، ورتقت المرأة رقيقاً من بابا: تعب فهي رتقاء ورتقت

والمضناه^(١) التي لا تحتمل الجماع^(٢)، ولو نشزت فغاب الزوج فعادت إلى الطاعة لم يعد الاستحقاق إلى أن ترفع إلى الحاكم ليقضي بطاعتها^(٣)، ويخير الزج بذلك كما مر قريباً^(٤)، ولو أراد أن يسافر^(٥) معها بعد دفع الصداق فلا امتناع لها إلا أن يكون الطريق مخوفاً أو أراد أن يحملها إلى البحار فلها الامتناع.

الرابع: الحيولة^(٦)، فإن غصبت فلا نفقة وإن كانت معذورة لغوات الاستمتاع بالكلية بخلاف المريضة، ولو حبست ظلماً أو بحق فلا نفقة كما لو وطئت (بشبهة)^(٧) فاعتدت. ولو منعها (منه)^(٨) أياماً لتحسين جهازها أو لإصلاح أمر من أمورها فلا نفقة، ولو أجرت نفسها قبل النكاح إجارة عين فلا منع له، ولكن لا نفقة لها.

الخامس: العبادات أما الصوم فلا يجوز لها التطوع ولا النذر المطلق ولا الكفارة بلا إذن، وإن شرعت فله منعها وقطعة (فإن أبت)^(٩) فلا نفقة^(١٠).

الفق من باب قتل، سدده فارتق، انظر: لسان العرب، مادة: ارتق (١٠/١١٤)، المصباح المنير (ص ٨٣)، معجم لغة الفقهاء (ص ١٩٥-١٩٦).

(١) ضلي ضئى - من باب تعب - مرض مرضاً ملازماً حتى أشرف على الموت، الضئى: السقيم الذي قد طال مرضه وثبت فيه، انظر: لسان العرب، مادة: ضئى (١٤/٤٨٦)، المصباح المنير (ص ١٣٨).

(٢) لأن هذه الأعداء دائمة، وهي معذورة فيها، وقد سلمت التسليم الممكن، وتمكن من الاستمتاع بها من بعض الوجوه، انظر: العزيز (١٠/٣١)، الروضة (٦/٤٦٩).

(٣) لأنها خرجت عن قبضة الزوج، فلا بد من تسليم وتسلم مستأفنين، وهما لا يحصلان بمجرد عودهما إلى مسكنه، انظر: العزيز (١٠/٣٢)، نهاية المحتاج (٧/٢٠٧).

(٤) أي في المانع الثاني.

(٥) أي الزوج معها.

(٦) الخول: الحاجز بين الشئيين، من حال بين الشئيين إذا منع أحدهما من الآخر. انظر: لسان العرب، مادة: حول (١١/١٨٩)، المعجم الوسيط (٣١/٢٣١).

(٧) سقطت من (ب) وهي مثبتة في الأصل و (أ) و (ج).

(٨) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "عنه".

(٩) سقطت من (ب) وهي مثبتة في الأصل و (أ) و (ج).

(١٠) لأن هذه من الواجبات الموسعة فتكون الزوجة قد امتنعت من التمكن وإعراضها عنه بما ليس بواجب عليها وجوباً مضيئاً، انظر: العزيز (١٠/٣٦)، الروضة (٦/٤٧٣) والنهية (٧/٢١٠).

ولو نذرت أياماً معينة فإن نذرت قبل النكاح أو بعده بإذنه فلا منع له، ولا فله المنع^(١)،
وأما صوم رمضان وقضاؤه فلا (يسقط)^(٢) النفقة إلا أن يكون القضاء موسعاً كالنطوع^(٣)، وأما
الصلاة فلا منع من الفرائض، ولا من المبادرة إليها في أول الوقت^(٤)، ولا من السنن الراتبة
والنطوعات المطلقة (كصوم التطوع، وصوم عرفة وعاشوراء كالصلاة للراتبة)^(٥) وصوم
الإنثنين والخميس كالصلاة المطلقة، وله منعها من تطويل الراتبة ومن الخروج لصلاة العيدين
والكسوفين، ولا منع من الفعل في المنزل والصلاة المنذورة والقضاء كمثلهما (في)^(٦)
الصوم^(٧).

السادس: العدة^(٨) فالبائن بالخلع^(٩) والطلاق الثلاث لا نفقة لها إلا إذا كانت حاملاً
(فتجب)^(١٠) حراً كان الزوج أو الحمل أو عبداً والبائن بالفسخ هل تستحق النفقة؟

-
- (١) لأنها بالنذر منعت حقه السابق، انظر: العزيز (٣٦/١٠).
(٢) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "تسقط".
(٣) أي إذا كان القضاء موسعاً فله منعها فإن أبت سقطت نفقتها.
(٤) لأن زمنها لا يمتد بخلاف الحج، والحياة الفضيلة. انظر: الروضة (٤٧٣/٦) بتحفة المحتاج (٣٣١/٨) من
نهاية المحتاج (٢١٠/٧).
(٥) سقطت من (ج) وهي مثبته في الأصل و (أ) و (ب).
(٦) كذا في (أ) و (ب) وفي الأصل و (ج): "من".
(٧) أي الصلاة المنذورة المطلقة له منعها منها دون المعينة والقضاء إن كان موسعاً فله المنع ومضيفاً فلا.
(٨) من تعريفها.

(٩) الخلع عند الشافعية: هو فُرقة بين الزوجين بعوض بلفظ طلاق أو خلع، كقول الزوج للزوجة: طلقك أو
خالعك على كذا فقبل ذلك. انظر مغني المحتاج (٢٦٢/٣). والخلع جاء تحقيقه ضمن موضوعات الزمّل عبد الله
بني يونس.

- (١٠) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "فيجب". ودليل وجوبها في حق الحامل قوله تعالى: ﴿وإن كنَّ
أولاتٍ حملٍ فانتظروا عليهنّ حتى يَضَعْنَ حملهنّ﴾ [الطلاق: ٦]. ودليل عدم وجوبها في حق الحائل قوله صلى
الله عليه وسلم لما طمعت بنت قيس: "لا نفقة لك ولا سكنى". أخرجه مسلم (الطلاق: ٢٧١٠)، أبو داود (الطلاق
: ١٩٤٧)، وكانت ميتة حائلاً.

قال الإمام^(١) والغزالي^(٢): إن حصل الانفاسُ بما لا مدخلَ لها كردته (استحقت)^(٣)، وإن حصلَ بما لها مدخلٌ كفسخها بعقوبتها أو بعيبيها أو فسخه بعيبيها فلا (تستحق)^(٤) وهذا هو المذكورُ في شرح اللباب^(٥).

وقال في التهذيب: إن كان الفراقُ بعارضٍ كالرضاع والردة استحقت^(٦)، وإن كان بمقارنٍ للعقرب كالعيب والغرور^(٧) فقولان^(٨)، وهذا هو الذي نسبته الشيخ أبو علي إلى عامة الأصحاب^(٩) وهو الأصح في الروضة^(١٠).

والمعتدة عن النكاح الفاسد لا نفقة لها حاملاً كانت أو حائلاً، وكذا المعتدة عن الوفاة، وتستحق الرجعية النفقة والكسوة وسائر المؤن^(١١) إلا آلة للتنظيف^(١٢) حرة كانت أو أمة حاملاً أو حائلاً، ولا تسقط إلا بما يسقط به نفقة الزوجة ولو ظهرت بها أمارات الحمل بعد الطلاق لزمه الإنفاق عليها، فإن بان أن لاحمل استرد الزائد على نفقة مدة العدة وسالت عن أقرائنها، فإن ذكرت عادة مضبوطة عمل بقولها.

(١) انظر: العزيز (٤١/١٠).

(٢) انظر: الوسيط (٢١٩/٦).

(٣) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "استحق".

(٤) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج): "يستحق".

(٥) لم ألق عليه، ولم أعر على هذه المسألة في اللباب.

(٦) لأنه كالطلاق، فهو قاطع للنكاح، انظر: العزيز (٤١/١٠) والتهذيب لم أعر عليه.

(٧) غره بفره غراً و غروراً و غرة الأخيرة عن السحيان، فهو مغرور و غرير، فهو يخرج لانقياده ولييه، وهو ضد الخب، فهو الجهل بالأمور والغفلة عنها، انظر: لسان العرب، مادة: غرر (١١/٥).

(٨) المصباح المنير (ص ١٦٩).

(٩) لأن مثل ذلك يرفع العقد من أصله، ولذلك لا يجب المهر إذا لم يكن دخول، انظر: العزيز (٤١/١٠) والروضة (٤٧٦/٦).

(١٠) انظر: العزيز (٤١/١٠).

(١١) انظر: الروضة (٤٧٦/٦).

(١٢) إبقاء حبس الزوج وسلطته، انظر: العزيز (٣٨/١٠).

(١٣) فإن الزوج ممتع عنها، انظر: العزيز (٣٨/١٠).

ولو قالت: عادي مختلفة أخذ بأقل عاداتها ورجع فيما زاد^(١) ولو قالت نسبت عادي رجع فيما زاد على ثلاثة أشهر، ولو ادعت الرجعية تباعد الحيض وامتداد الطهر صدقت^(٢) واستمرت النفقة إلى أن تقرر بمضي العدة، وقد مر في الرجعية.

ونفقة مدة العدة مقدرة كنفقة صلب النكاح لا يجب تسليم نفقة البائن قبل ظهور الحمل باماراته، فإذا ظهر وجب تسليمها يوماً بيوم، ولو ادعت الظهور وأنكر فعلها البينة وهي أربع قوایل. ولو انفق على ظن الحمل فبان أن لا حمل استرد^(٣)، ولو لم ينفق بعض المدة أو إلى أن وضعت لم تسقط ولو أبرأته من النفقة المستقرة سقطت ولو اعتق لم ولده حاملاً فلا نفقة لها .

ولو ترك زوجة^(٤) حاملاً ومالاً فلا شيء لها في حال الحمل^(٥)، ولو ترك حاملاً وأباً فلا شيء على الأب^(٦)، ولو نشزت الحامل فلا نفقة لها ولو انفق على من نكحها فاسداً أو استمتع بها مدة وبان فساده فلا استرداداً حاملاً كانت أو حائلاً^(٧).

(١) فإنه المستيقن، وهي لا تدعى زيادة عليه، انظر: العزيز (٣٨/١٠).

(٢) لأنها مستأمنة كما مر في العدة والرجعة.

(٣) لأنه سلم عن جهة الواجب، وقد تبين خلافه، انظر: العزيز (٤٥/١٠)، الروضة (٤٧٦/٦)، تحفة المحتاج

(٣٣٣/٨).

(٤) أي لو مات وترك زوجة.

(٥) لأنها كالحاضنة للولد، ولا تجب نفقة الحاضنة بعد الموت، انظر: العزيز (٤٤/١٠)، الروضة (٤٧٧/٦).

(٦) لأنها كالحاضنة كما قلنا.

(٧) حيث يجعل في مقابل استمتاعه بها وإتلافه منافعها، انظر: العزيز (٤٦/١٠).

الطرف الرابع: في الإعسار^(١)، فإذا عجز الزوج عن نفقة الزوجة أو الكسوة أو المسكن خيرت بين أن تصبر وتنفق من مالها أو افترضت ونفقتها في ذمتها إلى أن يوسر ويبرن أن ترفع إلى القاضي وتفسخ^(٢).

ولو عجز عن الأدم أو المهر بعد الدخول فلا خيار^(٣)، وقبل الدخول لها الخيار^(٤) مسمى كان أو مفروضاً أو مهر المثل، وقيل العجز عن الأدم يثبت الخيار^(٥)، ولو امتنع مع القدرة أو غاب مع اليسار (أو) قدرت على ماله فلا خيار^(٦)، ويبحث القاضي إلى حاكم الغائب ليطالبه بالنفقة إن علم موضعه^(٨)، ويستقرض لها إلى أن يؤتى بها فإن لم يأتى بأداء القرض أو جهل موضعه أو المدة (تطول) في البحث ورأى الفسخ أصوب فسخ. ولو جهل حال الغائب من اليسار أو الإعسار وإن شك في يساره فلا خيار لأن السبب لم يتحقق ويفهم من هذا أنه لو غاب معسراً ومضت مدة فلا خيار لها لاحتمال اليسار والقياس في صور الغائب كغيبه المال إلى

(١) العسر والعسر: ضد السيسر، وهو الضيق والشدة والصعوبة، عسر الأمر عسراً وعسارة بالفتح فهو عسير أي صعب شديد، ومنه قيل للفرع عسر، انظر: لسان العرب، مادة: عسر (٥٦٣/٤)، المصباح المنير (ص ١٥٥).
(٢) لما روي عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال في الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته: "يفرق بينهما". أخرجه أبو حاتم. انظر: سنن البيهقي (٤٧٠/٧)، (سنن الدارقطني (٢٩٧/٣)، تلخيص الحبير (٨/٤).

(٣) لأنه تلف المعوض، وخيار المعوض ديناً في ذمته، ولأن تسليمها يشعر برضاها بذمته، وأما الأدم فسلان النفس تقوم بدونه، انظر: العزيز (٥٢/١٠ - ٥٣)، تحفة المحتاج (٣٤٠/٨)، مغني المحتاج (٤٤٤/٣)، نهاية المحتاج (٢١٥/٧).

(٤) لأنه عجز عن تسليم المعوض، والمعوض باق بحاله، انظر: العزيز (٥٣/١٠) تحفة المحتاج (٣٤٠/٨) نهاية المحتاج (٢١٥/٧).

(٥) ووجهه، لعسر الصبر على الخبز البحث دائماً، وبه قال الداركي ورجحه الروياني، انظر: العزيز (٥٢/١٠).

(٦) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "و".

(٧) لأنها تتمكن من تحصيل حقها عن طريق السلطان، بأن يلزم بالحبس وغيره، وعند وجود ماله الظاهر ينفق عليها السلطان منه، انظر: العزيز (٥٠/١٠).

(٨) هذا إذا لم يكن له مال ظاهر.

(٩) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج): "تطويل".

مسافة القصر^(١)، لأنَّ العلة إما العجزُ وإما التعذرُ والتعذرُ^(٢) على ما في (الصور)^(٣) الآتية في
النساج (والبناء وغيرهما)^(٤).

ولو ثبتَ إعمار الغائب عندَ حاكمٍ بلدها جازَ لها الفسخُ ولا حاجةٌ إلى البعدِ إليه ولو
غابَ ماله إلى مسافةٍ القصرِ فلها الفسخُ ودونها فلا يؤمر بالإحضارِ عاجلاً وهو ثلاثة أيامٍ فما
دونها، ولو كانَ له دينٌ مؤجلٌ فلها الفسخُ إلا أن يكونَ الأجلُ قريباً^(٥)، وهو مدةُ إحضارِ
(المال)^(٦) الغائبِ إلى ما دونَ مسافةٍ القصرِ.

ولو كانَ له دينٌ حالٌ، فإن كانَ على معسرٍ فلها الخيارُ وعلى موسرٍ حاضرٍ فلا، وعلى
غائبٍ فوجهان^(٧)، وإن كانَ على زوجته، فإن كانتَ موسرةً فلا خيارَ وإن كانتَ معسرةً فلها
الخيارُ، ولو كانَ له عقارٌ لا يرغبُ في شرائه فلها الخيارُ، ولو كانَ (له مالٌ و)^(٨) عليه ديونٌ
مستغرقةٌ فلا خيارَ لها حتى يصرفَ ماله إلى الغرماءِ^(٩).

(١) تقدم بيانها (ص ١١٦) وهي ستة عشر فرسخاً، وتساوي (٤٨) ميلاً بالهاشمي.

(٢) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "التعسر".

(٣) كذا في (ب) وفي الأصل و (ج): "الصورة" وفي (أ): "صور".

(٤) سقطت من (أ) وهي مثبتة في الأصل و (ب) و (ج)، وهي في (ج) "والبناء وغيرها"، والمراد أن علة
الفسخ في هذه الصور كالنساج والبناء التعذر فإذا كان التعذر علة في هذه الصور فكذلك هو علة في الزوج
الغائب.

(٥) لأنه يتضرر بالأجل البعيد.

(٦) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "مال".

(٧) كما لو كان الزوج غائباً وهو موسر، فلا خيار لها على الأظهر. النظر: للحاوي (٥٥/١٥).

(٨) سقطت من الأصل و (أ) و (ج) وهي مثبتة في (ب).

(٩) لأنه موسر قبل صرفه إلى الغرماء.

ولو تبرع رجلٌ بنفقته لم يلزمها القبولُ ولها الفسخ^(١)، ولو لم ينفق الموسرُ إلا نفقةَ المعسرين، فلا خيارَ والباقي يكون ديناً في ذمته والقدرةُ على الكسبِ كالقدرةِ على (المال)^(٢) فلو اكتسب كل يوم نفقته، فلا خيار^(٣).

ولو كان يكتسب يوماً ما يكفي لثلاثة أيام ثم بعدها لا يكتسب يومين أو ثلاثة (ثم)^(٤) يكتسب في يوم ما يكفي الأيام الماضية فلا خيار، لأنه تأخير لا عجز وكذا النساج الذي ينسج في الأسبوع ثوباً تفي أجرته بنفقة الأسبوع.

قال "الرافعي": (والوجه)^(٥) التسوية بينه وبين إحضار (المال)^(٦) الغائب عاجلاً^(٧)، ولو عجز العاملُ عن العملِ لمرضٍ فلا فسخ إن رجع زواله في ثلاثة أيام، وإن كان (بطول)^(٨) فلها الفسخ^(٩)، ولو كان يكتسب في بعض الأسبوع نفقةً جميعه فتعذرُ العملُ في أسبوعٍ لعارضٍ، فلها الخيارُ وإذا لم يستعمل البناء وتعذرت النفقة لذلك، فإن كان نادراً فلا خيار وإن كان غالباً فلها الخيارُ والقادر على الكسبِ الممتنع^(١٠) كالموسرِ الممتنع منها^(١١) والكسبُ الحرامُ كالمعذور.

(١) لما فيه من المنة. انظر: أسنى المطالب (٤٣٨/٣)، تحفة المحتاج (٣٣٨/٨)، مغني المحتاج (٤٤٣/٣)، نهاية المحتاج (٢١٣/٧).

(٢) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "مال".

(٣) لأن حقها في النفقة ثبت يوماً بيوم وهو قادر على ذلك بكسبه.

(٤) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "و".

(٥) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج): "فالوجه".

(٦) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "مال".

(٧) انظر قول الرافعي في العزيز (٥١/١٠): أي إلى مسافة القصر كما تقدم (ص: ٢٩).

(٨) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "تطول".

(٩) لتضررها بذلك.

(١٠) سقطت من (ج) وهي مثبتة في الأصل و (أ) و (ب)، والمقصود: أي من الكسب.

(١١) أي من النفقة.

قال "الماوردي" في الحاوي^(١): ولو كان كسبه من الصور المحرمة فلها الفسخ، ولا يثبت إلا بالعجز عن نفقة المعسرين، ولو عجز عن نفقة المتوسطين أو الموسرين دون المعسرين، فلا خيار، ولا امتناع من التمكن، وإن كان ينفق قبله نفقة الموسرين، ولو لم ينفق مدة وعجز عن أدائها فلا فسخ بها كسائر ديونها ويثبت الأدم والكسوة ونفقة الخادمة في الذمة^(٢) ولا يثبت السكنى^(٣). وإذا ثبت الفسخ فلا بد من الرفع إلى القاضي ليفسخ أو ليأذن لها فيه^(٤)، ولا تستقل هي به، ولو فسخت ولم ترفع لم ينفذ ظاهراً، وهل ينفذ باطناً حتى إذا ثبت إفساره متقدماً على الفسخ باعتراف (الزوج)^(٥) أو بينة يكتفي به؟ وجهان: رجع في الملخص: المنع، وهذا إذا قدرت على الرفع إلى القاضي، فإن لم يكن في الناحية قاضٍ ولا (محكم)^(٦) استقلت به^(٧) ويمهل العاجز ثلاثة أيام^(٨) وإن لم يستعمل (لتحقق)^(٩) عجزه^(١٠)، ولها الفسخ صبيحة الرابع إن لم تسلم نفقته^(١١)، وإن سلمها فلا فسخ بما مضى، ولو مضى يومان ولا نفقة ووجد للثالث وعجز في

(١) قال الماوردي: وذلك بأن يعجز عن حلال الكسب ويقدر على محذور كأموال السرقة والتطيف وأثمان الخمر فالواجد لها كالعدم لحظر تصرفه فيها فيكون لزوجته الخيار بالإعسار. انظر: الحاوي (٥٥/١٥).

(٢) بناء على أنها تملك كما قدمنا.

(٣) على اعتبار أنها إمتاع.

(٤) كما في العينة فإنه محل نظر واجتهاد، انظر: العزيز (٥٥/١٠)، تحفة المحتاج (٣٤١/٨)، نهاية المحتاج (٢١٥/٧).

(٥) سقطت من (ب) وهي مثبته في الأصل و (أ) و (ج).

(٦) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "محاكم".

(٧) والوجهان حكاهما المتولي وغيره، وهما: الوجه الأول: للمرأة أن تتولى الفسخ بنفسها، خيار الرد بالعيب، الوجه الثاني: لا بد من الرفع إلى القاضي، كما في العينة؛ لأنه محل نظر واجتهاد. انظر: العزيز (٥٥/١٠)، الروضة (٤٨٣/٦-٤٨٤).

(٨) ليتحقق عجزه، فإن الإنسان قد يتعسر عليه وجه الإنفاق؛ لعوارض ثم تزول، وهذه مدة قريبة لا يصعب ترجيحها باستقراض ونحوه، انظر: العزيز (٥٧/١٠).

(٩) كذا في (أ) وفي الأصل و (ب) و (ج): "ليتحقق".

(١٠) أي إن لم يستعمل فلها الخيار لتحقق عجزه، هذا على ظاهر المذهب ولكن الأظهر ما تقدم (ص ٢٩٢) وهو إمهاله ثلاثة أيام، انظر: الروضة (٤٨٤/٦).

(١١) هذا تعقيب على القول بالإمهال.

وإن سلمها فلا فسخ بما مضى، ولو مضى يومان ولا نفقةً ووجد للثالث وعجز في الرابع فسخت في الخامس^(١).

ولها الخروج في مدة الإمهال لتحصيل النفقة، وعليها العود ليلاً ولها المنع من الاستمتاع بها وإذا مضت المدة ورضيت بالمقام تحته، ثم بدا لها أن تفسخ مكنت^(٢)، ولكن بعد ما يسهل (ثانياً ثلاثاً)^(٣)، (ولو)^(٤) نكحته عالمةً بإعساره فلها الفسخ، ولو اختارت المقام تحته لم يلزمها التمكين، ولها الخروج من المنزل للنفقة فإن مكنت فلها في ذمته نفقة المسكين وإن خرجت بالنهار للنفقة.

ولو أعسر بالمهر ومكنتها الحاكم من الفسخ فرضيت بالمقام تحته فبدا لها الفسخ لم تتمكن^(٥) ولو نكحته عالمةً بإعساره (بالصدق)^(٦) فلا فسخ^(٧).

ولابد من الرفع^(٨) للفسخ بالإعسار بالمهر، والخيار (فيه)^(٩) بعد الرفع على الفور فإن أخرت فلا فسخ ولو علمت إعساره وأمسكت عن المحاكمة فإن (كان)^(١٠) ذلك بعد طلبها المهر كان رضا بالإعسار وإن كان قبله فلا^(١١).

(١) بالبناء على ما سبق من أيام، فلا استئناف هنا؛ لأنها تتضرر بطول المدة، فعلى هذا تصير يوماً آخر، لينضم إلى اليومين وتفسخ في اليوم الذي يليه، انظر: العزيز (٥٩/١٠)، الروضة (٤٨٥/٦).

(٢) لأن الضرر متجدد، انظر: الروضة (٤٨٥/٦) تحفة المحتاج (٣٤٢/٨).

(٣) كذا في الأصل و (ج) وفي (أ): "ثانياً وثالثاً" وفي (ب): "ثانياً وثلاثاً". والصواب ما أثبتناه؛ لأن المقصود إمهاله ثلاثة أيام مرة أخرى غير الإمهال السابق.

(٤) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج): "وإن".

(٥) لأن الضرر فيه لا يتجدد، والحاصل مرضي به، هذا ما أطلقه الجمهور، انظر: العزيز (٦٠/١٠)، الروضة (٤٨٦/٦) تحفة المحتاج (٣٤٢/٨).

(٦) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج): "بالمهر".

(٧) كما لو رضيت به في النكاح ثم بدا لها بخلاف النفقة، انظر: الروضة (٤٨٦/٦).

(٨) أي إلى الحاكم.

(٩) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "به".

(١٠) سقطت من (أ) وهي مثبته في الأصل و (ب) و (ج).

(١١) أي فلا يسقط خيرها؛ لأنها قد تؤخر المطالبة لتوقع اليسار، انظر: الروضة (٤٨٦/٦).

وحقُ الفسخ للزوجة خاصة^(١)، فلا فسخ لأوليائها ولا (لولي)^(٢) الصغيرة والمجنونة، وإن كانت فيه مصلحة لهما وينفق عليهما من مالهما فإن لم يكن فعلى من عليه نفقتهما خليتين، ولو وكلت العاقلة البالغة وليها بالفسخ جاز.

ولو أَسَرَ زَوْجُ الْأُمَةِ بالنفقة وأرادت^(٣) الفسخ فلا منع لسيدها^(٤)، ولو رضيت فلا فسخ له^(٥)، لكن لا يلزمه النفقة بل يقولُ افسخي أو اصبري على الجوع، ولو أَسَرَ بالمهر قبل الدخول فللسيد الفسخ؛ لأنه له لا للأمة^(٦) ونفقة الأمة المزوجة للسيد وهي مأدونة في الأخذ بحكم النكاح. وفي التنازل بحكم العرف.

ولو اختلفت مع (زوجها)^(٧) في قبض نفقة اليوم أو المستقبل صدقت بيمينها ولا اثر لتصديق سيدها الزوج.

ولو اختلفا في نفقة المدة الماضية وصدقة السيد (يثبت)^(٨)؛ لأن الخصومة في الماضية له لا لها^(٩)، ولو صدقته دون السيد صدقت بيمينها^(١٠)، ولو عجز العبد عن النفقة بزمانة^(١١) أو غيرها ولم يكن مأدونة في التجارة فلزوجته الفسخ، ولو عجز عن نفقة أم ولده لم يجبر على الاعتاق بل (تكتسب)^(١٢) فإن عجزت ففي بيت المال.

(١) لأن الأمر فيها يتعلق بالطبع والشهرة، فلا يفرض إلى غير صاحب الحق، انظر: العزيز (٦١/١٠)، تحفة المحتاج (٣٤٣/٨)، مغني المحتاج (٤٤٦/٣).

(٢) كذا في الأصل و (ج) وفي (أ): "لولي" وفي (ب): "لوي".

(٣) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "وأراد".

(٤) لأنها صاحبة حق في قبول النفقة، انظر: العزيز (٦٢/١٠)، الروضة (٤٨٧/٦).

(٥) لأنها تستحق النفقة فهي في الأصل لها، وهي لا تملك فينلقاها بعدها السيد، انظر: العزيز (٦٢/١٠).

(٦) لأنه محض حقه، لا تعلق للأمة به، ولا ضرر عليه في فواته، انظر: العزيز (٦٢/١٠)، الروضة (٤٨٧/٦).

(٧) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج): "الزوج".

(٨) كذا في (أ) وفي الأصل "ثبت"، وفي (ب) و (ج) "ثبت والمراد: أي يثبت المدعى بتصديقه.

(٩) كما هو الحال في المهر.

(١٠) لأن القبض إليها بحكم النكاح، أو صريح الإذن، انظر: العزيز (٦٢/١٠)، الروضة (٤٨٦/٦).

(١١) أمر تعريفه.

(١٢) كذا في الأصل و (ب) وفي (أ): "تكتسب" وفي (ج): "يكتسب".

الطرف الخامس:

في نفقة الأقارب^(١)، ولوجوبها شروط:

الأول: أن تكون^(٢) القرابة عضوية^(٣) فلا تجب^(٤) نفقة الأخوة والأخوات والأعمام والعمات والأخوال والخالات وأولادهم ويجب نفقة الوالد والوالدة والأولاد والأحفاد سواءً فيه الأب والأم والأجداد والجدات وإن علوا والبنون والبنات والأحفاد وإن نزلوا والوارث وغيره والكافر والمسلم.

الثاني: أن يكون المنفق عليه^(٥) معسراً فمن له مال أو كسب يكفيهِ لا يجب نفقته على القريب مجنوناً^(٦) كان^(٧) أو عاقلاً^(٨) صغيراً أو زمنياً، ومن ليس له مال ولا كسب (لزم

(١) ودليل وجوبها، قوله تعالى: "فإن أرضعن لكم فأتوهن أجورهن" (الطلاق: ٦) فأوجب أجرة إرضاع الولد كفاية لمؤنته، وقصة هند عندما قال لها - صلى الله عليه وسلم -: "خذي ما يكفيكِ وولدك بالمعروف". أخرجه البخاري (٤٩٤٥) النسائي (آداب الفضاة: ٥٣٢٥) ابن ماجه (التجارات: ٢٢٨٤) أحمد باقي (مسند الأنصار: ٢٢٩٨٨) الدارمي (النكاح: ٢١٥٩).

آراء المذاهب في نفقة الأقارب:

- مذهب الحنفية: أن النفقة تجب لكل ذي رحم محرم كالعم والأخ وابن الأخ والعمة والخال والخالة.

- مذهب المالكية والشافعية: أن النفقة لا تجب إلا على الوالدين والمولودين من الأقارب، فلا تجب للأخوة والأعمام وغيرهم؛ لأن الشرع ورد بإيجاب نفقة الوالدين والمولودين ولم يلج بهم سواهم.

- مذهب الحنابلة: أن النفقة تجب لكل قريب وارث، بفرض أو تعصيب كالأخ الشقيق أو لأب أو أم، ولا تجب لذوي الأرحام كبنات العم والخال ونحوهم ممن لا يرث بفرض أو تعصيب، لأن قرابتهم ضعيفة، وإنما يأخذون من مال المتوفى عند عدم الوارث فهم كسائر المسلمين. انظر فتح القدير (٣/٣٥٠)، الدر المختار (٢/٩٣٧) وما بعدها، القوانين الفقهية (ص ٢٢١-٢٢٣)، المغني (٧/٥٨٥) وما بعدها.

(٢) كذا في الأصل و (أ) وفي (ب) و (ج): "يكون".

(٣) قصة هند السابقة، فيها إثبات نفقة الولد على الوالد، وأما إثبات نفقة الولد على الولد فبالقياس عليه، بجمع للعضوية بل وأولى، لأن حرمة الولد أعظم، والولد بالتمتع والخدمة أحق وأبقى، انظر: العزيز (١٠/٦٥).

(٤) كذا في (أ) وفي الأصل و (ب) و (ج): "فلا يجب".

(٥) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "أن ينفق".

(٦) سقطت من (ب) وهي مثبتة في الأصل و (أ) و (ج).

(٧) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "عاقلاً".

القريب^(١) نفقة، ومن ليس له مال وله كسب ولكنه لا يكتسب فلا نفقة له أصلاً كان أو فرعاً ابناً أو بنتاً^(٢).

وقيل: يجب للأصل^(٣)، وقيل: للكل^(٤)، وإذا بلغ الصبي حداً يمكن أن يتعلم حرفة أو يحمل على الكسب فللولي أن يحمل عليه وينفق عليه من كسبه ليسقط عنه^(٥) النفقة، ولو هرب عن الحرفة أو ترك الاكتساب في بعض الأيام فعلى القريب نفقة، وكذا لو كان لا يلبق به الحرفة. الثالث: أن يكون المنفق موسراً، هو^(٦) (من) يفضل عن قوته وقوت زوجته^(٧) في يومه وليلتها ما يصرف إلى القريب وإلا فلا شيء عليه^(٨) ويبيع فيها ما يباع في الدين من العقار وغيره^(٩)، ولو لم يكن له مال ولكنه مكتسب يمكنه كسب ما يفضل عنه^(١٠) كلف به حتماً كما يكلف بنفقة الزوجة ونفقة القريب كنفقة الزوجة، حتى يجب له الطعام والإدام والكسوة والمسكن والخادم وغيرها لكنها لا تتقدر بل^(١١) (هي) قدر الكفاية^(١٢)، ويسقط بمضي الزمان ولا يستقر في الذمة^(١٣)، وإن تعدى بالاستمتاع من الإنفاق، ولا يجب التملك^(١٤).

(١) كذا في الأصل و (ب) وفي (أ): "لزم على القريب" وفي (ج) "لزم للقريب".

(٢) لأنه قادر على الاكتساب فهو غني، انظر: العزيز (٦٨/١٠) نهاية المحتاج (٢٢٠/٧).

(٣) وهو المعتد لعظم حرمة والولد بالتعهد والخدمة اليق كما تقدم ولقوله تعالى: "وَصَانِحِيْهَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا" (لقمان: ١٥) وليس من الصحبة بالمعروف تكليفهما الكسب على كبر السن، انظر: العزيز (٦٨/١٠) تحفة المحتاج (٣٤٧/٨) نهاية المحتاج (٢٢٠/٧).

(٤) وبه قال أحمد، لأنه يقبح أن يكلف قريبه الكسب مع اتساع ماله، انظر: العزيز (٦٨/١٠).

(٥) كذا في الأصل و(ج) وفي (أ) و(ب): "منه".

(٦) كذا في الأصل و (ج) وفي (أ) و (ب): "من".

(٧) لرى أن الأصوب هو "وقوت عياله" وهذا هو المذكور في العزيز (٦٦/١٠).

(٨) لأنه ليس من أهل المواساة، انظر: العزيز (٦٦-٦٧/١٠)، الروضة (٤٨٩/٦).

(٩) لأن النفقة حق مالي لا يدل له، فأشبهه الدين، انظر: العزيز (٦٧/١٠).

(١٠) كذا في الأصل و (ج) وفي (أ) و (ب): "منه".

(١١) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج): "على".

(١٢) لأنها تجب على سبيل المواساة لتزجية الوقت ودفع حاجته الناجزة فيعتبر أصل الحاجة وقدرها، انظر:

العزيز (٦٩/١٠)، الروضة (٤٩١/٦).

(١٣) لأنها ليست عوضاً وإنما هي مواساة ومعونة، ولذلك قال الأئمة: لا يجب فيها التملك وإنما الواجب

الإمتاع، انظر: العزيز (٧٠/١٠)، الروضة (٤٩٢/٦) تحفة المحتاج (٣٤٨/٨).

(١٤) كما قدمنا.

ولو استغنى في بعض الأيام (عنها)^(١) بضيافة ونحوها سقطت ، نعم لو فرضها القلضي أو أذن له في الافتراض لغيبه أو امتناع لم تسقط ، واستقرت ويعتبر حال القريب في المن والزهادة والرغبة فالرضيع يكفي بمؤنة الإرضاع في الحولين والقطيم^(٢) والشيخ ما يليق بهما ولا يشترط إنهاؤه إلى حد الضرورة^(٣) ، ولا يكفي ما يسد الرمق^(٤) ، بل ما يستقل به ، ويمكن من التردد والتفرق^(٥) .

ولو كان لأبيه أم ولد لزم الولد إنفاقها^(٦) ، ولو كانت له زوجتان لم يلزمه إلا (واحدة)^(٧) و(يوزع)^(٨) الأب عليهما ، ولكل واحدة منهما الفسخ ، فإن فسخت واحدة فالنفقة للأخرى ، ولو كان له أولاد لم يلزمه الإنفاق عليهم^(٩) ، ولو كان الابن في نفقة أبيه وله زوجة لم يلزم الأب نفقتها^(١٠) ، ولو كان له أولاد يجب على الجد نفقتهم وكما يجب على الابن نفقة زوجته الأب يلزمه كسوتها .

قال "البغوي"^(١١) : ولا يلزم الأدم ونفقة الخادمة ، لأن فقدمها لا يثبت الخيار .

(١) كذا في الأصل و (ج) وفي (أ) و (ب) : "منها".

(٢) فطم العود فطماً : فطمه . و فطم الصبي فطمه فطماً ، فهو فطيم : فصله من الرضاع . و غلام فطيم ومفطوم و فطمته أنه فطمه : فصلته عن رضاعها . والجمع فطمم يضمئتين ، انظر : لسان العرب ، مادة : فطم (٤٥٤/١٢) المصباح المنير (ص ١٨٢) .

(٣) أي إلى حد يجوز له أكل الضرورة .

(٤) أي ما يمسك قوته ويحفظها ، فالرمق : بقية الحياة ، وفي الصحاح : بقية الروح وقيل : هو آخر النفس انظر : لسان العرب ، مادة : رمق (١٢٥/١) ، المصباح المنير (ص ٩١) .

(٥) أي التردد على الناس والتفرق عنهم ، بمعنى أن يتمكن من مزاوله الحياة المعتادة لدى الناس .

(٦) لأنه يلزمه إعفاف أبيه .

(٧) كذا في (أ) و (ج) وفي الأصل و (ب) "الواحدة" ، ولا يلزم إلا بنفقة واحدة ، لأنه لا يتعين عليه إعفافه ابتداءً إلا بواحدة ، انظر : العزيز (٧١/١٠) .

(٨) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ) : "يوضع".

(٩) لأن نفقة الأولاد لا تجب على الأب وهو معسر بخلاف نفقة الزوجة ، انظر : العزيز (٧١/١٠) .

(١٠) لأنه غير ملزم بإعفاف ابنه ، انظر : الروضة (٤٩٣/٦) .

(١١) انظر قوله في العزيز (٧١/١٠) .

قال "الرافعي": والقياسُ وجوبهما^(١) وهو المفهومُ من شرح اللباب^(٢)، ولو لم ينفق الأبُ على (زوجة)^(٣) الولد الصغير أو كان غائباً أذن لها القاضي في الأخذ من ماله أو بالاستقراضِ عليه، وبالإتفاق بشرطِ أهليتها لذلك، ولها الاستقلالُ بالأخذ^(٤) والاستقراضُ أيضاً^(٥).

وعلى الأبِ أداءُ ما اقترضتْ إن شهدتْ وإلا فعليها ولو أنفقت على الطفلِ الموسرِ من ماله بغيرِ إذنِ القاضي والأبِ جاز^(٦)، ولو أنفقتْ عليه من ماله بقصدِ الرجوعِ أو لم (تقصّد)^(٧) الرجوعِ أو لم تشهدْ فلا رجوعٌ.

ولو امتنعَ القريبُ من نفقةِ القريبِ فللمستحقِّ أخذُ الواجبِ من ماله إن وجدَ جنسه أو غيرَ جنسه إن لم يجده على ما (سندكر)^(٨) في الدعاوى _ إن شاء الله تعالى _ وإن كان غائباً ولا مالَ له هناك راجعَ القاضي (ليقترضَ)^(٩) أو يأذنَ له في الاقتراضِ .

فإن لم يكن قاضٍ ثم اقترضَ نظر: هل أشهدَ أم لا؟ فعلى (ما ذكرنا)^(١٠) في اقتراضِ الأم، ولو كان الأبُ غائباً والجذُّ حاضراً (و)^(١١) تبرّعَ بالإتفاقِ فذلك وإلا فيقترضُ القاضي أو

(١) أي الإدام ونفقة الخادم، والقياس هو أن الابن يتحمل ما وجب على الأب، وهذان واجبان على الأب مع إعساره، انظر: العزيز (٧١/١٠).

(٢) لم أتف على شرح اللباب، ولم أعر على هذه المسألة في اللباب.

(٣) سقطت من (ب) وهي مثبتة في الأصل و (أ) و (ج).

(٤) للنص هذه المقدمة (ص ٢٩٦).

(٥) الأولى المنع؛ لخروجه عن صورة الحديث، ومخالفته القياس، انظر: العزيز (٧١/١٠) الروضة (٤٩٤-٤٩٣/٦).

(٦) لأنها لا تتعدى مصلحة الطفل، ولا تنصرف في غير ماله. انظر: العزيز (٧٢/١٠)، الروضة (٤٩٤/٦).

(٧) كذا في الأصل و (ب) وفي (أ) و (ج): "يقصد".

(٨) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج): "سيذكر".

(٩) كذا في الأصل و (ج) وفي (أ) و (ب): "ليعرض".

(١٠) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "ما ذكرناه".

(١١) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ) "أو".

بإذنُ للجدِّ في الإنفاقِ ليرجعَ على الأبِ ولو استقلَّ الجدُّ بهِ وأمكنه الرجوعُ إلى القاسضي، فلا رجوعَ له ^(١) وإن لم يمكنَ نظراً في الإشهادِ وعدمه ^(٢).

وإذا وجبت نفقةُ الأبِ أو الجدِّ على الصغيرِ أو المجنونِ أخذها من ماله بالولايةِ والأمُّ لا تأخذُ إلا بإذنِ القاسضي ولهما إجازته لما يطيقه وأخذُ نفقتهما من أجرتهِ، ولو غابَ عن زوجتهِ سنينَ وأنفقَ عليها أبوها من ماله عمُّ الزوجِ بلا إذنهِ ورجعَ الزوجُ فلا مطالبةَ لها بالنفقةِ ولا لأبيها بما دفعَ ^(٣)، وصدقَ في قوله: دفعْتُ عن الزوجِ، وحلفَ إنَّ أنهم كما لو دفعَ مالا إلى زيدٍ ثمَّ قال: دفعْتُه أداءً من دينٍ (عمرو) ^(٤)، ولو أنفقَ الأبُ تبرعاً عليها بإذنِ الزوجِ أو دونهِ لم يرجعَ على الزوجِ، ولها المطالبةُ بالنفقةِ كما لو أنفقتَ على نفسها من مالها ولو غابَ وتركَ ولداً صغيراً معها وعقاراً ولا نفقةَ فلها مطالبةُ القاسضي ببيعهِ لنفقتهما ^(٥).

(١) أي على الأب.

(٢) فإن شهد رجوع وإلا فلا.

(٣) لأنه أنفق بغير إذنهِ، انظر : حاشية الكمثرى على الأنوار (٣٥٥/٢).

(٤) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب) " عمر " .

(٥) أي نفقتها ونفقة ولدها.

[فصل في الإرضاع]

تفنيب

يجب على الأم أن ترضع ولدها اللبن^(١) وكذا الإرضاع بعده^(٢) (إن^(٣)) لم (توجد)^(٣) مرضعة أو إلا أجنبية وإن وجدت غيرها ولم ترغب الأم لم تجبر كانت في نكاحه أو بائنة ممن ترضع في العادة أم لا^(٤)، وإن رغبت فإن كانت في نكاحه فله منعها من الإرضاع، والاستمتاع، وقيل: لا^(٥)، فإن قلنا به أو توافقا عليه وأرضعت متبرعة فذاك، ولا يزداد في نفقتها^(٦) وإن طلبت أجره فله ذلك^(٧).

ولها الأجر مع النفقة إن لم يمنع الإرضاع الاستمتاع ولم ينقصه، وإن منع أو نقص فلا نفقة^(٨) وإن لم (تكن)^(٩) في نكاحه وتبرعت به فلا منع، وإن لم تنكر فإن طلبت أكثر من أجره

(١) اللبن، على قيل، بكسر الفاء وفتح العين: أول اللبن في التناج. وأكثر ما يكون ثلاث حلبات وأقله حلبه. وقال الليث: اللبن، مهموز مقصور: أول حلب عند وضع السملبي وهو أول اللبن عند الولادة، وقال أبو زيد: وأكثر ما يكون ثلاث حلبات وأقله حلبه، انظر: لسان العرب، مادة: لبأ (١٥٠/١)، المصباح المنير، (ص ٢٠٩).
 ووجه وجوبه على الأم: أن الولد لا يعيش إلا به. انظر: العزيز (٧٣/١٠)، تحفة المحتاج (٣٥٠/٨) نهاية المحتاج (٢٢٢/٧).

(٢) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "إذا".

(٣) كذا في الأصل و (أ) وفي (ب) و (ج): "يوجد".

(٤) لقوله تعالى: "وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى" [الطلاق: ٦] وإذا امتنعت فقد حصل التعاسر.

(٥) ووجهه أنها أشفق على الولد من الأجنبية ولبنها له أصلح وأوفق، انظر: العزيز (٧٣/١٠) نهاية المحتاج (٢٢٢/٧).

(٦) لأن قدر النفقة لا يختلف بحالة المرأة وحاجتها، ولذلك تستوي الزهيدة والرغيسة، انظر: العزيز (٧٤/١٠)، الروضة (٤٩٥/٦).

(٧) لقوله تعالى: "فإن أرضعن لكم فأتوهن أجورهن" [الطلاق: ٦].

(٨) لفوات كمال التمكن. انظر: حاشية الكمثرى على الأنوار (٣٥٦/٢).

(٩) كذا في الأصل و (أ) وفي (ب) و (ج): "يكن".

مثلها فله منعها واسترضاعُ أجنبية بأجرة المثل وإنْ طلبتْ أجرةً مثلها فهي أولى من الأجنبية، بأجرة المثل، وإنْ وجدتْ أجنبيةً (تتبرع)^(١) أو ترضى بدونها وهي تطلبُ أجرة المثل فله المنع. ولو قال: أجد متبرعةً أو راضيةً بدونها وأنكرتْ صدقَ بيمينه^(٢)، وللسيد إيجابُ أمته ومستولته على إرضاع ولده منها^(٣)، وليس له تسليم ولدها إلى غيرها وهي ترضع للتفريق ولا أن يكلفها إرضاع غير ولدها معه بأجرة (و)^(٤) دونها إلا أنْ يفضلَ عن ربي ولدها أو ماتت أو استغنى عن اللبن وله إجبارها على فطامه قبلَ الحولين إذا اكتفى بغير اللبن، وعلى الإرضاع بعد الحولين وإنْ اكتفى بغيره إلا إذا تضررت به.

وليس لها الاستقلال بالإرضاع، ولا بالفطام وللحرّة حق التريبة فليس لواحد من الأبوين الاستقلال بالفطام^(٥) قبلَ الحولين، ويجوزُ بالاتفاق إذا لم يتضرر الولدُ به وبعدَ الحولين جاز لكل منهما إذا اجتزأ^(٦) بالطعام ويجوزُ أنْ يزدادَ على الحولين إنْ اتفقا إذا اجتمع للمحتاج فرعان أو أكثرُ وكلُّ واحدٍ منهم بحيثُ يلزِمهُ النفقة لو انفرد فإن استويا في القرب والوراثة أو عدمها وفي الذكورة والأنوثة فالنفقةُ عليهما بالسوية تساوي في اليسار لم تغاوتا يسر بالمسأل أو الكسب أو أحدهما بالمال والآخر بالكسب، ولو غابَ وأحدهما أخذ قسطه من ماله الحاضر، فإن لم يكن افتراض.

وإن اختلفا في شيءٍ من ذلك فالنظرُ إلى الأقرب درجة^(٧) فإن كان أحدهما أقرب فالنفقةُ عليه وارئاً كان أو لم يكن ذكراً أو أنثى، وإن استويا في القرب فالنظرُ إلى الوراثة^(٨)، فإن استويا

(١) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ) "تدع".

(٢) لأنها تدعي عليه أجرة الأصل عدمها ؛ ولأنه تشق عليه البينة، انظر : الروضة (٤٩٦/٦).

(٣) لأنه يملك لبنها ومنافعها وبه فارقت الزوجة. انظر: حاشية الكسرى على الألواري (٣٥٦/٢).

(٤) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج) : "من".

(٥) أي ليس للأمة الاستقلال بالإرضاع بعد الحولين ولا بالفطام قبلها إذ لاحق لها في نفسها.

(٦) أي قنع لكفى به، انظر : لسان العرب، مادة: جز (٤٦/١)، المصباح المنير (ص ٣٩).

(٧) لأن الأقرب أولى بالاعتبار ولا فرق بين كون الأقرب وارئاً أو غير وارئ، انظر : العزيز (٧٦/١٠).

(٨) وذلك لقوة قرابته، انظر : العزيز (٧٦/١٠).

في الإرث وزعت عليهما بحسب الإرث، ولا يقدم بالذكورة^(١) والإدلاء بها، وقيل: إن استويا في الإرث وعدميه فالنظر إلى الذكورة^(٢) فإن استويا فيها فالنظر إلى الإدلاء بها.

الأمثلة: ابن وبنت فالنفقة عليهما أثلاثاً كالمراث.

- بنت وابن ابن هي على البنين للقراب. بنت ابن وابن بنت هي على بنت الابن للإرث.

- ابن ابن وابن بنت فعلى ابن الابن للإرث، ولو اجتمع للمحتاج أصلاً فصاعداً كل بحيث يجب عليه النفقة لو انفرد فإن اجتمع أبوه وأمه فعلى الأب و(إن)^(٣) اجتمع جدّه وأمه فعلى الجدّ وإن علا وإن اجتمع اثنان من الأجداد والجدات قدم الأقرب فإن استويا فالوارث (فإن استويا في الإرث)^(٤) أو عدمه (وزع)^(٥) عليهما ولا يعتبر الذكورة ولا يقدم بها وقيل يعتبر الذكورة ثم الإدلاء بها كما مر. الأمثلة:

أب الأب وأب الأم: فعلى أب الأب للإرث.

أم أب وأم أم سوي بينهما^(٦).

أب الأم وأم الأب فعلى أم الأب للإرث، ولو اجتمع للمحتاج واحد من الأصول وآخر من الفروع هي على الفرع قريباً كان أو بعيداً وارثاً أو غير وارث. الأمثلة:

أب وابن فعلى الابن^(٧).

(١) لأن الذكورة لا تشترط في وجوب النفقة، انظر: العزيز (٧٧/١٠).

(٢) ووجهه أن الذكر أقوى وأقرب على الكسب، وأيضاً فإنه إذا اجتمع الأب والأم تكون النفقة على الأب دون الأم، انظر: العزيز (٧٧/١٠).

(٣) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج) : وإذا.

(٤) سقطت من (ج) وهي مثبته في الأصل و (أ) و (ب).

(٥) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب) : وزعت.

(٦) للقراب أو الإرث، انظر: الروضة (٤٩٩/٦).

(٧) لأن عصبته أقوى، ولأنه أولى بالقيام بشأن أبيه ؛ لعظم حرمة، انظر: العزيز (٨١/١٠)، الروضة (٥٠٠/٦).

أَبٌ وَبِنْتُ فَعَلَى الْبِنْتِ^(١).

أُمٌّ وَابْنٌ فَعَلَى الْإِبْنِ

أُمٌّ وَبِنْتُ فَعَلَى الْبِنْتِ.

جَدٌّ وَابْنٌ ابْنِ فَعَلَى ابْنِ الْإِبْنِ. جَدٌّ وَبِنْتُ فَعَلَى الْبِنْتِ.

أَبٌ وَابْنٌ ابْنِ فَعَلَى ابْنِ الْإِبْنِ وَلَوْ اجْتَمَعَ عَلَى وَاحِدٍ مُحْتَاجُونَ، فَإِنْ وَفَى مَالُهُ أَوْ كَسَبَهُ بِهِمْ فَعَلَيْهِ نَفَقَةُ الْكُلِّ، وَإِنْ لَمْ يَفْضَلْ عَنْ كِفَايَتِهِ إِلَّا نَفَقَةُ وَاحِدَةٍ قَدَّمَ زَوْجَتَهُ^(٢)، وَلَمَّا الْأَقْرَبُ فَيَقْدُمُ نَفَقَةُ الْأَقْرَبِ، ثُمَّ الْوَارِثُ وَلَا يوزَعُ بِالْإِرْثِ (إِذَا)^(٣) اسْتَوَىا بَلْ يَسُوْى بَيْنَهُمَا.

ابْنٌ وَبِنْتُ يَسُوْى بَيْنَهُمَا

إِبْنَانِ أَوْ بَنَتَانِ فَكَذَلِكَ وَلَوْ اخْتَصَّ أَحَدُهُمَا بِمَزِيدٍ عَجَزَ بَانَ كَانَ مَرِيضاً أَوْ زَمناً أَوْ رَضِيعاً قَدَّمَ أَبٌ وَأُمٌّ قَدَّمَ^(٤)؛ لَعَجَزَهَا وَتَأَكَّدَ حَقُّهَا.

وَنَاقِضٌ صَاحِبُ الْكَبِيرِ وَالرَّوْضَةُ حَيْثُ ذَكَرْنَا فِي بَابِ الْفَطْرِ أَنَّ الْأَبَ يَقْدُمُ عَلَى الْأُمِّ فِي النَّفَقَةِ^(٥) وَهَذَا أَنَّهُمَا تَقْدُمُ عَلَى الْأَبِ^(٦)، وَالْمَعْتَمَدُ الْمَذْكُورُ هَذَا.

ابْنٌ صَغِيرٌ وَلَبَّ قَدَّمَ الْإِبْنَ.

(١) كما تقدم في مثال الأب والابن (ص ٣٠٣).

(٢) لأن نفقتها أكد، فإنها لا تسقط بمعنى الزمان، ولا بالإعسار ولأنها وجبت عوضاً، انظر: العزيز (٨٢/١٠)، الروضة (٥٠٠/٦).

(٣) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "إن".

(٤) أي الأم.

(٥) انظر: العزيز (١٦١/٣)، الروضة (١٦٢/٢)، باب زكاة الفطر.

(٦) انظر قولهما في تقديم الأم في العزيز (٨٣/١٠)، الروضة (٥٠١/٦).

ابن كبير وأب فالمدكور في الكبير والروضة في باب الفطرة: تقديم الأب^(١)، والمفهوم من شرح اللباب، والحاوي وتعليقه: تقديم الابن^(٢)، ويجري الخلاف في الابن والأم والأب والبنات والجد وابن الابن. وقيل: إذا استويا في الإرث يقدم بالأنوثة ولو كان له ولدان ولم يقدر إلا على نفقة أحدهما، وله أب مؤسر لزم أباه نفقة الآخر، فإن اتفقا على الشراكة أو على أن يختص كل (بواحد فذاك)^(٣) وإن اختلفا عمل بقول من يدعو إلى الاشتراك، ولو كان للأبوين المحتاجين ابن لا يقدر إلا على نفقة أحدهما، وللابن ابن مؤسر، فعلى الابن نفقة الأم، وعلى ابن الابن نفقة الأب.

ولا يلزم العبد نفقة أولاده بل إن كانت الزوجة حرة فعليها نفقتهم، وإن كانت أمة فعلى سيدها، ولو كان (الولد)^(٤) حرّاً وأبواه رقيقان فنفقته في بيت المال، ولا يلزم المكاتب نفقة ولده من زوجته حرة كانت أو أمة أو مكاتبة، ولا يجب نفقة المكاتب على ولده الحر^(٥) بل ينفق من كسبه ومن بعضه حرّ يلزمه نفقة القريب بتمامها^(٦)، ولو كان محتاجاً وجب على قريبه الحرّ نفقته بقدر حريته.

(١) انظر: العزيز (١٦١/٣)، الروضة (١٦٢/٢)، باب زكاة الفطر.

(٢) وذلك لأن حقه على ولده أعظم من حقه على والده. انظر: الحاوي (٩٢/١٥) واللباب (١٢٤).

(٣) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج) واحد فذلك.

(٤) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج): "الولد".

(٥) لبقاء أحكام الملك، انظر: الروضة (٥٠٣/٦).

(٦) لأنه كالحرّ كما في الكفارة، انظر: الروضة (٥٠٣/٦).

الطرف السادس:

في الحضانة^(١): وهي القيام بحفظ من لا يستقر بأمه وتربيته ووقايته عما يؤذيه^(٢)، وهي نوع ولاية، ولكنها بالإناث أليق^(٣)، ومؤنتها على الأب إن لم تتبرع^(٤) (الحاضنة)^(٥)، والنظر في الحاضن والمحضون وترتيب الحواضن فإن كان الأبوان على النكاح فالطفل معهما وإن تفرقا بفسخ أو طلاق أو غيرهما كانت الحضانة للأُم بشرط لا (تختص)^(٥) بالأُم بل (تعم)^(٦) كل من له مدخل في الحضانة:

«الأول: أن تكون مسلمة إن كان الطفل مسلماً، فلا حضانة لكافرة وكافر على مسلم^(٧).

-
- (١) الحضانة في اللغة: الحِضْنُ: ما دون الإبط إلى الكشح؛ وقيل: هو الصدر والعُضْدَان وما بينهما، والجمع أْحْضَانٌ؛ ومنه الاحتضان، وهو احتمالك الشيء وجعله في حضنك كما تَحْضِنُ المرأة ولدها فتَحْتَمِلُهُ في أحد شِقَيْهَا. انظر: لسان العرب، مادة: حضن (١٢٢/١٣)، المصباح المنير (ص ٥٤).
- (٢) ما ذكر في المتن هو تعريف الحضانة شرعاً. النظر: تحفة المحتاج (٣٥٣/٨)، مغني المحتاج (٤٥٢/٣).
- (٣) لما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما أن امرأة قالت: يا رسول الله، إن ابلي هذا كان يطلني له وعاء، وتديي له سقاء، وحجري له حواء، وإن أباه طلقني، أرادت أن ينزعه مني، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم -: «أنت أحق به ما لم تكلعي». قال الحاكم: صحيح الإسناد، رواه أبو داود (الطلاق: ١٩٣٨)، أحمد (مسند المكثرين من الصحابة: ٦٤٢٠)، سنن البيهقي (٤/٨)، تحفة الأحوذ (٤٩١/٤). والنظر: في الحكم عليه تلخيص الحبير (١١/٤)، خلاصة البدر المنير (٢٥٧/٢).
- ولأبهن أشفق وأهدى إلى التربية، وأصبر على القيام بها، وأشد ملازمة للأطفال، انظر: العزيز (٨٦/١٠)، الروضة (٥٠٤/٦)، تحفة المحتاج (٣٥٣/٨)، مغني المحتاج (٤٥٢/٣)، نهاية المحتاج (٢٢٥/٧).
- (٤) لأنها من أسباب الكفالية كالنفقة، انظر: العزيز (٨٧/١٠)، الروضة (٥٠٤/٦). وهي كذا في الأصل (ب).
- وفي (أ) و (ج): «الحضانة».
- (٥) كذا في الأصل وفي (أ) و (ج): «يختص».
- (٦) كذا في الأصل وفي (أ) و (ج): «يعم».
- (٧) لأنه لا ولاية للكافر على المسلم، لقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ سورة النساء: ١٤١ [ولأن الكافرة تفتقه وهو ينشأ على ما يآلفه منها، انظر: العزيز (٨٧/١٠).

ـالثاني: أن تكون عاقلة، فلا حضانة لمجنونٍ ومجنونةٍ مطبقاً كان أو منقطعاً^(١) إلا أن يقع نادراً كيوم في سنة، والمرض الذي لا يرجى زواله كالسل^(٢) والفالج^(٣) إن كان مؤلماً شاغلاً عن الكفالة والتربية يسقط حق الحضانة، وإن كان تأثيره في عسر الحركة والتصرف فكذلك في حق من يبشرها بنفسه دون من يأمره غيره^(٤).

ـالثالث: أن تكون حرة فلا حضانة لرقيقٍ وريقةٍ وإن أذن السيد^(٥) ثم إن كان الولد حراً فهي لمن بعد أمه، وإن كان رقيقاً فليسيدِهِ وليس له للنزع من أبيه وتسليمه إلى غيره والمدبرة والمكاتبة وأم الولد ومن بعضها حرٌ كالقنّة.

ـالرابع: أن تكون أمينةً فلا حضانة لفاسقٍ وفاسقةٍ^(٦).

(١) لأن المجنون لا يتأتى منه الحفظ والتعهد بل هو في نفسه محتاج إلى من يحضنه، انظر : العزيز (٨٨/١٠).

(٢) هو من الأمراض التي لا يكاد صاحبها يبرأ، وفي كتب الطب أنه من أمراض الشباب لكثرة الدم فيهم، وهو قروح تحدث في الرئة، وفي التهذيب داء يَهْرَلُ ويَضْطَلُ ويَقْتَلُ، وهو مرض يحدث في أحد شقي البدن طويلاً فيبطل إحساسه وحركته وربما كان في الشقين ويحدث بغتة. انظر : لسان العرب، مادة: سَل (٣٤١/١١) المصباح المنير (ص ١٠٧).

(٣) الفالج داء الأنبياء؛ هو داء معروف يُرْخِي بعض البدن؛ قال ابن سيده: وهو أحد ما جاء من المصادر على مثال فاعل. و السَّمْلُوجُ: صاحب الفالج، وقد فُلج. و الفُلجُ: الفُجُ في السَّاقَيْنِ، وقال: وأصل الفُلج النُصْف من كل شيء، انظر : لسان العرب، مادة: فُلج (٣٤٦/٢)، المصباح المنير (ص ١٨٣).

(٤) فإذا كان يبشر حضناته بتوجيه أوامر وإرشادات إلى مستخدم عنده أو مستخدمه فيبقى الحق في الحضانة. (٥) لأن منفعتها لسيدها، وهي مشغولة به وغير متفرغة للحضانة، ولأنها نوع ولاية واحتكام بالحفظ والتربية، والرقيق لا ولاية له، انظر : المهذب (١٦٩/٢)، العزيز (٨٩/١٠)، تحفة المحتاج (٣٥٧/٨).

(٦) لأن الفاسق لا يلي، ولأنها لا يؤمن أن تخون في حفظه ولأنه لا حظ له في حضانتها، لأنه يلشأ على طريقته، انظر : العزيز (٨٩/١٠)، تحفة المحتاج (٣٥٧/٨).

-الخامس: أن تكون خلية فإن نكحت أجنبياً فلا حضانة لها^(١)، وإن رضي الناكح^(٢)، كما

لا حضانة للامة برضا السيد، ولو نكحت عم الطفل أو غيره ممن له الحضانة لم تبطل حضانتها
إن رضي الناكح بها^(٣) وإن أبى فلا حضانة.

-السادس: أن ترضع الولد إن كان رضيعاً ولها لبن وإلا فلا حضانة ولها مطالبة أجرة
الرضاع والحضانة معاً.

-السابع: أن تكون^(٤) (مقيمة)^(٥) فإن سافر أحدهما^(٦) فلا حضانة (لها)^(٧).

(١) للخبر المتقدم (ص ٣٠٦)، ولأن النكاح يشغلها بحق الزواج، ويمنعها من الكفالة، انظر: العزيز (٩٠/١٠).
(٢) فرضاء كرضا السيد لا يؤثر في استحقاق الحضانة.

(٣) لأن العم أيضاً صاحب حق في الحضانة، وشقيقته تحمله على رعاية الطفل، فيتعاونان على كفالته بخلاف
الأجنبي، انظر: العزيز (٩٠/١٠)، تحفة المحتاج (٣٥٨/٨)، نهاية المحتاج (٢٣٠/٧).

(٤) كذا في الأصل و (ب) وفي (أ) و (ج) يكون.

(٥) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج): "مقيمة".

(٦) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج): "أحدهما".

(٧) سقطت من (ب) وهي مثبتة في الأصل و (أ) و (ج).

• سفر الأب ومن يقوم مقامه إلى بلد غير بلد المحضون: اختلف الفقهاء في ذلك على النحو التالي:

- الحنفية: ليس للأب أو الولي إخراج المحضون من بلد أمه المستحقة حضانتها بغير رضاها، ولا

يسقط حقها بسفره؛ لأنم الحضانة حق الحاضنة ولا يملك الأب أو الولي إسقاطها. انظر: الدر المختار (٨٨٥/٢).

- المالكية: لم يفرق المالكية بين الحاضنة والولي في إسقاط حضانتها إذا سافر أحدهما إلى بلد آخر مسافة

سنة بُرد فأكثر والبرد مسافة قدرها أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال. بقصد الإقامة، فإذا سافر الولي تلك

المسافة كان له أخذ الولد من حاضنته بشرط أمن الطريق والمكان المقصود فيسقط حقها فيس الحضانة إلا إذا

سافرت معه لأن حق الولي في الحضانة أقوى من حق الحاضنة فهو القائم بالتربية الروحية التي تقدم على

التربية البدنية. انظر: الشرح الصغير (٧٦١/٢) وما بعدها.

- الشافعية: فرق الشافعية بين سفر الحاجة وسفر النقلة فإن كان السفر سفر حاجة فيبقى الولد مع المقيم حتى

يعود المسافر منهما؛ لأن السفر ينطوي عليه خطر وضرب؛ وأما إن كان السفر سفر نقلة فالأب أولى بشرط

أمن الطريق والبلد المراد الإقامة فيه؛ لأن الأب هو الذي يحفظ الصغير من الضياع ويقوم بتأديبه. والحنابلة

كالشافعية في رأيهم. انظر: (معني المحتاج: ٤٥٨/٣) وما بعدها، كشف القناع (٥٨١/٥).

الترجيح: أميل إلى ترجيح رأي الشافعية والحنابلة لما فيه من حفظ مصلحة الطفل ورعايته.

الثامن: أن لا يكون الطفل مميزاً وإلا (فيخير)^(١) بينهما ويأتيان على الأثر مشورحاً^(٢)، ولو أسلمت للكافرة أو أفاقت المجنونة أو عتقت الأمة أو (رشدت)^(٣) الفاسقة، أو طلقت الناكحة فلها الحضانة^(٤) ولو امتنعت الأم من الحضانة، أو غابت فهي إلى الجدة كما لو ماتت أو جُتت ومتى امتنع الأقرب عصى وهي لمن يليه لا للسلطان^(٥).

قال "المولي"^(٦)، ولو امتنع الأب منها يجبره السلطان بخلاف الأم، وإذا صار الصغير مميزاً أو افترق الزوجان وهو مميزٌ خُيرَ بين الأبوين^(٧) أبناً كان أو بنتاً إذا كانا مسلمين حريين عاقلين عدلين مقيمين وإلا فهي لمن جمع الصفات فإذا زال الخل أنشئ التخيير.

ولو وجدت الشروط فيهما واختص أحدهما بزيادة في الدين أو المال أو المحبة لم يختص به بل يخير (ويخير)^(٨) بين الأم والجدة عند عدم الأب وكذا بينهما وبين من على حاشية النسب كالأخ والعمة وابنه إن كان الولد^(٩) ذكراً بالترتيب المعتبر في الحضانة، ولا يخير بين الأب

(١) كذا في الأصل و (١) و (ب) وفي (ج): "فيخير".

(٢) أي الشرط السابع والثامن، على الأثر أي على العقب.

(٣) كذا في الأصل وفي (١) و (ب) و (ج): "رشدت".

(٤) وذلك لزوال المانع، انظر: الروضة (٥٠٨/٦)، تحفة المحتاج (٣٥٩/٨).

(٥) لأنها للحفظ، والقريب الأبعد أشق من السلطان، انظر: العزيز (٩٢/١٠)، الروضة (٥٠٨/٦).

(٦) لم ألق على التهمة.

(٧) لما روي عن أبي هريرة أنه قال: إن المرأة جاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت: هذا لك أبي وأمي إن زوجي يريد أن يذهب بابني وقد نفعتني وسقاني من بئر أبي عتبة فجاء زوجها وقال: من يخصمني في ابني، فقال: يا غلام هذا أبوك وقهر أمك فخذ بئر أيهما شئت "فلأخذ بئر أمي فانطلقت به. صححه ابن القطان، وقال عنه الترمذي: صحيح الإسناد. رواه النسائي (الطلاق: ٣٤٣٩)، السرمذي (الأحكام عن رسول الله: ١٢٧٧)، أبوداود (الطلاق: ١٩٣٩)، أحمد (بأبي مسند المكثرين: ٩٣٩٥)، الدارمي (الطلاق: ٢١٩١)، انظر: في الحكم عليه تلخيص الحبير (١٢/٤)، خلاصة البدر المنير (٢٥٩/٢).

(٨) سقطت من (١) وهي مثبتة في الأصل و (ب) و (ج).

(٩) أي المحضون.

والأخت أو الخالة بل الحضانة له وإذا اختار أحد الأبوين ثم الآخر حوّل إليه^(١) فإن عسَدَ إلى الأول أعيدَ إليه، فإن أكثر^(٢) بحيث يظن أنه لنقصان عقل جعل عند أمه، وكذا لو بلغ وهو على نقصانه وخيله^(٣). (وإذا)^(٤) اختار الأب وكان ذكراً لم يمنع من (زيارة الأم)^(٥) ولا الأم من زيارته، وإن كان أنثى فله منعها من زيارتها ولا يمنع الأم من زيارتها، والزيارة في (السام)^(٦) مرة على العادة وإذا دخلت لا تطيل المقام، ولو مرض الولد ذكراً كان أو أنثى فالأم أولى بتمريضه^(٧) فإن رضي بتمريضه في بيته فذاك، وإلا فتنقله إلى بيته.

ويجب الاحتراز عن الخلوة^(٨) في التمريض في بيته، وكذا في الزيارة وإذا مات^(٩) لم تمنع من حضور غسله وتجهيزه إلى الدفن، ولو مرضت الأم لم يمنع الولد من عيادتها ذكراً كان أو أنثى ولا تمرضها البنات إلا إذا أحسنت، ولو اختار الابن أمه كان عند الأب نهراً يؤدبه ويعلمه الدين، والمعاش والحرفة وعند أمه ليلاً، ولو اختارت البنات أمها كانت عندها ليلاً ونهاراً ويזורها الأب على العادة، ولا (يطلب)^(١٠) إحضارها عنده، وكذا الولد عند الأم قبل سن (التخيير)^(١١).

(١) أي إلى الآخر؛ لأنه قد يظهر الأمر على خلاف ما ظنه أو يتغير حال من اختاره. انظر: تحفة المحتاج (٣٦١/٨)، نهاية المحتاج (٢٣٢/٧).

(٢) أي التنقل.

(٣) السخيل: بالتسكين: الفساد. ابن سيده: السخيل فساد الأعضاء حتى لا يتزوي كيف يمشي فهو مسخيل خيل مسخيل فهو كالهوج والبله، انظر: لسان العرب، مادة: خيل (١٩٦/١)، المصباح المنير (ص ٦٢).

(٤) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "وإن".

(٥) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "زيارتها".

(٦) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "الأيام".

(٧) بلإنها أشفق وأهدى إليه وأصبر عليه، انظر: الروضة (٥١٠/٦)، تحفة المحتاج (٣٦١/٨).

(٨) أي بين أب الولد وأمه.

(٩) أي المحضون.

(١٠) كذا في الأصل و (ج) وفي (أ): "يطلب" وفي (ب) "تطلب".

(١١) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج): "التمييز".

ولو اختارهما جميعاً أقرع بينهما^(١)، ولو لم يختَرْ واحداً منهما فالأُمُّ أحقُّ^(٢)، ولو تركَ أحدُ الأبوين وقتَ التخييرِ كفاlette للأخِرِ كان الآخرُ أحقُّ به، فإن عادَ وطلبها خير^(٣) ولو تدافعَ الأبوانِ كفاlette، ووجدَ من (يستحقُّ)^(٤) الحضانةَ بعدهما كالجدِّ والجدَّةِ خيَّرَ بينهما، وإن لم يوجدَ أجبرَ عليها من يلزِمُهُ نفقتهُ^(٥).

ولو أرادَ أحدهما سفرَ حاجٍ كحجِّ وتجارةٍ فالولدُ يكونُ مع المقيم طالاً أم قصرَ^(٦)، وإن كانَ سفرَ نفقةٍ، فيكونُ مع الأبِّ^(٧) يسافرُ هو أو الأمُّ نكحها في بلدها أو في الغربية ، ولو رافقتهُ الأمُّ في الطريقِ دامَ حقها ، وكذا في المقصدِ^(٨). ولو كانَ الطريقُ مَخَوفاً أو المقصدُ لم يكنْ له نفقةٌ، ولو قال: أريدُ الانتقالَ ، وقالت: بل^(٩) النجارةَ صدقَ بيمينه^(١٠).

وسائرُ العصاباتِ من المحارمِ كالجدِّ والأخِ والعَمِّ بمنزلةِ الأبِّ في هذا وكذا غيرَ المحارمِ كابنِ العَمِّ، وإن كانَ أنثى فلا إلا إذا لم تبلغْ سنّاً تشتهي ، والذي لا عسوبةَ له كالخالِ وابنه فلا

(١) لانتهاء المرجح. انظر : نهاية المحتاج (٢٣٤/٧) .

(٢) لأنه لم يختَرْ غيرها ، وكانت الحضانة لها فيستصحب ، انظر : العزيز (٩٧/١٠) ، الروضة (٥١١/٦) ، تحفة المحتاج (٣٦٣/٨) ، نهاية المحتاج (٢٣٤/٧) .

(٣) أي الولد .

(٤) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ) "تستحق".

(٥) أي نفقة الولد ، وهو الأب .

(٦) أي السفر ، وذلك لما في السفر من الخطر والضرر ، انظر : العزيز (٩٨/١٠) ، نهاية المحتاج (٢٣٤/٧) .

(٧) احتياطاً للنسب ولمصلحة التأديب والتعليم ، انظر : العزيز (٩٨/١٠) ، الروضة (٥١٢/٦) ، نهاية المحتاج (٢٣٤/٧) .

(٨) قصدك و قصدك أي تُجاهك ، وكونه اسماً أكثر في كلامهم . والقصدُ : إتيان الشيء ، فهو الشيء المقصود بعينه أي المطلوب بعينه ، انظر : لسان العرب ، مادة : قصد (٣٥٣/٣) ، المصباح المنير (ص ١٩٢) .

(٩) سقطت من (ب) وهي مثبتة في الأصل و (أ) و (ج) .

(١٠) أي تصديقه ، لأنه أعرف بنيه ، وأما اليمين فيطلب منه لما فيه من إسقاط حقها في الحضانة ، انظر : العزيز (٩٩/١٠) .

نقل له ولا يثبت النقل للكب وغيره إلا إذا (استجمع) ^(١) الصفات المعتبرة في الحضائنة. ولو أراد الأخ الانتقال وهناك أخ أو عم مقيم فلا نقل له بخلاف الأب ^(٢) فإن له النقل مع إقامة الجد وللجد النقل مع إقامة الأخ والعم.

- النظر الثاني: في المحضون: وهو من لا يستقل (بمراعاة) ^(٣) نفسه ولا يهتدي (إلى) ^(٤) مصالحه لصغير أو جنون أو خبل أو قلّة (تمييز) ^(٥) ومتى بلغ الغلام رشيداً ولي نفسه ولا يجبر على أن يكون عند الأبوين أو أحدهما والأولى أن لا يفارقهما ويخدمهما ويصلهما ^(٦) وإن بلغ عاقلاً غير رشيد فقد أطلق أنه كالصبي.

وقال "ابن سريج" ^(٧): إن لم يحسن تدبيره فكذلك، و(إن) ^(٨) اختل رشده؛ لعدم صلاح يسكن حيث يشاء. قال "الرافعي" ^(٩) و"النووي" ^(١٠): وهذا أحسن ^(١١) وهو المذكور في شرح اللباب ^(١٢). وإذا بلغت الأنثى فإن كانت مزوجة (فتكون) ^(١٣) عند زوجها وإلا فإن كانت بكراً فعند أبيها أو عند أحدهما، ولا تجبر على ذلك ^(١٤) إذا لم (تتهم) ^(١٥) ولم تذكر بريبة وإلا فلا لب

(١) كذا في (ب) و (ج) وفي الأصل و (أ): "اجتمع".

(٢) وكذلك الجد، لكمال عنايتهما، انظر: الروضة (٥١٣/٦).

(٣) كذا في الأصل و (ج) وفي (أ) و (ب): "بمراعاة".

(٤) سقطت من (أ) وهي مثبتة في الأصل و (ب) و (ج).

(٥) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "تمييز".

(٦) أي من صلة الرحم.

(٧) وقد ورد قوله هذا في العزيز، الروضة منسوبة إلى ابن كج، انظر: العزيز (٩٣/١٠)، الروضة (٥٠٨/٦).

(٨) سقطت من (ج) وهي مثبتة في الأصل و (أ) و (ب).

(٩) انظر: العزيز (٩٣/١٠).

(١٠) انظر: الروضة (٥٠٨/٦).

(١١) كذا في الأصل و (أ) وفي (ب) و (ج): "حسن".

(١٢) لم أفت على شرح اللباب، ولم أعر على هذه المسألة في اللباب.

(١٣) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب) و (ج): "فيكون".

(١٤) لأنها صاحبة اختيار وممارسة، وبعدة عن الخديعة، انظر: الروضة (٥٠٩/٦).

(١٥) كذا في الأصل و (ب) وفي (أ) و (ج): "يتم".

والجدُّ ومن يلي تزويجها منعها من الأفراد والمحرمُ منهم يضمنها إلى نفسه إن رأى ذلك وغيره
يسكنها موضعاً يليقُ بها، ويلاحظها^(١) ولأنَّ ضمها إليها عند الرِّبِّية، ولو فرضتْ النِّهْمَةُ في حقِّ
البكرِ فهي أولى بالاحتياطِ، والأمرُ^(٢) إذا خيفَ من الأفرادِ وانفدحتْ تهمةُ منعٍ من مفارقةِ
الأبوين والجدِّ كالأب في حقِّه وكذا الأخُ والعَمُّ ونحوهما ولو ادعى الوليُّ رِيبَةً وأنكرتْ قبل
قوله، و(يحتاطُ)^(٣) بلا بَيِّنَةٍ^(٤).

النظرُ الثالثُ: في ترتيبِ الحواصِنِ فمتى اجتمعَ اثنانِ فصاعداً فإنَّ تراضوا بواحدةٍ
فذلك، وإنَّ تدافعا فعلى من عليه النِّفْقَةُ، وإنَّ طلبها كلُّ واحدٍ من المتصنِّفينِ (بشروطها)^(٥) فهم
ثلاثةٌ أُضْرِبَ :

الأوَّلُ: محضُ الإنثى وأولاهنَّ الأمُّ^(٦)، ثم أمهاتها المدلياتُ بالإنثى القربى فالقربى^(٧)، ثم أمُّ
الأب^(٨)، ثم أمهاتها كذلك ثم أمُّ الأبِ كذلك ثم أمُّ أبِ الجدِّ كذلك ثم الأخواتُ من الأبوين ثم من

(١) دفعاً للعار عن النسب، كما يمنعونها نكاح غير الكفاء، انظر : الروضة (٥٠٩/٦).

(٢) الأمرُ: الشاب الذي بلغ خروجَ لِحْيَتِهِ وطُرُ شاربه ولم تبدِ لحيته. فهو من أبطأ بذات وجهه، انظر : لسان
العرب، مادة: مرد (٤٠١/٣)، المصباح المنير (ص ٢١٧).

(٣) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ) : "تحتاط".

(٤) لأن إسكانها في موضع البراءة أهون من الفضيحة بإقامة البيِّنة، انظر : حاشية الكمثرى على الأنوار
ص ٣٦٣.

(٥) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب) "بشرطهما".

(٦) القربىها ووفور شفتيها، انظر : العزيز (١٠٠/١٠).

(٧) لأنهن يشاركن الأم في الإرث والولادة، انظر : العزيز (١٠٠/١٠)، تحفة المحتاج (٣٥٤/٨) ،نهاية
المحتاج (٢٢٦/٧) .

(٨) وقدمت أم الأم على أم الأب والجد ؛ لاختصاصها بالولادة المحققة ولأنهن أقوى في الإرث فلا يسقطن
بالأب بخلاف أمهات الأب، انظر : العزيز (١٠٠/١٠) ،تحفة المحتاج (٣٥٤/٨) ،نهاية المحتاج (٢٢٦/٧) .

الأب ثم من الأم ثم الخالات كذلك^(١)، ثم بنات الأخوات كذلك، ثم بنات الأخوة كذلك، ثم العمات كذلك.

ولا حضانة لكل جدة تدلي بذكر بين اثنين كأم أب الأم ولا كل محرم تدلي بذكر لا يرث كبنات ابن البنت وبنت العم للأُم^(٢). وناقض في شرح للباب^(٣) حيث قال في الترتيب^(٤): ثم العمات ثم بنات الخالات ثم بنات الأخوال ثم بنات العمات ثم بنات الأعمام، ثم قال: ولا حضانة للتي ليست بمحرم كبنات الخالة والخال وبنت العممة والعم والمعمد الأول.

الضرب الثاني: محض الذكور: فيقدم الأب ثم أبوه وإن علا الأقرب فالأقرب، ثم الأخ من الأبوين ثم من الأب ثم من الأم ثم ابن الأخ من الأبوين ثم من الأب ثم العم من الأبوين ثم من الأب ثم عم الأب ثم الجد والوارث الذي ليس بمحرم كابن العم وابنه وابن عم الأب والجد لهم الحضانة، فإن كان الولد ذكراً أو أنثى لا تنتهي سلم إليه ولا سلم إلى بنته أو امرأة ثقة (يعينها)^(٥)، ولا حضانة للمعتق^(٦) ولا المحرم لا يرث كالخال وأب الأم والعم للأُم وابن الأخت وابن الأخ للأُم^(٧) ولا لمن ليس بمحرم ولا وارث كابن الخالة والخالة والعممة^(٨).

(١) دليل تقديم أم أب الأب وأم أب الجد على الأخوات والخالات كونهن جدات وارثات فيقدمن على الأخوات والخالات ولأنهن أكثر شفقة وأقوى قرابة وذلك يعتقد على الولد، انظر: العزير (١٠/١٠)، الروضة (٥١٤/٦)، تحفة المحتاج (٣٥٤/٨).

(٢) فلا حضانة لرجل على هذا الصنف.

(٣) لم أقب على شرح للباب، ولم أعر على هذه المسألة في الباب.

(٤) أي في ترتيب الحواضن.

(٥) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "يعينها". ويعود للتعين له لأن الحق في ذلك له، وله تعيين نحو ابنته. انظر: تحفة المحتاج (٣٥٥/٨)، نهاية المحتاج (٢٢٨/٧).

(٦) لعدم القرابة التي هي مظنة الشفقة، انظر: الروضة (٥١٦/٦).

(٧) لصنف قرابتهم، انظر: المهذب (١٦٩/٢)، الروضة (٥١٧/٦)، تحفة المحتاج (٣٥٥/٨-٣٥٦).

(٨) أي وابن الخال وابن العممة.

الضرب الثالث: الذكور والإناث: فإذا اجتمعوا قدمت الأم ثم أمهاتها المدليات بالإناث ثم الأب ثم أمهاته كذلك ثم الجد أبو (١) الأب ثم أمهاته كذلك ثم الأخوات من الأب ثم من الأم ثم الأخوة من الأبوين ثم من الأب ثم من الأم ثم بنات الأخوات من الأبوين ثم من الأب ثم من الأم ثم بنات الأخوة من الأبوين ثم من الأب ثم من الأم ثم (بنو) (٢) الأخوة من الأبوين ثم من الأب و(تقدم) (٣) بنت الأخ على ابن الأخت ثم الخولة ثم العمومة و(تقدم) (٤) الخالات على الأخوال والعَمات على الأعمام ثم أولادهن .

وترتيبهم وتقديم الإنان كما في أصولهم ثم الخلوة للأبوين وعمومتها على هذا الترتيب وإذا استوى اثنان من كل وجه كأخوين وخالتين وتارة أفرع، وقولهم: (تقدم)^(٥) الخالات على الأحوال مشعر بحضانة الخال وهو نقيض لقولهم ولا حضانة لمحرم لا يرث كالخال كما سبق قريباً والمعتمد الأول^(٦).

الطرف السابع: في نفقة المملوك^(٧) : (يجب)^(٨) نفقة الرقيق قوتاً وأدماً وكسوة وسائر (مؤناته)^(٩) قنأ كان أو مديراً أو أم ولد صغيراً أو كبيراً زمناً أو اعمى مرهوناً أو مستأجراً وكسبه لسيده إن شاء أخذه وأنفق عليه، وإن شاء أنفق عليه من سائر أمواله، والشركاء عليهم النفقة بحسب الملك.

(١) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "أب".

(٢) سقطت من (أ) وهي مثبتة في الأصل و (ب) و (ج).

(٣) كذا في (أ) وفي الأصل و (ب) و (ج): 'يقدم'.

(٤) كذا في (أ) وفي الأصل و (ب) و (ج): "ويعدم".

(ه) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "يقدم".

(٦) وهو أن لا حضانة للخال.

(٧) ودليل وجوبها قوله - صلى الله عليه وسلم -: " للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف، ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق ". أخرجه مسلم (الإيمان : ٣١٤١) ، أحمد (بالي مسند المكررين : ٧٠٦٠) ؛ ولأن السيد بعلك كسبه وتصرفه فيه فتلزم كفايته . انظر : نهاية المحتاج (٢٣٥/٧) .

(٨) كذا في (أ) وفي الأصل و (ب) و (ج): "يجب"

(٩) في الأصل و (ج): "مؤنة" وفي (أ): "موناتها" وفي (ب): "موناتهما" والمثبت هو ما أراه مناسباً - والله أعلم -.

ولا تقدر نفقته^(١) بل بقدر كفايته رغبة وزهادة وجنسها غالب قوت الممالك في البلد، وكذا الأدم الغالب والكسوة الغالبة ناظراً إلى السيد في اليسار والإعسار^(٢)، ولا يجوز الاقتصر على ستر العورة، وإن كان لا يتأذى بحر ولا برد ولو تتعم في الطعام والأدم والكسوة واستحب أن يدفع إليه مثله، ويستحب أن يسوى بين العبيد (في الطعام)^(٣) والكسوة كذا بين الإماء، وأن يفضل الجميلة^(٤)، وأن يجلس العبد معه له^(٥). ونفقته لا تصير شيئاً بل تسقط بمضي الزمان^(٦)، ولو امتنع من الإنفاق باع الحاكم ماله في نفقته، فإن لم يكن^(٧) أمره ببيع أو إجارته أو اعتاقه فإن أبى باعه الحاكم أو أجره فإن لم ينفق^(٨) أنفق عليه من بيت المال، ولا يجوز أن يكلف الرقيق إلا ما يطيق من العمل^(٩)، ولا أن يكلف الأعمال الشاقة إلا في بعض الأوقات ولا ما إذا قام^(١٠) به يوماً أو يومين يعجز عنه شهراً أو شهرين ولا إذا سافر به أن يكلف المشي إلا أن يكون قريباً وإذا استعمله نهاراً أراحه ليلاً وكذا بالعكس، (ويرجى)^(١١) في الصيف بالقبول^(١٢)،

(١) كنفقة القريب.

(٢) لما روي أنه - صلى الله عليه وسلم - قال: "إخوانكم خولكم جعلهم الله تحت أيديكم فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل ويلبس مما يلبس". أخرجه البخاري (الإيمان : ٢٩)، أحمد (مسند الأنصار : ٢٠٤٦).

(٣) كذا في الأصل و (ب) و (ج) في (أ): "بالطعام".

(٤) للعادة، انظر : للروضة (٥٢١/٦).

(٥) أي ليتناول منه العبد الطعام، وقد روي أنه - صلى الله عليه وسلم - قال: "إذا أتى أحدكم خادمه بطعامه فإن لم يجلسه معه فليناوله لمة أو لقمتين أو أكلة أو أكلتين فإنه وليّ عجله". أخرجه البخاري (العتق: ٢٣٧٠) و مسلم (الأيمان: ٣١٤٢) والترمذي (الأطعمة عن رسول الله : ١٧٧٦) وابن ماجه (الأطعمة : ٣٢٨٠) وأحمد (إسألني مسند المكثرين: ٧٠٨٤) والدارمي (الأطعمة: ١٩٨٤).

(٦) لأنها كنفته القريب كما قلنا.

(٧) أي فإن لم يكن له مال.

(٨) نفق البيع نقلاً: راج. ونفقت السلعة تنفق نقفاً، بالفتح: غلّت ورغب فيها، والمقصود هنا إذا لم يقبل عليه ببيع أو إجارة، أو اعتاق، انظر : لسان العرب، مادة: نفق (٣٥٧/١)، المصباح المنير (ص ٢٣٦).

(٩) للخبر المتقدم (ص ٣١٥).

(١٠) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): "ما قام".

(١١) كذا في الأصل و (ب) و (ج) وفي (أ): "ولا يريجه".

(١٢) القائلة: الظهيرة. يقال: أتنا عند القائلة، وقد تكون بمعنى القبولة أيضاً، وهي النومة في الظهيرة. قال الليث: القَبُولَةُ نومة نصف النهار، وهي القائلة، انظر : لسان العرب، مادة: قبول (٥٧٧/١)، المصباح المنير (ص ١٩٩).

ويستعمله في الشتاء النهار مع طرفيه^(١). ويتبع في جميع ذلك العادة الغالبة، وعلى المملوك بذلُ المجهود وتركُ الكسلي، ويجوزُ المخارجةُ وهي ضربُ خراجٍ معلومٍ عليه^(٢) يوديه كلُّ يومٍ أو أسبوعٍ من كسبه فإن زاد كسبه على ذلك فالزيادة برٌّ وتوسيع^(٣).

ولو ضربَ عليه خراجاً أكثر مما يليقُ والزمته الثانية عصى، ومنعه السيلطان والمخارجة غيرُ لازمة، فكلُّ منهما نقضها، ومن ملك دابةً لزمه علفها وسقيها^(٤) أو تخليتها لترعى، وتردُّ الماء إن خصبَت الأرض، ولا مانعٌ كتلح ونحوه ولو لم يكفها^(٥) الرعي لزمه أن يضيفَ من العلف ما يكفيها ويطردها هذا في كل حيوانٍ محترم^(٦)، ولو امتنع من ذلك أجبره الحاكم في المأكول على البيع أو العلف أو الذبح وفي غيره على البيع أو العلف فإن لم يفعل لسبب عنة الحاكم فإن لم يكن له مالٌ باع جزءاً منها أو أجزاها.

ويجوزُ عصبُ العلف للدابة إن لم يوجد غيره ولم يبعه صاحبه، و(بحرم)^(٧) تكليفها مالا تطيقه من تقويل الحمل وإدامة السير وغيرهما وكذا مالا تطيق الدولام عليه، وإن كانت (تطيقه)^(٨) يوماً ولا يحلُّ ضربها إلا بقدر الحاجة. ولا يجوز نزعُ لبن الدابة بحيث يضرُّ بنتاجها وإنما

(١) قال في الروضة ويستعمله في الشتاء النهار مع طرفي الليل، انظر: الروضة (٥٢٢/٦).

(٢) أي على الرقيق.

(٣) أي برٌّ من السيد لعبده، وتوسيع النفقة عليه، انظر: الروضة (٥٢٢/٦).

(٤) لحرمة الروح، انظر: العزير (١١٥/١٠).

(٥) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): «كفها».

(٦) فقد ثبت عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: «عَذِّبْتُ امْرَأَةً فِي هِرَّةٍ سَجَلَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ لَفْخَلَتْ فِيمَا الدَّارِ لَا هِيَ أَمْنَعُهَا وَلَا سَقَتْهَا إِذْ حَبَسْتُهَا وَلَا هِيَ تَرَكَتْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ» أخرجه البخاري (أحاديث الأنبياء: ٣٢٢٣)، مسلم (السلام: ٤١٦٠)، الدارمي (الرقائق: ٢٦٩٣).

(٧) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): «تجرم».

(٨) كذا في الأصل و (أ) و (ج) وفي (ب): «تطيقه».

يحب ما يفضل (عن) ^(١) ري ولدها ولا يجوز حبها إذا كان يضرها القلة العلف، ويكره ترك
الحلب إذا لم (تتضرر) ^(٢) به ^(٣) ، ويستحب أن يقص الحالب أظفاره ^(٤) ، ويبقى للنحل شيء من
العسل في الكورة ^(٥) ولو كان في الشتاء وتعذر الخروج فلينكح المبقى أكثر، ولو قام شيء مقامه
لغذاؤها لم يتعين العسل، وقد قيل يشوى دجاجة وتعلق في الكورة، وديدان القز تعيش بورق
التوت فعلى مالكيها التخفية؛ لأكله، فإن عز ^(٦) ولم يعبا المالك بها بيع ماله ^(٧)، لتحصيله فلا
يهلك. نعم إذ جاء الوقت جاز (تجفيفه) ^(٨) بالشمس، وإن كانت تهاك ^(٩) ومالا روح فيه كالعقارب
والقن ^(١٠) والزرع والشمار لا يجب القيام بعمارتها ولا يكره ترك (زراعة) ^(١١) الأرض ويكره
ترك سقي الزرع والأشجار إن أمكنه ^(١٢)، وكذا ترك عمارة الدار إلى أن تخسرب ولا يكره

(١) سقطت من (ب) وهي مثبتة في الأصل و (أ) و (ج).

(٢) كذا في الأصل وفي (أ) و (ب) و (ج): "تتضرر".

(٣) لما فيه من تضيق المال، والإضرار بالبهيمة، انظر: العزير (١١٥/١٠)، الروضة (٥٢٤/٦).

(٤) كيلا يؤذيها بالقرص، انظر: العزير (١١٥/١٠)، الروضة (٥٢٤/٦)، نهاية المحتاج (٢٤٣/٧) وحاشية
الشرواني على تحفة المحتاج (٣٧٢/٨).

(٥) الكورة: بيت يتخذ من قضبان ضيق الرأس للنحل تحسب فيه قال الجوهري: و كورة النحل
صلها في الشمع، وقيل هو الخلية، انظر: لسان العرب، مادة: كور (١٥٧/٥)، المصباح المنير (ص ٢٠٧).

(٦) عز الشيء يعز عزاً وعزلاً وهو عزيز: قل حتى ما كاد يوجد، أي ضعف ونذر. انظر: لسان
العرب، مادة: عزز (٣٧٦/٥)، المصباح المنير (ص ١٥٥).

(٧) أي ماله في الورق.

(٨) كذا في (ب) وفي الأصل و (أ) و (ج): "تجفيفها".

(٩) أي الأوراق، وذلك لما فيه من حصول الفائدة، انظر: العزير (١١٦/١٠)، الروضة (٥٢٤/٦) تحفة
المحتاج (٣٧٤/٨).

(١٠) جمع قناء، والقناء: الرمح، أو هو خشب يتخذ منه الرماح، انظر: لسان العرب، مادة: قنأ
(٢٠٣/١٥)، المصباح المنير (ص ١٩٨).

(١١) كذا في الأصل و (أ) و (ب) وفي (ج): "الزراعة".

(١٢) لما فيه من إضاعة المال، انظر: العزير (١١٦/١٠)، الروضة (٥٢٥/٦)، نهاية المحتاج (٢٤٣/٧).

عمارة النور وغيرها من العقار المحتاج إليه والأولى ترك الزيادة على الحاجة^(١) (والله أعلم بالصواب)^(٢).

(١) لما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: "إِنَّ الْمُسْلِمَ لَيُؤْجَرُ فِي كُلِّ شَيْءٍ يُلْفَقَ إِلَّا فِي شَيْءٍ يُجَمَعُ فِي هَذَا التُّرَابِ". أخرجه البخاري (المرضى: ٥٢٤٠)، الترمذي (صفة القيامة والرفائق: ٢٤٠٧)، ابن ماجه (الزهد: ٤١٥٣) وزيد في رولية ابن ماجه "لو قال في البناء".
(٢) سقطت من (أ) و (ج) وهي مثبته في الأصل وفي (ب): "والله أعلم".

الخاتمة

الحمد لله ربّ العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على المبعوث رحمةً للعالمين محمد
ابن عبدالله وعلى آله وأصحابه أجمعين ، أمّا بعد فقد جعلتُ هذه الخلاصة لتبرز أهم ما توصلت
إليه من أمور تتعلق بهذا المخطوط:

١- تكمن أهمية هذا المخطوط في غزارة الأحكام الفقهية التي اشتمل عليها التي نعم بها
البلوى والتي تتعلق بالأحوال الشخصية.

٢- لم يتعرض المؤلف في هذا المخطوط للخلافات المذهبية واقتصر على الإفتاء بالرأي
الراجح في المذهب الشافعي .

٣- يمثل هذا المخطوط منهجاً من مناهج التأليف والكتابة والتصنيف في الفقه الشافعي
في القرن الثامن الهجري.

٤- عدم إيراد الأدلة خاصة الأدلة النقلية، حيث أستطيع القول: إنها عدمت، وأما الأدلة
العقلية فيوردها أحياناً. لهذا كان من ضمن عمل الباحث (إيراد دليل نقلي أو عقلي أو
كليهما عند الضرورة).

٥- عدم ذكر التفريعات في المذهب- أي التفريع على أصول المسائل-.

٦- الإكثار من الاستشهاد بأقوال علماء المذهب مع نسبة الرأي إلى صاحبه بالتصريح
أحياناً أو بما ورد عند ذلك العالم بالمعنى.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين

الفهارس

الفهارس

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث النبوية والآثار.
- فهرس الأعلام المترجم لهم.
- فهرس الأماكن المترجم لها.
- فهرس المصادر والمراجع، ويشمل:
 - أولاً: القرآن الكريم وعلومه.
 - ثانياً: الحديث الشريف وعلومه.
 - ثالثاً: كتب اللغة.
 - رابعاً: كتب الفقه الحنفي.
 - خامساً: كتب الفقه المالكي.
 - سادساً: كتب الفقه الشافعي.
 - سابعاً: كتب الفقه الحنبلي.
 - ثامناً: كتب الفقه العام.
 - تاسعاً: كتب للقواعد الفقهية.
 - عاشرأ: كتب التراجم.
 - حادي عشر: كتب اللغة.
 - ثاني عشر: كتب التاريخ.

فهرس الآيات القرآنية

الرقم	الآية الكريمة	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
١.	"مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ"	البقرة	٩٨	١٥٥
٢.	"لِلَّذِينَ يُؤْتُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ نَرَبْصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ"	البقرة	٢٢٦- ٢٢٧	١٨٩، ١٨٣
٣.	"وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ..."	البقرة	٢٢٨	١٢٧، ١٢٥، ١٢٤، ١٢٢ ٢٣٠، ٢٢٩،
٤.	"فَإِنْ حُفَّتْ أَلَّا يَقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ"	البقرة	٢٢٩	١٩٢
٥.	"فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَكَحَّجَ زَوْجًا غَيْرَهُ"	البقرة	٢٣٠	٧٧
٦.	"وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَّغُنَّ أَجَلَهُنَّ فَأُمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ"	البقرة	٢٣١	١٢٤
٧.	"وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِيمَ الرِّضَاعَةَ"	البقرة	٢٣٣	٢٧٣، ٢٧٠، ٢٥٩
٨.	"وَالَّذِينَ يُؤْفِقُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا"	البقرة	٢٣٤	٢٣٨
٩.	"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَلَّيْتُمْ بِذُنُوبِكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ"	البقرة	٢٨٢	١٥٨
١٠.	"فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ"	آل عمران	٢١	٩٢
١١.	"إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا"	آل عمران	٧٧	٢٢٦، ١٣٣
١٢.	"وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ"	النساء	١٩	٢٧٦
١٣.	"وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ"	النساء	٢٣	٢٥٧
١٤.	"وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً..."	النساء	٩٢	٢٠١

١٥.	"وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا"	النساء	١٤١	٣٠٧
١٦.	"لَا يَأْخُذُكُمْ اللَّهُ بِاللُّغُو فِي إِيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يَأْخُذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْإِيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ..."	المائدة	٨٩	٢١٠، ١٨٣، ١٤٠، ١٣٣
١٧.	"تُحِبُّونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ..."	المائدة	١٠٦	٢٢٥
١٨.	"وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ"	الأعراف	٤٠	٦١
١٩.	"وَلَا يَنْفَعُكُمْ نَصْحِي إِنْ أَرَنْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ"	هود	٣٤	٩٦
٢٠.	"وَطَهَّرَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ"	الحج	٢٦	١٤٤
٢١.	"وَالَّذِينَ هُمْ لِغُرُوبِهِمْ حَافِظُونَ..."	المؤمنون	٦-٥	٨٦
٢٢.	"وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُخْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ..."	النور	٤	٢١٧
٢٣.	"وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ..."	النور	٦-٩	٢٢٤
٢٤.	"وَأَنكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِيْمَانِكُمْ"	النور	٣٢	٧٨
٢٥.	"فِي بُيُوتِ أَذْنِ اللَّهِ أَنْ تَرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ"	النور	٣٦	١٤٤
٢٦.	"وَفِصَالَهُ فِي غَامِزٍ أَنْ اشْكُرْ لِي وَلِوَلَدِكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ"	لقمان	١٤	١٢٥
٢٧.	"وَصَاحِبَيْهِمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا"	لقمان	١٥	٢٩٨
٢٨.	"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا"	الأحزاب	٤٩	١٢٤
٢٩.	"وَحَذَّ بَيْدِكَ صِغَةً فَاضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنُثْ"	ص	٤٤	١٧٣
٣٠.	"وَحَمَلَهُ وَفِصَالَهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا"	الأحقاف	١٥	١٢٥
٣١.	"فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَخَلٌّ وَرَمَانٌ"	الرحمن	٦٨	١٥٥
٣٢.	"الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ..."	المجادلة	٢	١٩٢
٣٣.	"وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرٌ..."	المجادلة	٣	٢٠٥، ١٩٦، ٣٧

٢٠٩،٢٠٥،١٩٦،٣٦	٤	المجادلة	"فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَنَاسَا" ٣٤.
١٣٨	١	المنافقون	"إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ..." ٣٥.
٢٣٠	١	الطلاق	"يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِذَّتِهِنَّ وَأَخْصُوا الْعِدَّةَ..." ٣٦.
٢٢٩	٤	الطلاق	"وَاللَّائِي يُمْسِنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أَرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ" ٣٧.
٢٨٦	٦	الطلاق	"أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْهِكُمْ وَلَا تَضَارُوهُنَّ لِتَضَيَّقُوا عَلَيْهِنَّ" ٣٨.
٢٧٠	٧	الطلاق	"لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ" ٣٩.

فهرس الأحاديث الشريفة والآثار

الرقم	للحديث الشريف	رقم الصفحة
١.	"أحلف بالله الذي لا إله إلا هو إنك لصادق".	٢٢٢
٢.	"إخوانكم خولكم جعلهم الله تحت أيديكم..."	٣١٦
٣.	"إذا أتى أحدكم خادمه بطعامه..."	٣١٦
٤.	"إِذَا زَوْجٌ أَحَدَكُمْ خَادِمَهُ عَبْدَهُ أَوْ أَجِيرَهُ..."	٢٥٢
٥.	"أفطح وأبيه إن صدق"	١٣٥
٦.	"أمرنا النبي - صلى الله عليه وسلم - ببيع ونهانا عن سبع..."	١٣٤
٧.	"إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوما..."	١٢٦
٨.	"أنت أحق به ما لم تتكحى".	٣٠٦
٩.	"أن تطعمها إذا طعمت وتكسوها إذا اكتسيت".	٢٧٢
١٠.	"إن امرأة المفقود تترك بص حتى يأتيها يقين موته أو طلاقه".	٢٢٩
١١.	"أن الغامدية لما أتت النبي - صلى الله عليه وسلم - واعترفت بالزنا رجمها بعد وضع الحمل"	٢٤٨
١٢.	"إن في الجمعة لساعة لا يوافقها مسلم قائم يصلي يسأل الله شيئاً إلا أعطاه إياه"	٢٢٥
١٣.	"إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه".	١٠٦، ٩٤
١٤.	"إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى..."	٥٥
١٥.	"إنَّ الْمُسْلِمَ لَيُؤْجَرُ فِي كُلِّ شَيْءٍ يُنْفَقُهُ..."	٣١٩
١٦.	"أَيُّمَا امْرَأَةٍ أَدْخَلْتَ عَلَى قَوْمٍ رَجُلًا لَيْسَ مِنْهُمْ فَلَيْسَتْ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ..."	٢٢٠، ٢١٩

	ت	
٢٤٨	"تحدثن ما بدا لكن فإذا أردتن النوم فلتؤب كل امرأة منكن إلى بيتها".	١٧.
٧٨	"تَخَيَّرُوا لِنُطْفِئَكُمْ وَأَنْكَحُوا الْأَكْفَاءَ وَأَنْكَحُوا إِلَيْهِمْ".	١٨.
	ث	
٢٢٥	"ثلاثة لا يكلمهم الله، ولا ينظر إليهم ولهم عذاب أليم..."	١٩.
	ح	
٢٢٦	"حَسْبَاكُمَا عَلَى اللَّهِ أَهْذُكُمَا كَاذِبٌ لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا..."	٢٠.
	خ	
٢٩٦	"خذي ما بكفيك وولدك بالمعروف".	٢١.
	ر	
١٤٠	"رفع القلم عن ثلاث: عن الصبي حتى يبلغ، وعن النائم حتى يستيقظ، وعن المجنون حتى يفيق".	٢٢.
	ص	
٩٤	"صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته..."	٢٣.
	ع	
٣١٧	"عَذَّبْتُ امْرَأَةً فِي هِرَّةٍ سَجَنَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ فَذَخَلْتُ فِيهَا النَّارَ..."	٢٤.
	ف	
١٤٠	"فكفر عن يمينك ثم ألت الذي هو خير".	٢٥.
	ك	
١٤٣	"كان يخرج رأسه إلى عائشة - رضي الله عنها - وهو معتكف..."	٢٦.
٢٤٠	"كُنَّا نُنْهَى أَنْ نُجِدَّ عَلَى مَيْتٍ فَوْقَ ثَلَاثِ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا..."	٢٧.

	ل	
٢٦٠	" لا تحرم المصبة والمصتان " .	٢٨
٧٧	" لا تحل للأول حتى يجامعها الآخر " .	٢٩
٢٠٨	" لا تحل الصدقة لآل محمد إنما هي أوساخ الناس " .	٣٠
١٩٦	" لا تقربها حتى تفعل ما أمرك الله به " .	٣١
٢٤٢	" لا تلبس المعصفر من الثياب ولا الممشقة ولا الحلبي " .	٣٢
٢٥٣	" لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تحيض " .	٣٣
٧٧	" لا حتى تنوق عسيلته ويذوق عسيلتك " .	٣٤
٢٥٩	" لا رضاع إلا ما كان في الحولين " .	٣٥
٢١٨	" لا شغار في الإسلام " .	٣٦
٢٨٦	" لا نفقة لك ولا سكنى " .	٣٧
١٣٣	" لا ومقلب القلوب " .	٣٨
٢٤٠	" لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً " .	٣٩
٣١٥	" للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف، ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق " .	٤٠
	م	
١٨٧	" مَا تَذَكَّرُونَ قُلْنَا : السَّاعَةَ قَالَ : إِنْ السَّاعَةَ لَا تَكُونُ حَتَّى تَكُونَ عَشْرُ آيَاتٍ ... " .	٤١
٢٤٣	" ما هذا يا أم سلمة؟ فقالت: يا رسول الله إنما هو صبر ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: اجعليه بالليل وامسحيه بالدهار " .	٤٢
٢٢٣	" المتلاعنان إذا تفرقا لا يجتمعان أبداً " .	٤٣
١٢٢	" مره فليراجعها " .	٤٤
٤٨	" المسلمون عند شروطهم ... " .	٤٥
٨٠	" من حلف بطلاق أو عتاق وقال إن شاء الله تعالى متصلاً به فلا حنث عليه " .	٤٦
١٣٥	" من حلف بغير الله فقد كفر " .	٤٧

٧٢	أبو علي الطبري	١٧.
١٤٨١٠٠٠٧٤٧٢٦١٦٠ ٢٨٧٠٢٨٠١٥٩	الغزالي	١٨.
١١٥	الفوراني	١٩.
٧٤	ابن القاص	٢٠.
١١٤١٠٩١٠٤١٠٣٩٨٠٧٥٠٥٤ ٢٥٢٠٢١٠١٧٩١٤٩١١٥	القاضي حسين	٢١.
٧١	القفال الشاشي	٢٢.
٢٥١٠٢١٠١١٨١٠٩٩٤٧١٠٥٢	القفال المروزي	٢٣.
٢٩٢٠١٥٩	الماوردي	٢٤.
١٤٠١٠٨٠٩٧٠٩٤٠٧٤٠٦٢٠٥١ ٣٠٨٠٢٤٤٠٢١٠١٤٩٠١٤٥	المتولي	٢٥.
٢٧٨٠٢١٦٠١٦٨٠٧٦٠٧٢	أبو المحاسن الروياني	٢٦.
٧٢	المحاملي	٢٧.
٧٣	المزني	٢٨.
٧٤	ناصر العمري	٢٩.
١٦٨٠١١٩٠١١٣٠١١٠٠١٠٥٠٦١ ٣١١٠٢٧٨	النووي	٣٠.
٦٢	أبو يحيى الساجي البصري	٣١.

فهرس الأماكن المترجم لها

الرقم	المكان	رقم الصفحة
.١	بغداد	١٤٧٠٥٢
.٢	خان أبي يعلى	١٦٤
.٣	خان الحقيقي	١٦٤
.٤	خان القطب	١٦٤
.٥	الري	١١٧
.٦	زوزن نيسابور	٥٤
.٧	الكوفة	١٤٧٠١١٢
.٨	مرو الروذ	٥٤

فهرس المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم وعلومه:

القرآن الكريم.

١. أحكام القرآن:

أحمد بن علي الرازي أبو بكر الجصاص (٣٧٠هـ) ، دار إحياء التراث العربي
، بيروت ، ١٤٠٥هـ ، تحقيق : محمد الصادق قمحاوي .

٢. تفسير الطبري:

محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري أبو جعفر (٣١٠هـ) ، جامع البيان
عن تأويل آي القرآن، دار الفكر، بيروت ١٤٠٥هـ .

٣. الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي):

محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح القرطبي أبو عبد الله (٦٧١) ، دار
الشعب. القاهرة ١٣٧٢هـ ، الطبعة الثانية، تحقيق : أحمد عبد العليم البردوني.

٤. فتح القدير:

محمد بن علي الشوكاني (١٢٥٠هـ) ، دار الفكر ، بيروت .

٥. مختصر تفسير ابن كثير:

اسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبو الفداء (٧٧٤هـ) دار القرآن ، بيروت ،
١٤٠٢هـ/ ١٩٨١م ، الطبعة السابعة .

ثانياً: الحديث الشريف وعلومه:

٦. تحفة الأحوذى :

محمد عبدالرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (١٣٥٣هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٧. تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج:

عمر بن علي بن أحمد الوادياشي الأندلسي (٨٠٤هـ) ، دار حراء ، مكة المكرمة ، ١٤٠٦هـ ، الطبعة الأولى ، تحقيق : عبدالله بن سعاف اللحاني .

٨. تلخيص الحبير:

أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني (٨٥٢هـ) ، المدينة المنورة ، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م ، تحقيق : عبدالله هاشم اليماني المدني .

٩. خلاصة البدر المنير تخريج أحاديث الشرح الكبير:

عمر بن علي بن الملقن الأنصاري (٨٠٤هـ) ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ١٤١٠هـ ، الطبعة الأولى ، تحقيق : حمدي عبدالمجيد اسماعيل السلفي .

١٠. الدراية في تخريج أحاديث الهداية:

أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني (٨٥٢هـ) ، دار المعرفة ، بيروت ، تحقيق : عبدالله هاشم اليماني المدني .

١١. سنن البيهقي الكبرى:

أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي (٤٥٨هـ) ، مكتبة دار البار

، مكة المكرمة ، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م ، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا.

١٢. سنن الترمذي:

محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي (٢٧٩هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت ،تحقيق : أحمد محمد شاكر وآخرون.

١٣. سنن الدارمي:

عبدالله بن عبدالرحمن أبو محمد الدارمي (٢٥٥هـ) دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤٠٧هـ ، الطبعة الأولى ، تحقيق :فواز أحمد زمرلي وخالد السبع العلمي.

١٤. سنن أبو داود:

سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي (٢٧٥هـ) ، دار الفكر ، تحقيق : محمد مجيب الدين عبد الحميد.

١٥. سنن ابن ماجه:

ابن ماجه: محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني (٢٧٥هـ) ، دار الفكر، بيروت،تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي

١٦. سنن النسائي:

أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي (٣٠٣هـ) ، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤٠٦ ، ١٩٨٦ الطبعة : الثانية ، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة.

١٧. صحيح البخاري (الجامع الصحيح المختصر):

محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي (٢٥٦هـ)، دار ابن كثير ،

اليمامة، بيروت ١٤٠٧ هـ ، ١٩٨٧ ، الطبعة الثالثة، تحقيق : د. مصطفى ديب البغا .

١٨. صحيح مسلم:

مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري (٢٦١هـ) دار إحياء التراث العربي، بيروت ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي .

١٩. عون المعبود شرح سنن أبي داود :

أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي ، المكتبة السلفية ، المدينة المنورة ، ١٣٨٨هـ / ١٩٦٩م ، الطبعة الثانية .

٢٠. كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس :

إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي (١١٦٢هـ) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٤٠٥هـ ، الطبعة الرابعة ، تحقيق : أحمد القلاش .

٢١. مسند الإمام أحمد:

أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني (٢٤١هـ) ، مؤسسة قرطبة ، مصر .

٢٢. موطأ الإمام مالك:

مالك بن أنس أبو عبدالله الأصبحي (١٧٩هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، مصر ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي .

٢٣. نصب الراية:

عبدالله بن يوسف أبو محمد الحنفي الزيلعي (٧٦٢هـ) ، دار الحديث ، مصر ، ١٣٥٧هـ ، تحقيق : محمد يوسف البنوري .

ثالثاً: كتب اللغة:

٢٤. لسان العرب:

ابن منظور الإفريقي ، دار الفكر ، دار صادر ، بيروت.

٢٥. المصباح المنير: أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقرئ ، مكتبة لبنان ،
١٩٨٧ م ، طبعة ميسرة بلونين.

٢٦. المعجم الوسيط:

مجمع اللغة العربية ، دار المعارف ، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢ م ، الطبعة الثانية ، أخرج
هذه الطبعة: إبراهيم أنيس ، عبدالحليم منتصر ، عطية الصوالحي ، ومحمد خلف
الله أحمد .

رابعاً: كتب الفقه الحنفي:

٢٧. الاختيار لتعليل المختار:

عبدالله بن محمود بن مودود الموصلي الحنفي ، دار الأرقم بن أبي الأرقم ،
بيروت ، تحقيق: زهير عثمان الجعيد .

٢٨. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع:

علاء الدين الكاساني (٥٨٧هـ) ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٨٢ م ،
الطبعة الثانية .

٢٩. حاشية رد المحتار على الدر المختار:

محمد أمين "ابن عابدين"، دار الفكر، بيروت، ١٣٨٦هـ، الطبعة الثانية.

٣٠. شرح فتح القدير:

محمد بن عبد الواحد السيواسي (٦٨١هـ)، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية.

٣١. المبسوط:

محمد بن أبي سهل أبو بكر السرخسي، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٣٢. الهداية شرح البداية :

علي بن أبي بكر بن عبد الجليل أبو الحسين المرغيناني (٥٩٣هـ)، المكتبة الإسلامية، بيروت.

خامساً: كتب الفقه المالكي:

٣٣. بداية المجتهد ونهاية المقتصد:

محمد بن أحمد بن محمد بن رشد أبو الوليد القرطبي (٥٩٥هـ)، دار الفكر، بيروت.

٣٤. التاج والإكليل:

محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري (٨٩٧هـ)، دار الفكر، بيروت،
١٣٩٨هـ، الطبعة الثانية.

٣٥. حاشية الخرشي على مختصر سيدي خليل وبهامشه حاشية العدوي، دار
صادر، بيروت

٣٦. حاشية الدسوقي:

محمد عرفة الدسوقي، دار الفكر، بيروت، تحقيق: محمد عlish.

٣٧. المدونة الكبرى:

مالك بن أنس (١٧٩هـ)، دار صادر، بيروت.

سادساً: كتب الفقه الشافعي :

٣٨. الإقناع:

محمد الخطيب الشربيني، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ — ، تحقيق: مكتب
البحوث والدراسات، دار الفكر.

٣٩. أسنى المطالب شرح روض الطالب :

زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري أبو يحيى (٩٢٦هـ —) ، المكتبة
الإسلامية .

٤٠. إغانة الطالبين :

السيد البكري بن السيد محمد شطا الدمياطي، دار الفكر، بيروت .

٤١. الأم:

محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ)، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٣هـ، الطبعة الثانية.

٤٢. البسيط في الفروع (مخطوط):

أبو حامد الغزالي محمد بن محمد (٥٠٥هـ) ، نوع الخط :نسخ معتاد واضح ،
الناسخ: عثمان بن يوسف الخطيب ، تاريخ النسخ: ٦٠٧هـ / ١٢١٠م المدرسة
الفاضلية ، قليب . عدد الأوراق ٢٦٣ ورقة . وهو مسجل على مايكرو فيلم في
الجامعة الأردنية /رقم التسلسل (٣٣٧٩).

٤٣. تحفة المحتاج بشرح المنهاج:

شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي (٩٧٤هـ) ، دار الفكر ، بيروت.

٤٤. التعليقة في شرح الحاوي (مخطوط):

نجم الدين عبدالغفار بن عبدالكريم بن عبدالغفار القزويني (٦٦٥هـ) ، نوع
الخط: نسخ معتاد ، تاريخ النسخ : ٧٤٠هـ ، عدد الأوراق : ٢٢٢ ورقة ، الرقم
٢٣٥٣ (٤١٦ فقه شافعي) ، مكتبة الأسد الوطنية ، سوريا ، دمشق .

٤٥. حاشية البجيرمي:

سليمان بن عمر بن محمد البجيرمي ، المكتبة الإسلامية ، ديار بكر ، تركيا.

٤٦. حاشية الحاج إبراهيم على الأنوار:

مؤسسة الحلبي ، القاهرة .

٤٧. حاشية الكمثرى على الأنوار:

مؤسسة الحلبي ، القاهرة.

٤٨. الحاوي الكبير :

أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي (٤٥٠هـ) ، دار الفكر ،
١٤١٤هـ/١٩٩٤م ، حققه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: محمود مطرجي.

٤٩. حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء :

أبو بكر محمد بن اسماعيل القفال الكبير الشاشي ، مكتبة الرسالة الحديثة ،
١٩٨٨م ، الطبعة الأولى ، حققه وعلّق عليه : ياسين أحمد درادكة.

٥٠. حواشي الشرواني:

عبد الحميد الشرواني ، دار الفكر ، بيروت .

٥١. دقائق المنهاج:

محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي (٦٧٦هـ) ، المكتبة المكية
، مكة المكرمة ، ١٩٩٦م ، الطبعة الأولى ، إيداد أحمد الفوج.

٥٢. روضة الطالبين:

محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي (٦٧٦هـ) ، دار الكتب
العلمية ، بيروت ، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض.

٥٣. شرح كتاب غاية البيان شرح زيد بن رسلان:

محمد بن أحمد الرملي الأنصاري (١٠٠٤هـ) ، دار المعرفة ، بيروت.

١٠٢. تاريخ الخلفاء:

عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١هـ) ، مطبعة السعادة ، مصر ،
١٣٧١هـ / ١٩٥٢م ، الطبعة الأولى ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد.

١٠٣. تاريخ المغول والمماليك من القرن السابع الهجري حتى القرن الثالث عشر
الهجري :

أحمد عودات ، جميل بيضاء ، وشهادة الناطور ، مكتبة الدراسات الاجتماعية (٧) ،
دار الكندي ، إربد .

١٠٤. العالم الإسلامي في العصر المغولي:

برتولد شبولر ، نقله إلى العربية خالد أسعد عيسى ، راجعه وقدم له سهيل زكار
، دار الإحسان ، دمشق ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م ، الطبعة الأولى.

١٠٥. الفتوح الإسلامية عبر العصور ، دراسة تاريخية لحركة الجهاد الإسلامي
من عصر الرسول ، صلى الله عليه وسلم ، حتى أواخر العصر العثماني :
عبد العزيز بن إبراهيم العمري ، مركز الدراسات والإعلام ، دار إشبيليا ،
١٤١٨هـ / ١٩٩٧م ، الطبعة الأولى .

١٠٦. محاضرات في تاريخ المغول والمماليك :

محمد أحمد موسى هياجنة ، مكتبة الحرمين ومكتبة العلوم والتكنولوجيا ، إربد .

Abstract

Study and verification of the second part of books dealing with personal status (Lastpart of Talag. Up to Al Nafagat) from Manuscript Al Anwar Li A,mal Al-Abrar by: Yousof Al- Ardabili.

Prepared by:

Abdullah Mohammad Saed Rabab' ah

Supervision :

Dr. Mustafa Ahmad Al-Qudah (supervisor)

Dr. Ahmad Mohammad Al- Sa'ad (member)

Praise is to Allah and peace be upon prophet Mohammad and his family and followers:

This book has been printed without verifitcaion with two hashieh: Al-Kummethri and Al-Haj Ibrahim.

The author intended it to be a book of Fatawa- He depended on the approved books of Shafi doctrine especially:-Al-Sharh Al-Kabir, AL-Sharh Al-Saghir, Rawdeh, Sharh AL-Bab, AL-Taliqeh, AL-Hawi, and AL-Muharrir .

The author rarely referred to other doctrines. The book offers only the proofs which the author depended on.

The material of this book is about personal status which deals with divorce, Raja, faith, Dhahar, Ela, Kaffarah, insult, Eddeh, Rida, and Nafaqat.